الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي على –البليدة 2–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

واقع وآفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

–دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990–2017–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية

–تخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف–

إعداد الطالبة:

حليمي ليلى

تحت إشراف:

أ.د. يدو محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بيشاري كريم	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
يدو محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	مقررا ومشرفا
بوعافية رشيد	أستاذ	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
بوجطو حكيم	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مناقشا
محفوظ مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مناقشا
ساطور رشيد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مناقشا

السنة الجامعية: 2019–2020


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

بعد حمد الله وشكره حمدا كثيرا أن منّ علينا بإتمام هذا العمل، أهدي ثمرة

جهد وتعب سنوات وأرفقه بكل الشّكر والعرفان إلى:

والدي الكريمين من أفتخر فيهم الدنيا أطال الله في عمرهما

إلى أفراد أسرتي، سندي في الحياة: إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقائي وزملائي كل باسمه وأخص بالذكر رفيقة دربي في مشواري

الدراسي جوادي سميرة.

الشكـر والتقديـر

الحمد والشكر لله عزّ وجل الذي قدرّنا على إكمال هذه الأطروحة

أقدم كل أشكال الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف **يدو محمد** الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته القيمة ودفعي دائما نحو إتمام هذا العمل بإتقان وإخراجه بأحسن صورة طيلة فترة إشرافه على الأطروحة، كما أقدم شكري الخالص للأساتذة المحترمين أعضاء اللجنة قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أوجه خالص امتناني واعتزازي لأختي الدكتورة حليمي حكيمة وزوجها الدكتور خليفة نورالدين على مساعدتهم لي في إخراج الأطروحة في شكلها الحالي.

الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة تكوين الدكتوراه تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كما أخص بالذكر الدكتورة قرامطية زهية، الدكتورة محاجبية نصيرة والأستاذ جوادي عصام.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات المنتجة في الجزائر، وهذا من خلال تشخيص واقع المناخ الاستثماري في الجزائر على المستويين الكمي والكيفـــــي، وقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتقديم مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بجاذبية المناخ الاستثماري والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحليل مدى جاذبية الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم التدفقات الواردة منه، وأي القطاعات أكثر جذبا مع التركيز على نصيب القطاعات المنتجة، كما تمّ استخدام المنهج الإحصائي في الدراسة التطبيقية باختيار مؤشري ضمان لجاذبية الاستثمار والتنافسية العالمي بالاعتماد على طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنّ مناخ الاستثمار في الجزائر غير جاذب لاستقطاب المستثمرين الأجانب نظرا لضعف حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وللقطاعات المنتجة بصفة خاصة، وعند تطبيق تحليل المركبات الأساسية باستخدام ACP توصلنا إلى أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة وفق مؤشر التنافسية العالمي من بين 15 دولة مختارة، أما حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار فلقد أثبتت الدراسة ضعف الجزائر من خلال مؤشرات إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجاريـــــة، نسبة التجارة الخارجية إلى PIB، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB ، الوقت اللازم لتسجيل الملكية وعدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع ، نسبة عجز أو فائض الميزانيـــــة إلـــى PIB ، نسبة المديونية إلى PIB، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، جودة البنية التحتية ، مستخدمو الأنترنت (لكلَ مليـــــون شخص)، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر تطور السوق وزمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا) التي اعتبرت من بين نقاط ضعف مناخ الأعمال بالجزائر، وتمثلت مؤشرات الإستقرار السياسي وغياب العنف مؤشر اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)، الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB معدل M2/PIB، وزمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا) في نقاط قوتهـــــا، حيث توّجت الدراسة باقتراح نموذج تصوري وذلك بوضع إستراتيجية تقتضي ضرورة تحسين وتطوير جاذبية المناخ الاستثماري بالجزائر عن طريق مجموعة من الأهداف المسطرة بالإعتماد على نتائج نقاط القوة والضعف التي تمّ استخلاصها بعد تطبيق ACP، والإستفادة من إستراتيجيات تجارب الدول الرائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(سنغافورة –الإمارات – المغرب).

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري، القطاعات المنتجة، تحليل المركبات الأساسية ACP.

Abstract

Abstract :

This study aims to analyze the reality of the attractiveness indicators of foreign direct investment to the productive sectors in Algeria, by diagnosing the reality of the investment climate in Algeria at the quantitative and qualitative levels. An analytical descriptive approach has been relied upon by presenting various basic concepts related to the attractiveness of the investment climate and foreign direct investment. In addition to analyzing the attractiveness of the country of Algeria in attracting foreign direct investment through the volume of inflows from it, and which sectors are more attractive with a focus on the share of productive sectors. A statistical method was also used in the applied section by selecting Dhaman Investment Attractiveness Index and the competitiveness global index, based on Principal component analysis (PCA) method. The results showed that the investment climate in Algeria is not attractive to foreign investors due to the low volume of inflows from Foreign Direct Investment in general and the productive sectors in particular.

By applying PCA method, we concluded that Algeria ranked last according to the Competitiveness Global Index, out of 15 selected countries, as for the Dhaman Investment Attractiveness Index. The results proved Algeria's weakness through a set of indicators, The total tax rate as a percentage of commercial profits; The total tax rate as a percentage of commercial profits; The ratio of foreign trade to the PIB; The ratio of the current account deficit or surplus to the PIB; The time required to register ownership and the number of procedures needed to start the project; The ratio of deficit or surplus Budget to PIB; Debt ratio to PIB, regulatory framework quality index, infrastructure quality, Internet users (per million people), business environment development index, market development index and tax payment time (hours / year) Considered among the weak business climate in Algeria points. Political stability and absence of violence index; mobile phone subscriptions index (per 100 people); domestic credit granted to the private sector as a percentage of PIB M2 / PIB rate and tax payment time (hours / year), represented in its strengths.

The study culminated in proposing a conceptual model by setting a strategy that necessitates improving and developing the attractiveness of the investment climate in Algeria. Through a set of objectives underlined by relying on the results of strengths and weaknesses that were extracted after applying the ACP model, and taking advantage of the experiences of the leading countries in attracting foreign direct investment (Singapore - UAE - Morocco).

Key words: Investment climate, Foreign direct investment, Investment climate attractiveness indicators, Productive sectors, PCA analysis.

فهرس المحتويات

البسملة	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والفكري لجاذبية المناخ الاستثماري	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري	03
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المناخ الاستثماري	03
المطلب الثاني: أنواع المناخ الاستثماري	07
المطلب الثالث: مبادئ المناخ الاستثماري وشروط تهيئته	09
المبحث الثاني: متطلبات جاذبية المناخ الاستثماري	11
المطلب الأول: جاذبية المناخ الاستثماري: التحديات والرهانات	11
المطلب الثاني: آليات تحسين جاذبية المناخ الاستثماري	18
المطلب الثالث: محددات المناخ الاستثماري الجاذب	23
المبحث الثالث: الإطار العام لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الأول: مؤشرات تقييم جاذبية مناخ الاستثمار	29
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية	41
المطلب الثالث: مؤشرات دولية أخرى مختارة	46
خلاصة	

الفصل الثاني: تحليل عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	
المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	53
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	53
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	57
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	59
المبحث الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي	66
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية	67
المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة	73
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا	78
المبحث الثالث: الرؤية التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية	81
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لتقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية	81
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية	92
المطلب الثالث: تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية	103
خلاصة	

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتجارب دول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ــ نماذج رائدة مختارة ــ	
تمهيد	
المبحث الأول: تجربة الاقتصاد السنغافوري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	119
المطلب الأول: عرض مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لجمهورية سنغافورة	119
المطلب الثاني: قراءة في الإستراتيجية الاستثمارية الأجنبية المباشرة لجمهورية سنغافورة	122
المطلب الثالث: التجربة السنغافورية: تقييم للإستراتيجية وأهم الدروس المستفادة	125
المبحث الثاني: تجربة الاقتصاد الاماراتي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	133

المطلب الأول: عرض مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لدولة الإمارات العربية المتحدة	133
المطلب الثاني: قراءة في الاستراتيجية الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدولة الإمارات	137
المطلب الثالث: التجربة الإماراتية: تقييم للاستراتيجية وأهم الدروس المستفادة	148
المبحث الثالث: تجربة الاقتصاد المغربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	159
المطلب الأول: عرض مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لدولة المغرب	159
المطلب الثاني: قراءة في الاستراتيجية الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدولة المغرب	162
المطلب الثالث: التجربة المغربية: تقييم للإستراتيجية وأهم الدروس المستفادة	176
خلاصة	

الفصل الرابع: تحليل وتقييم جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة	
تمهيد	
المبحث الأول: واقع السياسة الاستثمارية في الجزائر	188
المطلب الأول: تحليل المناخ الاستثماري الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه (1962 ـ 1989)	188
المطلب الثاني: تحليل المناخ الاستثماري الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990 ـ 1999)	195
المطلب الثالث: تحليل المناخ الاستثماري الجزائري في ظل إصلاحات الجيل الثاني الاقتصادية (2000 ـ 2019)	198
المبحث الثاني: تحليل عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	208
المطلب الأول: تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)	208
المطلب الثاني: تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (1990-1999)	213
المطلب الثالث: تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل إصلاحات الجيل الثاني (2000-2018) مع الإشارة إلى القطاعات المنتجة	216

المبحث الثالث: تحليل الوضع الإجمالي لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	224
المطلب الأول: واقع الاستثمار العربي البيني في الجزائر	225
المطلب الثاني: دراسة وصفية لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية مختارة	231
المطلب الثالث: عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر	242
خلاصة	

الفصل الخامس: نحو اقتراح استراتيجية لتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP	250
المطلب الأول: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار باستخدام ACP للفترة (2000-2018)	250
المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار باستخدام ACP للفترة (2007-2018)	258
المطلب الثالث: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	263
المبحث الثاني: مكانة الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي باستخدام ACP ومقارنتها بعدد من الدول المختارة	267
المطلب الأول: تقديم معطيات الدراسة (مؤشر التنافسية العالمي)	267
المطلب الثاني: دراسة علاقة ارتباط متغيرات مؤشر التنافسية العالمي	269
المطلب الثالث: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي	272
المبحث الثالث: استراتيجية مقترحة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر	274
المطلب الأول: الإطار العام للاستراتيجية المقترحة	274
المطلب الثاني: نتائج تشخيص الواقع الاستثماري للجزائر وتقييم مناخه	276

المطلب الثالث: صياغة المحاور، الأهداف والمبادرات مع تحديد مؤشرات الأداء للاستراتيجية المقترحة	278
خلاصة	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1 -1	مراحل التنمية لمجموعات مؤشر التنافسية العالمي	37
2 -1	تطور عمليات الاندماج للشركات متعددة الجنسيات للفترة (1996ـ 2000)	74
2 -2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة للفترة (2000ـ 2008)	74
2 -3	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة للفترة (2009ـ 2017)	76
2 -4	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000 ـ 2017)	93
2 -5	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (2000ـ2017)	98
3 -1	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السنغافوري خلال الفترة (2010 ـ 2017)	125
3 -2	تصنيف جمهورية سنغافورة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2018)	126
3 -3	تصنيف جمهورية سنغافورة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2018)	128
3 - 4	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جمهورية سنغافورة للفترة (1990 ـ 2017)	129
3-5	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر لجمهورية سنغافورة الفترة (2012 ـ 2016)	130
3-6	أهم عشرة دول مستثمرة في جمهورية سنغافورة للفترة (2012 ـ 2016)	131
3 -7	تطور الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2003 ـ 2018)	145
3 -8	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الإماراتي خلال الفترة (2011 ـ 2018)	149
3 -9	تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2018)	150
3-10	تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2017)	152
3-11	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (1990 ـ 2018)	153
3-12	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003 ـ 2015)	153
3-13	أهم عشرة دول مستثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003 ـ 2015)	156
3-14	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد المغربي خلال الفترة (2011 ـ 2018)	176
3-15	تصنيف دولة المغرب ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2018)	177
3-16	تصنيف دولة المغرب ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2018)	179
3-17	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة المغرب للفترة (1990 ـ 2018)	180
3-18	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب للفترة (2003 ـ 2015)	181
3-19	أهم عشرة دول مستثمرة في دولة المغرب خلال الفترة (جانفي 2003 ـماي 2015)	182

قائمة الجداول

4- 1	المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعي الأول والثاني	190
4- 2	توزيع استثمارات الفترة (1978 ـ 1979)	190
4- 3	المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي الأول للفترة (1980ـ 1984)	191
4- 4	المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي الثاني (1985ـ 1989)	192
4- 5	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	199
4- 6	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)	200
4- 7	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010 ـ 2014)	201
4- 8	تطور بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر للفترة (1974 ـ 1979)	209
4- 9	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1980ـ 1989)	210
4-10	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 1979)	211
4-11	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (1980 ـ1989)	212
4-12	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1990 ـ1999)	213
4-13	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 1999)	215
4-14	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 1999)	215
4-15	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2000 ـ2009)	217
4-16	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2010 ـ2018)	217
4-17	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)	220
4-18	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)	221
4-19	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2017)	222
4-20	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2002 ـ 2017)	223
4-21	عدد المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر للفترة (2003 ـ 2018)	225
4-22	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقبلة للفترة (2003 ـ 2018)	226
4-23	عدد المشاريع العربية البينية لعدد من الدول العربية المستثمرة للفترة (2003 ـ 2018)	227

قائمة الجداول

24-4	التوزيع الإجمالي للمشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) حسب الدول المستثمرة للفترة (2003 ـ 2018)	228
25-4	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003 ـ 2018)	228
26-4	تصنيف الجزائر وفق مؤشرات تقييم جاذبية مناخ الاستثمار للفترة (2010 ـ 2019)	231
27-4	الترتيب العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنوات 2015، 2016، 2017	234
28-4	التصنيف العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لسنة 2017	236
29-4	تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال لسنة 2018	237
30-4	تقييم الجزائر وفق مؤشرات المخاطر القطرية للفترة (2010 ـ 2018)	238
31-4	دليل وتصنيف الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2018	239
32-4	تقييم الجزائر وفق مؤشرات دولية مختارة للفترة (2010 ـ 2018)	240
33-4	الترتيب العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2018	241
1-5	الانحرافات والمتوسطات لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000ـ 2018)	251
2-5	مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)	251
3-5	نتائج اختبار Bartlett (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)	252
4-5	القيم الذاتية ونسب الجمود (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)	252
5-5	ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)	253
6-5	يوضح الانحرافات والمتوسطات لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007ـ 2018)	258
7-5	مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)	259
8-5	نتائج اختبار Bartlett (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)	259
9-5	القيم الذاتية ونسب الجمود (لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)	260
10-5	ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية (لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)	261
11-5	الإنحرافات والمتوسطات للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017)	267
12-5	مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات لمؤشرات التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017)	268
13-5	نتائج اختبار Bartlett لمؤشرات التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017)	268
14-5	القيم الذاتية ونسب الجمود لمؤشرات التنافسية العالمي	269
15-5	ارتباط المتغيرات الأساسية بالمركبات الأساسية لمؤشرات التنافسية العالمي	270

قائمة الجداول

5-16	مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية لمؤشرات التنافسية العالمي (Cosinus Carrés Des Variables)	271
5-17	مساهمة الأفراد (الدول) في تكوين المركبات الأساسية (Cosinus Carrés Des Observation)	271
5-18	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الأول	280
5-19	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الثاني	282
5-20	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الثالث	284
5-21	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الرابع	280
5-22	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الخامس	288
5-23	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور السادس	289
5-24	تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور السابع	291

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 -1	مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	33
1 -2	مراحل دورة حياة المنتج	65
2 -2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم للفترة (2000 ـ 2008)	67
3 -2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم للفترة (2009 ـ 2017)	70
4 -2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للفترة (2006 ـ 2017)	82
5 -2	تطور متوسط معدل التضخم للدول العربية للفترة (2006 ـ 2016)	84
6 -2	تطور العجز أو الفائض للموازنة العامة للدول العربية للفترة (2006 ـ 2016)	86
7 -2	عجز أو فائض الحساب الجاري في الدول العربية للفترة (2006 ـ 2016)	87
8 -2	المديونية الخارجية في الدول العربية للفترة (2006 ـ 2016)	89
9 -2	الاحتياطات الدولية للدول العربية للفترة (2006 ـ 2017)	91
10-2	عدد أشهر واردات السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطات الدولية في الدول العربية لسنة 2017	92
11-2	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية للفترة (2000 ـ 2017)	93
12-2	تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارت الأجنبية المباشرن الواردة عالميا للفترة (2000 ـ 2006)	94
13-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنتي 2007، 2008	95
14-2	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة (2000 ـ 2017)	98
15-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لسنة 2017	100
16-2	تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية للفترة (2003 ـ 2017)	101
17-2	توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لعام 2016	102
18-2	توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لعام 2017	102
19-2	تطور عدد المشاريع العربية البينية خلال الفترة (2003 ـ 2017)	104
20-2	تطور تكلفة المشاريع العربية البينية خلال الفترة (2003 ـ 2017)	106
21-2	التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الواردة إليها حسب القطاعات خلال سنتي 2003 و2014	107
22-2	التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الواردة إليها حسب القطاعات خلال سنتي 2007 و2017	108

3- 1	مكانة الإمارات ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018	152
3- 2	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2011 ـ 2017)	158
3- 3	تصنيف المغرب وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017	178
3- 4	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة المغرب خلال الفترة (2003 ـ 2016)	183
4- 1	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 1979)	211
4- 2	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980 ـ 1989)	212
4- 3	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 1999)	216
4- 4	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)	221
4- 5	تقسيم المشاريع الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2002ـ 2017)	223
4- 6	عدد المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر للفترة (2003 ـ 2018)	225
4- 7	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003 ـ 2018)	229
4- 8	نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)	230
4- 9	مكانة المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر لسنة 2019	232
4-10	ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2019	233
4-11	تطور قيم وترتيب مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية لسنة 2018	234
5-1	التمثيل البياني للقيم الذاتية (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)	252
5-2	دائرة الارتباط ما بين المتغيرات (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)	254
5-3	التمثيل البياني للقيم الذاتية (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007-2018)	260
5-4	دائرة الارتباط ما بين المتغيرات (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)	261
5-5	التمثيل البياني للفترة 2000-2018 لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار	265
5-6	التمثيل البياني للفترة 2007 ـ 2018 لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار	266
5-7	التمثيل البياني للقيم الذاتية لمؤشرات التنافسية العالمي	269
5-8	التمثيل البياني للأفراد (الدول) والمتغيرات (مؤشرات التنافسية العالمي)	272
5-9	صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الأول	279
5-10	صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الثاني	281

11-5	صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الثالث	283
12-5	صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الرابع	285
13-5	صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الخامس	287
14-5	صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور السادس	289
15-5	يوضح صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور السابع	290

مقدمـــــة

مقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي، وما أفرزته من تحولات نتيجة الانتقال من الاقتصاد الملموس إلى اقتصاد المعلومات أو اللامادي، ما جعل من العالم قرية واحدة نتيجة للعولمة والإنفتاح الاقتصادي والتجاري وكذا المالي، وفي ظل هذه الظروف والأوضاع وتزامنا مع أزمة المديونية التي عانت منها الدول النامية وعدم قدرتها على دفع أقساط ديونها والإنخفاض الملحوظ من الدول المتقدمة في تقديم القروض والمساعدات الخارجية للدول النامية نهاية عقد الثمانينـــــات، وجدت هذه الدول أمامها الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجي باعتباره من الأدوات المهمة للتمويل ويتضمن تنوعا واسعا في التنظيم والإنتاج والتسويق لتسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال والتقنيات بين الدول، إضافة إلى توفيره لمناصب الشغل، ما أدى إلى احتدام المنافسة بين مختلف الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والإستفادة من جل مزاياه.

إنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة يقوم على العديد من المحددات التي تعبّر عن مدى جاذبية الدولة من عدمها لجذب واستقطاب المستثمرين الأجانب، فالمستثمر الأجنبي يبحث عن الموقع الملائم له ذات المخاطر الأقل، حيث كلما كانت الظروف مواتية وملائمة كلما كان الإقبال نحو الاستثمار في الدولة أكثر والعكس صحيح، فعلى كل الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تستغل كل الفرص المتاحة لها وأن تعمل جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري بتهيئة البيئة الاقتصادية ومنح مختلف التحفيزات والمزايا، ومن العناصر المهمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بدراستها ومتابعتها أيضا وضع الدولة ضمن مؤشرات الإستقرار أو الأداء الاقتصادي خاصة وأنها تعبر عن قوة الاقتصاد المعني من عدمه ، هذا بالإضافة إلى ظهور هيئات ومؤسسات دولية معترف بها تصدر مؤشرات خاصة بتقييم المناخ الاستثماري نوعيا كما تدعى أيضا بمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وسميت بهذا الإسم لأنّ المستثمر يأخذها بعين الإعتبار في حالة اتخاذ قرار الاستثمار، ويعتبرها بمثابة دليل تساعده في تحديد وجهته الاستثمارية بأقل جهد وتكلفة وتختصر عليه الوقت أيضا.

وإدراكا من الجزائر بالأهمية الكبيرة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر واقتناعا منها بأنّ تحقيقها للتنمية الاقتصادية يفرض عليها العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، باعتباره أحد محركات التكامل الاقتصادي الدولي فهو يوّفر الإستقرار المالي للشركات ويعزز التنمية الاقتصاديـــــة للبلاد، ويدفع بالإنفتاح والإنخراط في المنظومة المالية العالمية، وفي ظل عدم كفاية المدخرات المحلية

وانخفاض إيرادات خزينة الدولة منذ نهاية عام 2014 بسبب انهيار أسعار النفط العالمي وما تبعه من آثار اقتصادية سلبية مست جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي، كان لزاما عليها إيجاد بديل إستراتيجي يساعدها في الخروج من الأزمة وفتح المجال هذه المرة للاستثمار في القطاعات المنتجة، وما لوحظ أنّ الحكومة الجزائرية أقبلت في الآونة الأخيرة نحو تحسين مناخها الاستثماري بهدف تشجيع المستثمر المحلي وجذب الأجنبـــــي، فعملت على تبني إصلاحات وسياسات والعديد من البرامج التنموية للفترة (2001 ـ 2019) من شأنها تحقيق مستويات مقبولة لمؤشراتها الاقتصادية الكلية، وتوفير منظومة استثمارية مشجعة فلقد أصدرت العديد من التشريعات والقوانين كان آخرها قانون رقم 16 ـ 09 المتعلق بترقية الاستثمار، ولإكتمال المنظومة وفي سبيل توفير الراحة للمستثمرين هناك هيئات ومؤسسات متاحة من جهة للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر، ومن جهة أخرى لتقديم كافة التسهيلات والخدمات للمستثمرين، كما أنها وقعت على العديد من الإتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فبهذا تكون الجزائر قد أبدت بوضوح رغبتها الكبيرة في جذبه والإستفادة من مزاياه قدر المستطاع.

✍ **إشكالية الدراسة:**

إنّ حاجة الاقتصاد الجزائري إلى ضرورة الدفع بعجلة اقتصاده المنتج لا سيما في ظل الإنهيار المتكرر والمستمر لأسعار النفط التي كان آخرها نهاية سنة 2014، وأمام عجز الاستثمار المحلي بشقيه العمومي –الذي تهدّده سياسة التقشف بالتجميد أو التوقيف–والخاص –الذي تضعف إمكانياته المالية والمادية والبشرية من قدرته على النهوض بالقطاعات المنتجة لوحده–ليصبح فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة حتمية بهدف مشاركة القطاع المحلي عموما في تنمية القطاعات المنتجة والنهوض بالاقتصاد الجزائري.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى إمكانية وضع استراتيجية وطنية لتحسين مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة بالجزائر؟

✍ **الأسئلة الفرعية:**

لقد انبثق عن الإشكالية المطروحة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن لعناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي أن تساهم في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما مدى فعالية الاستراتيجية الاستثمارية المتبعة من قبل التجارب المعروضة؟

- ما مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر؟
- ما مكانة الجزائر ضمن تصنيفها من طرف المؤسسات الدولية المعنية بمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم نقاط قوة وضعف الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار؟

✍ **فرضيات الدراسة:**

- تساهم عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وذلك بتحقيق معدلات نمو عالية ومستويات دنيا لمعدلات التضخم من خلال استقرار العملة، وتمتعها بتحقيق توازن سواء في الميزانية العامة، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إلى جانب حجم مديونيتها التي يجب أن تكون ضعيفة واحتياطات كبيرة من الذهب؛
- انتهجت كل من جمهورية سنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمغرب سياسة استثمارية فعالة وصلت من خلالها إلى تحقيق مستويات عالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها نتيجة توفرها على بيئة استثمارية جاذبة وملائمة؛
- تتمتع الجزائر بمناخ استثماري غير جاذب ومنفّر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العديد من العراقيل التي تشوبه، وذلك بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة في سبيل توفير بيئة استثمارية محفزة إلى جانب ما تتمتع به من عديد المقومات والمؤهلات غير المستغلة؛
- تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة وفق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يعتبر حجم السوق ونسبة المديونية بالنسبة لـ PIB واشتراكات الهاتف النقال ومؤشر الاستقرار السياسي والأمني وغياب العنف من أبرز نقاط قوة الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، أما أبرز نقاط أبرز نقاط ضعفها فتتمثل في مؤشر تطور بيئة الأعمال وجودة البنية التحتية ومؤشري عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع وعدد أيام تسجيل الملكية.

✍ **أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر للأهمية الكبيرة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة تمويل دولية يتحدد حجم تدفقه إلى الدول المضيفة بعدة عوامل وخصائص تختلف من دولة إلى أخرى، إضافة إلى الدور الهائل الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي إستجابة مع التوجهات والمستجدات العالمية، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إثبات دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول الخليج تفوقهم في صدارة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وما توصلوا إليه من تحقيق تنمية اقتصادية يشهد بها

العالم أجمع، أما الجزائر وتزامنا مع انخفاض أسعار النفط نهاية سنة 2014 وما نتج عنه من انخفاض مداخيل إيرادات الدولة وتماشيا مع إهتمام الحكومة بهذا المجال وإعطاء الفرصة للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل إستراتيجي بإمكانه المساهمة في تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على النفط كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يتطلب على الجزائر تهيئة مناخ جاذب ومستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

✍ **أهداف الدراسة:**

-محاولة تحليل مختلف العناصر المحددة لتدفق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛

-البحث في واقع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من إجمالي الاستثمارات الموجهة للقطاعات المنتجة وذلك بالمقارنة بحجم الاستثمارات المحلية للفترة (1990 ـ 2017) ؛

-إبراز أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر على جميع الأصعدة اقتصاديا، سياسيا وأمنيـــا، اجتماعيا وحتى ثقافيا؛

-اقتراح إستراتيجية من شأنها الرفع من جاذبية مناخ الاستثمار إعتمادا على نقاط القوة والضعف التي يتميز بها مناخ الاستثمار بالجزائر.

✍ **دوافع اختيار موضوع الدراسة:**

هناك دوافع موضوعية وذاتية كانت وراء اختيار موضوع الدراسة نلخصها في الآتي:

دوافع موضوعية

- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق العديد من دول العالم لتنمية اقتصادية ومعدلات نمو مرتفعة عن طريق جذب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- محاولة الخوض في بعض التجارب الرائدة في هذا المجال ومدى استفادتها من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على بنية اقتصادها ومؤشراتها الاقتصادية الكلية؛
- دراسة مدى اهتمام الجزائر بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وماهي أهم الإصلاحات والسياسات التي انتهجتها من أجل تحسين مناخها الاستثماري.

دوافع ذاتية

- الرغبة الشخصية في الخوض في مثل هكذا مواضيع اقتصادية يمكن أن تعتمد عليها الجزائر في الخروج من اقتصادها الريعي إلى الإنتاجي؛
- القناعة الشخصية بالأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر واعتباره خيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الأزمات المتكررة لإنخفاض أسعار النفط التي كان آخرها نهاية سنة 2014؛
- رغبة مني في تدعيم البحث العلمي بالموضوعات الحديثة الخاصة بهذه الظاهرة والإستفادة منها.

الدراسات السابقة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر التي لاقت إهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين المهتمين بدراسته وتحديد مختلف المحددات التي من شأنها أن توّفر مناخ استثماري جاذب ومستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة باللغتين العربية والأجنبية:

الدراسات باللغة العربية

- **قريد عمر (2015):** تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تحليل واقع الاقتصاد الجزائري في أهم تقارير التنافسية الدولية، والوقوف على مدى نجاعة مختلف السياسات والإجراءات المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وذلك بالتحليل والقياس باستخدام برنامج EVIEWS بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في مختلف مؤشرات التنافسية وحجم ما تستقطبه من استثمار أجنبي مباشر، وأنّ الجزائر تحتل المراتب الأخيرة وفق مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري، كما توصلت الدراسة إلى أنّ أهم العراقيل التي تعاني منها الجزائر هي عدم كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وبيروقراطية التسيير وما نتج عنها من انتشار كبير لظاهرة الفساد.

-**دراسة معط الله سهام (2017):** أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ـ دراسة قياسية ـ، أطروحة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الحرية الاقتصادية على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 13 دولة عربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان،

السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن) للفترة (1996ـ 2013)، بإستخدام بيانات البانل وطريقتي المربعات الصغرى العادية والعزوم المعممة، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي ومعنوي على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وأنّ مؤشرات الحرية التجارية، حرية الاستثمار والحرية المالية لها أثر إيجابي ومعنوي على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، فإنفتاح الأسواق يعتبر عاملا بارزا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **دراسة سفيان قعلول (2017):** جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، مقال منشور ضمن منشورات صندوق النقد العربي.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس درجة التباين في هذه المحددات بين 15 دولة محل الدراسة، وذلك بتكوين مؤشر متعدد الأبعاد يتميز بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون مؤشرا مرجعيا للبلدان العربية، وقد تمّ تقسيم مؤشرات الدراسة إلى أربع محاور أساسية تمثلت في: الإطار الاقتصادي، البنية الأساسية، الإطار المؤسساتي والقانوني وسهولة ممارسة الأعمال، لكل محور مجموعة من المؤشرات الفرعية، وبعد تطبيق تحليل مركبات أساسية ACP توصلت الدراسة إلى الأهمية الكبيرة لكل من سهولة ممارسة الأعمال والإطار المؤسساتي والقانوني حيث أنهما يؤثران معا على ثلثي القرار تقريبا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فهو يولي عناية خاصة لمناخ الأعمال إلى جانب الحوكمة التي تعكس مستوى الثقة والإطمئنان بالبلد المضيف، ومدى وضوح معاملاته وضمان حقوقه في حالة التعثر والنزاعات.

- **إيمان مودع (2018):** أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991 ـ 2014)، أطروحة دكتوراه

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية والتي من أهمها سعر الصرف وميزان المدفوعات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1991ـ 2016) بالتحليل والقياس بإستخدام إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود (ARDL)، وقد توصلت الدراسة على أنّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة متواضع و متمركز في قطاع المحروقات، وعن مناخ الاستثمار في الجزائر فإنّ ترتيبها في المؤشرات الدولية يعكس ضعف بيئة الأعمال والاستثمار فيها، أما بالنسبة لنتائج الدراسة القياسية فقد توصلت إلى أنّ التغير في سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قد لعب دورا

محدودا في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر دائما للفترة (1991-2016)، فقد كانت العلاقة بين المتغيرين إيجابية ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%، فيما لم يحظ رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمعنوية الإحصائية ولم يكن له تأثير ملموس على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

الدراسات باللغة الأجنبية

- **Jaratin lily and Others (2014)** ,The Determinants Of Asean Countries Attractiveness To Foreign Direct Investment in Real Estate , Research Article.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تحركات سعر الصرف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالإعتماد على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الآسيان المتمثلة في ماليزيا، الفلبين وتايلاند وسنغافورة، من خلال استخدام نهج اختبار الحدود و اختبار العلاقة السببية ECM و ARDL ، وقد توصلت نتائج الدراسة التجريبية على وجود ترابط كبير على المدى الطويل بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في حالة كل من سنغافورة وماليزيا والفلبين، فسعر صرف هذه الدول له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما عن إختبار العلاقة السببية فأظهرت النتائج على وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه على المدى الطويل بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الفليبين وسنغافورة، في حين هناك علاقة أحادية الإتجاه طويلة المدى تمتد من سعر الصرف إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا و سنغافورة.

- **Afiqah Ahmed (2015)** ,The Determinants Of Asean Countries Attractiveness To Foreign Direct Investment in Real Estate , Conference Conference.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد جاذبية الدول المتنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العوامل العقارية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية لدول الآسيان المتمثلة في ماليزيـــــــا، إندونيسيا، الفلبين وتايلاند بإستخدام نموذج الجاذبية للفترة (1999 ـ 2010)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنّ جميع المتغيرات مهمة بإستثناء أسعار وشفافية العقارات، وأنّ على هذه الدول أن تقلل من القيود المفروضة على تسجيل المعاملات، وكذلك تخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عالجت جلها الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث ربطه بمؤشرات مختلفة تخص مجموعة من الدول كما تمّ إيضاحها، أما الدراسة الحالية فلقد تمّ اختيار عدد من مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000-2018) متمثلة في: مؤشر الإستقرار السياسي وغيـاب العنـــف، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، معدل M2/PIB، نسبة الدين العام الإجمالي إلى PIB، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة منPIB ، نسبة عجز أو فائض الموازنـــة إلى PIB، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB ، عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع، الوقت اللازم لتسجيل الملكيـــة (أيـــام)، نسبة التجارة الخارجية إلى PIB، إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)، إشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)، جودة البنية التحتية، مؤشر تطور السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال، الخاصة بدولة الجزائر، بهدف تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP وإستنتاج أهم نقاط قوة وضعف هذا المؤشر بالنسبة للجزائر، إضافة إلى دراسة مؤشر التنافسية العالمي لـ 15 دولة متمثلة في الجزائر، الإمارات، تركيا، البرازل، تونس، المغرب، المملكة المتحدة، إسبانيا، الأردن، مصر، نيوزيلندا، تركيا، اليابان، هونغ كونغ، سنغافورة، المكسيك، وذلك بهدف معرفة مكانة الجزائر وفق هذا المؤشر بالمقارنة مع الدول السابقة، واقترح استراتيجية في الأخير من شأنها المساهمة في تحسين جاذبية مناخها الاستثماري.

- **<u>المنهج المتبع وأدوات الدراسة:</u>**
  - **المنهج المتبع في الدراسة**

بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة التي ترمى إليها الدراسة وإشكاليتها المطروحة فقد تمّ إستخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة الجانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بجاذبية المناخ الاستثماري والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى المنهج التحليلي وذلك بتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حجم تدفقاته الواردة إلى الدول المضيفة على الصعيد العالمي عامة والجزائر خاصة، وكذا التطرق إلى أهم مقومات المناخ الاستثماري للجزائر ومدى إستقرار مؤشراتها الاقتصادية الكلية، والمكانة التي تحتلها وفق مؤشرات الجاذبية، إضافة إلى إستخدام أدوات المنهج الإحصائي في الدراسة التطبيقية وذلك بجمع المعطيات الخاصة بالجزائر (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار)، أما بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي فقد تمّ إحصاء المعطيات الخاصة بهذا المؤشر لـ 15 دولة، والإعتماد على طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP، وذلك بهدف تحديد أكثر المؤشرات تأثيرا-التشتت والتمركز- فيما بينها وأي منها يمثل نقطة قوة أو ضعف بالنسبة للجزائر.

أدوات الدراسة

تمثلت أدوات الدراسة في جمع المادة العلمية أو ما يعرف بالمراجع باللغتين العربية والأجنبية حيث مجملها في: الكتب، المقالات، أطروحات الدكتوراه، مذكرات الماجستير، الملتقيات، التقارير، التشريعات والقوانين الصادرة من الجرائد الرسمية، بالإضافة إلى عدد من الهيئات والمؤسسات الرسمية الوطنية وغير الوطنية قصد جمع الإحصائيات المتمثلة في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة (الأنكتاد)، مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، البنك العالمي، بالإضافة إلى هيئات أخرى خاصة بإصدار مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، تطلّب علينا وضع حدود لها تمثلت في:

حدود مكانية

بالنسبة لحدود الدراسة المكانية فقد تمثلت في الجزائر محل الدراسة التطبيقية من خلال التطرق إلى مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وصفيا وإحصائيا بإستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP، وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاعات المنتجة من خلال حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر.

حدود زمانية

حددّت فترة الدراسة الحدود الزمانية لها بدء من سنة 1990 تزامنا مع سن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والذي عبرّ بوضوح على مبدأ الإنفتاح نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى غاية سنة 2017 ، حيث كان آخر قانون متعلق بترقية الاستثمار سنة 2016 وهو ما سيتم توضيحه من خلال قراءة هذا القانون وكل القوانين السابقة ودراسة مدى تأثيرها على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

صعوبات الدراسة

لا تخلو أي دراسة بحثية من صعوبات وعقبات تقف أمام الباحث، وعن أهم الصعوبات التي صادفت هذه الدراسة نذكر منها:

- صعوبة الحصول على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للقطاعات الاقتصادية المنتجة كل سنة على حدى خلال الفترة (1990 ـ 2017)، خاصة وأنّ الإحصائيات المتعلقة بهذا الشأن تكون مجملة لفترات معينة؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالدراسة التطبيقية لجميع المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر هذا من جهة، إلى جانب تضارب الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

✍ **هيكل الدراسة:**

للإحاطة بكل جوانب الموضوع تمّ تقسيم الدراسة إلى خمس فصول، حيث تمّ التطرق في الفصل الأول إلى **الإطار المفاهيمي والفكري لجاذبية المناخ الاستثماري**، من خلال عرض الأسس النظرية للمناخ الاستثماري وأهم متطلبات جاذبيته من آليات للتحسين، وعن أهم المحددات أو العوامل التي تحدد جاذبية المناخ الاستثماري، وفي الأخير تقديم إطار عام لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باختيار مجموعة من المؤشرات الدولية التي تعنى بتقييم جاذبية المناخ الاستثماري، ومؤشرات تقييم المخاطر القطريـة، ومؤشرات دولية أخرى مختارة كلها تصب في تقييم المناخ الاستثماري والتي تصدر من طرف هيئات ومؤسسات دولية معترف بها؛

أمّا الفصل الثاني فقد خصّص **لتحليل أهمية عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي**، فقد تمّ التطرق في المبحث الأول إلى التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني كان يتمحور حول إتجاهات الاستثمار الأجنبي الباشر الوارد إلى الدول النامية والمتقدمة قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها، وعن أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث فقد تمّ تسليط الضوء حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لتقييم المناخ الاستثماري للدول العربية، ثم تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، وفي الأخير تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية من تطور لمشاريع الاستثمارات العربية البينية وتوزيعها القطاعي، وفي الأخير إلى أهم المعيقات التي تقف أمام الاستثمار في الدول العربية وإلى أهم السياسات الإصلاحية التي من الممكن أن تتخذها في سبيل تحسين بيئتها الاستثمارية؛

كما خصّص الفصل الثالث **لعرض بعض التجارب الرائدة في جذب الاستثمار الأجنبـــي المبـــاشر**، وذلك بإختيار جمهورية سنغافورة من جنوب شرق آسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة من

دول الخليج ودولة المغرب من المغرب العربي كنماذج ناجحة ورائدة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبيـــة، وذلك بالتطرق إلى مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لكل دولة، وإلى الإستراتيجية المتبعة لتوفير بيئة استثمارية أكثر جذبا واستقطابا، ثم تشخيص واقع مؤشرات الاقتصاد الكلي وكذا التصنيف العالمي للدول محل الدراسة وفق مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري، وفي الأخير تمّ إسقاط الضوء حول واقع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول وأكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم الدروس التي من الممكن الاستفادة منها؛

أما الفصل الرابع الذي فقد تمّ تخصصيه للإقتصاد الجزائري تحت عنوان **تحليل وتقييم جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة**، وذلك بالتطرق أولا إلى ملامح السياسة الاستثمارية في الجزائر في المبحث الأول من خلال تحليل مناخها الاستثماري في ظل الاقتصاد الموجه مرورا بالإصلاحات الاقتصادية وصولا إلى إصلاحات الجيل الثاني، والمبحث الثاني كان بعنوان تحليل عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ليتم من خلاله تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث تمّ التطرق إلى تحليل الوضع الإجمالي العام لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى واقع الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر، ثم دراسة وصفية لمؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري بهدف معرفة مكانة وتصنيف الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية التي تمّ إختيارها على حسب الفصل الأول ، وفي المطلب الأخير تمّ التطرق إلى أهم المعيقات والعراقيل التي تقف أمام جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر؛

أخيرا الفصل الخامس الذي كان بعنوان **نحو اقتراح استراتيجية لتطوير جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر**، حيث تمّ القيام في المبحث الأول بدراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بإستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP للفترة (2000-2018) بهدف استخراج أهم نقاط قوة وضعف الجزائر ومعرفة مدى جاذبية مناخ الاستثمار وفق هذا المؤشر، والمبحث الثاني كان بعنوان مكانة الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي باستخدام ACP ومقارنتها بعدد من دول مختارة، وذلك بهدف معرفة مدى تنافسية الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث وبناء على ما سبق توجّت الدراسة في الأخير بنموذج تصوري بوضع استراتيجية مقترحة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر انطلاقا من تقديم إطار عام للاستراتيجية المقترحة، ثم نتائج تشخيص الواقع الاستثماري للجزائر وتقييم مناخه

باستخلاص نقاط القوة والضعف، لتأتي مرحلة صياغة المحاور والأهداف والمبادرات مع تحديد مؤشرات الأداء للاستراتيجية المقترحة، وآليات تنفيذها كمرحلة أخيرة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والفكري لجاذبية المناخ الاستثماري

تمهيـــــــد

تسعى غالبية الدول سواء النامية أو المتقدمة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مظاهر العولمة ومدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث تمّ الإجماع على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته الدول جراء استقطابها لهذا النوع من الاستثمارات، حيث كان من أهم الأسباب الرئيسية وراء تسجيلها لمعدلات نمو عالية، ما نتج عن ذلك إشتداد المنافسة بين الدول ورغبتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان لابدّ عليها من توفير مناخ استثماري محفز وجذاب لتوطن الاستثمارات فيه، فإختلفت هنا السياسات والإجراءات من حوافز ومزايا وتسهيلات كل حسب ما يراه ملائم لتحسين مناخه الاستثماري، إلى جانب ظهور مؤشرات دولية إقليمية تصدر عن هيئات ومنظمات دولية معترف بها تعمل على تقييم البلد المضيف من حيث درجة تنافسيته وجاذبيته على استقطاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تسهلّ على المستثمرين إتخاذ قراراتهم من خلال تصنيف الدول في تلك المؤشرات ومقارنتها بغيرها من الدول، خاصة وأنّ تلك المؤشرات متنوعة وشملت جميع الأوضاع والظروف من حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومدى تبني الدول للاقتصاد الرقمي وكذلك المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها الاستثمار في الدول المضيفة...إلى غير ذلك من المؤشرات.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بجاذبية المناخ الاستثماري قد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري؛**
- **المبحث الثاني: متطلبات جاذبية المناخ الاستثماري؛**
- **المبحث الثالث: الإطار العام لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.**

المبحث الأول: ماهية المناخ الاستثماري

ترتبط جاذبية أي دولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى كفاءة وفعالية مناخها الاستثماري، فهو يعتبر من المؤثرات الأساسية على قرار المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، كما يعمل على زيادة الثقة وتشجيع وتحفيز المستثمرين على استثمار أموالهم في دولة ما دون الأخرى، بمعنى أنّ نصيب الدول من الاستثمارات يعتمد بدرجة أولى على طبيعة مناخها الاستثماري الجيد ودرجة كفاءته، كما أنّه يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات معينة يمكن قياسها بواسطة مؤشرات دولية تعنى بتقييم المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المناخ الاستثماري

سنحاول في هذا المطلب التعريف بالمناخ الاستثماري والتطرق إلى الأهمية التي يحظى بها خاصة وأنه يعتبر من أهم العوامل التي تحدد قرار الاستثمار في أي دولة سيكون وذلك بعد النظر إلى طبيعة المناخ الاستثماري التي توفره الدول الراغبة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

أولا: مفهوم المناخ الاستثماري

هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

يعرّف مناخ الاستثمار بأنه:" مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفقات رأس المال وتوظيفه، وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني[1]".

كما يعرّف أيضا على أنه:" سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ، حيث ترتبط هذه القرارات إرتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار

[1]: خلوط فوزية، **"واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)"**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 07، جامعة المدية، جانفي 2017، ص17.

فيعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والإمتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"[1].

بصفة عامة فمناخ الاستثمار يشتمل على العديد من العوامل الخاصة بالموقع والتي تحدد الفرص والحوافز للشركات بهدف الاستثمار بطريقة مثمرة ومنتجة، فمن الواضح أنّ قدرة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم تعتمد على حد كبير على ميله لإرضاء الجوانب المختلفة للشركات الأجنبية[2].

وهناك أيضا من يعرّفه بأنه: "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في إتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدولة المضيفة وما تتسم به من إستقرار في تنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليـــــه من حقوق وأعبـــــاء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية كل هذه الخصائص تندرج تحت تسمية مناخ الاستثمار[3]، وحتى يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية وفعالية من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات، من الضروري العمل على أن يتوافر فيهما الاعتبارات التالية:[4]

- الإعتماد على معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية في بلد ما؛
- الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة في تقييم المخاطر القطرية، والتي تقوم بدور غاية في الأهمية في تقييم مناخ الاستثمار في الدول، وبالتالي في إرشاد القائمين على الاستثمارات في العالم وبالخصوص الشركات متعددة الجنسيات؛
- الإرتباط بإطار نظري متين يعطي لصاحب القرار توضيحا وفهما جيدا لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد، ويوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية.

---

[1]: بن حمو فايزة، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري–دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990–2014"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 17.

[2]:Hind Ouguenoune, **"La Politique De Promotion Et D'Aattraction De L'Investissement Direct Etranger En Algerie"**, Thèse De Doctorat, Displine: Economie, Universite paris 3, 2015, p73.

[3]: حربي محمد موسى عريقات، **"مناخ الاستثمار في الوطن العربي–الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية"**، المؤتمر العلمي الخامس حول " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، يومي 4–2007/7/5، ص8.

[4]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **" مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2011، ص 15.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرّف المناخ الاستثماري بأنه مجموعة من العوامل والظروف التي تحدد طبيعة البيئة الاستثمارية إذا كانت محفزة لجذب الاستثمار من عدمها، وذلك بتفاعل الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية مع بعضها البعض، كما يعتبر من أهم المؤثرات في قرار الاستثمار وبالتالي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر فيها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية ومواجهة المتغيرات والمستجدات العالميـــة، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثروة التكنولوجية العالمية السائدة، وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار بتوفر العناصر التاليـــة: [1]

- العمل على توفيـــر بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء علـى المعوقات الاستثماريـــة، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات؛
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل علاج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الإستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبـــــي، بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد؛
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي؛

[1]: صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، **"فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية –دراسة حالة الجزائر–"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 364.

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
- أهمية أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار الأجنبي مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات والعمل على تحقيق الاستقرار، حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات مثل الطرق والموانئ ووسائل الإتصال والكهرباء...إلخ.

ثالثا: خصائص المناخ الاستثماري

يتصف مناخ الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمميزات نذكر منها: [1]

1.وحدة مناخ الاستثمار: يظهر من خلال تأثير مناخ الاستثمار على المؤسسات التي تعمل فيه أنّ لكل مؤسسة مناخ استثمار خاص بها، لكن مناخ الاستثمار واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو صناعة معينة، وإنما كل واحدة منهم تتأثر إنطلاقا من الجوانب التي تهمها أو من المعلومات التي تتحصل عليها حوله؛

2.الترابط بين متغيراته: إنّ المتغيرات المكونة لمناخ الاستثمار ليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض، ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها، فمثلا الممارسات الحمائية من جهة يمكن إعتبارها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات تأثيرات إقتصادية؛

3.التعقيد: إنّ مناخ الاستثمار معقد جدا، ذلك لأنّ المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها، وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جديدة، والمستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته، وهذا بالإعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه؛

4.التغير والتقلب: يميل مناخ الاستثمار إلى التغير والتقلب، وذلك إما على مستوى سوق معين أو صناعة أو منطقة معينة، وهذا ما يصعب عملية إتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات؛

5.قابلية التقسيم: يمكن تقسيم مناخ الاستثمار إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل، فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم الدولي، كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع، ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه؛

---

[1]: يحي مصلة، **"تقييم مدى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995-2015"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة سطيف 1، الجزائر،2017، ص 210.

6.يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه: يؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال المتغيـرات المختلفـــة، ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره في مناخ الأعمال وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة.

المطلب الثاني: أنواع المناخ الاستثماري

تندرج أنواع ومكونات المناخ الاستثماري تحت أربع مجموعات رئيسية سياسية واقتصادية وإجتماعية ومؤسساتية وفق ما يلي:

أولا: المناخ السياسي

تتعلق بمحاور عدة أهمها: قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل الجيش في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية وإستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والإنتقال السلمي للسلطة، كما تمتد المكونات السياسية لتشمل كل من الوضع الداخلي والخارجي، ويشملان مدى الإستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة وكذلك إستقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الإلتزام بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي[1].

ثانيا: المناخ الثقافي والاجتماعي

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال: [2]

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.

ثالثا: المناخ الاقتصادي

يعتبر المناخ الاقتصادي الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتكون من:

1.مستوى النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،**" مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2010، ص 92.

[2]: منصوري الزين،**" تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 92.

- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة؛
- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال؛
- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترول، غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي؛
- نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

2.مستوى الإستقرار الاقتصادي: ونقصد به الإستقرار الداخلي مقاس بمعدل التضخـــم ومعدل البطالـــــة، وعجز الميزانية والإستقرار الخارجي مقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

3.هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية: حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي والإستهلاك الكلي وأيضا النفقات والإيرادات الكلية، البطالة، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها، فكلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كانت سيئة أدت إلى نفوره[1].

كما أنّ البنى والأوضاع الاقتصادية السائدة في القطر وفق تطورها في المستقبل، وتبعا لذلك فإنّ مدى توفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الإتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء وغير ذلك من الخدمات والمرافق الصحية، كل ذلك لا بدّ وأن يلعب دورا مهما ومؤثرا ليس فقط في تحديد الحجوم الاستثمارية المستقطبة على صعيد الاقتصادات المضيفة بل وفي توزيعها بين القطاعات المختلفة داخل تلك الاقتصادات[2].

رابعا: المناخ القانوني والتنظيمي المناسب

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة ومتوافقة مع بعضها البعض صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبّق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في: نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك وقانون الإشهار، ويهتم المستثمرون الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين، وبإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكية أو

---

[1]: هند سعدي، **" أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 41.

[2]: نضال شاكر الهاشم، **"رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 08، العراق، دون سنة، ص 3.

تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[1].

المطلب الثالث: مبادئ المناخ الاستثماري وشروط تهيئته

تعتمد الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من السياسات والإصلاحات بغية توفير مناخ استثماري جيد وجذاب للمستثمرين الأجانب، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول على إعتبار أنّ المناخ الاستثماري من أهم العوامل المتحكمة في قرار الاستثمار وتحديد وجهة المستثمرين الأجانب، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم المبادئ اللازم توفرها في المناخ الاستثماري الجاذب، إضافة إلى شروط تهيئته مما يجعله أكثر جذبا واستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مبادئ المناخ الاستثماري

لقد حدّد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والإستقرار الإجتماعي وإحترام دولة القانون، والتي تعتبر من الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لابدّ من توفر عناصر أخرى تمّ إستخلاصها من أجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية، ولتوفير هذه العناصر لا بدّ من تطبيق مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

1.ضرورة إنسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار

نظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار لأنّ لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

2.أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين

إنّ تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الإتصال بين الإدارات العمومية

[1]: شريف غياط، عبد المالك مهري، **"المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر –واقع وآفاق–"**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 09-12/10/ 2014، ص 6.

والقطاع الخاص، فالشفافية تخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية [1]، ويتم ذلك بتقنين نظام أو شبكة المعلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز[2].

3.ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري

إنّ الهدف من ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار ونتائج السياسات المتخذة هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة بين المستثمرين الأجانب أو المحليين مهما كان حجمهم مؤسسات صغيرة أو كبيرة، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، آخذا بعين الإعتبار المصالح العامة للمجتمع[3].

ثانيا: شروط تهيئة المناخ الاستثماري

يمكن حصر تهيئة المناخ الاستثماري في الوسائل الثلاث التالية: [4]

1.وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى القومي

تتضمن مجموعة الإجراءات الواجب إتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الإختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبا للوقت وترغيبا في الاستثمار.

2.وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الإقليمي

تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الاستثمارات الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق استثمارات حرة بين البلاد، وذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.

---

[1]: ناجي بن حسين، **"دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2007، ص 66.

[2]: عواي مصطفى، **"دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تحليلية لتجربة تركيا–**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة حمة لخضر، واد سوف، يومي 06-07/ ديسمبر 2017، ص 2.

[3]: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 67.

[4]: علي لطفي، **" الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 34-36.

3.وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي

وذلك من خلال عقد إتفاقيات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات، فبإجتماع الوسائل الثلاث السابقة سيتحقق بذلك مناخ استثماري مهيأ ومشجع لجذب المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: متطلبات جاذبية المناخ الاستثماري

تتحدد جاذبية المناخ الاستثماري من خلال العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعتبر بمثابة متطلبات لتوفيره ووجوده، إضافة إلى مختلف السياسات التي تعتمدها الحكومات بهدف تحسين مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية من غيره، فينشأ بذلك ما يسمى بالتنافسية على اعتبار أنها عامل للجاذبية أو ناتجة عنها، فجاذبية الدولة في استقطاب الاستثمار جزءا لا يتجزأ من جاذبية مناخها الاستثماري.

المطلب الأول: جاذبية المناخ الاستثماري: التحديات والرهانات

أصبحت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة حتمية تسعى إليها جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ما استدعى على الدول الراغبة في جذب الاستثمار إلى جعل اقتصادها أكثر جاذبية من الاقتصادات الأخرى، وذلك بتوفير مناخ استثماري جذاب ومنافس في نفس الوقت بهدف الرفع من عدد المشاريع المتأتية من الاستثمارات الأجنبية، فماذا نقصد بجاذبية المناخ الاستثماري؟ وماهي الآليات التي من شأنها الرفع من جاذبيته؟

أولا: مفهوم جاذبية المناخ الاستثماري

قبل التطرق لمفهوم جاذبية المناخ الاستثماري لابدّ لنا أولا بالمرور بالتعريف بمصطلح الجاذبية ما ذا يقصد بها؟

1.مفهوم الجاذبية

-تعرّف الجاذبية على أنها: "القدرة على جذب نشاطات الشركات، وبالتالي الرأسمالي الإنتاجي"[1].

[1]: وسيلة بوراس، **"جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الصين-"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 51.

-وتعرّف أيضا بأنها: " قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين"[1].

لذلك فإنّ الجاذبية يجب أخذها بمفهومها الديناميكي لأنها في المحصلة هي نتيجة للطلب المعبّر عنه من الشركات (مزايا التوطين) التي تسمح لها بتدعيم تنافسيتها في السوق العالمي هذا من جهة ومن جهة أخرى العرض الجزئي أو الكلي لهذه المزايا من طرف الأقاليم المختلفة[2].

حيث تمّ مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية* على الاستثمار الأجنبي من طرف "برينارد" سنـــــة 1997، "براكونيي نورباك وإربن" سنة 2005، و "برجستناد" سنة 2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالإتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، وإتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها إتفاقية الاستثمارات البينية، ثم يصبح الإنحدار هو نفسه في الاستثمار الأجنبي المباشر مثل التجارة الدولية[3].

2.مفهوم جاذبية مناخ الاستثمار

من خلال ما سبق يمكن إستنتاج مفهوم جاذبية المناخ الاستثماري على أنه ذلك البلد أو الإقليم الذي يتميز بخصائص وميزات مشجعة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية كالإستقرار السياسي و إستقرار العملة ونسب معقولة في معدلات التضخم وتوفره على بنية تحتية بمعايير عالمية إلى غير ذلك من المؤشرات التي سنتطرق إليها بالتفصيل في العنصر الموالي، حيث نستطيع الحكم على جاذبية مناخ الاستثمار عن غيره إذا ما قمنا بالمقارنة مع بلد أو إقليم آخر لا يتمتع بتلك الخصائص أو الميزات سالفة

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،**" مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013"**، الكويت، ص 8.

[2]: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 292.

*تعتبر معادلة الجاذبية من بين أهم التقنيات التجريبية المطبقة في تحليل التجارة البينية وعوامل التدفق على الأرجح، وقد طبقت منذ وقت قريب في التحليلات التجريبية لتدفقات رأس المال طويلة الأجل عبر الحدود وكذا النشاطات متعددة الجنسيات عبر الحدود أيضا، ففي الواقع إنها غالبا ما توفر جذب جيد، في حين أنّ حجم سوق الدولة يتناسب طرديا مع مبيعات الشركات الأجنبية وعكسيا مع المسافة.

[3]: حسن النادر وآخرون، **" دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية، -حالة الأردن-، (1976-2004)"**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 4، جامعة اليرموك، الأردن، 2004، ص 749.

الذكر، الأمر الذي يحدّ أو يعيق جذب المستثمرين لعدم ملائمة المناخ الاستثماري، أما عن تلك الخصائص فهي تترتب حسب أهميتها النسبية، حيث أصبحت الشركات الأجنبية تطلب من الدول المضيفة توفير بيئة استثمارية ملائمة للأعمال، خاصة وأنّ المستثمرين يجذبهم المناخ الاستثماري الذي تتوفر فيه جميع مقومات ومؤهلات الاقتصاد القوي الذي يتمتع مناخه الاستثماري بجاذبية كبيرة من حيث سهولة بدء المشروع أو من حيث توفير قانون خاص يقضي بحماية حقوقهم وتخفيض عدد الإجراءات وسهولة تنفيذها إلى غير ذلك، فبتوفر ما سبق يمكن للمستثمرين مزاولة مشاريعهم بسهولة.

ثانيا: المناخ الاستثماري في مختلف المدارس الاقتصادية

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى تقديم مفهوم المناخ الاستثماري ولكن هذه المرة حسب مختلف المدارس الاقتصادية التي تختلف في وجهات النظر من حيث المبادئ والأسس القائمة بكل مدرسة ولكل مفكر اقتصادي، وذلك على أساس حرية التجارة، أساس التراكم الاستثماري، أساس التقدم التقني وأساس الربحية المحققة التي سنوردها فيما يلي:[1]

1. أساس حرية التجارة

يعتبر **"توماس جريشام"** * أحد التجاريين المعاصرين لهذا الفكر، حيث كتب في مؤلفاته عن أهمية تشجيع التجارة بين البلدان البعيدة لأنها تعطي أرباحا أكثر من البلدان القريبة، ولقد وضع الفكر التجاري مفهوم المناخ الاستثماري ولكن بأسلوب مبسط وسهل يتمثل في أهمية التوسع التجاري لزيادة الثروات من المعادن (التي تمثل رأس المال في عصرنا الحالي)، فالاستثمار في مفهوم التجاريين هو الاستثمار الذي يؤدي إلى تشجيع التصدير ومن ثمّ فإنّ تهيئة المناخ الاستثماري عن طريق التدخل الحكومي في مجال التجارة الدولية هو الأساس الذي اهتم به الفكر التجاري، ولقد انتقد **"آدم سميث"*** الفكر المركنتالي (التجاري) المستند إلى أنّ الثروة تتركز في المعادن النفيسة، أما آدم سميث فلقد عرّف المناخ الاستثماري

---

[1]: قريد عمر، **"تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص ص 103 ـ 107.

*توماس جريشام(1519–1579): كان عالما وتاجرا واقتصاديا إنجليزيا، وقد عمل على وضع عملة إنجليزية على أسس وقواعد صحيحة، فصاغ قانونه في عبارته الشهيرة **"النقود الرخيصة تطرد النقود الجيدة من التداول"**.

* آدم سميث (1723–1790): عالم اقتصادي إسكتلندي، يعد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الكلاسيكي، من أشهر كتاباته **نظرية المشاعر الأخلاقية وثروة الأمم**.

بأنه ذلك " المناخ الذي يسمح بنمو التجارة الحرة ونمو رأس (أو التراكم الرأسمالي)، فالتجارة الحرة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة في الإنتاجية تعمل على زيادة الأنشطة الإنتاجية".

2.أساس التراكم الاستثماري

يمكن إيضاح تطور التراكم الاستثماري أولا من خلال عنصر رأس المال المادي فحسب الاقتصادي **"كنيز"*** يرى أنّ" المناخ الاستثماري المناسب يعتمد على تحفيز الاستثمارات بغرض زيادة الكفاية الحدية لرأس المال والعمل (ويقصد بالكفاية الحدية لرأس المال أنها الربحية المتوقعة للاستثمار، ولكن تعتمد عند كنيز على توقعات رجال الأعمال والعوامل التكنولوجية للإنتاج والتي تخلق أشكالا جديدة للسلع الإنتاجية)، وإعادة توزيع رؤوس الأموال العاطلة إلى رؤوس أموال عاملة تعمل على تشجيع الاستثمارات وبالتالي فإنّ التغيرات تصيب النشاط الاقتصادي من خلال تأرجح الطلب الكلي"، أما عن المكون الثاني لأساس التراكم الاستثماري عنصر رأس المال البشري فلقد تناول الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لعنصر العمل وخاصة في كتابات آدم سميث والذي تناول الموارد البشرية في كتابه ثروة الأمم، وأشار إلى التعليم نظرا لأهميته في رفع قدرات ومهارات الفرد وهو ما يضمن مناخ ووضعية جيدة يعود أثرها على المجتمع.

3.أساس التقدم التقني

للتقنية دور مهم في تنمية المجال الاستثماري خاصة في الحياة الاقتصادية، ذلك لأنها تخلق فرصا استثمارية جديدة، كما أنها تقوم على توسيع رقعة السوق، وتعمل على فتح آفاق جديدة للحاجات البشرية المتعددة، وتؤثر على كثير من القضايا المهمة للإنتاج والتوزيع والتجارة الخارجية التي تخلق المناخ المناسب للتكنولوجيا وبالتالي تهيئة المناخ الاستثماري، فلقد أوضح الكلاسيك للدور الكبير الذي تلعبه التقنية، حيث أوضح آدم سميث أنّ الإنتاج هو مصدر الإبتكار، وأشار في كتابه ثروة الأمم إلى أنّ الإختراعات والإبتكارات لها مكانة مهمة في توفير المناخ المناسب وتطور الاقتصاد[1].

كما يرى **"شومبيتر"*** أنّ الإبتكار يساهم في إحداث التطور الاقتصادي والإجتماعي، كما أنّ الإبتكار في قطاع معين يؤدي إلى تطور باقي القطاعات الأخرى وبالتالي على المجتمع ككل.

---

*كينز: ولد في 5 جوان 1883 في كامبردج، وهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، من أعماله **الاقتصاد الكينزي والكينزية الجديدة**.

[1]: قريد عمر، المرجع نفسه، ص 103

*شومبيتر(1883-1950): عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى **الخلاقة في الاقتصاد**.

4. أساس الربحية المحققة

يعتبر أساس الربحية الذي نادى به أغلبية المفكرين الاقتصاديين المؤثر الأول في عنصر تكوين رأس المال، والذي يعتبر عنصرا مهما من عناصر تهيئة المناخ الاستثماري، فلقد نادى الفكر الكلاسيكي إلى خلق مناخ يسمح بنمو التجارة لتحقيق الأرباح، كما نادى **"دافيد ريكاردو"*** بأهمية الربح إلاّ أنه أرجعه إلى الأجور، حيث اعتبر الربح المحقق من العملية الإنتاجية والمتمثل في رأس المال الجديد يرجع إلى إضافات جديدة لعنصر العمل، أما أساس الربحية لدى الفكر الكينزي فلقد أشار إلى أهمية الربحية المتوقعة للاستثمار مشيرا إليها بالكفاية الحدية لرأس المال، والتي تعتبر محور الطلب الاستثماري، وأنّ زيادة الربحية لدى كينز تعتمد على عدة عوامل وهي: توقعات رجال الأعمال والإبتكارات التكنولوجية الجديدة للإنتاج وتكلفة اقتراض الأموال (سعر الفائدة)، وبالتالي فإنّ تحفيز الطلب الاستثماري عن طريق الكفاية الحدية لرأس المال تعتمد على إتباع سياسات لضبط النشاط الاقتصادي، ولقد أشار أيضا إلى اتباع سياسات نقدية توسعية لتحفيز الطلب الاستثماري[1].

ثالثا: رهانات وتحديات المناخ الاستثماري الجاذب

للمناخ الاستثماري الجاذب رهانات وتحديات تجعل من الدولة المضيفة تراهن في سبيل توفير بيئة استثمارية كاملة ومتكاملة من جميع النواحي كالإنفتاح الاقتصادي وتقليص حجم التدخل المباشر في إدارة الاقتصاد، كما يواجه جاذبية المناخ تحديات ورهانات أخرى تقف أمامه كالأزمات الاقتصادية وسنركز على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

1. تقليص حجم التدخل المباشر في إدارة الاقتصاد

لكي تستفيد الاقتصادات المتحولة من التسيير المخطط للاقتصاد إلى اقتصاد السوق من مزايا المنظمة العالمية للتجارة ومساعدات صندوق النقد الدولي وقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإنّ ذلك يتطلب منها تحرير المعاملات الاقتصادية وتقليص حجم التدخل المباشر في إدارة الاقتصاد، وفتح حرية المبادلات والإكتفاء بدور المراقب والمنظم، وترك حرية المبادرات الفردية، وعدم التدخل في قوى آلية السوق (العرض والطلب)، وفتح الباب أمام الاستثمار في كل القطاعات بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحرير التجارة الدولية.

---

*دافيد ريكاردو (1772-1832): أستاذ في علم الاقتصاد وقد اشتهر بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في النظام الرأسمالي وله نظرية باسم **قانون الميزة النسبية**.

[1]: قريد عمر، المرجع نفسه، ص 103.

وتتركز عمليات التحرير حول ثلاث عمليات: التجارة الدولية والاستثمار وحركة رأس المال: [1]

- **العملية الأولى:** تحرير التجارة متعددة الأطراف هي تلك العملية التي اتخذت خطوات واسعة من الجات GATT منذ عام 1947 والتي اكتملت في جولة أورجواي (1986 ـ 1993) ونجم عنها تخفيض التعريفات الجمركية بدرجة غير عادية وإزالة جميع القيود غير التعريفية الأخرى، وتبلورت هذه التخفيضات في صورة إتفاقيات دولية، ويعد ذلك خطوة جادة في عملية التحرير الشامل للأسواق الدولية؛
- **العملية الثانية:** تحرير الاستثمار، وقد حدث ذلك بطريقة غير معتادة، فبينما قامت أغلب الدول المتقدمة بتحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر سواء المتجه للداخل أو للخارج، خاصة في الثلاثين سنة الأخيرة، بدأت غالبية الدول النامية ودول وسط وشرق أوروبا في هذه العملية الحديثة، فهذه الدول عندما شعرت بالدور الهام والإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الاقتصادي إتخذت خطوات مستمرة في تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للداخل، فخلال الفترة من 1991 إلى 1994 حدث 373 تغييرا في النظم المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان 368 منها في إتجاه زيادة التحرير، وتضمنت هذه التغيرات بوجه عام عدة تعديلات فيما يتعلق بالعوائق الموجودة أمام الاستثمار الأجنبي ووضع أسس لمعالجتها والعمل على زيادة الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي، مع بعض الخطوات الأخرى لتأكيد التفعيل الحقيقي للسوق وأهميته؛
- **العملية الثالثة:** تحرير حركة رأس المال أو تحرير المعاملات المالية، فقد شكلت عملية تحرير تدفقات رؤوس الأموال في الدول المتقدمة أهم أهداف السياسة الاقتصادية منذ سبعينات القرن العشرين، وفي المقابل ضعفت هذه العمليات بالبلدان النامية في هذه الأثناء، إلا أنّ خطوات التغيير أصبحت أسرع في أواخر القرن العشريـــن، وإستطاعت بعض البلدان النامية تحرير الاستثمار الداخل إليها، كما أزالت قيود تدفقات الاستثمار أمام المستثمرين الأجانب، وتبنت بعض الدول النامية عملية تحرير حساب رأس المال، هذا بالإضافة إلى إتساع نطاق تحرير تعامل المواطنين في العملات الأجنبية وزيادة اتجاههم إلى حيازة ودائع بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية.

[1]: كاكي عبد الكريم، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"**، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2013، ص ص 74، 75.

2.تحرير الأسواق المالية

يعتبر تحرير الأسواق المالية من أهم التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري وذلك عن طريق إزالة القيود المفروضة ضد امتلاك وحيازة المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المالية المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال، أقساط رأس المال والفوائد، وأخيرا إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الإقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الإسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال[1].

3.الإنفتاح الاقتصادي

يعدّ الإنفتاح الاقتصادي من أكبر التحديات التي تقف أمام جاذبية المناخ الاستثماري، فهو يعتبر من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات، إذ تبين درجة الإنفتاح الاقتصادي مدى إرتباط البلد المضيف ببلدان أخرى من الناحية التجارية، وتقاس بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ودرجة تركز الصـــــــادرات، فكلما زادت تلك الدرجة كلما كان الاقتصاد المحلي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، وإنّ توافر درجة من الإنفتاح الاقتصادي تساهم بصورة كبيرة في جاذبية المناخ وبالتالي زيادة في تدفق الاستثمارات، حيث إنّ زيادة حجم التجارة الخارجية خاصة الصادرات تؤدي لزيادة الفرص أمام المستثمر للإنتاج والتوزيع عبر التصدير إلى الأسواق العالمية، وهو ما يعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة، ويشكل حافز لجذب الاستثمارات وتوطينها[2].

4. تنفيذ برامج الخصخصة

أوضحت إحدى الدراسات أهمية الخصخصة كسياسة نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دور هذا الأخير ما يجعل من مناخ أو بيئة الاستثمار مواتية بالنسبة للمستثمر الأجنبي كما أشارت دراسة Kalotay.K. and Hunya.G. (2000) التطبيقية أعدّت برامج الخصخصة في دول شرق أوروبا، فلقد أوضحت العلاقة ما بين برنامج الخصخصة وتدفقات الاستثمار

---

[1]: قادري محمد، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995 ـ 2017)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 120.

[2]: بوقليع نوال، **"واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991 ـ 2016"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 28.

الأجنبي المباشر، فالدول المضيفة أمام تحدي آخر وهو وجوب تنفيذ برامج الخصخصة على المؤسسات العمومية لما لها من تأثر إيجابي على جاذبية المناخ الاستثماري[1].

5. الأزمة المالية العالمية (2008)

إنّ حدوث الأزمات في أي اقتصاد يعتبر بمثابة تهديد على جاذبية المناخ الاستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل بيئة تمتاز بالتوتر وعدم الإستقرار، فعلى الدول المضيفة أن تأخذ بعين الإعتبار حدوث الأزمات من أهم تحديات مناخها الاستثماري التي وجب التفطن إليها بسرعة ومحاولة الحد من انتشارها باستخدام تقنيات حديثة كالكشف المبكر عن حدوث الأزمات مثلا، وعلى سبيل المثال أزمة الرهن العقاري التي كان إنطلاقتها من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر وبسرعة كبيرة إلى دول العالم نتيجة إرتباط الأسواق الماليـة العالميـــة، حيث قامت عدة دول أوروبية وأمريكية بتأميم أو إعادة الرسملة للبنوك المتعثـرة، كما قامت بضخ مزيد من السيولة بطريقة مباشرة باستعمال موارد الصناديق السيادية، ولجأت أغلب البنوك المركزية إلى التخفيض في معدلات الفائدة بنسبة كبيرة، كما أدّت هذه الأزمة إلى إفلاس كثير من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[2]، فلقد مست هذه الأزمة العالم أجمع وعرّفت بالأزمة المالية العالمية التي كانت من أهم الأسباب في غياب الثقة بالنسبة للمستثمرين خاصة في مجال الأسواق المالية الذي انعكس مباشرة على حجم الاستثمار العالمي بالإنخفاض الذي وصل حسب إحصائيات الأنكتاد إلى 1114، 1244 مليار دولار سنتي 2009 و2010 على التوالي، بعد أن كان قبل ذلك في حدود 2100، 1244 مليار دولار سنتي 2007 و 2008 على التوالي.

المطلب الثاني: آليات تحسين جاذبية المناخ الاستثماري

تتبع جميع الدول الراغبة في استقطاب حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مناخها وجعله أكثر جذبا واستقطابا وذلك بإتباع جملة من الآليات والسياسات، تعمل هذه الأخيرة على توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين الأجانب ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

[1] : Kalotay.K. and Hunya.G (2000) , **Privatization And FDI In Central And Eastern Europe** Transnational Corporation , Vol 9, No 01, p40.

[2]: بتصرف بالإعتماد على: قريد عمر، مرجع سابق، ص 187.

أولا: سياسة الترويج للاستثمار

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار مثل: الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الإهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عـــام، مثال على ذلك استهداف المجلس الاقتصادي للتنمية بسنغافورة للمستثمرين القادرين على المساهمة في تنمية التكتلات الصناعية، وقيام هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا بتحديد أقوى 22 تكتلا صناعيا من حيث القدرة على جذب الاستثمارات المتوجهة للتصدير[1].

فمنهج الإستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة مثل: تخفيض البطالة، نقل التكنولوجيا وتنمية الصادرات، كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج.

غالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في: رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الإنطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، إستهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملائمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات، كما تتأثر أيضا بعدة عوامل منها: [2]

- مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين؛
- دقة قاعدة البيانات التسويقية؛
- درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين؛
- فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكوّنها، وتتمثل المرحلة الأخيرة لعملية الترويج في خدمة المستثمر.

---

[1]: عبد الحميد بوخاري، **" واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 47.

[2]: عبد الحميد بوخاري، المرجع نفسه، ص 47.

ثانيا: السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية والتمويلية

تعــرّف حوافز الاستثمار بأنها:" مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعمليــة الاستثمـــار، تعويضا للنقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصاديا"، كما أنّ لحوافز الاستثمار دور مهم ومكمل إلى جانب السياسات الأخرى في جذب الاستثمار الأجنبي نظرا لما تحمله هذه الحوافز من مزايا وتسهيلات من شأنها الرفع من جاذبية مناخ الاستثمار[1].

1.مفهوم الحوافز الجبائية

تعرّف الحوافز الجبائية على أنها" صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وتتفاوت حسب القطاع الذي تتوجه إليه الاستثمارات"[2].

1.1. أهداف الحوافز الجبائية

لسياسة التحفيز الجبائي جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث أهميتها المتنوعة ومن حيث طبيعتها تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1.1.1.اقتصاديا: يستهدف وضع حوافز جبائية إلى: [3]

- توفير مناخ استثماري ملائم ومشجع، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخل، والعمل على جلب استثمارات أجنبية مباشرة؛
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك بإعفائها من جميع الضرائب؛
- توسيع القاعدة الضريبة على المدى الطويل في ظل سياسة تحفيز جبائية فعالة وملائمة، حيث أنّ هذه السياسة من شأنها أن تزيد الفروع الإنتاجية ومستوى نشاطها، وما يقابل هذه السياسة من إتساع الوعاء الضريبي وزيادة عدد المكلفين بالضريبة، والتزام هؤلاء بواجباتهم إتجاه الخزينة العمومية، من شأنه أن يزيد في الحصيلة الضريبية مستقبلا.

---

[1]: بابا عبد القادر، أجري خيرة، **"الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، سبتمبر 2014، ص 15.

[2]: عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص258.

[3]: نعيجي عبد الكريم، بن عمارة منصور، **"أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، –دراسة حالة مجمع فرتيال –عنابة– للفترة 2006– 2014** "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2016، ص 511.

2.1.1.اجتماعيا: ومن بينها ما يلي: [1]

- المساهمة في إمتصاص حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح إعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، و التي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها؛
- تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

2. الحوافز المالية

الحوافز المالية هي حوافز تقوم بعض الدول المضيفة بمنحها إلى جانب الحوافز الضريبية لجذب وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار فيها، ومن بين هذه الحوافز الإعانات المالية التي تقوم الدول بتقديمها وفق خطط اقتصادية معينة لدعم بعض المشروعات الاستثمارية لمساعدتها في زيادة إنتاجها وتعزيز صادراتها ولأهداف أخرى تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها، تنقسم الإعانات المالية إلى إعانات إنتـــاج، إعانات تصدير وإعانات رأسمالية[2].

3.الحوافز التمويلية

تتمثل الحوافز التمويليـتة في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المـــــال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذا مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة[3].

---

[1]: تقرارت يزيد، **"واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"**، المؤتمر الدولي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، –التحديات والفرص والآفاق –، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، أيام 19–22 أكتوبر 2015، ص 13.

[2]: محمد علي عوض الحرازي، **"الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات–دراسة مقارنة–"**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، الأردن، 2007، ص 111.

[3]: دلال بن سمينة، **"تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، –دراسة حالة الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 37.

4.حوافز أخرى

يوجد هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز، ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية، ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها...إلخ، والخدمات منخفضة التكاليف، وأفضليات في مجال السوق ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي[1].

ثالثا: الحوافز المرتبطة بتقديم الضمانات ضد المخاطر

هناك عدة أنواع من الضمانات ضد المخاطر، وهي كالآتي:[2]

- ضمانات حرية تحويل رأس المال وعوائده؛
- ضمانات التعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير سعر الصرف؛
- ضمانات قانونية تقتضي التعويض عن التأميم؛
- ضمانات قضائية توضح طرق حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

وتجدر الإشارة في الأخير بأنّ هذه الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى بحسب النظام الاقتصادي لكل دولة وأهدافها المسطرة لتحقيق تنميتها المستدامة وسياستها الاستثمارية، وبالرغم من أهميتها إلى أنه تم الإجماع على أنّ تلك الحوافز لها أثر نسبي في جذب الاستثمار يرتبط في الأساس بعوامل أخرى، منها ما يتعلق بالسياسة الاستثمارية التي تنتهجها الدولة ومدى إستقرار تلك السياسة، ومنها ما يتعلق بالمناخ السائد في الدولة وتأثيره إيجابا وسلبا على هذه العملية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يتعلق ذلك بعوامل إقليمية أو دولية معينة[3].

رابعا: الإجراءات القانونية والتنظيمية للاستثمار

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار

---

[1]: سليمان عمر محمد الهادي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص85.

[2]: جوامع لبيبة، رايس حدة، **" تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي، –دراسة حالة الجزائر–"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 11.

[3]: محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص114.

تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد الوطنية، والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها[1].

خامسا: إرساء مبادئ الحكم الراشد

يكون ذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية، وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح، مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية [2]، فالمناخ الاستثماري الجاذب لابدّ وأن يتمتع بشفافية مطلقة وإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بذلك المناخ ممّا يكسب الثقة للمستثمر الأجنبي ويساعده على اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة ذات المناخ الجاذب.

المطلب الثالث: محددات المناخ الاستثماري الجاذب

يحكم قرار الاستثمار عدة محددات ومؤشرات رئيسية تعمل على توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتنوع محددات جاذبية المناخ الاستثماري إلى اقتصادية، سياسية، قانونية وتنظيمية وإدارية...إلى غير ذلك، فهذه المحددات تعتبر بمثابة خصائص تميز مناخ استثماري عن غيره في حال توفرها بالشكل المطلوب مع مراعاة الأهمية النسبية لتلك الخصائص أو المحددات، وفيما يلي أهم محددات المناخ الاستثماري الجاذب.

أولا: محددات سياسية

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أنّ الإستقرار السياسي في أي بلد يلعب دورا كبيرا في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشـــر أو غير المباشـــــر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب، وإنما على أساس درجة الإستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية المستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير[3].

---

[1]: بابا عبد القادر، اجري خيرة، مرجع سابق، ص 18.

[2]: أسماء بن طراد، شريط عابد، **"آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72، 73، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2015، ص 210.

[3]: زروقي أبو بكر الصديق، زروقي يحي، **"التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ـ دراسة قياسية ـ"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، جوان 2018، ص 142.

وقد أوضح basi(1963) أنّ الإستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من " Schneider and Frey(1985) " التي شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976، 1979 و1980 أنّ عدم الإستقرار السياسي له إرتباط سلبي مع المناخ الاستثماري الجاذب وبالتالي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعدّ الإستقرار السياسي والأمني أحد محددات توفير بيئة جاذبة للاستثمار في أي بلد، فغالبا ما يصاحب الإضطرابات السياسية والأمنية تعرض منظمات الأعمال لمخاطر التخريب والمصادرة والتأميم بما يجعل المستثمرين في حالة عدم الإطمئنان على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم، لذا يصاحب وجود هذه الاضطرابات عادة هجرة رؤوس الأموال الوطنية وإحجام الاستثمارات الأجنبية على القدوم، ومن ثمّ فقدان الدولة للتمويل اللازم لتحريك النشاط الاقتصادي، كما توصل الباحثان Singh and Jun 1995 في دراستهما عن تأثير المخاطر السياسية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض البلدان النامية، إلى أنّ الإستقرار السياسي يعدّ محددا مهما لجاذبية المناخ الاستثماري للدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشـر، في حين أنّ الدول التي لا يتمتع مناخها الاستثماري بإستقرار سياسي لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها[1].

ثانيا: محددات اقتصادية

تتعدد المحددات الاقتصادية التي تتحكم في المناخ الاستثماري من جهة وقرار الاستثمار من جهة أخرى لتشمل بذلك بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي مؤشرات أخرى سنتطرق إليها فيما يلي:

1. استقرار السياسات الاقتصادية الكلية

تهدف السياسات الاقتصادية بصورة عامة إلى التقليل من الآثار السلبية التي قد تنشأ من جراء ما يسمى بتقلبات الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق نمو اقتصادي قوي ومنتظم، وكذلك إيجاد مناخ اقتصادي مستقر محفز وجاذب للاستثمار، ويعتبر إنتهاج سياسة قوية للاقتصاد الكلي أحد الوسائل الهامة لخلق المناخ الملائم للاستثمار، ويتمثل إستقرار السياسة الاقتصادية الكلية على وجه الخصوص تقليص عجز الموازنة خاصة وأنّ العجز في الموازنة العامة يؤثر بشكل سلبي على حالة الإستقرار المالي والنقدي للبلد، وبالتالي على المناخ الاستثماري بصفة خاصة والوضع الاقتصادي بصفة عامة، وتعزيز مستوى الإحتياطات الأجنبية التي تعتبر بمثابة صمام أمان للبلد وتآكلها يؤدي إلى اهتزاز ثقته الإئتمانية، فتعزيز

[1]: ديغش خيرة، **"الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1990ـ 2013)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 90.

هذه الإحتياطات يمكن من إشاعة درجة من الثقة في قدرة البلد على الوفاء بإلتزاماته الخارجية لأن الدولة التي تمتلك وضعا سليما للإحتياطات ليس من المحتمل أن تتخلف عن الوفاء بإلتزاماتها، وبالتالي فإنّ حجم الإحتياطات يعدّ أمرا مطلوبا لجذب المستثمرين الأجانب على أساس أنه كلما كان حجم هذه الإحتياطات مرتفعا كلما إطمأن المستثمرون إلى إمكانية تحويل أرباحهم إلى الخارج[1] .

2. معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف

إنّ إنخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر محفزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، حيث يعدّ التضخم مقياس لعدم الإستقرار الاقتصادي الكلي ويؤدي إلى زيادة تكلفة إستخدام رأس المال في الدول المضيفة والتأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي معدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمار [2]، إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف التي تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، من يد عاملة ورأس مال وغيرها وذلك بالزيادة أو النقصان، الأمر الذي قد يحدّ من قدرة المستثمر الأجنبي على تقييم المشاريــع الاستثماريــة، وعلى تقدير القيمة الحقيقية لأرباحه وحجم ثرواته، ممّا يدفعه في الغالب إلى العدول عن القرار الاستثماري داخل الدولة التي لا تتسّم أسعار صرفها بالإستقرار والثبات[3].

3. توفر بنية تحتية وشبكة اتصالات عالية الكفاءة

إنّ توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها، يعدّ من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات، الأنترنت، الموانئ، الكهرباء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل، سوق مالي كفؤ، تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية...إلـــخ، كذلك تلعب مظاهر العولمة والإنفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار خاصة الأجنبية منها [4]،إضافة إلى وجود وسائل إتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة

---

[1]: ولد حام الطالب مصطفى، **"دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي (دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة (1985 ــ 2013)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص ص 41، 42.

[2]: أميرة بحري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014 "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2018، ص 24.

[3]: يوسف مسعداوي، **" تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إشارة لبعض حالات الدول العربية"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2008، ص 183.

[4]: دريد كامل آل شبيب، **"الاستثمار والتحليل الاستثماري"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 31.

وسرعة الإتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز[1].

4.حجم السوق

يعتبر حجم السوق من المتغيرات الهامة جدا والمؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي، فضيق السوق المحلية الناجم عادة عن إنخفاض القدرة الشرائية لدى غالبية السكان بسبب التفاوت الكبير في توزيع الدخل وإنخفاض معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد له تأثير سلبي على الاستثمار، كما أنّ إرتفاع معدل نمو الدخل يزيد من النشاط الاستثماري ويحفز المستثمرين والعكس صحيح، وحجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين بل بحجم الدخل الوطني وبكيفية توزيع هذا الدخل على أفرد المجتمع فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل الوطني وارتفع متوسط دخل الفرد في المجتمع كلما انخفضت درجة أخطار الاضطرابات الاجتماعية، بالإضافة إلى تمتع الدولة بسهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية الناتجة عن القرب الجغرافي والاتفاقيات، التي تعتبر من العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي[2].

5. الموارد الطبيعية

معظم الدراسات التي أقيمت أكدّت أنّ الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد المضيف تعتبر محددا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من الموارد الطبيعية التي تعتبر من المحددات الأساسية أوخصائص المناخ الاستثماري الجاذب، ولقد تمّ التطرق إلى مورد البترول والغاز باعتبارهم الأكثر أهمية من غيرها ويمكن تحديد تلك الأهمية فيما يلي: [3]

1.5.البترول

على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها سوق النفط والتي جعلته يمثل المصدر الأول للطاقة في العالم، والمادة الأولية الأكثر استخداما في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، إلا أنّ الإستنزاف السريع لموارد النفط والطلب الكبير عليه، وجفاف الآبار في بعض الدول المنتجة وتحولها إلى دول مستوردة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وأندونيسيا، وضرورات تحقيق أمن الطاقة، فضلا عن

---

[1]: منور أوسرير، عليان نذير، **"حوافز الاستثمار الخاص المباشر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، دون سنة، ص 117.

[2]: سعيدي يحي، **" تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2007، ص 119.

[3]: لوعيل بلال، **"محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 203.

الإهتمام العالمي بقضايا التلوث البيئي، كل هذه العوامل حفزت العالم الصناعي على العمل الجاد من أجل إيجاد بدائل جديدة للطاقة.

2.5.الغاز

يعتبر الغاز موردا طبيعيا يمكن لأي دولة تتوفر عليه أن تستفيد منه، سواء باكتفائها ذاتيا أو تصديره للدول الفقيرة منه، لذا فوجوده يعتبر مكسبا للاقتصاد، كونه يعتبر مادة مفيدة تستعمل في عدة مجالات، وذلك بالاستثمار فيه بدء من التنقيب إلى الإستعمال المباشر من طرف المستهلك، كما يعتبر الغاز الطبيعي أيضا مادة إستخراجية مثله مثل البترول، يستعمل من طرف الدول المتقدمة كأداة للهيمنة الاقتصادية، وعامل للتكامل الاقتصادي بين الدول الغنية به والدول الفقيرة منه.

ثالثا: محددات قانونية وإدارية

تعتبر المحددات القانونية والإدارية من المحددات الهامة المؤثرة في جاذبية المناخ الاستثماري خاصة وأن توفرت بالشكل المطلوب، لذلك دائما ما تسعى الدول المضيفة إلى وضع قوانين تلائم المستثمر وتجذبه من خلال إعطائه الثقة الكاملة في تلك الدولة، وتطبيقها لمبادئ الحوكمة التي تعتبر من الدعامات الأساسية في محاربة ظاهرة الفساد والبيروقراطية وكل أشكال الاختلاس.

1.الأطر التشريعية والقانونية

إنّ وجود إطار تنظيمي قانوني وتشريعي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة في اتجاهاته، ذلك أنّ المستثمر الأجنبي فردا كان أو شركة، لن يقدم على الاستثمار خارج حدود بلده إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية، وهذا يستوجب وجود نظام قانوني متكامل ومتطور في الدولة المضيفة يعمل على إرساء الأسس التي تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل ينسجم مع مصالح هذه الدول عبر إعطاء المستثمر الأجنبي ما يحتاجه من ضمانات تكفل له حفظ حقوقه وتشجعه على المضي قدما على القيام بعملية الاستثمار وهو مطمئن فهي بذلك توفر له مناخ استثماري مشجع وجاذب فالدول المضيفة تعمل دائما على إرساء الأسس التي تضمن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إضافة إلى تميز قوانينها وتشريعاتها بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها الأمر الذي يؤثر بطريقة إيجابية جاذبية المناخ الاستثماري وبالتالي على قرار الاستثمار[1].

[1]: ولد حام الطالب مصطفى، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

2.الحاكمية الرشيدة

تـعدّ مشكلة الحكم الراشد من الأسس الداعمة لاستقطاب الاستثمار، ذلك أنّ الاقتصاديات التي كانت إلى عهد قريب ممركزة وتعرف سيطرة القطاع العام، تتسم هذه الاقتصاديات بنوع من الفساد الإداري الذي عشش داخل هياكل القطاع العام وأصبح سمة بارزة له ممّا عطل عمليات الإصلاح التي إنتهجتها الدول في هذا المجال، فإن تغيرت القوانين والتشريعات إلا أنّ الذهنيات مازالت تحن إلى الحقبة السابقة ومن الصعب تغييرها في وقت قصيــر، وهذه الحواجز البيروقراطية والرشوة المتصاعدة وكل مظاهر الفساد الإداري إذا ما عششت في الاقتصاد فإنها تعمل على طرد رؤوس الأموال الأجنبية عوض جذبها[1].

3.الإجراءات البيروقراطية

إنّ بيروقراطية التعامل الحكومي وعدم ثبات الأنظمة والقوانين وإستقرارها قد يسبب الركود الاستثماري الأجنبي والمحلي على حد سواء، ولعلّ تعدد التواقيع على المعاملة الواحدة ونقص الكفاءات الإدارية والإجراءات المعقدة بالإضافة إلى تضارب الصلاحيات فيما بينها سوف يترتب عليها إنعكاسات سلبية وخطيرة على مناخ الاستثمار، ذلك يتوجب على الدولة المضيفة إزالة العراقيل الإدارية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمـــار، وإعادة تأهيل وهيكلة موظفي الأجهزة والدوائر، وتحفيز روح المبادرة عندهم لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء[2].

رابعا: محددات إجتماعية وثقافية ودينية

تتمثل المحددات أو العوامل الإجتماعية والثقافية والدينية أساسا في عادات وتقاليد وقيم أفراد المجتمع التي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لإرتباطها بشكل وطيد بمستويات التنمية في الدولة المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية، ولتأثيرها الكبير على تفضيلات أفراد المجتمع الإستهلاكية والشرائـــــية، والتي تمثل بدورها الحصة السوقية لكل سلعة من سلع المستثمر الأجنبي[3]، فالإهتمام بتنمية الكفاءات التي تشمل مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فإرتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب المهني يزيد من

---

[1]: داودي محمد، **"السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012، ص ص 174-177.

[2]: بوقليع نوال، مرجع سابق، ص 28.

[3]: خرافي خديجة، **"دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب –"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 77.

مهارة العمالة، فهي تعد من العناصر الهامة في إعطاء صورة جيدة عن جاذبية المناخ الاستثماري وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لإتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة[1].

المبحث الثالث: الإطار العام لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة للمنافسة الشديدة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سعت مختلف الدول إلى توفير مناخ استثماري يتسم بالتنافسية والجاذبية من شأنه خلق إنطباع إيجابي عن البلد المضيف للاستثمارات واستقطاب حصة متزايدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توجد العديد من المؤشرات الصادرة عن هيئات دولية وإقليمية يعتمد كل مؤشر على مجموعة من المعايير اقتصادية، اجتماعية وسياسية، تختلف أوزانها النسبية الداخلة في تحديد المؤشر العام، جاءت هذه المؤشرات بهدف تسهيل قرار المستثمرين الأجانب في أي دولة سيستثمرون أموالهم.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم جاذبية مناخ الاستثمار

تعمل هذه المؤشرات على تقييم المناخ الاستثماري من حيث جاذبيته لاستقطاب أكبر حصيلة ممكنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في ظل المنافسة الشديدة بين الدول، وفيما يلي سنتطرق إلى مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مؤشرات خاصة بتحليل تنافسية الدول (مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر تنافسية السفر والسياحة)، مؤشرات تقييم بيئة الأعمال (مؤشر بيئة أداء الاعمال، مؤشر السياسات الاقتصادية).

أولا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يمكن تعريفه بأنه مؤشر مركب مستحدث منذ سنة 2013 يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 74 متغير في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والمؤسسية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، فهو يقيس قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة، ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى درجات[2].

---

[1]: منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 120.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2017، ص 8.

1.مكونات المؤشر

يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا كما يلي: [1]

1.1. مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة

تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب، وتضم تلك المتطلبات 4 مؤشرات فرعية تضم بدورها مجموعة من المؤشرات التي تتدرج وفقها مؤشرات فرعية سنوضحها فيما يلي:

- **مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:** يشمل كل من تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:** يضم كل من: مؤشر عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالـــــي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- **مؤشر البيئة المؤسسية:** يشمل كل من مؤشر المشاركة والمحاسبة، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، مؤشر سيادة القانون، مؤشر السيطرة على الفساد؛
- **مؤشر بيئة أداء الأعمال:** سهولة بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، تنفيذ العقود.

2.1. العوامل الكامنة

وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الدول والقارات لإختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 5 مؤشرات فرعية:

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت،2015، ص ص 26، 27.

- **مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه:** يشمل الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعريفة الجمركية، مؤشر الإنفتاح على العالم الخارجي؛
- **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:** يشمل نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، مؤشر التنمية البشرية؛
- **مؤشر عناصر التكلفة:** ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، زمن دفع الضرائب بالساعات سنويا، متوسط تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار لكل حاوية؛
- **مؤشر الأداء اللوجيستي:** كفاءة أداء التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، كثافة الطرق البرية (مساحتها لكل 100 كيلو متر مربع أو نسبتها من إجمالي المساحة)، مؤشر أداء النقل الجوي؛
- **مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند)، اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان؛

3.1.العوامل الخارجية الإيجابية

تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات بأثر المحاكاة، وتتدرج وفق هذه المجموعة المؤشرات التالية:

- **مؤشر اقتصاديات التكتل:** عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمية لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة؛

- **مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:** مؤشر تطور السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر المعرفـــــــة، المشاركة في إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)، مؤشر الحكومة الإلكترونية؛

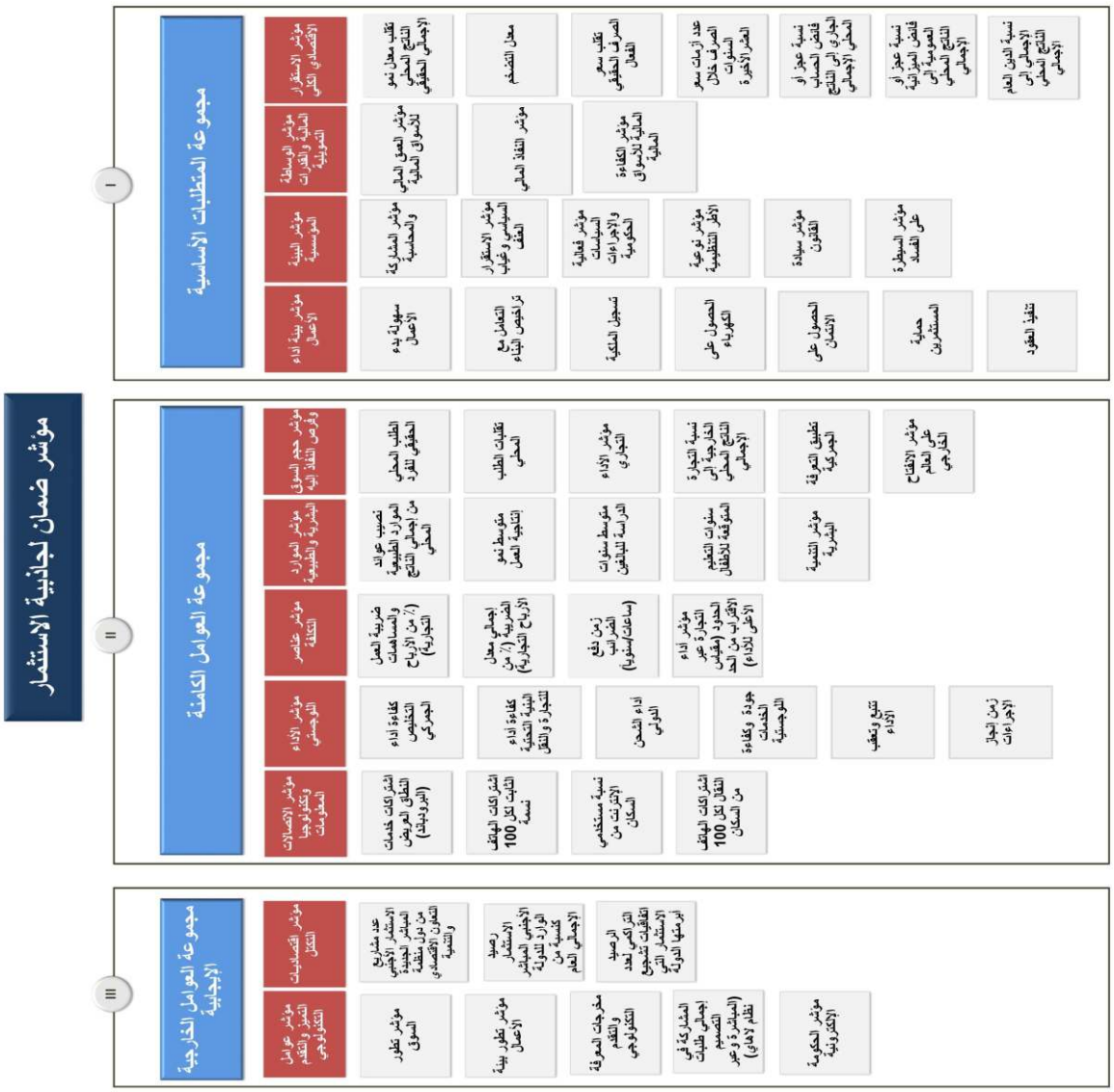
أما في سنة 2019 فقد شهد مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار أربعة تغيرات في مكوناته ترتبّ عليها انخفاض عدد مكوناته من 57 مكونا إلى 56 مكونا كمحصلة لما يلي: [1]

- **مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:** تمّ تغيير جميع مكوناته الثلاثة باعتماد 3 مكونات جديدة تمثل متوسط 6 مؤشرات فرعية لمؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي وهي: مؤشر العمق المالي (متوسط مؤشري العمق للمؤسسات والأسواق المالية)، مؤشر النفاذ المالي (متوسط مؤشري النفاذ للمؤسسات والأسواق المالية)، مؤشر الكفاءة المالية (متوسط مؤشر الكفاءة للمؤسسات والأسواق المالية) وذلك بدلا من مكوناته الثلاثة السابقة؛
- **مؤشر عناصر التكلفة:** شهد إلغاء أحد المكونات الأربعة المكونة للمؤشر وهو تكلفة التصدير وفق الإلتزامات الموثقة، واعتماد مكون جديد هو مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي) والذي يعتمد عبى مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء؛
- **مؤشر الاداء اللوجيستي:** تمّ إلغاء أحد المكونات السبعة للمؤشر وهو جودة البنية التحتية وذلك لوجود ارتباط عال بين هذا المتغير وبقية المتغيرات الستة ضمن المؤشر وهي: كفاءة أداء التخلص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الدولي، جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء وزمن إنجاز الإجراءات؛
- **مؤشر اقتصاديات التكتل:** تمّ إلغاء مكون عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة داخل الدولة وإدراج مكون جديد هو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لاعتبارات توافر البيانات للدول المدرجة في المؤشر في الوقت المحدد، مع الحفاظ على دقة المكون الجديد في قياس الظاهرة موضع الرصد.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت،2019، ص 24.

والشكل الموالي يوضح 56 مؤشر فرعي المكون لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار المندرج وفق ثلاث مجموعات أساسية بعد التعديل الذي مسّ المؤشر لسنة 2018 وذلك حسب آخر تقرير لسنة 2019 كما يلي:

شكل رقم (1.1): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، **"مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2019، ص 25.

ثانيا: مؤشرات تقييم التنافسية

تهتم هذه المؤشرات بقياس مدى تنافسية الدول الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال عدة مؤشرات فرعية مكونة لكل مؤشر رئيسي، فهي من المؤشرات الهامة التي تساهم في تسهيل اتخاذ قرار

الاستثمار بالنسبة للمستثمرين عامة والأجانب على الخصوص وفيما يلي سنتطرق إلى مؤشري التنافسية العالمي ومؤشر تنافسية السفر والسياحة.

1.مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 2007 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالميـــــة، ويقيس المؤشر قدرة الاقتصادات العالمية على الإستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل[1].

1.1. مكونات المؤشر

يتكون مؤشر التنافسية العالمي المركب من 11 مؤشر فرعي مندرجة وفق ثلاث مجموعات أساسية متمثلة في:

1.1.1.مؤشر المتطلبات الأساسية

- **البنية الأساسية المؤسسية:** والتي تحدد بالإطار القانوني الإداري الذي من خلالها تمارس المؤسسات والأفراد والحكومة نشاطها لتوليد الدخل والثروة، وقد زادت أهمية دور هذه البنية الأساسية المؤسسية في الآونة الأخيرة في ظل الأزمة المالية العالمية، وما نتج عنها من دور أكثر فعالية للحكومة والتنظيم الاقتصادي[2].
- **جودة البنية التحتية:** تعدّ البنية التحتية الكفؤة والملائمة أحد محددات التنافسية الأساسية التي تؤثر على فعالية العملية الإنتاجية في الاقتصاد، كما أنها عامل مهم في إختيار الموقع الجغرافي ونوع العمليات الإنتاجية للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أنّ جودة وكفاءة شبكات البنية التحتية المتطورة للنقل والإتصالات عامل ضروري لتمكين الاقتصادات الأقل نموا للإتصال بمختلف النشاطات الاقتصادية بفعالية، كما أنّ تطور الطرقات وخطوط السكك الحديدية وتسهيلات الموانئ البحرية والخطوط الملاحية الداخلية تمكن المستثمرين من نقل بضائعهم إلى الأسواق المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد، وتسهل تنقل اليد العاملة إلى الأعمال الأكثر ملائمة لهم، كما أنّ شبكة النقل الجوي المتطورة تساعد على توفير رحلات جيدة إلى الأسواق الدولية التي تنطوي على فرص نمو هائلة للاقتصاد[3].

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2005، ص ص 68، 69.

[2] : World Economic Forum, The global Cometitiveness Report 2012-2013, p05.

[3]: قريد عمر، مرجع سابق، ص 275.

- **الإستقرار الاقتصادي:** فهو يعني عدم وجود أزمات اقتصادية كالتضخم والركود الاقتصادي والبطالة وغير ذلك، ويتحقق هذا الإستقرار من خلال الثبات النسبي للقيمة الحقيقية للنقود أي الثبات النسبي لمعدل الأسعار أو الثبات النسبي لمعدل التضخم أو ثبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، كما أنه يوجد عوامل أخرى يتم إستخدامها في قياس الثبات كعجز الموازنة المزمن أو المديونية الخارجية المرتفعة، وكل هذه العوامل تستخدم في قياس الإستقرار الاقتصادي ومنه كمؤشر لتنافسية الاقتصاد ككل.
- **الصحة والتعليم الابتدائي:** حيث تمثل الصحة أحد المحددات الرئيسية للتنافسية لما لها من أثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي، حيث أنّ وجود قوة عاملة تتميز بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية، ومن ثمّ يزيد من تنافسية الدولة، كما أنّ وجود قوة عاملة تتمتع بمستوى جيد من التعليم يزيد من تنافسية البلد، في حين أنّ إفتقار القوى العاملة للتعليم يزيد من تدني الإنتاجية وعدم القدرة على إستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة.

2.1.1.مؤشر معززات الكفاءة

- **التعليم العالي والتدريب:** يساهم التعليم العالي والتدريب إلى حد كبير في رفع أو تخفيض قيمة وترتيب مؤشر تنافسية الدولة، كما أنّ عدم وجود عمالة جيدة تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال حول العالــم، ويشير خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي من صانعي تقرير التنافسية إلى أنّ جودة التعليم العالي والتدريب أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصادات التي ترغب في الإرتقاء في سلسلة القيمة لعمليات الإنتاج[1].
- **الإستعداد التقني:** نتيجة لما تقدمه التكنولوجيا الجديدة من آثار إيجابية تعود على الأنشطة الاقتصاديــة، حيث أصبح قياس مدى قدرة الدول على إستيعاب واستخدام التطورات التكنولوجية لتحسين مستوى الإنتاجية لصناعاتها المختلفة أحد محددات تنافسية الدولة عالميا.

[1]: بوبكر ياسين، **"حدة المنافسة وأثرها على تطوير المنتجات الجديدة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 53.

- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق من المحددات الرئيسية للتنافسية، ذلك لأنّ الأسواق كبيرة الحجم تمكّن المؤسسات من الإستفادة من عامل وفورات الحجم الكبير، هذا وقد إستفادت الأسواق صغيرة الحجم من العولمة الاقتصادية من خلال الولوج للأسواق العالمية من خلال الإنفتاح التجاري[1].
- **كفاءة سوق السلع:** يعكس هذا المؤشر مدى توفر المنافسة بين المؤسسات المحلية، بالإضافة إلى دور الدولة في تسهيل وصول السلع والخدمات المحلية إلى الأسواق العالمية لتنافس مثيلاتها من السلع والخدمـات العالمية، وتسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلي ومدى تطور حاجات المستهلكين، وبالتالي وجود سوق قوية في الدولة يمكنها من إنتاج المزيج الصحيح من السلع والخدمات في ظل العرض والطلب.
- **كفاءة سوق العمل:** يهتم هذا المحور بفعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبـــرة والكفـــــاءة، ويقيّم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي، كما يقيس هذا المؤشر مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.
- **تطور الأسواق المالية:** يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات المنظمة لتبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين، فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا مهما في إتاحة الفرص للمبدعين في تنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

3.1.1.مؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني

- **تطور بيئة الأعمال:** يهتم هذا المؤشر بنوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير عملها وطبيعة الإستراتيجيات لدى المؤسسات المحلية ومدى إستخدامها لأساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، كما يعكس هذا المؤشر مدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة في الدولة والتي تلعب دورا أساسيا في تحفيز المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متطورة نسبيا[2].

---

[1]: أحمد سمير خلاف، **"دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص 190.

[2]: دردور أمال، **"القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي ــ دراسة تحليلية للفترة (2007 ـ 2016)"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 10.

- **الإبتكار والتطوير:** حين تصل المؤسسات إلى مرحلة النضوج والتشبع الاقتصادي وتصبح غير قادرة على تطوير منتجاتها وقدرتها التنافسية إلا إذا إستطاعت إنتاج منتجات جديدة لها ميزة تنافسية جديـــدة، وهذا ما يتطلب وجود بيئة مساعدة على الإبتكار والتطوير والإبداع ومدعومة من القطاع العام والخاص على حد سواء، وذلك من خلال تخصيص موازنات كافية من القطاعين في مجال الإبتكار والتطوير، وكذا تعزيز التواصل والشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الصناعي من جهة أجرى[1].

1.2.دليل المؤشر

يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقا لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (حيث تصنف الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبته 70%) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر صرف السوق كما يلي:

جدول رقم (1.1): مراحل التنمية لمجموعات مؤشر التنافسية العالمي

المرحلة	مرحلة التنمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار
1	مرحلة المتطلبات الأساسية	أقل من 2000
2	مرحلة إنتقالية بين المرحلة الأولى والثالثة	3000-2000
3	مرحلة معززات الكفاءة	9000-3000
4	مرحلة إنتقالية بين المرحلة الثالثة والخامسة	17000-9000
5	مرحلة القدرة على الإبتكار والتقدم العلمي والتقني	أكثر من 17000

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"ضمان الاستثمار"**، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الأول جانفي-مارس، الكويت، 2010، ص 16.

2.مؤشر تنافسية السفر والسياحة

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر تنافسية السفر والسياحة الذي يقيس مدى تنافسية الدول في هذا المجال وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا، ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة، مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج إستطلاعات

[1]: بوبكر ياسين، مرجع سابق، ص 54.

الرأي ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في الدول التي شملها التقرير، يغطي المؤشر عدد من الدول تختلف من سنة لأخرى[1].

1.2. مكونات المؤشر

يتألف مؤشر تنافسية السفر والسياحة من 14 عنصرا مقسمة ضمن أربع مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن متغيرات متعددة تسهل وتحفز تنافسية السفر والسياحة حيث وصل عدد المؤشرات الفرعية سنة 2015 إلى 90 متغير وهي:[2]

- **البيئة التمكينية:** يرصد هذا المؤشر الرئيسي المؤشرات الفرعية التالية: بيئة العمل، الأمن والسلامة، الصحة والثقافة، الموارد البشرية وسوق العمل، جاهزية تكنولوجيا المعلومات بمجموع 40 متغير فرعي؛
- **مؤشر سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة:** يتكون هذا المؤشر الرئيسي من تحديد أولويات للسياحة والسفر، الإنفتاح الدولي، تنافسية الأسعار، الإستدامة البيئية بمجموع 17 متغير فرعي؛
- **مؤشر البنية التحتية:** يندرج تحت هذا المؤشر الرئيسي ثلاث مؤشرات فرعية تمثلت في: مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل الأرضي والجوي، البنية التحية للخدمات السياحية بمجموع 23 متغيــر فرعي؛
- **مؤشر الموارد البشرية والثقافية:** ويشمل مؤشرين فرعيين: مؤشر الموارد الطبيعية ومؤشر الموارد الثقافية وأعمال السياحة بمجموع 10 متغيرات فرعية.

2.2.دليل المؤشر:

يقيس المؤشر الكلي لتنافسية السفر والسياحة العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، ويتوزع المؤشر من 1 إلى 7، مع الإشارة أنّ النسب المرتفعة للمؤشر تدل على الأداء الأفضل والعكس صحيح[3].

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،**" ملامح أداء الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية"**، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني (أفريل–جوان)، الكويت، 2011، ص 14.

[2]: إدارة الدراسات والبحوث السياحية، المنظمة العربية للسياحة، المملكة العربية السعودية، **"تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015"**، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي(دافوس)، ص06.

[3]: زيان بروجة علي، راتول محمد، **"تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة (2007 – 2015)"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 142.

ثالثا: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

للمناخ الاستثماري مؤشرات خاصة يتم بواسطتها قياس وتقييم مدى فاعليته وإستجابته للتغيرات البيئية والظروف الاقتصادية والسياسية، وذلك بالإعتماد على مؤشرات تخص كل ما يتعلق بالبيئة الاستثمارية بإعتبارها أول ما ينظر إليها المستثمر الأجنبي عند إتخاذ قرار الاستثمار إضافة إلى عوامل أخرى مذكورة سابقا، وفيما يلي أهم مؤشري تقييم بيئة الأعمال ومؤشر السياسات الاقتصادية.

1. مؤشر بيئة أداء الأعمال

استحدث هذا المؤشر في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تتكون منها قاعدة بيانـــــات بيئـــة أداء الأعمـــال، يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءت الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية [1]، بالإضافة إلى قياس مدى فاعلية المناخ الاستثماري للدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يعتبر المقياس الملم أكثر بمحددات المناخ الاستثماري الملموسة في اقتصاديات الدول العربية[2].

1.1. مكونات المؤشر

يتكون من عشرة مؤشرات فرعية يمكن توضحيها فيما يلي: [3]

- **مؤشر تأسيس المشروع:** يتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيـــل الشركـــــة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني، والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي؛

---

[1]: أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **"مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة"**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 15، جامعة علي لونيسي 2، البليدة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 33.

[2]: جوامح لبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[3]: بتصرف بالاعتماد على: -ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، **"دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ديسمبر 2016، ص ص 553،554.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"ضمان الاستثمار"**، السنة السابعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، الثالث، الرابع، الكويت، 2009، ص 14، 13، 11.

- **مؤشر إستخراج التراخيص:** يضم ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البنـــاء، الفترة الزمنية لإصدار التراخيص والتكلفة الرسمية لإنجازها؛
- **مؤشر تسجيل الممتلكات:** يقيس المؤشرات التالية: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل والتكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات؛
- **مؤشر الحصول على الإئتمان:** يتكون من الجوانب التالية: قوة الحقوق القانونية، مؤشر مدى عمق المعلومات الإئتمانية، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الإئتمانية وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الإئتمانية؛
- **مؤشر حماية المستثمر:** يتألف من خمس مكونات فرعية هي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ومؤشر قوة حماية المستثمرين؛
- **مؤشر دفع الضرائب:** يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد مدفوعات الضرائب سنويا، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية ونسبة الضرائب والإشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية؛
- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يضم المؤشرات الفرعية التالية: عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أوالاستيراد، الفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية وتكلفة التصدير أو الاستيراد؛
- **مؤشر إنفاذ العقود:** يقيس ثلاثة جوانب وهي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، الفترة الزمنية للفصل في القضية وتكلفة حل النزاعات التجارية؛
- **مؤشر إغلاق المشروع:** يتكون من المؤشرات الفرعية الثلاثة التالية: معدل استرداد الدائنين، الفترة الزمنية لإعلان الإفلاس وتكلفة إعلان الإفلاس من جهة الشركة المتعثرة؛
- **مؤشر توصيل الكهرباء:** يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار وتكلفة توصيل التيار الكهربائي.

2.1. دليل المؤشر

يحسب هذا المؤشر معدل تصنيف البلد المئوي بناء على مجموعة من المؤشرات الفرعية العشرة المذكورة سابقا، مع إعطاء وزن متساوي لكل مؤشر، وكلما كانت القيمة أكبر كلما دلّ ذلك على قلة المرونة والعكس[1].

[1]: جوامح لبيبة، مرجع سابق، ص 136.

2.المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية[1]

تمّ وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدء من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أنّ البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

1.2. مكونات المؤشر

يتم الحصول على قيمة هذا المؤشر من خلال إجراء محصلة نتائج سياسات اقتصادية تمّ إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية.

2.2. دليل المؤشر: يتم تقييم المؤشر كما يلي:

- إذا كان أقل من 1 فهذا يدل على عدم تحسن مناخ الاستثمار؛
- أما في حالة كانت قيمة المؤشر ما بين 1 إلى 2 فهذا يعني تحسن مناخ الاستثمار؛
- أما إذا كانت قيمة المؤشر ما بين 2 إلى 3 فهذا يعني أنّ مناخ الاستثمار في تحسن كبير.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في البلد المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات البلد المضيف أو خارجة عن نطاقه، فالمخاطر يمكن قياسها وذلك بالإعتماد على عدة مؤشرات مرجحة بأوزان من شأنها معرفة درجة الخطر وبالتالي فهي تسهل على المستثمرين معرفة الوضع في البيئة المراد الاستثمار فيها ما إذا كانت مشجعة أو مطردة له، وفيما يلي أهم المؤشرات التي تعنى بتقييم المناخ الاستثماري من خلال درجة المخاطر التي تحيطه.

أولا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا من شركة تجارية **The Politcal Risk Services** وهي عبارة عن مجموعة خدمات الخطر السياسي توّفر بيانات عنه في مختلف البلدان، كما تعطي بيانات وتوقعات بصفة شهرية عن المخاطر الاقتصادية المالية والسياسية عبر الدليل الدولي للمخاطر القطرية **International**

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية"**، الكويت،2002، ص 28.

Country Risk Guide، وذلك منذ سنة 1980، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر[1].

1.مكونات المؤشر

يستند هذا المؤشر إلى ثلاث مؤشرات فرعية هي:[2]

- **مؤشر المخاطر السياسية:** ويشكّل نسبة 50% من هذا المؤشر الإجمالي، يتكون من عدة متغيرات أعطيت لكل منها نقطة محددة، وتشمل درجة استقرار الحكومة، ودرجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية، ووجود نزاعات داخلية وخارجية، وتعطى لكل منها 12 نقطة، بالإضافة إلى متغيرات أخرى تشمل كل من مستوى الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، مستوى سيادة القانون، مدى وجود النزاعات العرقية ومصداقية الممارسات الديمقراطية، وتعطى لكل منها 6 نقاط، في حين يعطى لمتغير مستوى البيروقراطية 4 نقاط؛
- **مؤشر المخاطر المالية:** ويشكل نسبة 25 % من المؤشر الإجمالي، ويتكون من خمسة متغيرات تشمل رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 15 نقطة، ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات ومدى إستقرار سعر الصرف، وتعطى لكل منها 10 نقاط، بالإضافة إلى متغير الإحتياطات من العملة الصعبة بـ 5 نقاط؛
- **مؤشر المخاطر الاقتصادية:** ويشكل نسبة 25 % من المؤشر الإجمالي، ويتكون من خمسة متغيرات، تشمل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 15 نقطة، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقي، وتمنح لكل منها 10 نقاط، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج بـ 5 نقاط.

2.دليل المؤشر

يتم تقييم المؤشر وفقا لما يلي:

- إذا كانت قيمة المؤشر ما بين 0 وأقل من 50 نقطة، فإنّ ذلك يدل على درجة مخاطر مرتفعة جدا؛
- إذا كانت قيمته ما بين 50 وأقل من 60 نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر مرتفعة؛

---

[1]: مختار بونقاب، زواويد لزهاري، **"أثر المناخ الاستثماري عل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)"**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، جانفي 2018، ص 97.

[2]: عميروش شلغوم، **"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 106.

- إذا كانت قيمته ما بين 60 وأقل من 70 نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر معتدلة؛
- إذا كانت قيمته ما بين 70 وأقل من 80 نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر منخفضة؛
- إذا كانت قيمته ما بين 80 إلى 100نقطة، فإنه يدل على درجة مخاطر منخفضة جدا.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد **Héritage** وبالتعاون مع صحيفة **Wall Street** منذ عام 1995، ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع كحماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الإختيار الاقتصادي للأفراد، تعزيز روح المبادرة والإبداع بالإضافة إلى غياب الإكراه القصري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك للسلع والخدمات، كما يأخذ بعين الإعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية وكذا الحواجز المفروضة على التجارة ومدى سيادة القانون على الجميع[1].

1.مكونات المؤشر

يستند هذا المؤشر إلى عشرة مؤشرات فرعية، تشمل كل من[2]: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، ووجود حواجز غير جمركية)، السياسة الضريبية (معدل الضريبة على الافراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية (معدل التضخم)، حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور، حماية حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية ومستوى البيروقراطية، أنشطة السوق السوداء.

2.دليل المؤشر

يحسب المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية السابقة، وتمنح هذه الأخيرة أوزانا متساوية، والذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- إذا كانت قيمة المؤشر ما بين 1 وأقل من 2، فإنّ ذلك يدّل على وجود حرية اقتصادية كاملة؛
- وإذا كانت قيمته محصورة بين 2 وأقل من 3، فإنّ ذلك يدّل على وجود حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- أما إذا كانت قيمته محصورة بين 3 وأقل من 4، فإنّ ذلك يدّل على حرية اقتصاديه ضعيفة؛

---

[1]: بن عاشور رتيبة، **"جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، –دراسة قياسية خلال الفترة 1996–2013** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 220.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، 2002، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

- أما إذا كانت قيمته بين 4 و5 فإنّ ذلك يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

ثالثا: مؤشر اليورموني للمخاطر القطرية

يصــدر هذا المؤشر عن مجلة **"اليورموني"** بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبـــر، يقيس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بإلتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح[1].

1.مكونات المؤشر

يضم المؤشر تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، وقد أولى أهمية كبرى لكل من المخاطر السياسية والأداء الاقتصادي بنسبة 25 % لكل منهما، تليها مؤشرات المديونية ووضع الديون المتعثرة والتقويم السيادي للقطر بنسبة 10% لكل مؤشر، وتوافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، وتوافر التمويل للمدى القصير، ووجود الأسواق المالية بنسبة 5% لكل متغير[2].

2.دليل المؤشر

يرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، فكلما إرتفعت النسبة المئوية للمؤشر دلّ ذلك على إنخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بإلتزامات البلد[3].

رابعا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثير الإلتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي[4].

---

[1]: جمال بلخباط، **"جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 66.

[2]: عميروش شلغوم، مرجع سابق، ص 113.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، 2011، مرجع سابق، ص 58.

[4]: المرجع نفسه، ص 158.

1.مكونات المؤشر:

يستند المؤشر إلى مؤشرات فرعية تتمثل في العوامل السياسية ونقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي[1].

2.دليل المؤشر

تصنف الدول في هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين: [2]

1.2. مجموعة الدرجة الاستثمارية (A): وتقسم إلى أربع مستويات:

- **A1** : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛
- **A2** : احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقـــــــل إستقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1؛
- **A3** : بروز بعض الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأنّه يصبح أكثر إنخفاضا من الفئات السابقة، مع إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
- **A4** : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية ورغم ذلك فإنّ إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جدا.

2.2. مجموعة درجة المضاربة: وتقسّم إلى ثلاث مستويات:

- **B** : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛
- **C** : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

---

[1]: عميروش شلغوم، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

[2]: ساعد بوراوي، **"الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر –تونس–المغرب)"**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 155.

- **D** : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

المطلب الثالث: مؤشرات دولية أخرى مختارة

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعمل على تقييم البيئة الاستثمارية للبلد المضيف، فنجد أنّ سبب ودافع ظهور هذه المؤشرات واحد إلا أنها تختلف في المجالات التي تدرسها فهي لم تقتصر على تقييم المخاطـــر، التنافسية وجاذبية المناخ الاستثماري فقط بل شملت أيضا مؤشرات أخرى كمؤشر التنميـــة البشريـــة، مؤشر الشفافية، الابتكار العالمي ومؤشر مدركات الفساد...إلى غير ذلك من المؤشرات، وفيما يلي عرض لبعض هذه المؤشرات الدولية المختارة.

أولا: مؤشر التنمية البشرية

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990، ومن ضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتّب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف)، وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة إحتساب معدل الدخل الفردي، وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، كما وضع مؤشر الفقر الدول النامية ومؤشر الدول المتقدمة لجذب الإنتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر[1].

1.مكونات المؤشر

يتمّ إحتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي: [2]

- **طول العمر**: ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و85 سنة؛
- **المعرفة**: وتقاس بمعدل الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0% و100%؛

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"ضمان الاستثمار"**، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2005، ص 07.

[2]: وليد بيبي، **"آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية ــ دراسة حالة دول شمال إفريقيا ــ"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 141.

- **مستوى المعيشة:** وتقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40.000 دولار.

2.دليل المؤشر

يتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات في حين تمنح لهذه المؤشرات أوزانا متساوية هي:

- تنمية بشرية عالية (80% أو أكثر)؛
- تنمية بشرية متوسطة (من 50 % إلى 79 %)؛
- تنمية بشرية منخفضة (أقل من 50 %).

ثانيا: مؤشر الشفافية

يصدر مؤشر الشفافية منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، ومدى وجود تشريعات قانونية وإجرائية داخل البلد للحد من الفساد وإقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة وتحديد أساليب مراجعة البيانات المالية غير المسجلة لرصد الرشاوي والإنفاق غير المبرر[1].

1.مكونات المؤشر

يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت بها 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، ولا بدّ لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تمّ فيها إجراء ثلاث مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و100[2].

2.دليل المؤشر

يتم تقييم المؤشر وفق ما يلي:

- إذا كانت قيمة المؤشر 0 فهذا يعني أنّ درجة الفساد عالية؛
- أما إذا كانت قيمة المؤشر 100 فتعني درجة شفافية عالية؛

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، 2002، مرجع سابق، ص 111.

[2]: جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 67.

- أما في حال تراوحت قيمة المؤشر ما بين الصفر و100 فهذا يعني مستويات متدرجة من الشفافية.

ثالثا: مؤشر الإبتكار العالمي

يصدر هذا المؤشر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد **INSEAD** الأوروبي ومعهد **Cornell SC Johnson College Of Business** الأمريكي بجنيف السويسرية من أهم المؤشرات التي تقيم أوضاع الدول والاقتصادات المختلفة حول العالم من حيث الإبتكار، يرّكز هذا المؤشر على سياسات الإبتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكّن من الإبتكار وتحفيز النمو من خلال الإعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة إبتكار متينة، حيث يصنف ويبيّن 129 بلدا واقتصادا حسب آخر تقرير لسنة 2019[1].

2.مكونات المؤشر

يتكون المؤشر من 80 مؤشرا فرعيا مقسما إلى ركيزتين للمدخلات والمخرجات وفق دليل أوسلو الذي يمثل المرجعية المعتمدة في هذا المجال، فهو مؤشر مركب يقيس أداء ابتكار الدول عبر مدخلاته بناء على المؤسسات والقوى العاملة ورأس المال البشري والبحوث والبنية التحتية وتطور الأسوق وتطور الأعمال التجارية، أما مخرجات الإبتكار فتقاس بناء على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع[2].

رابعا: مؤشر جاهزية البنية الرقمية

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2001، حيث يصدر تقارير عالمية لتكنولوجيا المعلومات ، تحت شعار" الكفاءة في عالم أكثر اتصالا" ، تكون التقارير من خلال ثلاثـــة أجزاء، الأول دراسة تحليلية عن انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثاني لمحات قطرية عن مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجزء الثالث استعراض لمؤشر جاهزية البنية الرقمية**Networked Readiness Index**، الذي يهدف إلى تقييم مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو وتنافسية الدول في وقت تلعب هذه التكنولوجيا دورا مركزيا ومتسارعا في الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملا واندماجا، ويقيس مدى جاهزية او ميل المجتمع للمساهمة في الاستفادة من الفرص المعروضة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] : wipo (world intellectual property organizatio), www.wipo.int, date of visit 30/10/2019.

[2]: البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الموقع: www.government.ae. تاريخ الزيارة 2019/10/15.

1.مكونات المؤشر

يتكون مؤشر جاهزية البنية الرقمية من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل: بيئة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (الأنظمة التشريعية والقانونية، البنية التحتية، وعناصر أخرى متعلقة بالسوق لجهة التطور التكنولوجي)، مدى جاهزية الأطراف المختلفة لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وأخيرا المستوى الفعلي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

2.دليل المؤشر

تمنح للمتغيرات الفرعية أوزانا متساوية من 1 إلى 7، ويعتبر الرصيد المسجل أداة تأشيرة وليست مطلقة لقياس المتغيرات الداخلة في المؤشر وكلما انخفض الرصيد كان وضع الدولة أسوأ والعكس صحيح، وفي حال تسجيل رصيد بالسالب فيدّل ذلك تراجع في أحد مكونات المؤشرات الفرعية[1].

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"ضمان الاستثمار"**، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2005، ص 14.

خلاصة

بعد دراسة وتحليل أهم العناصر المتعلقة بجاذبية المناخ الاستثماري بإعتباره أحد أهم العوامل التي ينظر لها المستثمرين الأجانب عند إتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما، فالاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بصورة كبيرة بمناخ استثمار الدولة المضيفة من حيث ما لديها من مقومات ومؤهلات خاصة ببيئتها الاستثمارية التي تميزها عن غيرها، إلى جانب ما تتبعه الدول من إصلاحات وإجراءات لتهيئة مناخها الاستثماري وذلك بإتباع السياسات المناسبة من ترويج وعقد إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لترقية وضمان الاستثمار، وإستخدام نظام الحوافز والتحفيزات المالية، التمويلية والجبائية بهدف جذب المستثمر الأجنبـــــي، إضافة إلى دور المؤشرات الدولية الصادرة من طرف الهيئات الدولية في تصنيف ومعرفة مكانة الدول المدرجة ضمن تلك المؤشرات وإعطاء صورة واضحة عن طبيعة الاستثمار في دولة معينـــــــة، خاصة في ظل تميز تلك المؤشرات بالشمول والتنوع لتمس جميع جوانب البيـــئة الاستثماريـــة، فهي تنقسم بدورها إلى مؤشرات فرعية تدرس وتقيس جاذبية وتنافسية الدول وتحليل المخاطر المحتملة وغير المحتملة، ومدى إعتمادها للاقتصاد الرقمي ومواكبتها لتغيرات البيئة، ما إذا كانت الدولة تتمتع بحرية اقتصادية أم لا، موقع الدول من خلال إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية ...إلى غير ذلك من المؤشرات الدالة على جاذبية المناخ الاستثماري ليكون بذلك بوابة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

الفصل الثاني

تحليل أهمية عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـــــــد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحالي، إذ زاحم بقية المصادر الأخرى خاصة منها القروض، بالنظر لما أنتجته هذه الأخيرة من أزمة مديونية شهدتها الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء نهاية عقد الثمانينات، فالاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى أنه يساهم بصورة كبيرة في إحداث التنمية الاقتصادية فهو أيضا يعمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات للدول المضيفة، فهو استثمار منتج يمتاز بإستغلاله الأمثل للموارد، كما يوفر العملة الصعبة للبلد المضيف خاصة إذا ما ساهم إنتاج مشروعه في التصدير وغيرها من المزايا التي يتمتع بها .

أضحت دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة تتنافس للفوز بأكبر حصة ممكنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمنافع والمزايا سالفة الذكر، ففتحت المجال أمام المستثمرين الأجانب وعملت جاهدة على توفير بيئة استثمارية محفزة ومشجعة للاستثمار وذلك من خلال العمل على تحقيق الإستقرار الاقتصادي للدولة المضيفة المعبر عنه بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في إعطاء الصورة للمستثمر في الدولة الراغب الاستثمار فيها، إلى جانب ما يمكن أن تقدمه الحكومة من مزايا وتحفيزات وتسهيلات تعمل هذه الأخيرة على تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما تتطلع إليه الدول المضيفة تحقيقه.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تفعيله من خلال تقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي عامة وفي الدول العربية خاصة، فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛**
- **المبحث الثاني: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي؛**
- **المبحث الثالث: الرؤية التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.**

المبحث الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لا تزال ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تثير إهتمام العديد من الشركات والدول، وذلك لما له من إمكانيات ومزايا يوفرها للبلد المضيف والشركة المستثمرة على حد سواء، حيث أصبحت اليوم الدول مجبرة على إنتهاج سياسات اقتصادية مشجعة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات، بإعتباره من المحركات الأساسية للتنمية، وحتى يتسنى لنا تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدقة إرتأينا أولا إلى تحديد المفاهيم العامة ذات الصلة بالموضوع حتى نصل إلى أهم أشكاله وأهم النظريات التي تفسره.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد ركائز النمو الاقتصادي والأداة الفعالة للتنمية الاقتصادية كونه ذو أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ومصدرا هاما من مصادر التمويل وجذب التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية إلى الدولة المضيفة إلى جانب ما يوفره من مناصب شغل.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار بشكل عام ظاهرة اقتصادية تعددت وتنوعت التعاريف والمفاهيم المتعلقة به عند الكثير من الخبراء الاقتصاديين فهناك من يعرفه على أنه: "توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، ذلك لأنّ الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكماليـــة للإنسان، وعند تأجيل الإنتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فإنّه من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الإحتياجات"[1].

كما يعرّف أيضا بأنه: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية وإجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم"[2].

أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر فتوجد العديد من التعريفات له، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للاستثمار والغرض منه، وفيما يلي أهم التعريفات التي وردت من الهيئات والمنظمات الدولية والباحثين الاقتصاديين:

---

[1]: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **"أسس الاستثمار"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص6.

[2]: قاسم نايف علوان، **"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 29.

- فحسب صندوق النقد الدولي فهو يمثّل: " أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها أن يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معين، مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"[1].
- كما عرّفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: " استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار)"[2].
- أما منظمة التعاون الاقتصادي OECD فعرفته على أنه" كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة حكومية أو خاصة أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم ارتباط فيما بينهم أو كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، فهو يعني أنّ فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي"[3]، فإنّ حصة المستثمر يجب أن تكون من 10 % فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمار أجنبي مباشر، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10 %، فإنه في هذه الحالة يعد استثمار أجنبي غير مباشر، ومع ذلك الخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه، فتعتبر أستراليا حيازة 25 % على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمارا مباشرا، إلى حين نجد الرقم 20 % في فرنسا، 10 %في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا[4].
- ويعرّف بأنه " مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"[5].
- كما يعرّف أيضا بأنه: "ذلك الاستثمار الذي يملكه ويديره المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع

---

[1] : IMF, Foreign Direct Investment Statistics:**How Countries Measure FDI**, Washington D.C, 2001, P23.

[2] : UNCTAD(Word investment report 1999: **foreign direct investment and the challenge of development)**, Geneva and New York, 1999, p 465.

[3]: غانية نذير، **"استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة"**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، واد سوف، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 44.

[4]: محمد ساهل، عبد الحق بن تفات، **"دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية–"**، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 451.

[5] : Ibrahim Ngouhou، **Les investissments directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008, p 14.

مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[1].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، فالمستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد آخـــر غير بـلده الأم، فيتم من خلال ذلك نقل تقنية الإنتاج والمهارات، إضافة إلى الإستفادة من خبراتهم وتكنولوجيتهم المتقدمة.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية كما له أهداف خاصة به تتضح من خلال الآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط هامة ودائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، ممّا يساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة، فهو ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية ومنتجات متقدمة وحديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية[2].
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يعتبر بديل للمديونية التي أثقلت كاهل الدول النامية، فهو وسيلة لا تولد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنّب الدول النامية الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض[3].

---

[1]: نعيجي عبد الكريم، بن عمارة منصور، **" أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة مجمع فرتيال – عنابة–للفترة 2006–2014"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 2، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2016، ص 510.

[2]: رايس حدة، **"دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012، ص 59.

[3]: محمد ساهل، **"أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جانفي 2012، ص 290، 59.

- يتميز عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أنّ تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفظي كونه أكثر إستقرارا وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم.
- يتجه إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطـــر والتكاليـــــف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة، فهو بذلك ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة[1].
- ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها المالية، منها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير، حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق[2].

[1]: محمد إبراهيم مادي، **"فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 7.

[2]: حري المخطارية، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص ص 10، 11.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

استكمالا لخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنّ هذا الأخير يتميز أيضا بتعدد أشكاله واختلافها باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، وفيما يلي عرض لأهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع، بل تتعداه أيضا إلى الإدارة والخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على أن يكون على شكل اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني يكون له شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، كما يحق للطرفين المشاركة في إدارة المشروع[1].

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتضمن هذا النوع من الاستثمار عدم وجود شريك وطني، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك ما يحتاجه المشروع[2]، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)، وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة[3].

---

[1] : Hasan Yasien Touama, **"The Impact of the Foreign Direct Investment on the Economic Development in jordan –an Analytical Econometric study period (1996-2008)"**, zarqa journal for Research and Studies in humanities volume 15, No 1,2015, p 263.

[2]: حمدية شاكر مسلم، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة (2003-2010)"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 29، العراق، دون سنة، ص 209.

[3]: محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **"أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1990-2012)"**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة حمه لخضر، واد سوف، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 38.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة

تساعد المناطق الحرة* في توفير بيئة تساهم في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والترويج للصادرات وغير ذلك من النشاطات، بما في ذلك تعقيب الشحن والنقل والتوزيع والتخزين، فضلا عن فعالياتها في التأثير في معدلات التنمية الاقتصادية بما تحققه من قيمة مضافة متولدة عن تشغيل هذه المشاريع، وتميل معظم الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في المناطق الحرة، مستفيدة من عدد معين من الحوافز المالية والضريبية، ويؤخذ على هذا الشكل من الاستثمار أنه قائم على مجموعة محددة من الصناعات التي تستخدم عمالة منخفضة التكاليف[1].

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر عابر الحدود (شركات متعددة الجنسيات)

تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث أنّ لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه وتفوقها التكنولوجي، والإنتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم [2]، وتمثل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 80 % من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، ولقد أصبحت تسيطر على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الإلكترونيات وبعض الآلات والأجهزة الصناعية ومشاريع البنى التحتية، بالإضافة أحيانا إلى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة[3].

خامسا: الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

يتمثل في اتفاقات مبرمة بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول (الأجنبي) بتزويد الطرف الثاني (الوطني) بمكونات منتج معين (سيارة أو تلفزيون مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة

---

* المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع إجراء بعض التعديلات عليها، ومنذ عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر تطورت المناطق الحرة في العالم تطورا كبيرا، إذ بدأت بعدد محدود من المناطق الحرة تعمل بوصفها مراكز للخدمات التجارية والمالية كالصيرفة وخدمات التأمين ومراكز تسجيل الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية.

[1]: عبد الخالق حسن الجبوري، **"أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-العراق انموذجا للمدة (2003-2013)"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، العراق، 2016، ص 151.

[2]: منور أوسرير، مرجع سابق، ص 101.

[3]: ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، **"دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة"**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 150.

اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه، كما تجدر الإشارة إلى أنّ مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد واتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإنّ هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج[1].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتطلب الإحاطة بمختلف مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المرتبطة به تقديم تأصيل نظـري له، حيث تمّ تقديم أبرز التفسيرات التي أعطيت في الفكر الاقتصادي لتوجه الاستثمارات وخروجها من الدولة الأم إلى الدولة مضيفة، وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات:

أولا: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

1. النظرية الكلاسيكية

1.1.مضمون النظرية

إنّ بناء آراء المدرسة الكلاسيكية على يد "آدم سميث" وبعد ذلك "دافيد ريكاردو" و "جون ستوارت مل" وآخرون استندوا في أفكارهم على مبدأ الحرية الاقتصادية، وتفاعل قوى السوق في ظل المنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بقصد علاج الإختلالات الناشئة، والتأكيد على الملكية الفردية وحرية الفرد في ممارسة الأعمال، يفترض الكلاسيك أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أنّ هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، إذ أنّ الفائز بنتيجتها هو الشركات متعددة الجنسيات[2]، إنّ أساس قيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو إختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين، وبالرغم من وجاهة الإفتراض الذي قامت عليه النظرية السابقة إلا أنها واجهت الكثير من الإنتقادات ومن أهمها فشل النظرية في تفسير أسباب الإختلاف في التكاليف بين الدول.

---

[1]: مروان حايد، **"دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2012"**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جانفي 2014، ص 30

[2]: علي أحمد درج الدليمي وآخرون، **"دور الإنفاق السنة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2003-2015) -دراسة تحليلية-"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 17، العراق، 2017، ص 73.

بعدها جاء تطوير هذه النظرية على يدي " هكشر وأولين" وأهم ما توصلا إليه ما يلي:

- إنّ التبادل الدولي هو تبادل غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة، وبمعنى آخر فإنّ انتقال المنتجات يحلّ محل انتقال عوامل الإنتاج؛
- تعمل التجارة الدولية في المدى القصير على توجيه أو دفع سعر كل سلعة من السلع، التي يتمّ تبادلها بين الدول نحو التعادل، ذلك لأن هذا السعر قبل قيام التجارة الدولية يكون مختلفا، بسبب اختلاف ظروف العرض والطلب في كل دولة، أما بعد قيام التجارة فيوجد سعر واحد لكل سلعة يتحدد بالعرض الكلي منها والطلب الكلي عليها؛
- تعمل التجارة الدولية في المدى القصير على توجيه أو دفع أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل؛
- تؤدي التجارة الدولية على المدى الطويل إلى زيادة عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة[1].

2.1.تقييم النظرية

بالرغم من إسهامات هذه النظرية في توضيح سبب قيام التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها لم تقدّم تفسيرا لسبب توجه الاستثمارات إلى دول لا تتوفر على بعض عناصر الإنتاج، ومن الإنتقادات الأخرى الموجهة لهذه النظرية هو عدم مطابقتها للواقع العملي، فكما أوضح "ليونيتف" على سبيل المثال أنّ الولايات المتحدة تقوم بتصدير بعض أنواع السلع التي تعتمد في إنتاجها على العمالة الكثيفة مقارنة بالسلع التي تستوردهـــا، في الوقت الذي تتميز فيه الدولة بالإستخدام المكثف لرأس المال مقارنة بالأيدي العاملة، علاوة على اتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة فيما يتعلق بدخـــول الأفراد، كما يتعارض الواقع العملي لإنتقال رؤوس الأموال مع هذه النظرية خاصة فيما يتعلق بإنتقال الاستثمارات الأجنبية بين الدول المتقدمة التي تتميز بتقارب مستويات الإنتاجية وكذا معدلات الفائدة ومثال ذلك إنتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا، إضافة إلى تجاهل النظرية للفروق بين الدول فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي بإعتباره عامل إنتاجي يؤثر في التكاليف والمزايا النسبية[2].

---

[1]: بن عاشور رتيبة، مرجع سابق، ص 25.

[2]: عبد السلام أبو قحف، **"نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.

2.النظرية النيوكلاسيكية:

1.2.مضمون النظرية

حسب هذه النظرية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تحركات في رأس المال وأنها تنشأ نتيجة الإختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد، فقد كان أولين في سنة 1933 أول من قدّم شرحا حول تحركات رأس المال الدولي الذي يرجعها إلى الإختلاف في سعر الفائدة، مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة[1].

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لإنتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة[2]، ويرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة وفرة وندرة رأس المال مثلما وضحه كل من ماكدوجال سنة 1960[3].

2.2.تقييم النظرية

فشلت هذه النظرية لعدة أسباب منها:[4]

- أنها لم تميّز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين مختلفة، فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي على أساس رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الإعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة؛
- لم يستطع النموذج السابق شرح حالة حدوث الاستثمار كما لم يشرح الأسباب التي من أجلها تفضّل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، كما أنه لم يشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج في ذات الوقت؛
- لهذه النظرية أهميتها المحدودة في الفترة التالية للحرب العالمية، فإفتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا خلال الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما تبيّن عجز

---

[1]: رضا عبد السلام، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 38.

[2]: أميرة حسب الله محمد، **"محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 26.

[3]: رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 38.

[4]: نورية عبد محمد، **"أثر الاستثمار الأجنبي FDIفي مستقبل الاستثمار المحلي العربي–دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992–2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم وبحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، العراق، 2013، ص ص 74، 75.

النظرية من شرح ظاهرة الاستثمار المباشر التي هي في تطور وتغير مستمر، كما أنّ إفتراض المنافسة التامة هي حالة غير محققة في كل الظروف، حيث أنّ الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة إحتكارية للشركة الدولية.

ثانيا: نظريتي عدم كمال سوق رأس المال والموقع

1.نظرية عدم كمال سوق رأس المال

1.1.مضمون النظرية

أوضح "ألبير" في سنة 1970 أنّ عدم الكمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تنتقل الشركات من الدول ذات العملة القوية إلى الدول ذات العملة الضعيفة، إذ أنّ شركات الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عمل الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة[1].

2.1.تقييم النظرية

فشلت هذه النظرية في تفسير النمو المستمر للاستثمارات الأمريكية خلال السبعينات، بالرغم من إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة، كما عجز هذا النموذج في تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، التي تقع في إطار نفس المنطقة النقدية مثل الإتحاد الأوروبي، فما الذي يدفع في هذه الحالة مثلا شركات بريطانية للاستثمار في فرنسا أو العكس، إضافة إلى أنّ هذه الشركات عادة ما يحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية للدولة المضيفة، والأكثر من ذلك عجز هذا النموذج عن تفسير حدوث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول النامية، بالرغم من تشابهها بشكل كبير في خاصية انخفاض قوة عملاتها المحلية، إضافة إلى أنّ تمويل الاستثمار في هذه الحالة عادة ما يكون من دول مختلفة ومن مصادر متعددة[2].

[1]: كريمة فرحي، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 20.

[2]: خرافي خديجة، مرجع سابق، ص 68.

2.نظرية الموقع

1.2.مضمون النظرية

تعود هذه النظرية إلى كل من "باري ودننج"، وتهتم النظرية بموضوع اختيار الدول المضيفة التي ستكون مكان للاستثمار الأجنبي المباشر، لممارسة العملية الإنتاجية والتسويقية الخاصة بالمشروع، بمعنى آخر أنها ترتكز على المحددات والعوامل المكانية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة[1].

2.2.تقييم النظرية

معظم محددات الاستثمار الأجنبي التي أوردتها هذه النظرية قد تناولتها النظريات السابقة، كما أنها قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بمشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول المضيفة، إضافة إلى تميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها حكومة الدولة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات[2].

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

1.مضمون النظرية

قام "ريمون فرنون" سنة 1966 بصياغة هذه النظرية لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الصناعي في الرأسمالية، وتربط هذه النظرية القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، حيث تناقش هذه النظرية التغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، ووفقا لهذه النظرية فهي تميّز ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج وهي: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

---

[1]: أحمد نصير، عبد النور غريس، **"فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 179.

[2]: عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 71.

1.1.مرحلة المنتج الجديد

تبدأ هذه المرحلة في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة، وتتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير ومن الممكن أن تحقق خسائر مالية لا يمكن تحقيق معها الربح، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية، ونظرا لغياب المنافسة في هذه المرحلة ولكون المنتج جديد، فإنّ الشركة صاحبة هذا المنتج لن تعطي أهمية كبيرة لتكلفة الإنتاج وأثر هذه الأخيرة على الأسعار التي تعرض بها السلعة، كما لا تواجه الشركة ضغطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى ويتم تصريف وبيع معظم المنتجات الجديدة في السوق الداخلي للدولة الأم خلال هذه المرحلة، وبعدها سوف تسعى الشركة المبتكرة للمنتج الجديد للبحث عن فرص تصديريـــــــة، هذه الفرص التي سوف تظهر أولا في الدول المتقدمة الأخرى، حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الدولة الأم (الدولة المنتجة) وفي الجزء الأخير من هذه المرحلة سوف تضطر الشركة المبتكرة إلى القيام بالاستثمار في الخارج[1].

2.1.مرحلة المنتج الناضج

يصل المنتوج في هذه المرحلة إلى النضوج وتصبح المعرفة والتكنولوجيا معروفة بشكل مشترك ويظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للتوسع في الأسواق، فالشركات متعددة الجنسيات تبدأ بتوجيه الإنتاج إلى الدول المشابهة لدولها الأصل، من حيث القدرة الشرائية والذوق مثل بريطانيـــا وكنـــدا وأوروبـــــا، فالشركة تستثمر مباشرة في الدول ذات الطلب المرتفع[2].

3.1.مرحلة المنتج النمطي

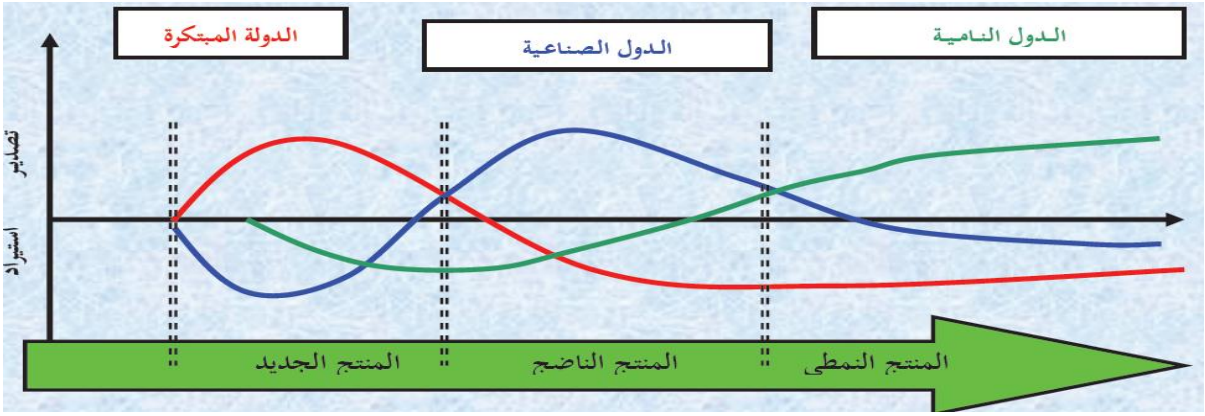
يصبح المنتج في هذه المرحلة نمطيا وتسود الأسواق حالة من المنافسة الكاملة نتيجة نجاح الشركات الأجنبية في إنتاجها، وفي هذه المرحلة تبدأ صادرات شركات الدولة المخترعة في الإنخفاض وتضعف قدرتها على الاستمرار في مواجهة المنافسة نتيجة لإرتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة بتكاليف الإنتاج في الدول الأخرى، وكذلك انتقال الشركات المخترعة إلى الدول المتقدمة الأخرى والدول النامية للاستثمار بها

[1]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 23.

[2]: معط الله سهام، **"أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 30.

ممّا يجعل هذه الدول الأخيرة قادرة على تصدير هذا المنتج إلى أسواق الدولة المخترعة بعدما كانت هي المصدرة لهذا المنتج وإلى دول أخرى [1] ، ويمكن توضيح هذه المراحل الثلاث لهذه النظرية في الشكل التالي:

شكل رقم (1.2): مراحل دورة حياة المنتج



Source : Hervé Fenneteau, Cycle de vie des Produits, édition Economica, Paris, 1998, p64.

2.تقييم النظرية

حسب بعض الدراسات والإختبارات التي أجريت على هذه النظرية، اتضح أنّ هذه الأخيرة تفسر بشكل جيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوروبا الغربية خلال الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات من القرن العشرين، إلا أنها غير قادرة على تفسير الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووجهت إليها انتقادات نلخص أهمها في النقاط التالية:

- هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر، لأن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط، ولكن في نفس الوقت موجهة لعدة أسواق وهي مميزة لتلبية أذواق وحاجات مختلف هذه الأسواق.
- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الإستخراجية وبعض أنواع الخدمات، فالتنقيب عن البترول واستخراجه والاستثمار في بعض الخدمات كالسياحة، الفنادق والإتصالات...إلخ، كلها مجالات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتوج أو الخدمة في مرحلتها الثانية أو الثالثة، أي أنّ قيام الاستثمار

[1]: كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 23.

الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتوج وإنما بظروف أخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية، داخلية أو خارجية أو غيرها.

- لم تشر النظرية إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ، الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو بالمستثمر ذاته، والتي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر، وحصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الإبتكار[1].
- عجزت في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض خدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وليس لغرض التصدير إلى الأم أو الدول المتقدمة، كما أنها لم تقدّم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر، بدلا من الاستثمار غير المباشر في الدول المضيفة[2].
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، دون المرور بالمراحل التي عرضها فيرنون[3].

بغض النظر عن التفسيرات سالفة الذكر التي حاولت حصر دوافع انتقال الاستثمارات وخروجها من الدولة الأم إلى دول أخرى مضيفة، فإنّ نمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا يؤكد على أهمية وزنها النسبي من مجمل تدفقات وتحركات رؤوس الأموال الدولية، وهو ما سيتم إستعراضه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

أصبح اليوم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية، حيث إشتدت المنافسة بين مختلف دول العالم (المتقدمة والنامية) على حد سواء، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، بإعتباره مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي خاصة لبعض الدول النامية، إضافة إلى توفير فرص العمل ومساعدة الدول المضيفة في دعم موازين مدفوعاتها من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة المتجهة نحو التصدير، إلا أنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف على المستويين العالمي حسب الأقاليم المختلفة و فيما يلي سنورد أهم التدفقات الواردة إليها، إضافة إلى توزيعها الجغرافي والقطاعي وذلك لمعرفة

[1]: عبد الكريم بعداش، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 ـ 2005"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، 2008، ص 85.

[2]: خرافي خديجة، مرجع سابق، ص 66.

[3]: رضا عبد السلام، **"العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص ص 60، 61.

مدى تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في كل إقليم وكل قطاع ومعرفة مدى جاذبيتهم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

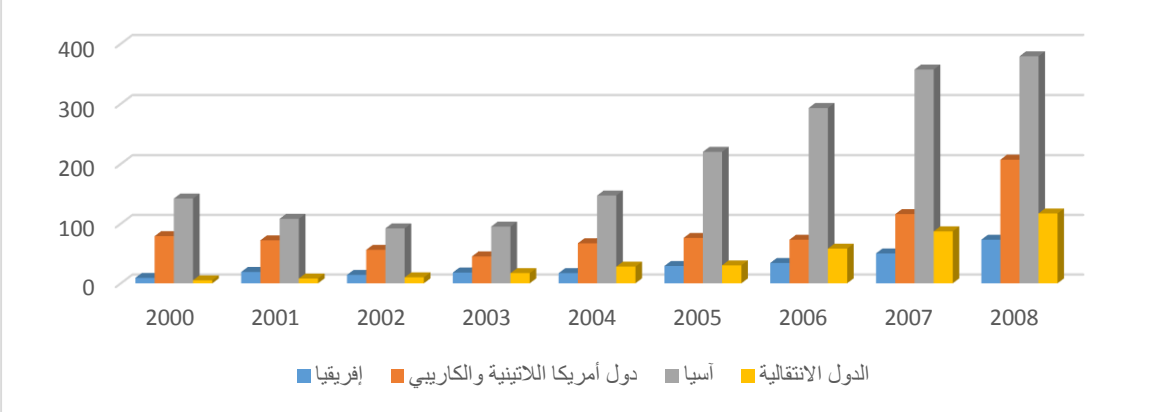
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية

كانت الدول النامية تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرة الحيطة والحذر، إلا أنه وبعد ظهور فوائض مالية ناتجة عن عملية إعادة إعمار أوروبا إثر الحرب العالمية الثانية ونمو الاقتصاد الرأسمالي وتمويل حروب الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تلك الفوائض وراء ظهور فكرة الاستثمار الدولي من خلال إعادة توظيفها، حيث إتجهت معظم الدول النامية إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والسعي جاهدة لجذبه خاصة بعد أزمة المديونية التي عصفت بها وما صاحبها من تعثر في السداد وإرتفاع تكلفة الإقتراض وزيادة الضغوطات من طرف مؤسسات التمويل الدولية، وسيتم في هذا المطلب معرفة نصيب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأقاليم المختلفة في الدول النامية.

أولا: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم للفترة 2000-2008

من خلال الشكل رقم **(2.2)** نلاحظ أنّ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية يتوزع بطريقة غير عادلة فيما بين المناطق للفترة (2000-2008)، ويمكن ملاحظة أكثر الدول التي تتمتع بجاذبيتها للاستثمار الأجنبي خاصة قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فيما يلي:

شكل رقم(2.2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم للفترة 2000-2008



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير الاستثمار العالمي (الأنكتاد) للسنوات 2003، 2004، 2008، 2010.

1.آسيا

تحتل دول هذه المنطقة مركز الصدارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية خلال الفترة 2000-2008، ويعزو هذا النمو إلى الأداء القوي والمتميز لاقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا، إلى جانب توفيرها لبيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أسهمت الجهود الاستباقية للتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار في شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية والإقليمية في هذه المنطقة، وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حاليا أكثر من 40% من التدفقات الواردة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا مقارنة بنسبة 17% قبل سنة 2000[1] ، حيث تعتبر دول شرق وجنوب شرق آسيا من التجارب الرائدة في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة هونغ كونغ، سنغافورة، تايلندا و كوريا الجنوبية.

2.أمريكا اللاتينية والكاريبي

يلاحظ من الشكل رقم (**2.2**) إحتلال دول هذه المنطقة للمرتبة الثانية بعد دول آسيا خلال الفترة 2000-2008 بالمقارنة مع إقليمي إفريقيا والدول الإنتقالية، حيث شهدت التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى هذه المنطقة بداية من سنة 1999 إنخفاض متتالي يرجع السبب وراء ذلك إلى عدة عوامل أهمها الأزمة الخانقة في الأرجنتين حيث سجلت تدفقات تراكمية بقيمة 38 مليار دولار خلال نفس الفترة، والغموض الاقتصادي والسياسي في بعض الـدول، وضعف الإنتعاش الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي (المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى المنطقة بصرف النظر عن الولايات المتحدة الأمريكيـــــة)، إضافة إلى الكساد أو النمو البطيء في عدة دول بالمنطقة ما أدى إلى إنكماش الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

3.إفريقيا

ما يمكن قوله وملاحظته عن دول إفريقيا أنها تأخرت نسبيا في تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة بباقي دول الإقليم، ما نتج عنه بالضرورة تأخر قارة إفريقيا في جذب أكبر نصيـب من الاستثمار الأجنبـي المباشر، بالإضافة إلى أنّها تضم أكبر تجمع للدول الأقل نموا في العالم والتي لم تستطع أن

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014"**، ص 13.

[2]: حسين عبد المطلب الأسرج، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والطموحات"**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 23، الإمارات، 2006، ص 21.

تجتذب سوى نسبة محدودة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا إفتقار القارة للموارد البشرية عالية الكفاءة وما عانته القارة من حروب وصراعات عرقية خلال عقد التسعينات كان كفيلا في تصنيفها من بين الدول غير الآمنة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبقى دول معينة على غرار جنوب إفريقيا، نيجيريا، أنجولا وغينيا الإستوائية الدول الأكثر جاذبية من غيرها واعتبرت من الوجهات الرئيسية التي يفضلها المستثمرين الأجانب نظرا لما تتمتع بها تلك الدول من موارد طبيعية هائلة.

4.اقتصاديات الدول الانتقالية

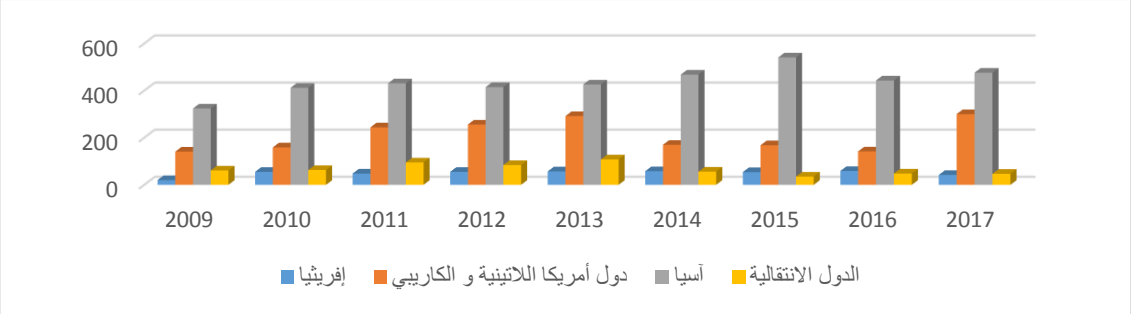
إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم مناطق الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية، وتضمنت العوامل التي أسهمت في ذلك الإنخفاض مزيجا من التحديات، بما في ذلك إنخفاض أسعار السلع الأساسية وتدني قيمة العملات الوطنية ومخاطر البيئة السياسية، وعلى خلفية هذا الإتجاه العام لهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية شكلّت الصين حالة إستثنائية ملحوظة، حيث ظلّ الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها على مستواه المرتفـــــع، وإزداد من 123 إلى 128 بليون دولار، وحافظت نتيجة لذلك على مستواها في المرتبة الثالثة من بين أكبر المستثمرين في العالم[1].

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم للفترة 2009-2017

من خلال الشكل رقم (**3.2**) نلاحظ أنّ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية يتوزع بطريقة غير عادلة فيما بين المناطق للفترة (2009-2017) وذلك بعد الأزمة المالية العالمية ومعرفة مدى تأثير هذه الأزمة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أيضا ملاحظة أكثر الدول التي تتمتع بجاذبية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر على رغم من حدوث الأزمة وفق ما يلي:

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2016، **"جنسية المستثمر : التحديات المتعلقة بالسياسات، الرسائل الرئيسية وعرض عام"**، نيويورك وجنيف، ص 5.

شكل رقم (3.2): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم للفترة 2009-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير الاستثمار العالمي (الأنكتاد) للسنوات 2010، 2012، 2018.

1.آسيا

يلاحظ من الشكل رقم **(3.2)** أنه وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إنخفضت التدفقات الواردة إلى آسيا خلال سنة 2009 حيث وصلت إلى324 مليار دولار، غير أنها لا تزال تحتل المرتبة الأولى في الدول النامية ، ويمكن إرجاع ذلك دائما إلى تفوق شرق وجنوب شرق آسيا كمجموعة استطاعت البروز في وسط المنافسة الشديدة مع الدول المتقدمة، حيث إرتفعت التدفقات الواردة إلى شرق آسيا بنسبة 12% إلى 248 مليار دولار، وتفوق الصين لوحدها جعلها تعتبر من أكبر الاقتصادات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فبلغ نصيبها أكثر من نصف هذا الرقم، كما شهدت هونغ كونغ (الصين) زيادة بنسبة 39% في التدفقات الداخلة من هذا الاستثمار لتصل إلى 104 مليار دولار، وفي جنوب شرقي آسيا إرتفعت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5% إلى 133 مليار دولار، وكان السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة هو سنغافورة التي تشكل حاليا خامس أكبر اقتصاد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث بلغت هذه التدفقات الداخلة 86 مليار دولار، وشهدت اقتصادات أخرى في جنوب شرقي آسيا نموا قويا في التدفقات الواردة من هذا الاستثمار، حيث إرتفعت هذه التدفقات إلى إندونيسيا بنسبة 20% لتبلغ 23 مليار دولار[1].

2.دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

لا تزال دول هذه المنطقة تحتل المرتبة الثانية بعد آسيا محققة إرتفاعات متتالية حيث وصلت سنة 2013 إلى 292 مليار دولار وهي أعلى حصيلة استطاعت تسجيلها، لتنخفض بعدها سنة 2014 بنسبة 14%،حيث وصلت إلى 159 مليار دولار، وكان ذلك بصورة رئيسية نتيجة حدوث إنخفاض بنسبة 78% في عمليات الإندماج والإستحواذ العابرة للحدود في أمريكا الوسطى وإنخفاض أسعار السلع الأساسية ما

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015"**، ص 18.

أدى إلى خفض الاستثمار في الصناعات الإستخراجية في أمريكا الجنوبية، وإنخفضت التدفقات الواردة إلى أمريكا الجنوبية للسنة الثاني على التوالي، فتراجعت بنسبة 4% إلى 121 مليار دولار، وسجلت جميع البلدان المتلقية الرئيسية باستثناء الشيلي نموا سلبيا في الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي أمريكا الوسطى والكاريبي انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 36% إلى 39 مليار دولار، وهو ما يرجع جزئيا إلى المستويات المرتفعة غير العادية في سنة 2013 بسبب صفقة المكسيك التي تعتبر من أكبر الصفقات العابرة للحدود[1]، لترتفع بعدها إلى 300 مليار دولار سنة 2017، بسبب إرتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع على نطاق المنطقة خاصة في دول أمريكا الوسطى وعلى رأسها المكسيك والأرجنتين، وفي الأخير يمكن القول أنّ الزيادات الحاصلة في التدفقات الواردة في هذا الإقليم راجعة إلى برامج الخصخصة التي طبقتها معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والإستقرار الاقتصادي وتحرير التجارة وإزالة القيود ممّا أدى إلى جذب المستثمرين الأجانب إليها.

3.إقتصاديات الدول الانتقالية

تميزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول هذه المنطقة بالإنخفاض بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث حققت سنة 2009 ما يقارب 62 مليار دولار، لكنها ارتفعت خلال السنوات 2010، 2011، 2012 محققة قيمة تراكمية 242 مليار دولار، إلا أنها تبقى متفوقة على منطقة إفريقيا محتلة بذلك المرتبة الثالثة، ففي سنة 2013 إستطاعت أن تقفز بحصيلتها من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها إلى 108 مليار دولار، لكنها سرعان ما إنهارت سنة 2015 ووصلت إلى أدنى قيمة لها بـ35 مليار دولار، لترتفع بعدها إلى 47 مليار دولار سنة 2017.

4.إفريقيا

لا يزال نصيب إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ضئيلا خلال الفترة 2009-2017 ودائما بالمقارنة مع الأرقام الخاصة المسجلة لدول آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والدول الإنتقالية، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الموارد الطبيعية قويا بصورة خاصة، وهو ما يعكس إرتفاع أسعار المعادن والنفط وزيادة ربحية الاستثمار في القطاع الأولي*، فالأسعار المرتفعة والمتزايدة للنفط والمعادن وإنتاج المناجم قد أغرت الشركات الوطنية بالحفاظ على المستويات المرتفعة نسبيا للاستثمار في هذا القطاع ، ففي سنة 2009 إنخفضت إنخفاضا حادا وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

[1]: المرجع نفسه، ص 20.

* يشمل القطاع الأولي كل من الزراعة وصيد الأسماك

إليها إلى 20 مليار دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية، لتتحسن بعدها تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2010 مسجلة 55 مليار دولار، وكان لشمال إفريقيا الفضل في ذلك حيث سجلت 15 مليار دولار متفوقة على غرب إفريقيا التي إستطاعت بدورها تحقيق 12 مليار دولار، هذا الإرتفاع إستمر إلى غاية سنة 2016 ليصل إلى 59 مليار دولار، لينخفض بعدها سنة 2017 إلى 42 مليار دولار.

ثالثا: أسباب تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية

إنّ التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يرجع إلى عدة عوامل منها:[1]

- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي، وتبنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي؛
- إدراك الدول النامية لمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث تنمية اقتصادية متواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض، فالاستثمار المباشر يوجه مباشرة إلى استثمارات منتجة؛
- تفكك الإتحاد السوفياتي والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته دول أوروبا الشرقية بعد هذا التفكك وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات عبر الوطنية التي تلعب الدور الرئيسي في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إتجاه العديد من الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة، وقد تراوحت النسبة التي تضمنها هذا البرنامج ما بين 20%-80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول؛
- تزايد أعداد الإتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول وإستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإزالة كافة القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والتي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي؛

[1]: بتصرف بناء على :-**"تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005"**، مرجع سابق، ص 34.

-منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 107، -سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 74، ديسمبر 2005، ص 16.

- بعد تناقص معدلات الادخار على المستوى العالمي ووصولها إلى21.2 % خلال الفترة (1986-1997) بعد أن كانت 23.2%، لتستمر بالإنخفاض لتصل إلى 19% سنة 2002، إضافة إلى توقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها بعد اندلاع أزمة المديونية سنة 1982، هنا إزدادت حاجة هذه الدول إلى مصدر تمويلي آخر بدل القروض.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة

إنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يعكس المفهوم الأولي بإعتباره يجسد إنتقالا من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز، ومن دول ذات الإمكانيات والموارد المالية والتكنولوجية للدول ذات محدودية في هذه الموارد مع أفضلية في الموارد الطبيعية والبشرية، أيضا من دول ذات أسواق محدودة لمحدودية الطلب إلى دول ذات أسواق واسعة لتزايد الطلب، وهو ما تمّ تقديمه في المطلب السابق بينما نحاول من خلال المطلب الثاني تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن الوارد في الإتجاه الآخر وهي الدول المتقدمة ذاتها، أين تصبح علاقة الاستثمار بين الدول المتقدمة فيما بينها، بل وقد يصبح الإنتقال عكسيا من دول نامية بشركاتها إلى دول متقدمة.

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة للفترة 2000-2008

قبل الحديث عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة للفترة (2000-2008) لا بدّ من الإشارة إلى أنه في فترة التسعينات تزايد بنسبة 20%، ويعزى هذا الإتجاه لحجم التدفقات المتقاطعة المتزايدة بين الدول المتقدمة في إطار عمليات التكامل الاقتصادي وتبني الأورو كعملة موحدة بين دول الإتحاد الأوروبي، كما أنّ لعمليات الإندماج والتملك دورا في هذا بإستمرارها في التزايد في هذه الفترة، إذ مثّلت هذه الأخيرة 80% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداء من سنة 1995[1] ، حيث كانت عمليات الخصخصة تعتبر هي المسؤولة بشكل كبير عن الزيادات المتحققة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1995-2000) على الرغم من إنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي السنوي العالمي والأزمة الاقتصادية الآسيوية وأزمة الركود الاقتصادي في اليابان [2]، والجدول الموالي يوضح تطور عمليات الاندماج للشركات متعددة الجنسيات للمدة (1996-2000):

[1]: بن عاشور رتيبة، مرجع سابق، ص 96.

[2]: باسم حمادي الحسن، **"الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)"**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2014، ص 56.

جدول رقم (1.2): تطور عمليات الاندماج للشركات متعددة الجنسيات للفترة (1996-2000) مليار دولار

السنة	مجموع التدفقات للداخل	مبلغ الاندماج	النسبة المئوية من قيمة التدفق للاستثمار الأجنبي الوارد
1996	384.7	227	%59
1997	489.15	305	%62.3
1999	1074.3	766	%71.3
2000	1270	1144	%90

المصدر: باسم حمادي الحسن، **"الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)"**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2014، ص 56.

وأما عن الفترة **(2000-2008)** أي قبل الأزمة المالية العالمية لسنة (2008) فقد ظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة كما في الجدول الموالي:

جدول رقم (2.2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة للفترة 2000-2008 مليار دولار

السنوات / البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد								
الدول المتقدمة	1097.5	684.8	485.1	514.8	686.3	646.2	857.5	1444	965
العالم	1244.5	764.2	593.5	561.1	813.1	778.7	1270.8	2100	1744
الدول المتقدمة %	88.2	89.6	89.9	91.75	84.4	83.0	67.47	68.76	55.3
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر								
الدول المتقدمة	1092.7	662.2	599.9	577.3	637.4	646.2	1022	1924	1541
العالم	1239.1	743.5	652.2	616.9	730.3	778.7	1215	2628	1911
الدول المتقدمة %	88.18	89.06	91.98	93.58	87.27	83.05	84.11	73.21	83.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: -محمد عبد اللطيف خطاب، **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي للملكة العربية السعودية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، العراق، 2016، ص 157.

-تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي استعراض سنة: **"الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير"**، نيويورك وجنيف، 2005، ص 03، تقرير الاستثمار العالمي عرض خاص: **"الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، نيويورك وجنيف"**، 2010، ص 09، تقرير الاستثمار العالمي 2007، استعراض سنة: **"الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية"**، نيويورك وجنيف، 2007، ص 02.

نلاحظ من الجدول رقم **(2.2)** أنّ الدول المتقدمة إستحوذت على 1097.5 مليار دولار بنسبة 88.2% من إجمالي الاستثمارات الواردة عالميا سنة 2000، ويرجع السبب وراء هذا الإرتفاع إلى مدى جاذبية اقتصاد هذه الدول على استقطاب أكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل إنفتاحها الاقتصادي وتميزها عن غيرها من الاقتصادات بتوفير فرص استثمارية حقيقية في مختلف القطاعات وإعطاء الثقة للمستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار فيها، ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الصادرة التي

بلغت 1092.7 مليار دولار، لتنخفض بعدها الاستثمارات الواردة سنتي 2001 و2002 لتصل إلى 485.1 مليار دولار مقابل 593.5 مليار دولار لدول العالم، ويعزى هذا الإنخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الإندماج والتملك والتي بلغت سنة 2002 حدود 4493 عملية بقيمة 82 مليار دولار وتوجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل 65% من عمليات تمويل صفقات الإندماج والتملك[1]، وكان أيضا لأحداث 11 سبتمبر 2001 الأثر وراء ذلك الإنخفاض وما نتج عنها من فقدان للثقة وعدم اليقين بالنسبة للمستثمرين، إضافة إلى الأزمة المالية التي إجتاحت اقتصاديات بلدان أمريكا اللاتينية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي حيث سجلّ 2.2% سنة 2002 بعد أن كان 4.8%سنة 2001[2] ، لينخفض معها أيضا حجم الاستثمارات الصادرة إلى 599.9 مليار دولار سنة 2002، لتعاود الاستثمارات الواردة في الإرتفاع سنتي 2003 و2004 محققة 514.8، 686.3 مليار دولار على التوالي، وارتفعت معها الاستثمارات الصادرة سنة 2004 إلى 637 مليار دولار، لتنخفض بعدها سنة 2005 إلى 646.2 و بنسبة 83% من الإجمالي العالمي المقدر بـ778.7 مليار دولار، وفي سنة 2006 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المتقدمة لتصل إلى 758 مليار دولار، أي أعلى بما نسبته 45% عن سنة 2005، وكان نصيب الولايات المتحدة من تلك التدفقات 175 مليار دولار، تركزّت في قطاع الصناعة الكيميائية، بينما تضاعفت إلى كندا نتيجة لموجة من عمليات الإندماج والشراء عبر الحدود في قطاع التعدين، لتصل إلى مستوى قياسي قــدره 295 مليـــار دولار، بينما حصلت دول الاتحاد الأوروبي على 531 مليار دولار[3].

أما سنة 2007 فإرتفعت الاستثمارات الواردة إلى مستوى قياسي بلغ 1440 مليار دولار، مقابل 1924 مليار دولار بالنسبة للاستثمارات الصادرة من الدول المتقدمة، لتنخفض بعدها خلال الفترة 2008-2010 حجم الاستثمارات الواردة والصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المتقدمة ، حيث أسفرت عن هذه الأخيرة عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي التي قادتها السلطات التنظيمية عن سلسلة من عمليات كبيرة لسحب استثمارات الأصول الأجنبية، وأدت هذه العملية أيضا في الوقت نفسه إلى توليد

[1]: أحمد نصير، عبد النور غريس، مرجع سابق، ص 180.

[2]: المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2001، ص 11.

[3]: أشرف السيد حامد قبال، **"الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي–"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 22.

استثمار أجنبي مباشر جديد بسبب تغير حيازة الأصول فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، إضافة إلى تأثرهم بأزمة الديون السيادية في سنة 2010 [1].

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة للفترة 2009-2018

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2009-2018) العديد من التطورات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي مسّت أهم اقتصادات العالم، الأمر الذي انعكس سلبا على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالإنخفاض، حيث سجل سنة 2009 قيمة 566 مليار دولار نتيجة انخفاضه أيضا على المستوى العالمي الذي كان 1114 مليار دولار، لترتفع حصيلة الدول المتقدمة تدريجيا إلى 602 مليار دولار سنة 2010 كبداية لتحسن الأوضاع بعد الأزمة المالية العالمية، وفي سنة 2011 ارتفعت إلى 880 مليار دولار مقابل 1700 مليار دولار تدفقات واردة إلى العالم، وذلك نتيجة زيادة عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود والتي ظلّت تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت قيمتها 526 مليار دولار سنة 2011، وهذا بفضل إرتفاع عدد الصفقات الكبرى إلى 62 صفقة مقابل 42 صفقة في سنة 2010[2]، و1216 مليار دولار بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول المتقدمـــــة، لتنخفض سنتي 2012 و2013 حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى 680، 517 مليار دولار على التوالي وفقا لما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3.2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة للفترة 2009-2018 مليار دولار

السنوات / البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد									
الدول المتقدمة	566	602	880	517	680	522	962	1133	712	556
العالم	1114	1244	1700	1330	1427	1277	1427	1868	1430	1297
الدول المتقدمة %	50.80	48.39	51.76	38.87	47.65	40.87	67.41	60.65	49.79	42.86
	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر									
الدول المتقدمة	821	935	1216	853	826	801	1065	1044	925.7	558.4
العالم	1101	1323	1712	1347	1311	1318	1474	1452	1425	1014
الدول المتقدمة %	47.56	70.67	71.02	63.32	63	60.77	72.25	71.90	64.96	55.06

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، عرض سنة: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال"**، نيويورك وجنيف، 2011، ص 18.

[2]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 74.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: -تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، عرض سنة: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال"**، نيويورك وجنيف، 2011، ص 04، تقرير الاستثمار لسنة 2014، **"الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل"**، نيويورك وجنيف، 2014، ص 3.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار "**، الكويت، 2019، ص 13.

-United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD),World Investiment Report ,**"Investor Nationality: Policy Challenges"**, 2016, p 36.

-United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD),World Investiment Report, **"Investment And New Industrial Policies"**,New York And Geneva, 2018, p 15.

وفي سنة 2014 استمر حجم التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإنخفاض إلى 522 مليار دولار، على الرغم من ارتفاع مستوى عمليات الإندماج والإستحواذ العابرة للحدود التي قامت بها صناديق الاستثمار الخاصة إلى 200 مليار دولار، وقد بلغ ذلك نسبة 17 % من المجموع العالمي لعمليات الإندماج والإستحواذ العابرة للحدود، وما زالت أمريكا الشمالية وأوروبا المنطقتين الرئيستين المستهدفتين بعمليات الإندماج والإستحواذ العابرة للحدود التي تقوم بها صناديق استثمار خاصـــة، وإن كانت آسيا قد وصلت إلى نصيب مرتفع تاريخيا من حيث مجموع صفقات الاستثمار الخاصة في سنة 2014[1]، حيث تأثرت التدفقات تأثرا كبيرا بحالات سحب الاستثمار كبيرة الحجم من الولايات المتحدة الأمريكية، لتعاود التدفقات المتجهة إلى البلدان المتقدمة إلى الإرتفاع بشكل كبير بعد ثلاث سنوات متتالية من الإنكماش لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2016 وكان السبب وراء ذلك إرتفاع قيمة عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود بصورة إستثنائية وسط الاقتصـــادات المتقدمـــة، وصلت قيمتها إلى 1133 مليار دولار بعد أن كانت 962 مليار دولار سنة 2015، حيث اعتبرت السبب الرئيسي وراء ذلك الإنتعاش العالمي، كما سجلت أوروبا معدلات نمو عالية في التدفقات الواردة وصلت إلى 504 بليون دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى إرتفاع معدل الصفقات في أوروبا بشكل ملحوظ بزيادة قدرهـا 42%، وارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إرتفاع صافي المبيعات من 17 بليون دولار في سنة 2014 إلى 299 بليون دولار سنة2015 [2]، لتنخفض سنة 2017 إلى 712 مليار دولار وبنسبة 49.79% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة من العالم.

[1]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015، عرض سنة: إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي"**، نيويورك وجنيف، 2015، ص 13.

[2] : United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD),**"World Investiment Report ,Investor Nationality: Policy Challenges"**, 2016, p 3.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الصادرة عن الدول المتقدمة فقد ارتفعت سنتي 2015و2016 إلى 1065، 1044 مليار دولار على التوالي بنسبتي 72.25، 71.90 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة عن دول العالم.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

يختلف التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي سواء إلى الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث اشتملت جميع القطاعات بنسب متفاوتة بين الدول، كما تنوعت وتركزت في قطاعات معينة، فالدول التي لديها قطاعات أساسية بناء على المورد الأساسي الذي تعتمد عليه كالنفط والخدمات والزراعة يلاحظ تركز الاستثمار الأجنبي فيها على حساب القطاعات الأخرى، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية

تركّز الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد الستينات من القرن الماضي في قطاع البترول والموارد المنجمية، ثم بدأت الصناعة التحويلية تحتل مكانا بارزا وجاذبا لهذا النوع من الاستثمارات خلال عقد السبعينـــــات، الأمر الذي يعكس أثر إعادة التقسيم الدولي الجديد للعمل، حيث يلاحظ أنّ الاستثمارات الأمريكية قد تركزت سنة 1968 في مجال المناجم والبترول بنسبة 49.2% من إجمالي الاستثمارات بينما الاستثمارات التحويلية بنسبة 27%، أما في سنة 1980 فقد استأثرت الأخيرة بـ 34.5% والبترول والمناجم بـ 26.4%، في حين تمّ توزيع النسبة الباقية على قطاع الزراعة والخدمات، ومع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي حدث تحول واضح في هيكل التركيب القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ توجهت معظم الشركات الأمريكية والبريطانية والألمانية إلى قطاع الخدمات والصناعات ذات التكنولوجيا العاليـــــة، وقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من تدفقات هذا الاستثمار في الفترة (1979-2002) [1]، ليستمر في الصدارة سنة 2003 محققا نسبة 53 % متفوقا على القطاع الصناعي الذي تراجع وسجل نسبة 35% لنفس السنة، مع ملاحظة استقرار نسبي لحصة القطاع الأولي هذا ما يجعل المنافسة بين قطاعي الصناعة والخدمات أيهما أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

فما يلاحظ أنه هناك تحول ملحوظ في بعض الدول النامية نحو القطاع الخدماتي لا سيما قطاع المعلومات والإتصالات والقطاع المصرفي والمالي، وقطاع النقل البحري والجوي وخدمات البناء والتشييد

[1]: قريد عمر، مرجع سابق، ص ص 181، 182.

والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياحية والبنية التحتية، ففي آسيا مثلا يلاحظ أنّ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات قد ارتفع من 43% من مجموع رصيد الاستثمار الوارد إلى المنطقة سنة 1995 إلى 50% سنـــة 2000، في حين انخفض الرصيد المتعلق بالتصنيع إلى 44%، وهي نسب غير ثابتة وتتميز بالإختلاف من سنة إلى أخرى ومن إقليم لإقليم[1].

وفي سنة 2005 تغيّر الوضع وبعد أن كانت معظم الدول النامية تعتمد بشدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الإستخراجية فلقد تراجع نصيبها بنسبة 8% نظرا لما يتطلبه هذا القطاع من رأس مال وفي ظل محدودية الموارد المالية التي تعاني منها الدول النامية نجد أنّ نصيب هذا القطاع أخذ بالتراجع بوتيرة متسارعـة، وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) أنه وبعد الأزمة المالية العالمية التي غيرّت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فكان نصيب الدول النامية 620 مليار دولار مقابل 114.3 مليار للدول المتحولة من إجمالي التدفقات التي قدرت بـ 735 مليار دولار[2].

لتشهد بعد ذلك سنة 2012 أنّ الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر اتجه النصيب الأكبر منه نحو قطاع الخدمات بنسبة 63%، مقابل نسبة 26 % كانت من نصيب قطاع التصنيع، في حين أنّ القطاع الأولي لم يحصل سوى على 8%[3] ، وحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2014 فكانت بيانات الاستثمارات الجديدة المعلن عنها في سنة 2013 نجدها متمركزة في قطاعي التصنيع والخدمات اللذان يمثلان نحو 90% من مجموع قيمة المشاريع في كل من إفريقيا وأقل البلدان نموا، علما أنه وخلال الفترة 2009-2013 تركزّت المشاريع الاستثمارية في افريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات، وحصتها من الصناعات الإستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها داخل الإقليم بنسبة 3% فقط[4].

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نجد أنه وحسب سنة 2014 استحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 64 %، يليها قطاع الصناعات

---

[1]: بتصرف بناء على: -عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 149، -حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 20.

[2]: مصطفى العبد الله الكفري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 2010، ص 8.

[3]: خلوط فوزية، مرجع سابق، ص 80.

[4]: جوامح لبيبة، **"أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية– للفترة 2000 –2012 "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016، ص 93.

التحويلية بنسبة 27%، ثم القطاع الأولي بنسبة 7 %، أما 2 % الباقية من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي فغير محددة القطاع.

وفي سنة 2015 استحوذ قطاع التصنيع على أكبر حصة من عمليات الإندماج والإستحواذ عبر الحدود بقيمة زادت عن 388 مليار دولار، يليه قطاع الخدمات بقيمة 302 مليار دولار والقطاع الأولي بقيمة 32 مليار دولار، وأهم الصناعات التي شملتها عمليات الإندماج في قطاع التصنيع صناعة الأدوية بقيمة 61 مليار دولار والمنتجات المعدنية بقيمة 26 مليار دولار والصناعات الكيميائية بقيمة 16 مليار دولار [1]، ليتغير التوزيع القطاعي سنة 2017 ويستهدف قطاع الأعمال الزراعية بإعتباره إحدى الصناعات الواعدة بأكبر الفرص، كما أنّ قطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال وهو يشمل الإتصالات السلكية واللاسلكية وتجهيز البيانات وبرمجيات الحاسوب[2].

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة

حسب تقارير الاستثمار العالمي تبيّن أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي بدأ بالتوجه نحو قطاع الخدمات بدلا من قطاع التصنيع الذي كان يحصل 75% من إجمالي التدفقات الأجنبية الواردة، ففي سنة 1990 بلغ نصيب قطاع الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي حوالي 49% مقابل 42% لقطاع التصنيع و9% للقطاع الأولي، وإرتفعت هذه النسبة إلى 60% في سنة 2002 مقابل تراجع نصيب قطاع التصنيع إلى 34% والقطاع الأولي إلى 6%[3]، وحسب بيانات الأنكتاد تشير إلى أنّ الدول المتقدمة وبخاصة أمريكا وأوروبا، تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى قطاع الصناعة والخدمات[4].

وفي سنة 2014 استحوذت الدول النامية على نسبة 64%، توزعت كالتالي قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 27%، أما القطاع الأولي قدّر بـ 08%، والنسبة المتبقية متمثلة في 29% وجهت إلى

---

[1]: جابر سطحي، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص ص 34، 35.

[2]: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي"**، جنيف، ص04.

[3]: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005-"**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 105.

[4]: عيسى محمد الغزالي، **" الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-"**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 8.

قطـــاع الخدمـــات، أما سنة 2017 نجد أنّ التوزيع القطاعي أخذ الإهتمام بنسبة كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات المهني.

المبحث الثالث: الرؤية التحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

يتطلب تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تسليط الضوء حول مناخ الاستثمار في هذه الدول ومعرفة مدى جاذبيته لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن خلال ما سبق تمّ انتقاء أهم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي للدول العربية بهدف معرفة مدى جاذبية بيئتها الاستثمارية، حيث تمّ تقسيم هذه المؤشرات إلى مجموعتين: الأولى تعنى بمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وتشمل الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي ومعـــدلات التضخـــم، والثانية تشمل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي وتتضمن أداء الحساب الجاري وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية والإحتياطات الدولية، ثم بعد ذلك التطرق إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، وعن واقع الاستثمارات العربية البينية.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لتقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية

تسعى الدول العربية إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فسارعت إلى تعزيز جاذبيتها وتحسين بيئة أعمالها خاصة في ظل بيئتها المتغيرة والتي تمتاز بتنافسية شديدة بين مختلف دول العالم، ولعلّ أبرز المحددات المشجعة على الاستثمار هي مدى قدرة الدول على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى التي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب من المؤثرات الكبرى في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وفيما يلي سيتم استعراض أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي:

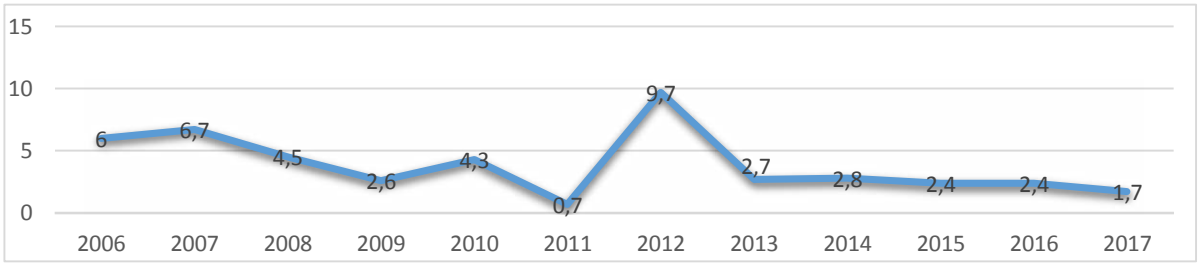
أولا: مؤشرات الأداء الداخلي

ويقصد بمؤشرات الأداء الداخلي للدول العربية تحليل النمو الاقتصادي فيها ونسبة التضخم في أسواقها إضافة إلى الوضع العام للميزانية، على اعتبار أنّ تحليل هذه المؤشرات يعكس جاذبية البيئة الاستثمارية للدول العربية.

1.معدل النمو الاقتصادي

يعتمد تحليل معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية على متوسط معدلات نمو مجمل تلك الدول للفترة (2006-2017) الموضح في الشكل التالي:

شكل رقم (4.2): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للفترة (2006-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الأول جانفي-مارس، 2012، ص 6، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء الاقتصادي (2000-2018)"**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر)، 2016، ص 6.

بناء على الشكل رقم (4.2) أعلاه يمكن تقديم النقاط التالية:

- اتسمت وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية بالتذبذب وعدم الإستقرار عند مستوى معين، حيث وصل معدل النمو سنتي 2006 و2007 إلى 6 %، 6.7% على الترتيب نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمي، لتنخفض بعد ذلك إلى 4.5 و2.6 % سنتي 2008، 2009 تزامنا مع الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ومنها على الاقتصاد العربي، بينما كان لانتعاش الاقتصاد العالمي دورا في سنة 2010 محققا نسبة 4.3%؛
- لقد كانت سنة 2011 فارقة بالنسبة لأعوام الدراسة وسجلت نسبة 0.7% وذلك نتيجة تأثر أداء الاقتصادات العربية بعدد من العوامل الرئيسية من أهمها الأحداث المصاحبة للتحولات السياسية التي شهدها عدد من الدول، وهي تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وامتدت تداعيات هذه الأحداث لتطال معظم الاقتصادات العربية الأخرى، ولقد أدت هذه التطورات إلى تراجع غير مسبوق في الإنتاج والصادرات وتدفق السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى بدوره إلى انكماش اقتصادات معظم الدول التي شهدت هذه الأحداث بمعدلات ملحوظة خلال هذه السنة، أما الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط، وهي دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق، فقد سجلت معدلات نمو عالية نسبيا في ظل ارتفاع أسعار النفـط العالميـــة، في المقابل تأثرت الدول العربية الأخرى خاصة الأردن ولبنان والمغرب سلبيا بتراجع مستويات الطلب والنشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية بالإضافة إلى تأثرها بالأحداث السياسية في المنطقة [1]، مثلما كانت سنة 2011 سنة فاصلة

[1]: صندوق النقد العربي، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، الكويت، 2012"، ص 4.

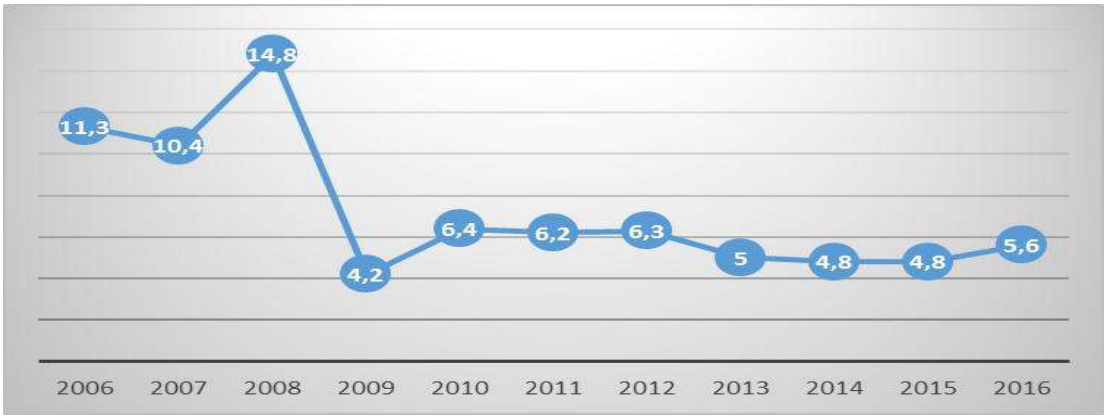
في انخفاض معدل النمو إلى أدنى مستوياته، فإنّ سنة 2012 بدورها تعتبر سنة فاصلة لفترة الدراسة بتحقيقها معدلات نمو قياسية بلغت في المتوسط 9.7%؛

- الارتفاع المتواصل في أسعار النفط وتأثير ذلك على الاقتصاديات الريعية من جهة وعودة الإستقرار النسبي لبعض الدول المتأثرة من ثورات الربيع العربي على غرار تونس ومصر من جهة أخرى، فسنة 2012 أصبحت منعرجا من تحقيق أرقام قياسية في النمو الاقتصادي، إلى بداية الإنخفاض تحت تأثير العديد من العوامل سواء منها ما هو داخلي لبعض الدول العربية التي أصبحت تعيش حالة من اللاستقرار السياسي والاقتصـــادي، ومنها ما هو خارجي يمر به الاقتصاد العالمي بصفـــــة عامـــــة، والتعافي المحدد لمنطقة الأورو بصفة خاصة؛
- في سنتي 2015 و2016 شهدت المنطقة العربية عددا من التطورات الإقليمية والدولية، التي من شأنها التأثير على مستويات النمو الاقتصادي المحققة، يأتي على رأس هذه التطورات الإتجاه النزولي لأسعار النفط العالمية، التي فقدت في شهر جانفي من نفس السنة نحو 60% من مستوياتها المسجلة في شهر جوان 2014، واستقرت دون مستوى 55 دولارا للبرميل خلال الربع الأول من نفس السنة؛
- حيث كان لهذا الانخفاض تأثير على أداء الدول العربية المصدرة للنفط التي تسهم بنحو 78 % من الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة، من جانب آخر شهدت بعض الدول العربية المصدرة للنفط تطورات غير مواتية، أما الدول العربية المستوردة للنفط وكنتيجة للإستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والأمنية ببعض الدول التي مرّت بتحولات سياسية خلال السنوات الماضية، وقيامها بتنفيذ عدّة إصلاحات اقتصادية مهمة ساهمت في دفع النشاط الاقتصادي، وصل معدل النمو الاقتصادي فيها إلى 2.4% سنتي 2015 و2016 وذلك حسب تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2015؛
- رغم تحسن وإنتعاش أسعار النفط إلا أنّ انخفاض معدلات النمو العربي إلى 1.7% سنة 2017 يعود أساسا إلى الإجراءات التقشفية التي اتبعتها العديد من اقتصاديات الدول العربية سواء منها الريعية النفطية بعد أزمة البترول، أو غير الريعية تحت ضغط صندوق النقد الدولي كتونس ومصر، وكذلك إلى تباطؤ الإئتمان لا سيما الموجه للقطاع الخاص نتيجة تباطؤ نمو الودائع ، كما تأثرّت بعض دول المجموعة بالتطورات الداخلية التي أثرّت على مستويات الإنتاج النفطي والاستثمارات، خاصة وأنّ الدول العربية تصب تركيزها على الاستثمار في البنية التحتية على حساب الاستثمارات الإنتاجية.

2.معدل التضخم:

أمام الوضع غير المستقر الذي ميّز المنطقة العربية خلال الفترة (2006-2016)، وإنعكاس ذلك على نموها الاقتصادي، فقد كان لهذا الوضع أيضا أثره المباشر على معدل التضخم بين الإرتفاع والإنخفاض ما يعكس بدوره حالة من اللاستقرار في مؤشرات الأداء الداخلي للدول العربية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (5.2): تطور متوسط معدل التضخم للدول العربية للفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، مرجع سابق، ص 12، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء الاقتصادي (2000-2018)"**، مرجع سابق، ص 12.

يوضح الشكل رقم **(5.2)** أعلاه أنّ تطور متوسط معدل التضخم للدول العربية مرّ بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى (2006-2009):** تعتبر مرحلة عدم استقرار في مستويات التضخم أين شهدت بداية مستويات عالية منه حتى وصل إلى معدل قياسي وهو 14.8% سنة 2008 بالنظر للإرتفاع المتواصل في حجم النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الداخلي المحلي والخارجي، بعد أن ظلّت المنطقة العربية تشهد حالة من الطفرة النفطية، كما أنّ ارتفاع المستويات العامة للأسعار للعديد من المنتوجات في الأسواق العالمية كان له تأثيره على الاقتصاد العربي، فوفقا لمنطق الصدمة وترحيلها ساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة أسعار العديد من السلع والخدمات التي تعود للاقتصاد العربي في شكل واردات من الدول المستهلكة للنفط، هذه الأخيرة عادت من جديد لتؤثر على الاقتصاد العربي من منظور التضخم من خلال انعكاسات الأزمة العالمية سنة 2008 التي بدأت تداعياتها بداية سنة 2009، حيث سعت الدول الأوروبية إلى تقليل معدلات الطلب من أجل ضبط مستويات التضخم فيها وهو ما ساهم في استقرار أسعار بعض المنتجات عالميا وعربيا؛

- **المرحلة الثانية (2010-2012):** وهي مرحلة إستقرار نسبي في معدلات التضخم ولكن عند مستويات عالية إنتقلت فيها من 4.2% سنة 2009 إلى 6.4% سنة 2010، وقد كان للوضع الداخلي العديد من الدول العربية أثره البارز في ارتفاع الأسعار وانهيار عملاتها وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم فيها؛
- **المرحلة الثالثة (2013-2016):** إنّ الإنخفاض في متوسط معدل التضخم العربي خلال هذه الفترة مقارنة بالسنوات السابقة، يعود أساسا إلى حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها أغلب الدول العربية بعد أن فرضت أزمة البترول الأخيرة نهاية سنة 2014 واقعا جديدا على العديد من الدول العربية، فتوجهت مضطرة نحو انتهاج سياسات انكماشية، وسعت إلى الحد من الإستيراد وتقليص مستوياته، بل ووضع العديد من القيود لتقليص حجم الواردات المسبب الأول في إرتفاع مستويات التضخم، ولم تقتصر السياسات الإنكماشية على الدول الريعية وإنّما شملت أيضا دولا أخرى في إطار إصلاحات صندوق النقد الدولي لاستفادة هذه الدول كتونس ومصر من شرائح تمويلية بشـــكل قروض، وفي هذا الصدد نشير إلى أنّ إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن العربي، وتدهور العديد من العملات على غرار الدينار الجزائري، الدينار التونسي والجنيه المصري بعد تحريره، وكان له الأثر المباشر في عودة معدلات التضخم من جديد للإرتفاع خلال السنوات الأخيرة.

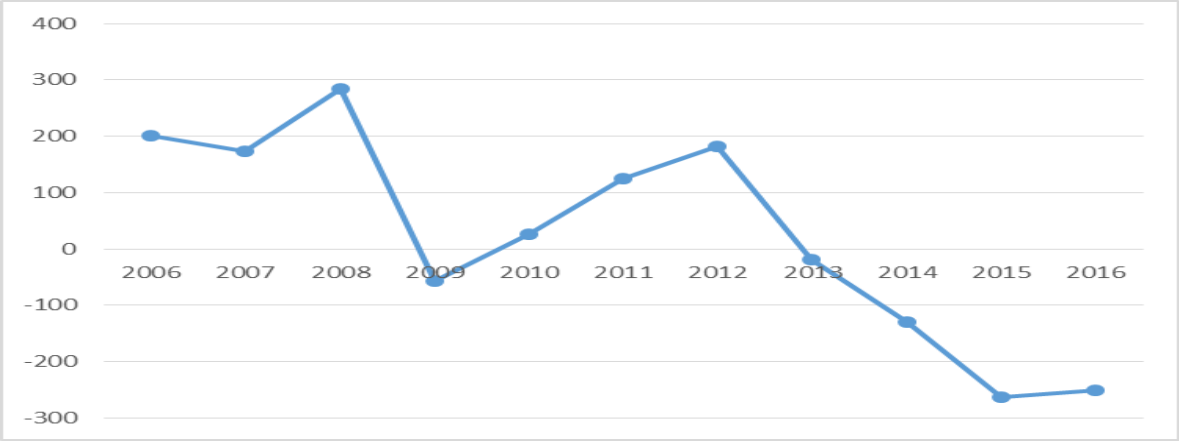
3.الموازنة العامة

اتخذت الموازنة العامة الإجمالية للدول العربية منحا بالإرتفاع تدريجيا محققة 201 مليار دولار سنة 2006 إلى 284.9 مليار دولار سنة 2008 بسبب الإرتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وما نتج عنه من إرتفاع في حصيلة الإيرادات النفطية، ليتحول إلى عجز سنة 2009 بلغ (57.3-) تزامنا مع الأزمة المالية العالمية، لتعاود التحسن مرة أخرى وتحقق فوائض مالية معتبرة إثر التحسن المالي الذي شهدته بعض الدول العربية ونمو إيراداتها النفطية خاصة في الدول المصدرة للنفط وصلت إلى 182.8 مليار دولار سنة 2012، وفي سنتي 2013 و2014 انخفضت مجددا محققة عجزا بلغ (19-) و(129.5-) على الترتيب.

رغم أنّ معظم موازنات الدول العربية تعاني من عجز مزمن، إلا أنّ الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة أيضا، وكنتيجة مباشرة لتراجع إيراداته أدت لتحسين الأداء بشكل نسبي، وخلال سنة 2016 حققت جيبوتي فقط فوائض مالية مقابل عجز في موازنات بقية بلدان المنطقة بلغ نحو 251 مليار دولار مقارنة مع 263 مليار دولار في سنة 2015، كما تحسن أداء

الماليـة العامـــــة في 10 دول، بتراجع العجز في 9 دول وتحوله إلى فائض في دولة واحدة، ممّا يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانيات[1].

شكل رقم (6.2): تطور العجز أو الفائض للموازنة العامة للدول العربية للفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، مرجع سابق، ص 13، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء الاقتصادي (2000-2018)"**، مرجع سابق، ص 13.

وفي سنة 2017 ورغم ارتفاع أسعار النفط وعائداته إلا أنّ موازنات جميع الدول العربية واصلت معاناتها في هذا العام باستثناء الكويت التي نجحت في زيادة الفائض إلى زيادة الفائض إلى 6.6 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت ليبيا ثم البحرين ثم سلطنة عمان ثم مصر في مقدمة الدول التي شهدت أعلى معدلات بلغت 43، 14.3، 12.9 و10.6% على التوالي، فيما تراوحت نسب العجز في بقية الدول ما بين 0.04% بالنسبة لموريتانيا و 9.3% بالنسبة للسعودية[2].

ثانيا: مؤشرات الأداء الخارجي

لا يمكن الفصل في تحليل مناخ الاستثمار بالدول العربية بين مؤشرات أدائها الداخلي عن الخارجـــي، كما يستند تحليل مؤشرات هذا الأخير المتمثلة في (الحساب الجـــاري، المديونيـــة الخارجيـــة، الإحتياطات الدولية) على المتوسط العربي من جهة، وعلى أداء هذه المؤشرات لكل دولة عربية على حدى من جهة أخرى.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء 2000-2018"**، مرجع سابق، ص 8.

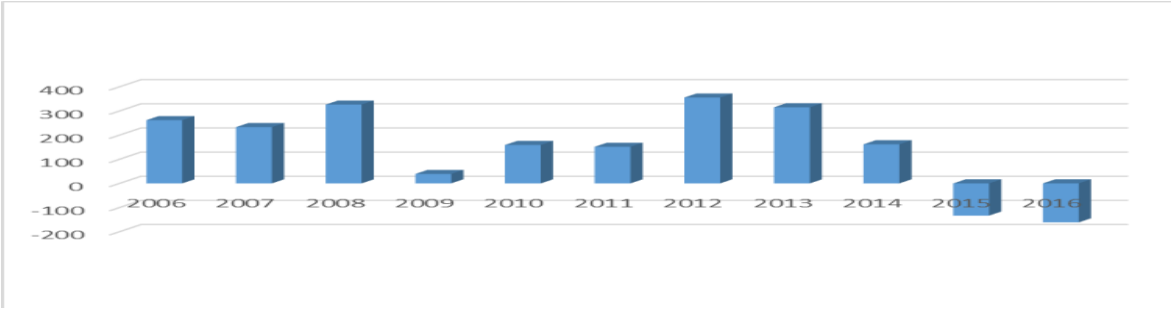
[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، العدد 4، الكويت،2018، ص 12.

1.الحساب الجاري

إنّ ضرورة استكمال تحليل الأداء الداخلي من خلال مؤشرات الأداء الداخلي يتضح جليا من خلال تحليل أداء الحسابات الجارية للدول العربية التي يمكن من خلالها فهم حركة الصادرات والواردات لهذه الدول خلال فترة الدراسة، وهو ما يساهم بدوره في فهم حركة التضخم التي أشرنا إليها سالفا.

وقد ظهر أداء الحسابات الجارية للدول العربية بين الفوائض حينا والعجز في أكثر الأحيان للفترة (2006-2016) كما في الشكل التالي:

شكل رقم (7.2): عجز أو فائض في الحساب الجاري في الدول العربية للفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، مرجع سابق، ص 14، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء الاقتصادي (2000-2018)"**، مرجع سابق، ص 14.

يستند تحليل أداء الحسابات الجارية للدول العربية مجتمعة على أداء الحساب الجاري لكل دولة على حدى، وما يمكن أن يؤثر وضع الميزان من عجز أو فائض على المتوسط العربي ككل، فقد شهد أداء الحسابات الجارية للدول العربية ارتفاعا من 261.9 مليار دولار سنة 2006 إلى 326.4 مليار دولار سنة 2008، لينخفض سنة 2009 بشكل كبير ليصل إلى 39.1 مليار دولار إثر الأزمة المالية العالمية، ثم إرتفعت مرة أخرى سنة 2010 مسجلة مبلغ 151.9 مليار دولار، أما عن سنة 2011 فقد حققت 7 دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر فوائض ضخمة قيمتها 304 مليار دولار، مقابل عجز قيمته (32.3-) مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية (11 دولة)[1]، وعن سنتي 2012 و2013 فقد حققت أعلى قيمة لهما خلال الفترة المدروسة وصلت إلى 355.5 و315.1 مليار دولار على التوالي، حيث حققت 8 دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي-مارس)، 2012، ص 8.

الجزائر والعراق، فوائض ضخمة قيمتها 347.2 مليار دولار، مقابل عجز قيمته 44.1 مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية (11 دولة) سنة 2013 [1]، لينخفض مجددا سنة 2014 مسجلا قيمة 162.1 مليار دولار، وإثر إنهيار أسعار النفط نهاية سنة 2014 و بداية سنة 2015 كان لها الأثر السلبي على أداء الحساب الجاري للدول العربية فحققت عجز سنتي 2015 و2016 وصل إلى (133.6−) و (161.4−) على الترتيب، حيث حققت 3 دول فقط هي الكويت وقطر والإمارات فوائض ضخمة قيمتها 31 مليار دولار، مقابل عجز قيمته (145.4−) مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية (15 دولة)[2].

أما سنة 2017 وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لآفاق الاقتصادات العربية لسنة 2019 فقد شهدت الدول العربية تحسنا في أداء حساباتها الجارية لعام 2017 وبالتحديد في 12 دولة عربية منها 6 دول حققت فائضا في حساباتها وهي الدول المصدرة للنفط (الإمارات، السعودية، العراق، قطر، الكويت وليبيا) مقارنة بدولة واحدة فقط خلال سنة 2016، كما تقلص العجز في 6 دول أخرى بسبب تعافي الصادرات السلعية العربية وتجاوزها حاجز الـ 926 مليار دولار بفضل ارتفاع أسعار النفط ونمو عائداته وتخفيض قيمة العملة في بعض الدول وتحسن الميزان التجاري السلعي في غالبية الدول ولاسيما المصدرة للنفط[3].

2. المديونية الخارجية

تعتبر المديونية الخارجية من أكثر مؤشرات الأداء الخارجي حساسية في تحليل مناخ الاستثمار وخاصة عند الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كانت المديونية عالية وتحولت من مجرد تدفق لرؤوس الأموال الدولية لتحقيق التنمية إلى أزمة معيقة لها، فتح ذلك المجال للبحث عن بديل آخر لتدفق رأس المال الدولي عبر الاستثمار الأجنبي في ظل عجز الإدخارات المحلية عن مواكبة متطلبات الاستثمارات الداخلية.

---

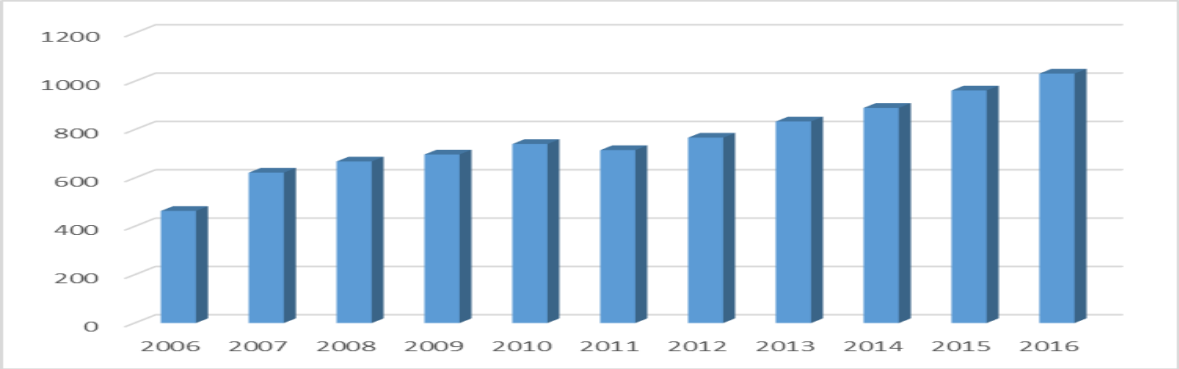
[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي−مارس)، 2014، ص 8.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000−2017"**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر−ديسمبر)، الكويت، 2015، ص 9.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، مرجع سابق، ص 13.

ووفقا للشكل رقم **(8.2)** الموضح أدناه فقد أخذ حجم المديونية الخارجية بالإرتفاع تدريجيا حيث وصلت إلى 644 مليار دولار سنة 2006 لتستمر في الإرتفاع طيلة الفترة (2007-2016) بشكل كبير ومتسارع، حيث وصل إلى 1.032.2 مليار دولار سنة 2016، ويعود ذلك إلى لجوء العديد من الدول المقترضة إلى التمويل الخارجي بغية تمويل العجز المتزايد في اقتصاداتها نتيجة تأثرها بالأزمة المالية العالمية، كما كان للحراك الشعبي في بعض الدول المقترضة تأثير سلبي على ماليتها العامة وإرتفاع أسعار النفط وما له من تأثير سلبي على الدول العربية المستوردة له، كما كان لأزمة الديون السيادية سنة 2010 التي مسّت دول منطقة اليورو سببا وراء إرتفاع حصيلة المديونية الخارجية في الدول العربية.

شكل رقم (8.2): المديونية الخارجية في الدول العربية للفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، مرجع سابق، ص 15، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء الاقتصادي (2000-2018)"**، مرجع سابق، ص 15.

بناء على التقارير الفصلية لمؤشرات الأداء الاقتصادي للاقتصاد العربي الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فإنه ووفقا للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة تشير البيانات إلى وجود 10 دول عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجيـــة، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز 50% لسنة 2015، في حين توجد 7 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50%و90%، ودولتان تزيد فيهما النسبة عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2017 شهدت المديونية الخارجية للدول العربية استقرارا بشكل عام بثبات عدد من الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي عند 8 دول مقارنة مع العام الماضي، كما استقر عدد الدول التي يقل فيها الدين الخارجي عن قيمة الناتج

في 14 دولة عربية، ورغم هذا الإستقرار العام إلا أنّ 8 دول عربية شهدت تحسنا في مؤشر الدين كنسبة الناتج خلال سنة 2017، فيما شهدت 10 دول عربية ارتفاعا في هذا المؤشر[1].

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدميـــة، والتي تعتبر في الحدود الآمنة إذا لم تتعد نسبة 132%، أما فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، والتي تعتبر بصفة عامة في الحدود الآمنة إذا لم تتعد 25%، فيوجد عدد مقبول من الدول العربية[2].

3.الإحتياطات الدولية

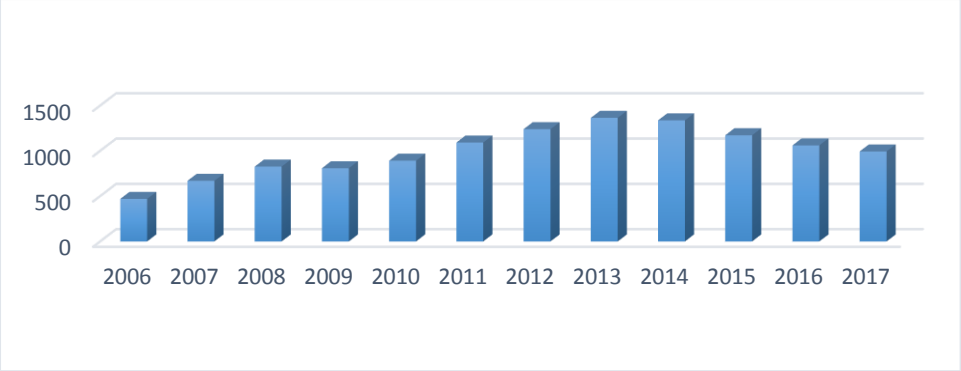
نلاحظ من الشكل رقم (**9.2**) أنّ الإحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية أخذت في الإرتفاع من 469.4 مليون دولار سنة 2006 إلى 1364.5 مليون دولار سنة 2013 وذلك بفضل عائدات النفط، حيث إرتفعت قيمة الإحتياطات الدولية في 13 دولة عربية خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وتراجعت في 4 دول واستقرّت في دولة واحدة [3]، لتنخفض بعد ذلك سنتي 2015 و2016 إلى 1172.2، 1060 مليار دولار على الترتيب، وذلك نتيجة قيام دول خليجية بالسحب من إحتياطاتها لتمويل عجز موازناتها الحكومية، حيث إرتفعت قيمة الإحتياطات الدولية في 6 دول عربيـــة خلال سنـــــة 2016، مقارنة بسنة 2015 وتراجعت في 12 دولة عربية.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، مرجع سابق، ص 14.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018"**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر)، الكويت، 2016، ص 10.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"عدد خاص: آفاق الاقتصاد العربي لسنة 2015 "**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي-مارس)، الكويت، 2015، ص 10.

شكل رقم (9.2): الاحتياطات الدولية للدول العربية للفترة (2006-2017)

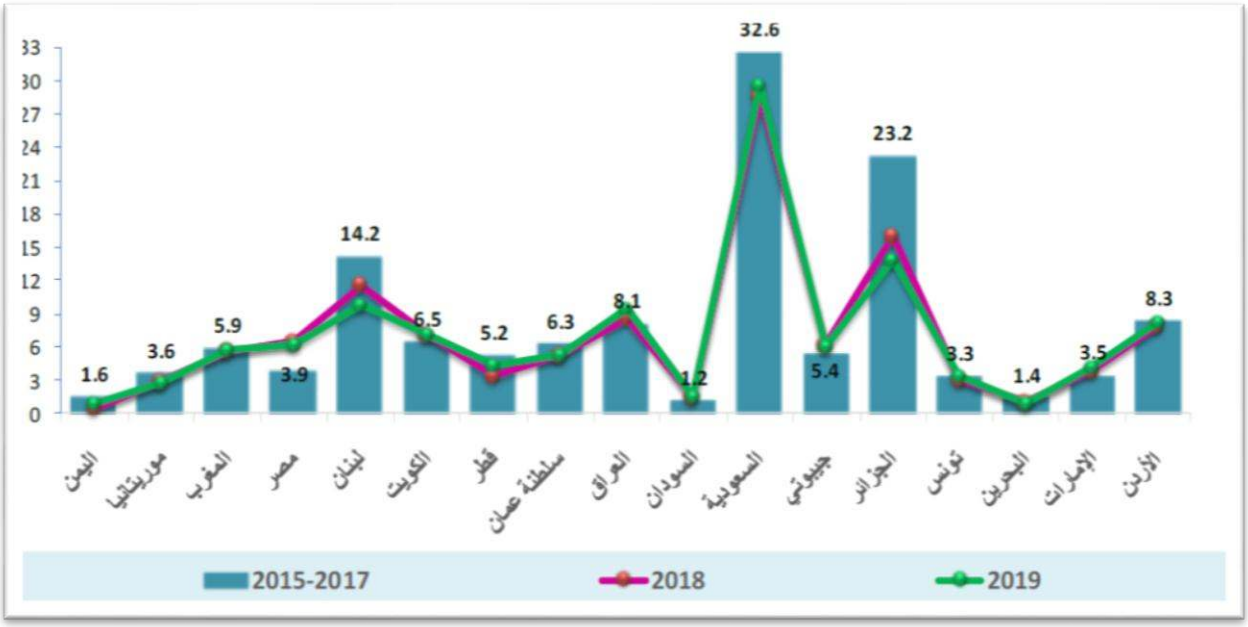


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: -تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، مرجع سابق، ص 16، **"الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء الاقتصادي (2000-2018)"**، 2016، ص 16، - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، مرجع سابق، ص 15.

أما على صعيد مؤشر تغطية الإحتياطات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات لسنة 2017، فتشير البيانات إلى تحسن في 10 دول عربية واستقرارا في دولة واحدة وتراجعا في 6 خلال سنة 2017، ووجود 9 دول عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الإحتياطات الدولية، مع الأخذ بعين الإعتبار أنّ القيم الكبيرة للإحتياطات الدولية في السعودية والجزائر تعود إلى قيام البنوك المركزية في الدولتين بدور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض المالية للدولة إلى جانب الأدوار المتعـــارف عليهـــا[1]، والشكل الموالي يوضح عدد أشهر واردات السلع والخدمات التي تغطيها الإحتياطات الدولية في الدول العربية لسنة 2017.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، مرجع سابق، ص 16.

شكل رقم (10.2): عدد أشهر واردات السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطات الدولية في الدول العربية لسنة 2017



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية

تسعى الدول العربية جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفيرها لبيئة استثمارية مشجعة ومحفزة لإستقطاب أهم المشاريع الأجنبية إليها، فعمدت إلى إتباع جملة من الإصلاحات والإعفاءات الضريبية وإصدار تشريعات وقوانين جديدة إضافة إلى تدعيم الشفافية والمساءلة ومحاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية، وبناء العديد من الشراكات والتكتلات وإبرام الإتفاقيات الثنائية وكذا متعددة الأطراف، وفيما يلي سيتم التطرق إلى نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي وكذا التوزيع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات.

أولا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

إنّ نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال لا يرقى إلى المستوى المطلوب سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول النامية، خاصة إذا ما قورن بكم المجهودات التي بذلتها في سبيل إصلاح بيئتها الاستثمارية وجذب أكبر قدر من المشاريع الأجنبية، فقد وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1990 إلى 4930 مليون دولار إلى 4930 مليون دولار سنة 1996[1]، وارتفعت بذلك حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي من

[1]: جوامح لبيبة، مرجع سابق، ص 95.

0.6% سنة 1990 إلى 1.3% سنة 1996، لتبلغ سنة 2000 حوالي 5898 مليون دولار، والجدول والشكل التاليين يوضحان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

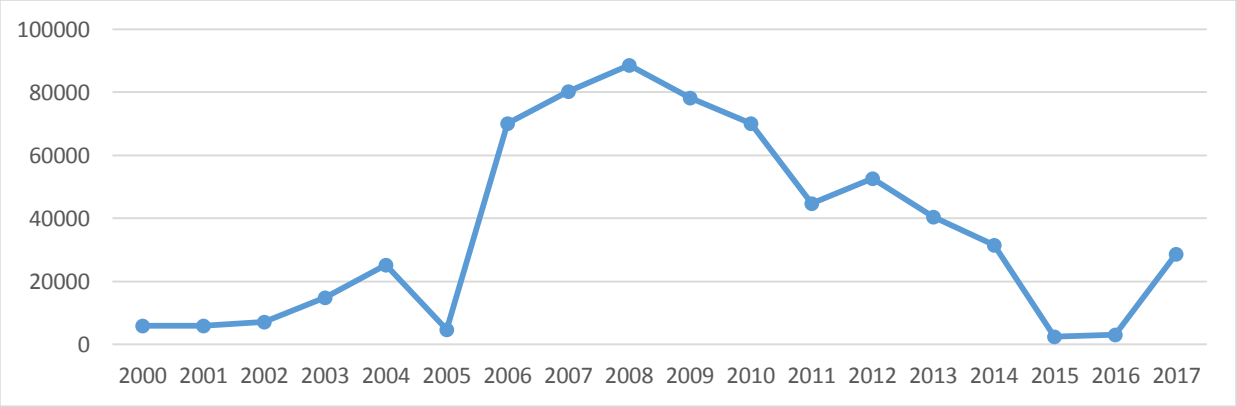
جدول رقم (4.2): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ح.إ.أ.م الوارد	5.898	9.325	8.395	14.997	24.540	46.691	71.08	80.837	96.483
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ح.إ.أ.م الوارد	78.29	69.95	44.25	50.59	38.97	31.01	24.58	30.80	28.716

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات: 2009، 2017، 2018.

شكل رقم (11.2): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

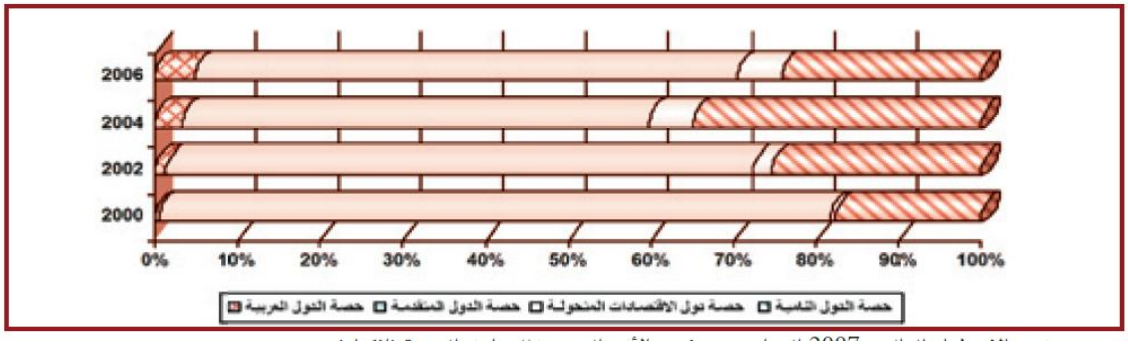


من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4.2).

من خلال الشكل رقم **(11.2)** نلاحظ ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية من 5.956 مليار دولار سنة 2000 إلى 24.540 مليار دولار سنة 2004، ليرتفع سنة 2006 إلى71.018 مليار دولار من أصل 1.3 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4.7% من إجمالي الاستثمار العالمي، حيث وصلت نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي لناتجها المحلي الأجنبي أكثر من 34%، ويرجع هذا التحسن إلى توظيف الحكومات العربية سياسات ترويج الاستثمار، إضافة إلى الإرتفاع الهائل في الفوائض المالية للدول النفطية العربية التي تعتبر المصدر الرئيسي المغذي للاستثمارات العربيـــة

البينيـــة، حيث استطاعت استضافة 598 مشروعا استثماريا أجنبيا تنفذه أكثر من 539 شركة أجنبية موجودة في البلدان العربية بالإضافة إلى أكثر من 5059 فرعا للشركات الأجنبية[1]، كما لوحظ زيادة في 14 دولة عربية هي: السعودية، مصر، لبنان، السودان، الجزائـر، البحرين، قطر، تونس، الأردن، سوريا سلطنة عمان، ليبيا، جيبوتي والصومال، وفي المقابل شهدت التدفقات الواردة تراجعا في خمس دول عربية هي: الإمارات العربية، المغرب، الكويت، فلسطين والعراق، والشكل الموالي يوضح تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية للفترة 2000-2006.

شكل رقم (12.2): تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا خلال الفترة (2000-2006)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2007، ص 63.

أما سنة 2007 فلقد استمر في الارتفاع إلى 80.873 مليار دولار، وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، فإنّ الإتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة للدول العربية في السنوات الأخيرة يرجع إلى العوامل التالية: [2]

- إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدّة دول من المنطقة خاصة في مجال الخدمات المالية، قطاع العقارات والاتصالات؛
- خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنيـــة، فعلى سبيل المثال تمّ الإنتهاء في الجزائر من خصخصة بنك الإئتمان الشعبـــي الجزائـــري، كما كان لغزو بنك HSBC البريطاني ودوتشيه الألماني إلى السوق الجزائري المحلي

[1]: علي لطفي، **"الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص ص 68، 75

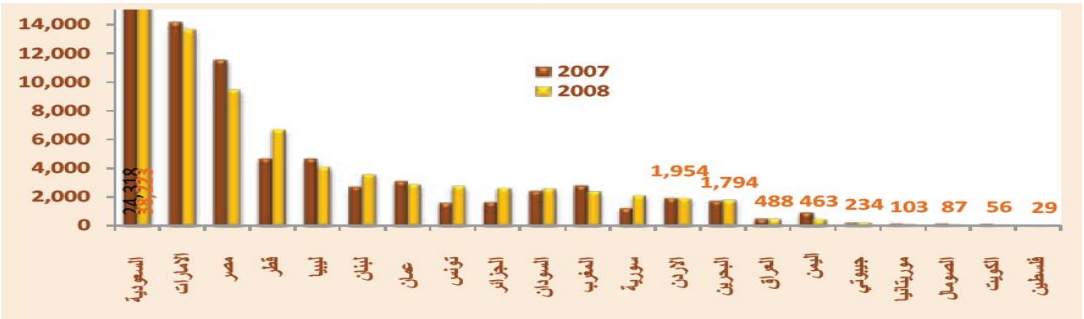
[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادر، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2008، ص 58.

للخدمات المالية ومجموعة LINDE الألمانية على حصة في رأسمال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكـــة للحكومـــــة، هذا ما كان له أثر إيجابي على زيادة التدفقات إلى الجزائر، إلى جانب أيضا تنفيذ برامج الخصخصة في القطاعات غير الخدمية في المنطقة العربية الذي كان له دور مهم أيضا في زيادة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول خلال السنوات الأخيـــــرة، مع تواصل ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز سنة 2007؛
- الإزدهار الاقتصادي الكبير في الدول المصدرة للنفط كان وراء جذب استثمارات جديدة، وتمّ إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود الوطنية.

وبحسب ذات التقرير فإنّ استمرار الإرتفاع تواصل إلى أن بلغ مستوى قياسي وصل لـ88.502 مليار دولار سنة 2008 بنسبة 5.7 % بعد أن كانت 4.1 % سنة 2007، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى 12 دولة عربية بنسب تراوحت ما بين 0.21% بالنسبة للأردن و70.64 % بالنسبة لتونس، فيما تراجعت في 9 دول عربية، حيث حلّت السعودية في المرتبة الأولى عربيا بتدفقات بلغت 38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار وبحصة 14.2%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.5 مليار دولار وبحصة 9.8%، والشكل الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إل الدول العربية خلال سنتي 2007 و 2008.[1]

شكل رقم (13.2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية سنتي 2007 و2008 بالمليون دولار.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009"**، مرجع سابق، ص 69.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادر، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2009، ص ص 67، 68.

أما سنتي 2009 و2010 فوصل حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية إلى 78.29، 69.95 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك تراجعا بنسبة 9% من 52.59 مليار دولار سنة 2012 إلى 38.97 مليار دولار سنة 2013، وقد مثّلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار[1]، حيث تصدرت كل من السعودية والإمارات ولبنان قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال سنة 2012 بحصص 25.8%،20.4% و7.8% على التوالي، ثم الجزائر في المرتبة الرابعة وبحصة 6.2%، والمغرب في المرتبة الخامسة بحصة 6.1%، ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 2798 مليون دولار وبحصة 5.9% [2]، وقد استمر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنخفاض سنتي 2014 و2015 تزامنا مع انهيار أسعار النفط ونتيجة تأثيرها بتراجع أداء الاقتصاد العالمي، إضافة إلى التطورات المحلية التي تشهدها بعض الدول العربية، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدولة (18 دولة عربية متوافر لديها بيانات) حوالي 31.01 مليار دولار خلال سنة 2014 مسجلة نسبة تراجع قدرها 7.7% مقارنة بسنة 2013، تصدرّت الإمارات الدول العربية المضيفة للتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2014 بنسبة 23% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، تلتها السعودية بنسبة بلغت 18.8%، ثم مصر والعراق ولبنان والأردن[3].

وقـــد تواصل خلال سنة 2015 تركزّ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في عدد محدود منها، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للسنة الثالثة على التوالي على نحو 48% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بنحو 11 مليار دولار وبحصـــــة 27.5%، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار وبحصة 20.4%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار وبنسبة 17.3% من الإجمالي العربي، ثم حلّ العراق رابعا بقيمة 3.5مليارات دولار وبحصة 8.7%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.2 مليارات وبنسبة 7.9%[4].

---

[1]: ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014"**، مرجع سابق، ص 73.

[2]: ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، 2012-2013، مرجع سابق، ص 75.

[3]: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"**، صندوق النقد العربي، جوان2017، ص 4.

[4]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2016، ص 12.

أما سنتي 2016 و 2017 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 11.5% من 30.80 مليار دولار سنة 2016 إلى 28.716 مليار دولار سنة 2017، وقد مثّلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2% من الإجمالي العالمي وهي نسبة ضعيفة جدا و4.3% من إجمالي الدول النامية لنفس السنة، بسبب انخفاض صفقات التملك والإندماج عبر الحدود بنسبة 21.8% إلى 694 مليار دولار، ففي سنة 2016 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث إستحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو 79.7 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتصدرّت الإمارات بنحو 9 مليار دولار وبحصة 29.2% كالعـــادة، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليار دولار وبحصة 26.3%، كما جاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 7.5 مليار دولار وبنسبة 24.2 من الإجمالي العربي، ثم حلّ لبنان رابعا بقيمة 2.6 مليار دولار وبحصة 8.3 %، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 2.3 مليار دولار وبنسبة 7.5%[1] متفوقا على دول المغرب العربي، وقد تواصل خلال سنة 2017 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث إستحوذت كل من الإمارات ومصر على 61.8 % من الإجمالـــــي بقيم بلغت 10.4 و7.4 مليار دولار على التوالي.

أما عن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية شهد ارتفاعا إلى 871.3 مليار دولار وبحصة 2.8% من الإجمالي العالمي سنة 2017، شأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2% من الإجمالي بقيم 232.2 و129.9 و109.7 مليار دولار على التوالي[2].

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"** ، 2017، مرجع سابق، ص 15.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، **"ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لسنة 2017"**، العدد 2، الكويت، 2018، ص 7.

ثانيا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالإنخفاض الشديد خاصة إذا ما قورنت بإجمالي التدفقات الصادرة من العالم، حيث سجلت في المتوسط حوالي 1314 مليون دولار خلال الفترة (1996-2000) بما نسبته 0.2% و1.8 % على التوالي من إجمالي التدفقات الصادرة عالميا وعلى مستوى الدول النامية[1].

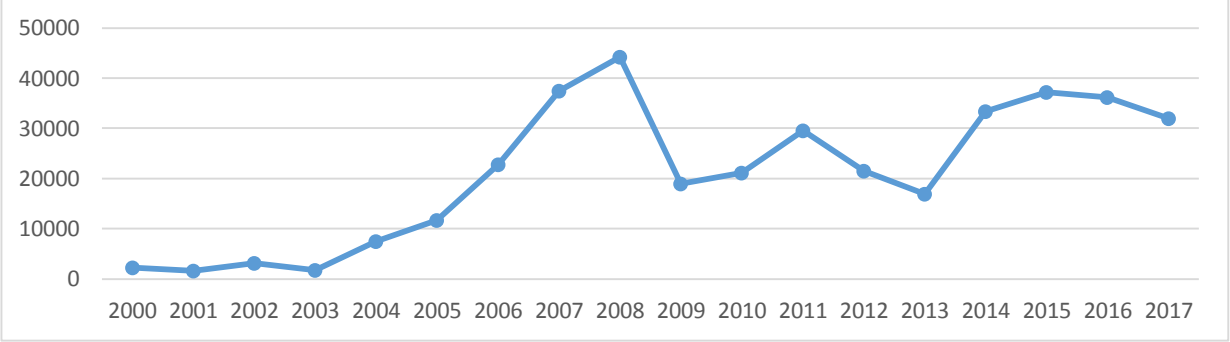
جدول رقم (5.2): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ح.إ.أ.م الصادر	2.294	6.55	3.097	1.747	7.476	12.192	23.192	51.785	39.738
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ح.إ.أ.م الصادر	18.935	21.138	30.227	21.604	43.225	16.809	34.553	29.269	31.984

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات 2009، 2017، 2019.

شكل رقم (14.2): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)



من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5.2)

بناء على الشكل رقم **(14.2)** ووفقا لتقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ سنة 2000 فقد إرتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بوتيرة بطيئة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 مسجلة مبلغ 2.294 مليار دولار إلى أن وصل إلى 39.738 مليار دولار سنة 2008، حيث إرتفعت التدفقات الصادرة من 13 دولة عربية (الجزائر، السودان، العراق، تونس، سلطنة عمان، سوريا، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات واليمن) بنسب تراوحت ما بين 2.27% بالنسبة لفلسطين

[1]: جوامح لبيبة، مرجع سابق، ص 118.

و812.5% بالنسبة للسودان، فيما تراجعت في 6 دول (الأردن، البحرين، السعودية، الكويت، المغرب وقطر) بنسب تراوحت ما بين 2.94% بالنسبة للبحرين و 91.8% بالنسبة للسعودية، حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 15.8 مليار دولار وبنسبة 39.76% من الإجمالي العربي، تلتها الكويت بقيمة 8.5 مليار دولار، ثم ليبيا ثالثا بقيمة 5.9 مليار دولار وبحصة 14.8%[1].

كما تميزت الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013 بعدم الإستقرار حيث إنخفض في سنة 2009 إلى 18.935 مليار دولار، لكن سرعان ما عاود الإرتفاع سنتي 2010 و2011 إلى 21.138، 21.604 مليار دولار، لينخفض بعدها سنة 2013 بقيمة 43.225 مليار دولار، حيث مثلت دول الخليج المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 95% في تلك السنة، كما تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 8.4 مليار دولار وبحصة بلغت 28.4%، تلتها قطر بقيمة 8 مليار وبحصة 27.2%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 4.9 مليار وبحصة 16.8%، ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 2.9 مليار وبحصة 9.9%[2].

أما سنتي 2014 و2015 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية إرتفاعا من 16.809 سنة 2014 إلى 34.553 مليار دولار سنة 2015، حيث مثلت ما نسبته 1.9 % من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار، و7.5 % من إجمالي الدول النامية البالغ 378 مليار دولار، وكانت كل من الكويت والسعودية والإمارات وقطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86.2 % لسنة 2015، في حين لم يتم رصد تدفقات صادرة من الجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال[3].

أما سنة 2016 فقد سجلت تراجعا إلى 29.269 مليار دولار، وبحصة بلغت 2.2% من الإجمالي العالمي البالغ 1542 مليار دولار، و8.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 383 مليار دولار، ومثلت الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان ولبنان على التوالي المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبــة 74%، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليار دولار[4].

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009"**، مرجع سابق، ص 70.

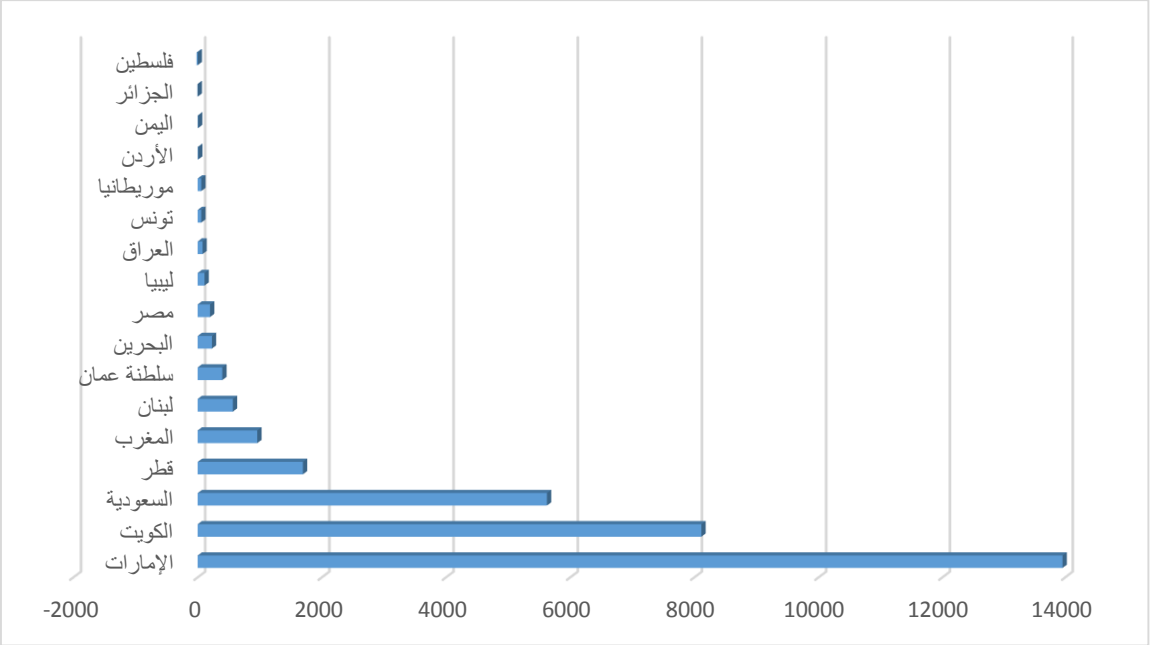
[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 "**، مرجع سابق، ص 14.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016"**، مرجع سابق، ص 14.

[4]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017"**، مرجع سابق، ص 7.

وفي سنة 2017 ورغم التحسن في أسعار النفط العالمية إلا أنّ حجم الاستثمار الأجنبي المبـــاشر الصـــادر من الدول العربية لم يسجل قيمة مرتفعة بل استمر في الإنخفاض مسجلا قيمة 31.984 مليـار دولار، وحسب الشكل رقم **(15.2)** أدناه نلاحظ احتلال دول الخليج الصدارة متمثلة في: الإمارات بقيمة 13.956 مليون دولار، ثم تلتها الكويت بقيمة 8112 مليون دولار، لتحتل السعودية وقطر المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، أما دول المغرب العربي فكانت المغرب أحسنهم بقيمة 960 مليون دولار، وأسوأهم الجزائر في المرتبة ما قبل الأخيرة بقيمة (4-) مليون دولار.

شكل رقم (15.2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018"**، مرجع سابق، ص 16.

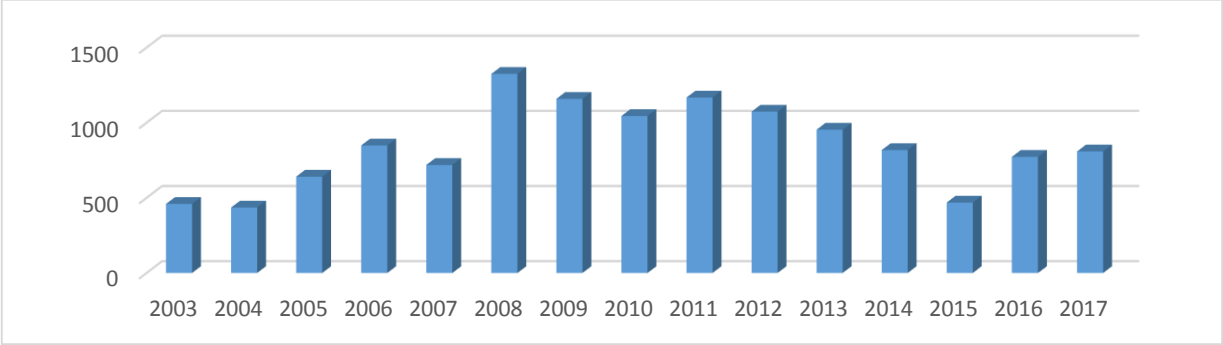
ثالثا: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

تتسمّ حركة الاستثمار الأجنبي المبـاشر بدرجة عالية من التذبذب وعدم الاستقرار بين الإرتفاع والإنخفـاض، فهو يرتبط بمقومات نمو واستقرار الدول المضيفة، فهناك اختلاف كبير في توزيع هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة جغرافيا وقطاعيا، وهذا ما سيتم التطرق له على مستوى الدول العربية فيما يلي:

1.عدد المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية وأكثر القطاعات جاذبية

نلاحظ من خلال الشكل رقم **(16.2)** أنّ عدد المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2003-2017، تميزت بعدم الإستقرار عند مستوى معين، حيث وصل عدد المشاريع إلى 460 مشروع ليرتفع بعدها إرتفاعا تصاعديا ليصل إلى أعلى عدد وصل إلى 1325 مشروع، وذلك نتيجة تحسن الأوضاع في المنطقة وإرتفاع أسعار النفط العالمية في تلك الفترة، وما نتج عنه من ارتفاع في مداخيل خزينـــة إيـــرادات الدول العربيـــة، لكن سرعان ما بدأت بالإنخفاض لكن بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى 954 مشروع سنـــة 2013، ومن أهم أسباب هذا الإنخفاض الأوضاع السياسية وما صاحبها من تغيير في الأنظمة التي عاشتها بعض دول المنطقة سببا، ليستمر بعدها في الإنخفاض سنتي 2014 و2015 إلى 818، 769 مشروع على التوالي وذلك نتيجة إنهيار أسعار النفط العالمية نهاية سنـــة 2014، ومع تحسنها في سنة 2016 إرتفع عدد المشاريع إلى 773 مشروع مع إرتفاع عدد الشركات المستثمرة إلى 616 شركة في نفس السنة، وفي سنة 2017 إرتفع عدد المشاريع إلى 627 مشروع.

شكل رقم (16.2): تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية للفترة 2003-2017

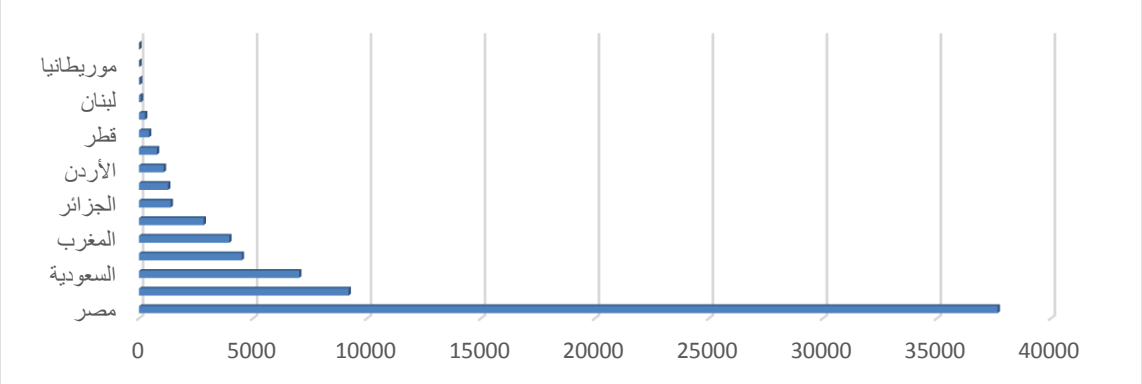


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار لسنة 2017"**، مرجع سابق، ص 123، **"مناخ الاستثمار لسنة 2018"**، مرجع سابق، ص 7.

2.التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لسنتي 2016 و2017

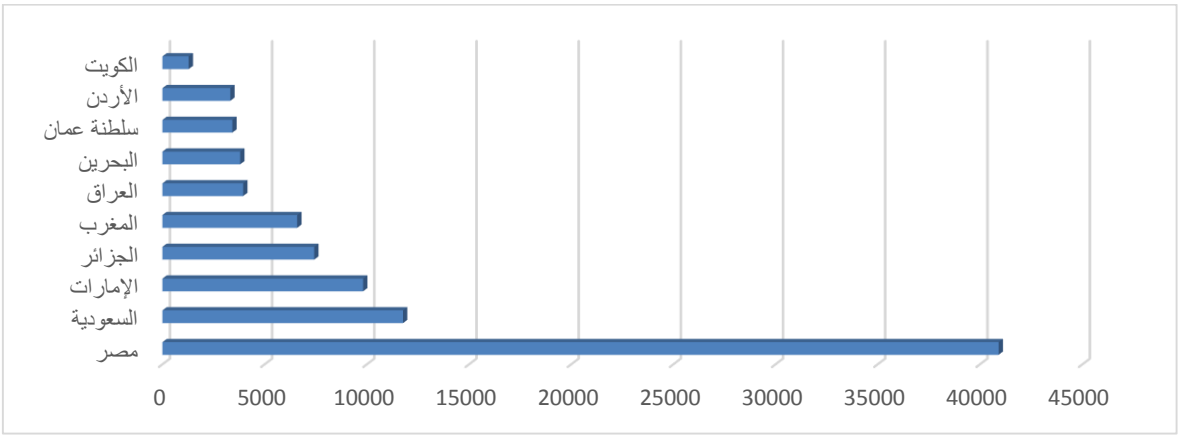
سيتم التطرق إلى التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لسنتي 2016 و2017 وفق الشكلين التاليين:

شكل رقم (17.2): توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لسنة 2016



المصدر: المؤسسة العربية ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017"**، مرجع سابق، ص 17.

شكل رقم (18.2): توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية لسنة 2017



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018"**، مرجع سابق، ص 18.

نلاحظ من خلال الشكلين رقم **(17.2)** و **(18.2)** إحتلال مصر الصدارة من حيث إستقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 40.9 مليار دولار ما تمثل نسبة 44.3% من الإجمالي، وكانت الصين متصدرة لقائمة أهم المستثمرين في المنطقة لسنة 2016، تلتها السعودية بقيمة 11.8 مليار دولار ثم الإمارات بقيمة 9.8 مليار دولار وبحصة 10.6%، والجزائر رابعا 1.637 مليار دولار، وفي سنة 2017 أيضا مازالت مصر متصدرة بقيمة 37.7 مليار دولار ما تمثل 53.4% من الإجمالي، تلتها الإمارات متقدمة على السعودية بقيمة 9.2 مليار دولار ثم السعودية بقيمة 4.8 مليار دولار، أما عن الجزائر فقد

تراجعت إلى المرتبة السابعة 1.637 مليار دولار، وكانت روسيا قد تصدرت كأكبر بلد مستثمر بقيمة 32.8 مليار دولار، وتمّ استحداث 99.885 فرص عمل في سنة 2017[1].

2.التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

يختلف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من دولة إلى أخرى، ففي المملكة العربية السعودية يتصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ليأتي بعده قطاع العقار وأنشطة الأعمال، في حين يعد قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان القطاع الأول من حيث استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر ويأتي بعده قطاع الصناعة، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فيحتل قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء المرتبة الأولى يليها قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة، ويستحوذ قطاع الخدمات المالية على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، وفي الجمهورية العربية السورية يأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الأولى من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يليه مباشرة قطاع الصناعة، كما أنّ الملاحظ أنّ قطاع الخدمات أصبح من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية وخاصة الإتصالات والسياحة في كل من مصر، المغرب، الجزائر وتونس، ويجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش إنتعاشا في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث يتم تنفيذ مشاريع بناء كبرى، كما أنّ تحرير قطاع الإتصالات عن طريق تنفيذ برامج الخصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بيني أو أجنبي حيث برزت شركات غير وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الإتصالات[2].

المطلب الثالث: تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية

تعرّف الاستثمارات العربية البينية بأنها: " تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية"، حيث تكتسب أهمية خاصة بوصفها إحدى ركائز التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، فلا شك أنّ القدرات الاقتصادية للدول العربية من موارد وخامات، يد عاملة، رؤوس أموال وأراضي زراعية، تعتبر سوق تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية

[1]: بتصرف بالإعتماد على: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017، 2018.

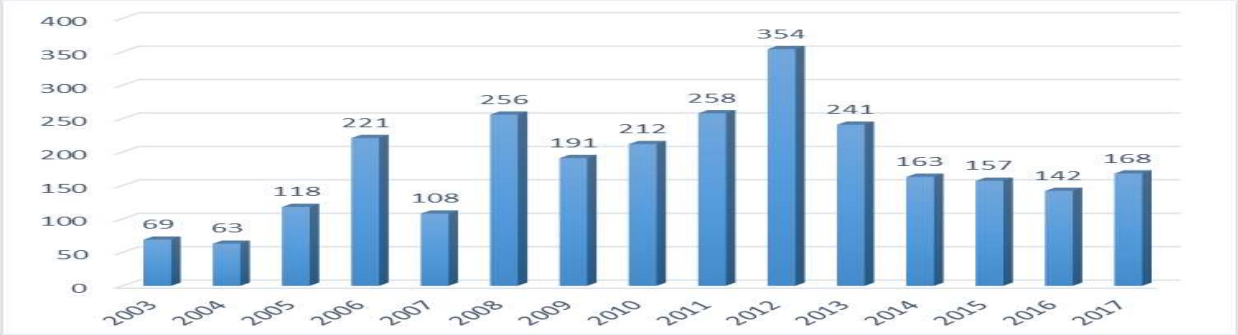
[2]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 99.

وتوظيفها في المنطقة، فضلا عن ذلك فإنّ الظروف الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم، تدفع الدول العربية إلى إستغلال فرص التكتل لمواجهة التحديات وتعزيز مواقفها التفاوضية مع الأطراف الدولية[1]، وسيتم في العنصر الموالي تحليل واقع الاستثمارات العربية البينية بإعتبارها جزء من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية من جهة، ولما لها من أهمية كبيرة في تحليل واقع تلك الاستثمارات من جهة أخرى.

أولا: تطور مشاريع الاستثمارات العربية البينية

بهدف معرفة تطور مشاريع الاستثمارات العربية البينية لابدّ أولا من معرفة عدد المشاريع المقامة خلال الفترة (2003-2017) ومقارنتها بحجم تكلفتها خلال ذات الفترة، ومعرفة أي الدول الأكثر جاذبية من حيث استقبالها للاستثمارات العربية وأكثر الدول المصدرة له.

شكل رقم (19.2): تطور عدد المشاريع العربية البينية خلال الفترة (2003-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018"**، مرجع سابق، ص 21.

وفقا للشكل رقم **(19.2)** وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018 فإنه يلاحظ أنه ما بين الفترة 2003-2017 شهدت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذبا واضحا وعدم الإستقرار عند مستوى معين، حيث إرتفع عدد الاستثمارات العربية البينية بين الدول العربية من 69 مشروع سنة 2003 إلى 221 مشروع سنة 2006، لينخفض بعدها سنة 2007 محققة 108 مشروع، وخلال سنة 2008 وقبل ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية عادت المشاريع في الإرتفاع ووصلت إلى 256 مشـــــروع، لتعاود الإنخفاض مرة أخرى سنة 2009 مسجلة 191 مشروع وذلك تأثرا بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من إنخفاض في حجم الاستثمار العالمي، ثم واصل نمو عدد المشاريع حتى سنة 2012

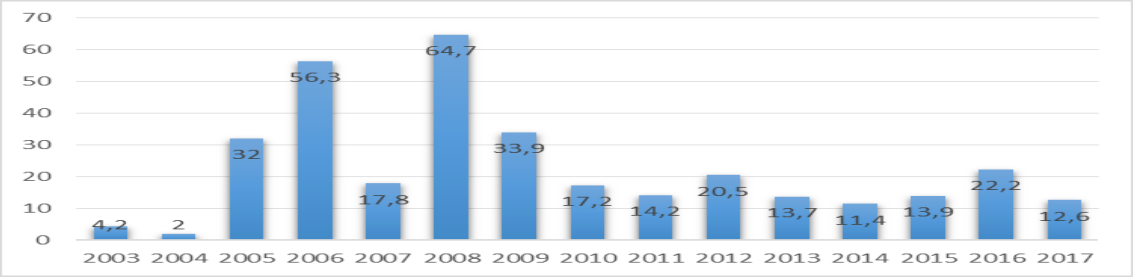
[1]: محمد قويدري، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004، ص114.

ليحقق قفزة نوعية في عدد المشاريع وصلت إلى 354 مشروع وهي الأعلى خلال الفترة المدروسة، ومن الملاحظ أنّ الدول العربية التي مرّت بتغيير نظامها وما صاحبها من أحداث سياسية مسّت الإستقرار الأمني لها، إلا أنها لم تؤثر في تطور عدد المشاريع العربية البينية، وكان ذلك راجع إلى أنّ جل تلك الاستثمارات كانت من نصيب دول الخليج منذ البداية، أما سنة 2013 فبدأت تأثيرات أحداث المنطقة العربية بالتأثير السلبي على عدد المشاريع العربية البينية بالإنخفاض تدريجيا لتصل إلى 142 مشروع سنة 2016، لترتفع بعدها إلى 168 مشروع سنة 2017 حيث قدرّت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 12.6 مليار دولار، كما وفرّت 29400 فرصة عمل جديدة، وتصدرّت الدول العربية باستحواذها على 41% من إجمالي الاستثمارات تلتها الإمارات بحصة 24.3% ثم السعودية بحصة 14.3%، وفي المقابل تصدرّت السعودية الدول المصدرة للاستثمارات بحصة بلغت 37.9% من الإجمالي، تلتها الإمارات بحصة 31.5% ثم الكويت بـ 17.1%[1]، أما عن تكلفة المشاريع العربية البينية خلال الفترة 2003-2017 فلقد توافقت إلى حد ما مع التطور في عدد المشاريع حيث ارتفعت من 4.2 مليار دولار سنة 2003 إلى نحو 12.6 مليار دولار سنة 2017، حيث شهدت سنة 2017 لوحدها قيام 92 شركة عربية وبإنشاء 172 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولتها وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 12.6 مليار دولار، حيث وفرّت 29400 فرصة عمل جديدة، وتصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على 41% من إجمالي الاستثمارات تلتها الإمارات بحصة 24.3% ثم السعودية بحصة 14.3%، وفي المقابل تصدرت السعودية الدول المصدرة للاستثمارات بحصة بلغت 37.9% من الإجمالي تلتها الإمارات بحصة 31.5% ثم الكويت 17.1%، وحسب عدد المشاريع فقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المستقبلة باستحواذها على 48 مشروعا تمثل 27.9% من عدد المشاريع تلتها مصر بحصة 14% ثم الإمارات بحصة أقل مـــن 13.4%، وفي المقابل تصدرت الإمارات الدول المصدرة بحصة بلغت 44.1% من عدد المشاريع تلتها الكويت بحصة 16.9% ثم السعودية بـ 12.8% [2] وفقا لذات التقرير، وبقيمة تراكمية خلال تلك الفترة تقدر بنحو 337 مليار دولار، والشكل التالي يوضح تطور تكلفة المشاريع العربية البينية خلال الفترة (2003-2017).

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018"**، مرجع سابق، ص 7.

[2]: المرجع نفسه، ص 7.

شكل رقم (20.2): تطور تكلفة المشاريع العربية البينية خلال الفترة (2003-2017) **الوحدة: مليار دولار**



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018"**، مرجع سابق، ص 21.

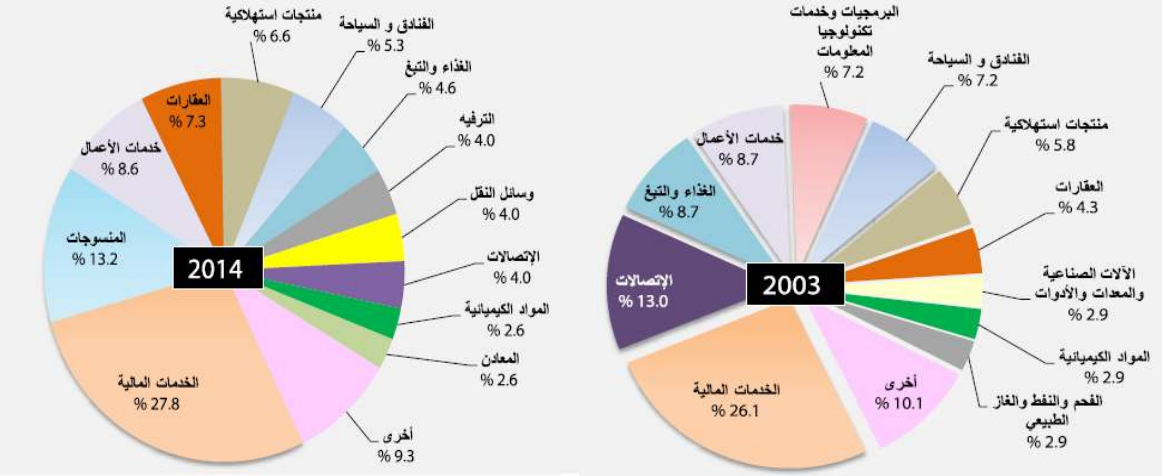
ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

هناك تغيرات في التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية فمن خلال تتبع عدد المشاريع المنفذة خلال الفترة (2003-2017) ولتقارير مختلفة لمناخ الاستثمار في الدول العربية نجد الإختلاف في توزيع تلك المشاريع من حيث القطاعات، ففي سنة 2003 مثلا تصدرت الخدمات المالية بـ 18 مشروع وبتكلفة 247.2 مليون دولار، ويعود الإهتمام بقطاع الخدمات إلى تركيز الاستثمارات على المشاريع المربحة في قطاع السياحة والترفيه، ولكن هذا النمط من الاستثمار ليس معمما على جميع الدول العربية، حيث تركز الاستثمارات العربية البينية في الأردن على قطاع الصناعة وكذلك نفس الشيء في السودان، أما الدول التي تتركز فيها الاستثمارات في قطاع الخدمات فهي السعودية، لبنان، مصر وتونس، وتتميز الاستثمارات فيها بتوزيع متباين بشدة بين البلدان العربية، فلكل دولة عربية سوق عربي مميز تتجه له الاستثمارات في الدرجة الأولى، فمثلا تتجه الاستثمارات الأردنية والإماراتية والبحرينية والسورية واللبنانية في أغلبها نحو السعودية، أما الاستثمارات السعودية فتتركز في العديد من الدول العربية وهي الأردن، السودان، سوريا، لبنان، المغرب، اليمن ومصر، وتستطيع الاستثمارات العربية البينية أنّ تتطور بشكل أكثر ممّا هو عليه في حالة استقرار أسعار النفط [1] وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار من حيث توفير الاستقرار السياسي والأمني وبنية تحتية جيدة مع توفير إطار قانوني ومؤسسي مشجع إلى غير ذلك من العوامل، يليه قطاع الإتصالات بـ 9 مشاريع وبتكلفة أعلى من تكلفة الخدمات المالية قدرّت بـ 303.8 مليون دولار، أما قطاع الغذاء والتبغ فقد استقطب 6 مشاريع بالتساوي مع قطاع خدمات الأعمال مع الإختلاف في التكلفة حيث قدرّت تكلفة القطاع الأول بـ 210.1 مليون دولار، والقطاع الثاني بتكلفة 31.9

[1]: بوخاري عبد الحميد، **"الاستثمارات العربية البينية (الواقع والأفاق)"**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص 72، 73.

مليون دولار فقط، ومن الملاحظ أيضا أنّ قطاع العقارات استطاع استقطاب ثلاث مشاريع فقط ولكن بتكلفة عالية وصلت إلى 989.8 مليون دولار، فهو يشهد ارتفاعا في الأسعار ممّا يزيد من جاذبية الاستثمار فيه، إلى جانب قطاع الفنادق والسياحة الذي وصلت تكلفته إلى 1.119.6 مليون دولار، وبالمقارنة مع سنة 2014 نجد الإرتفاع في عدد المشاريع بالنسبة لقطاع الخدمات المالية إلى 42 مشروع ليظل بذلك القطاع الأهم، إضافة على الإستقرار النسبي لقطاع خدمات الأعمال، وفي المقابل تراجعت أهمية قطاع الإتصالات بشكل كبير من 13% إلى 4%، كما تضاعفت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة من 24.5 إلى 48% مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع الفنادق والسياحة من 27.8 إلى 9.3% وكذلك تراجع قطاع الفحم والغاز الطبيعـي من 21.5 إلى 17.3%، والشكلين الموالين يوضحان التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات الواردة إليها خلال سنتي 2003 و2014.

شكل رقم (21.2): التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الواردة إليها حسب القطاعات خلال سنتي 2003 و2014

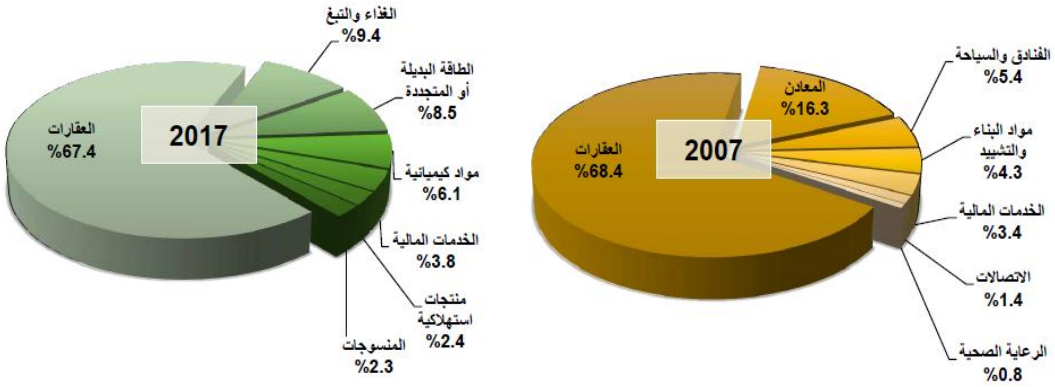


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، 2015، مرجع سابق، ص 91.

وبالمقارنة أيضا بين سنتي 2007 و2017 نجد أنّ هناك تغيرات على مستوى التوزيـع القطاعـــي، فحسب عدد المشاريع يلاحظ الإرتفاع الواضح للأهمية النسبية لقطاع المنسوجات من 5.4 إلى نحو 16.9% ليصبح القطاع الأهم في مقابل تراجع كبير لقطاع الخدمات المالية من 23.5 إلى أقل من 11.3%، وحسب التكلفة الاستثمارية للمشاريع نلاحظ الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة بنسبة 67%، حيث حظي هذا القطاع باستثمارات بلغت قيمتها 7.4 مليار دولار وبحصة تبلغ نحو 59% من إجمالي تكلفة المشاريع، مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع المعادن من 16.3% إلى أقل من 1%، وكذلك تراجع قطاع الفنادق والسياحة من 5.4% إلى أقل من 1% أيضا، والشكلين المواليين

يوضحان التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الجديدة حسب القطاعات المستقبلة ما بين سنتي 2007 و2017.

شكل رقم (22.2): التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الواردة إليها حسب القطاعات خلال سنتي 2007 و2017



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018"**، مرجع سابق، ص 22.

ثالثا: معوقات الاستثمار في الدول العربية وسياسات الإصلاح

يواجه الاستثمار في الدول العربية عدة عراقيل ومشاكل تقف في وجه تطوره ونمو حجمه، الأمر الذي يستلزم على الدول العربية انتهاج سياسات وإصلاحات من شأنها الحد من تلك المعيقات، وهذه السياسات تختلف من دولة لأخرى وذلك تماشيا مع كل حكومة سائدة تسيّر الأوضاع على حسب ما تراه في مصلحة مناخها الاستثماري.

1.معوقات الاستثمار في الدول العربية

توجد العديد من المعوقات والعوامل المؤثرة التي وقفت حائلا أمام الطموحات العربية في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها:

1.1.شروط عناصر الإنتاج وخصائصه

تعاني الدول العربية مشاكل عديدة في عنصر رأس المال سواء كان محليا أو أجنبيا، تتمثل في ضعف أسواق المال المحلية، ارتفاع معدلات الفائدة وكذلك ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، ممّا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال، إضافة إلى عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة، كما أنّ مشكلات عنصر رأس المال الأجنبي تتمثل في عدم وجود المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى عدم وجود برامج الدعم والتطوير لمساندة البحث والتطوير، كما

يضاف إلى ذلك مشكلة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث أنّ معظم السلع العربية المصدرة هي المواد الخام الأولية التي تتصف بمرونة سعرية عالمية ضعيفة، ما عدا النفط الذي له خصوصية ناهيك عن منتجات الصناعات التحويلية التي تعاني عدم ملاءمتها لمواصفات الجودة المطلوبة دوليا ممّا يحد من قدرتها التنافسية[1].

2.1.معوقات تشريعية وقانونية ومالية

إنّ السياسة التشريعية الاقتصادية في مجال الاستثمارات هي سياسة متقلبة ومختلفة وحسب الحقب الزمنية والظروف السياسية التي تمر بها المنطقة العربية، وهذا التقلب أدى إلى تخوف أصحاب رؤوس الأموال العربية من استثمار أموالهم في المنطقة العربية وتفضيلهم الاستثمار في الدول الأجنبية، فالإستقرار التشريعي والقانوني يؤدي إلى تشجيع قيام المشروعات الكبرى التي تعالج قطاعات معينة، تساهم فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية في الوطن العربي، كما أنّ غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية من أشد العوامل السلبية الطاردة للاستثمار، فغياب الثقة أدى إلى هروب رؤوس الأموال العربية للخارج، وتفضيلهم الاستثمار في خارج الوطن العربي، واقتصرت الاستثمارات العربية على بعض الاستثمارات الشكلية والوقتية التي ليس لها تأثير كبير على التقدم والتطور الاقتصادي العربي، ولا تتناسب مع مكانة الوطن العربي[2]، بالإضافة إلى ما يلي:

- عدم وجود أسواق مالية نامية بقدر كاف لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول العربية، فعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ المال العربي ظلّ يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة في الأسواق العربية[3].
- عدم توفر الحوافز والمزايا والإعفاءات الضريبية.
- ضعف أمن الاستثمارات في الدول العربية المستضيفة لرأس المال العربي.
- ضعف الإستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث أنّ المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية قد فشلت في أن تكون إيجابية بصورة شاملة[4].

---

[1]: المعهد العربي للتخطيط، **"تقرير التنافسية العربية "**، الكويت، 2003، ص ص 42، 43.

[2]: تشام فاروق، **"الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد"**، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، 5-8 ديسمبر، 2004، ص 46.

[3]: بوخاري عبد الحميد، مرجع سابق، ص 78.

[4]: سليمان بلعور، **"دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية"**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 138.

3.1.قوانين الاستثمار

يعتبر إيجاد البيئة القانونية الملائمة للاستثمار الخاص مكونا أساسيا في دعم بيئة الأعمال، وقد قامت غالبية الدول العربية خلال العقدين الماضيين بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي على حد سواء، تضمنت قوانينها العديد من المزايا والإعفاءات والضمانات، كما نصت على فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المباشرة في قطاعات كانت تقليديا حكرا على القطاع العام، لكن مع ذلك لا يزال هناك العديد من المشكلات أهمها عدم وضوح هذه القوانين وعدم ثباتها، حيث يتم تعديلها بوتيرة سريعة، وكذلك عدم تنفيذها بشكل دقيق أو وجود قوانين سارية المفعول تتناقض معها، حيث يتم عادة تفسير هذه القوانين أو الفصل في المنازعات الناشئة عنها في غير صالح المستثمر، ومن المشكلات أيضا عدم قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها المنصوص عليها في قوانين الاستثمار، مثال ذلك حرية تحويل أرباح المشروع أو أصل الاستثمـــار إلى الخـارج، إذ لا تتوفر العملة الصعبة في كثير من الأحيان لدى البنك المركزي ممّا يؤدي إلى تأخير التحويل لفترات طويلة وتحميل المستثمر خسائر لا تعوض، أو يضطره إلى اللجوء للسوق السوداء، وتعاني بيئة الاستثمار في بعض الدول العربية التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في مجالات عديدة، أهمها منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في مجالات وقطاعات عديدة وكذلك منعه من تملك المشروع كاملا في مجالات أخرى وفرض مشاركة المستثمر المحلي بنسبة لا تقل عن 51%، ومن أبرز القطاعات التي تخضع لقيود الملكية نذكر التعدين والثروات الطبيعية، التأمين والمصارف، التجارة والمقاولات والنقل ...إلخ، كما تنص القوانين في عدد من الدول العربية على إلزام المستثمر الأجنبي بدفع حصته كاملة في رأس مال بعض المشاريع نقدا، أو بنسبة 25% على الأقل من رأس مال المشاريع الصناعية على أن يستقطع مبلغ 10% سنويا من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال المدفوع حتى يصل إلى 50% من رأس المال المصرح به، إضافة إلى التمييز في الضريبة على الأرباح بين المستثمرين المحليين والأجانب، إذ تصل الضريبة في بعض الدول إلى 30% على المستثمر الأجنبي مقابل 2.5% على المستثمر المحلي[1].

4.1.ضعف البنية التحتية

تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة للاستثمار، من كهرباء ومياه وطرق مرصوصة وجسور وأسطول للنقل البحري والجوي...إلخ، وتمثل عملية النقل واحدة من أهم معوقات

[1]: المعهد العربي للتخطيط، 2003، مرجع سابق، ص 42.

الاستثمار في الدول العربية، فإلى الآن لا توجد لدى معظم الدول العربية أساطيل من طائرات النقل أو الشحن الجوي، ممّا يضطر المستثمرين إلى تصدير منتجاتهم إما في طائرات مدنية أو عن طريق التنسيق الفردي فيما بينهم لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات[1].

2.جهود وسياسات الإصلاح لبيئة الأعمال في الدول العربية

تعمل الدول العربية جاهدة على إصلاح بيئتها الاستثمارية وجعلها أكثر جاذبية لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي إليها، خاصة في ظل التنافس الكبير الذي يشهده العالم حول جذب الاستثمار الأجنبي لما له من مزايا وفوائد على اقتصاديات الدول المستقطبة له، فقامت بتهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية واعتماد سياسة اقتصادية مستقرة، كما أثبتت الدراسات أنّ هناك تجارب لدول رائدة استطاعت النهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفيما يلي استعراض لبعض الجهود وعدد من الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية في سبيل توفير بيئة استثمارية جاذبة ومواءمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

1.2. الجهود الترويجية للدول العربية.

ومن بين الأساليب الترويجية في الدول العربية ما يلي:[2]

- تحديد الأولويات كمجالات مفتوحة للاستثمار (تحديد الفرص الاستثمارية) تماشيا مع تحديد الصناعات التي تولى بالإهتمام والأولوية على المستوى الوطني؛
- تصميم مواقع شبكية والتي من خلالها يتم عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، والترويج للدولة وللقطاعات الاقتصادية مع الإشارة إلى أنّ معظم الدولة العربية قامت بتصميمها عبر الإنترنت؛
- إعداد ملفات تتضمن بيانات ومعلومات أساسية حول المشروعات المراد إقامتها مع تحديد مسبق للشريك الوطني المحتمل لكل مشروع؛
- عقد مؤتمرات ولقاءات وندوات بغرض طرح صورة حقيقية عن الدولة المضيفة من حيث فرص الاستثمار والإمكانيات التي تتمتع بها؛

[1]: بوخاري عبد الحميد، مرجع سابق، ص 78.

[2]: فارس فضيل، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2005، ص 252.

- الحملات الإعلامية التي تشمل مختلف الإعلانات المباشرة والمقابلات الصحفية والملاحق التي تصدرها الصحف والمجلات المتخصصة والدوريات، وكذلك استخدام مختلف الوسائل السمعية والبصرية، مع الإشارة هنا إلى بعض الدول العربية التي لجأت في خضم هذا الأسلوب إلى وكالات الإعلان الأجنبية المتخصصـــة؛
- إنشاء مكاتب خارجية وإقليمية تتولى مهمة الترويج وكذلك تسويق مختلف المشروعات، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الأسلوب طبق فقط من قبل دولتين هما مصر وتونس، في حين باقي الدول العربية الأخرى كانت تتولى مهمة الترويج في الخارج عن طريق قنصلياتها؛
- استفادة بعض الدول العربية التي هي عضو في الرابطة الدولية لتشجيع الاستثمار (wipa) من الترويج غير المباشر وعرض مختلف الأنشطة المخصصة للاستثمار عبر شبكة إيبانت (Epanet)، وهي الدول المغاربية الأربع المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، ودولتا النيل مصر والسودان ودولة خليجية واحدة هي البحرين، إلى جانب الأردن، اليمن وجيبوتي.

2.2. تنفيذ بعض الإصلاحات في بعض الدول العربية

سعت الدول العربية إلى تحسين بيئة أعمالها فعملت على تطبيق العديد من الإصلاحات من شأنها جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه الإصلاحات:[1]

- أنشأت سلطنة عمان نافذة موحدة عبر الإنترنت سهلت بها إجراءات تسجيل الشركة مع تقليص الوقت المتطلب للتسجيل من 7 إلى 3 أيام فقط، وتطبيقها للقانون الجديد لضرائب الدخل؛
- خفضت اليمن معدل الضريبة العامة على الشركات من 35% إلى 20% عبر قانون جديد ألغى جميع الإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الممنوحة بموجب قانون الاستثمار للمشاريع الاستثمارية؛
- سرعت الأردن ضمن إجراءاتها باستخدام الماسحات الضوئية السينية ضمن نظم إدارة المخاطر؛
- دمجت قطر إجراءات التسجيل في غرفة التجارة والصناعة في إجراء واحد، وتحسين نظم معلوماتها الائتمانية عبر توزيع بياناته التاريخية وإلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات؛
- وفرّت السعودية ممثلين من مصلحة الزكاة والدخل ومن المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية في مركز موحد لتسجيل الشركات الجديدة مع الوكالات التابعة لها؛

[1] : سعد هندي، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

- قيام المغرب وموريتانيا بإنشاء نافذة موحدة لاستخراج تراخيص البناء، مع سماح المغرب لصغار المساهمين بالحصول على أي وثيقة غير سرية للشركات خلال فترة التحكيم، إضافة إلى إجراء إصلاحات تخص سهولة الإيداع ودفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة إلكترونيا؛
- تخفيض لبنان لتكاليف رسوم الطلب ومبلغ الودائع الأمنية المطلوبة لتوصيل الكهرباء؛
- منحت الجزائر المقترضين حق الإطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم؛
- أنشأت سلطنة عمان مكتبا إحصائيا في بنك التسليف لجمع معلومات تاريخية عن أداء القروض والقروض المتعثرة للشركات والأفراد.

3.بعض الإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية

بالنظر إلى كل ما قدمته الدول العربية من إصلاحات وجهود في سبيل تحسين مناخها الاستثماري ومنافستها لدول العالم على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها عليها بالمزيد من الإصلاحات خاصة في ظل المنافسة الشديدة ويكون ذلك على جميع الأصعدة، وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال بصفة خاصة ومناخ الاستثمار بصفة عامة، فعلى الدول العربية الراغبة في المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في استخدام الخدمات الالكترونية وتحسين درجة إفصاحها عن البيانات والمعلومات المالية والإئتمانية وذلك باتباع جملة من الإجراءات نذكر منها:

- **على مستوى العمل الإقليمي العربي:** وذلك بالإستمرار في بناء شركات وتكتلات من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولا سيما اتفاقات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها: اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية[1].
- **على صعيد الوضع التشريعي والإجرائي:** يتم ذلك بتكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات، إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وتشجيعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية، إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة مع الإسترشاد بتوصيات المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر–ديسمبر)، الكويت، 2011، ص ص 7، 8.

وتنظيمات الأعمال والإتحادات في مجالات تنقيح التشريعات والإصلاح الإداري والهيكلي والتدخل الإيجابي في السياسات ذات الصلة بالاستثمار.

- **على مستوى البنية التحتية:** ويكون ذلك بتطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية المتمثلة في: الطرق الجسور، الموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوي والكهربائي فيما بين الدول العربية[1].
- **على مستوى مؤشرات بيئة أداء الأعمال:** بهدف تحسين بيئة الأعمال لابدّ من إجراء إصلاحات تمس مؤشراتها الفرعية التي من شأنها العمل على جعلها جاذبة ومستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لبعض الإجراءات المقترحة لتحسين المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال:[2]

☜ **تأسيس الكيان القانوني أو بدء النشاط:** تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة (نافذة موحدة)، تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم لاستصدار شهادات معتمدة وموثقة، اعتماد أسلوب التعامل الإلكتروني والتوسع فيه بشكل مستمـــــــر، تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في اثنين من الصحف القومية إن وجدت وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل؛

☜ **تراخيص البناء وتسجيل ملكية الأصول العقارية:** تقليل عدد الإجراءات المطلوبة لإستخراج تراخيص البناء واختصار مدتها وخفض تكلفتها واتباع أسلوب النافذة الموحدة والتعامل الإلكتروني وتوحيد الجهات المعنية بتسجيل ملكية الأصول العقارية؛

☜ **التجارة عبر الحدود:** تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكتروني المحلي والدولي، إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية، تقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة إنجازها من قبل السلطات الجمركية، اتباع نظم التفتيش الإنتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة؛

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"الاستثمار في الدول العربية، مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، 2011، مرجع سابق، ص 34.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتوصيات الإصلاح المقترحة"**، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر–ديسمبر)، 2010، ص ص 7، 8.

- **النظام القضائي:** الإسراع في إصدار الأحكام من خلال تحديد صارم للفترة الزمنية لإصـــدار الأحكـــام، تبني وتصميم نظام يضمن كفاءة وفعالية إدارة القضية يرتكز على ركيزتين: أولهما أن يتحمل القاضي المسؤولية لمتابعة القضية منذ بدايتها إلى نهايتها حتى يكون على علم بمراحل تطور القضية وبالتالي لا يلجأ إلى تأجيلها، وثانيهما إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي.

خلاصة

من خلال دراسة اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وجدنا أنّ معظم الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية متمركزة في آسيا تليها أمريكـــــا اللاتينيـــة، وذلك نظرا لما تتمتع به هذه الأقاليم من مقومات جذب ساعدت مناخها الاستثماري على استقطاب أكبر نصيب ممكن من هذه التدفقات، أما عن الدول المتقدمة فلقد استطاعت جذب العديد من المستثمرات الأجنبية، كما أنه لجاذبية المناخ الاستثماري العديد من الرهانات والتحديات التي تكون عائقا أمام جذب الاستثمار الأجنبي مثل الأزمات و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فلقد تأثر حجم التدفقات الواردة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وكانت سببا واضحا في إنخفاض حجمه، أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية فلقد تمّ دراسته وتحديد حجمه لكن قبل ذلك تمّ التطرق إلى تشخيص وتحليل مؤشرات أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، فتحسن هذه المؤشرات يوفر مناخ استثماري جاذب وبالتالي فإنّ هذه الظروف تعمل في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث زيادة حجمه، فمن خلال هذه الدراسة أيضا أكدّت أنّ مناخ الأعمال في الدول العربية لايزال يعاني من قصور وعيوب تحدّها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وجب عليها الإسراع نحو إتباع سياسات الإصلاح بهدف تدارك ذلك الضعف والقصور.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لتجارب دول رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

_ نماذج رائدة مختارة _

تمهيد

من خلال تحليل الفصل السابق لاحظنا وجود تفوق إقليم على حساب إقليم من حيث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، إضافة إلى أهم القطاعات الأكثر جاذبية له، وبغرض الوقوف وراء أهم العوامل والمحددات التي كانت وراء ذلك التفوق، ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة بعض التجارب الرائدة والناجحة في جذبها لأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك تجارب جديرة بالخوض فيها خصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن الاستفادة بها من طرف الدول النامية لكي تنهض من كبوة تخلفها، ومثال تلك الدول تمّ اختيار جمهورية سنغافورة من جنوب شرق آسيا وذلك لتفوقها الكبير في هذا المجال واحتلالها المراتب الأولى من حيث تنافسية بيئة أعمالها واعتبارها كأكبر خامس اقتصاد مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، ودولة الإمارات العربية المتحدة من دول الخليج التي استطاعت بإنفتاحها الكبير على العالم الخارجي والإندماج في اقتصاديات العولمة أن تنافس أهم دول العالم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وفي الأخير دولة المغرب من دول المغرب العربي فنجد أنها من الدول التي استطاعت بسياساتها واستراتيجياتها المتنوعة أن تحقق نتائج جيدة فـــي حصيلة استثماراتهـــا، خاصة إذا ما قورنت بدول المغرب العربي، وذلك بالتركيز على فعالية استراتيجيتها المطبقة من طرف حكومة كل دولة.

- **المبحث الأول: تجربة الاقتصاد السنغافوري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛**
- **المبحث الثاني: تجربة الاقتصاد الإماراتي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛**
- **المبحث الثالث: تجربة الاقتصاد المغربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

المبحث الأول: تجربة الاقتصاد السنغافوري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

حققت جمهورية سنغافورة أكبر قصة نجاح اقتصادي في العالم، وأصبح صعودها الاقتصادي نموذجا يحتذى به دوليا، خاصة بالنسبة إلى بلد يفتقر إلى الأراضي والموارد الطبيعية، لكنها استطاعت التفوق والنجاح من خلال تبنيها لسياسات منفتحة على العام الخارجي وتطبيقها لرأسمالية السوق الحر وتركيزها على التعليم وسياسات واقعية صارمة قائمة على تطبيق القانون، فلقد استطاعت دولة صغيرة بحجم سنغافورة من أخذ فرصا ممتازة في ميدان التنافس العالمي، ممّا أتاح لها القدرة على إدارة صراعها التجاري بكفاءة دون الحاجة للإحتماء بالتكتلات الاقتصادية، وتغلبت على جل المعيقات التي كانت تعترض نجاحها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: عرض مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لجمهورية سنغافورة

استطاعت جمهورية سنغافورة التغلب على الكم الهائل من المشاكل التي كانت تعاني منها خاصة بعد انفصالها عن دولة ماليزيا سنة 1965، فلقد عانت بعد تلك الفترة من إنعدام الموارد الطبيعية وشح كبير في المياه، ومجتمع فاسد بلا أخلاق وتسجيلها لمعدلات بطالة مرتفعة جدا، وأصبحت بفضل سياساتها الحكيمة والرشيدة من الوجهات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان ذلك بسبب توفيرها لبيئة استثمارية محفزة ومشجعة، وسنعرض فيما يلي أهم المحطات التي مرّت بها وجعلت منها من الدول السبّاقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

أولا: موقع جغرافي مميز

تقع جزيرة سنغافورة على المحيط الهندي عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة الملايا، ما بين خطي عرض 1.09 و1.29 شمالي خط الإستواء وخطي طول 103 و109 شرق خط الإستواء، وتبلغ مساحتها 682.7 كم^2، وتتكون من الجزيرة الرئيسية (604.2 **كم^2**)، ويضاف إليها 63 من الجزر الصغيرة القريبة من الساحل البالغ طوله 193 كم، ويفصلها عن ماليزيا مضيق جوهر (1.2 كم)، في حين تبلغ المسافة بين عاصمتي البلدين **300**كم [1]، يبلغ عدد سكانها 5.08 ملايين نسمة، من بينهم 3.23 ملايين مواطن

[1]: سمير عبد الرسول العبيدي، **"دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية"**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، العراق، دون سنة، ص 224.

و543.000 مواطن أجنبي لديهم وضع المقيم الدائم، و1.31 مليون مواطن أجنبي يعلمون أو يدرسون في البلد[1].

ثانيا: استقرار سياسي وأمني

تتميز بالإستقرار السياسي والنزاهة (إنها واحدة من أقل البلدان فسادا في العالم)، كما تتميز بالثقة في خدماتها العامة وسياساتها القائمة على التحليل، وتطبيقها لقواعد صارمة كحماية حقوق الملكية الفكرية[2]، كما أنّ لسنغافورة سمعة دولية ممتازة وذلك لتميزها بحكومة قليلة الفساد وفعالة وذات عقلية مفتوحة للتفاوض في أي مرحلة، وحتى بالنسبة للحوافز بل وعلى استعداد لوضع أموالها في المشروعات التي ترغب في رؤيتها على أرض الواقع[3].

ثالثا: توجيه الإنفاق نحو تطوير التكنولوجيا المتقدمة

رفعت حكومة سنغافورة في فترة التسعينات الجهود المبذولة لتطوير التكنولوجيا المتقدمة في البـــلاد، من خلال البنك الأهلي التجاري، حيث التزمت بحوالي ملياري دولار سنغافوري من عام 1991 إلى عام 1995، و4 مليارات دولار سنغافوري من 1996 إلى عام 2000، لأغراض تطوير خطط التكنولوجيا المتقدمة، ثم تجميع مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة بشكل رئيسي من خلال تشكيل حديقة التكنولوجيا العالية التي تشكل الجامعة الوطنية في سنغافورة (NUS)، وجامعة نانيانغ التكنولوجيـــة (NTU)، ومعهد علوم النظم وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، كما عمقّت الحكومة مستوى البحث التكنولوجي في البلاد من خلال برنامج التعاون العالمي NUS مع مؤسسات التعليم العالي الراسخة في الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا[4] ، كما تميزت بإستخدامها الكبير للتكنولوجيا الذكية بهدف تفادي الإتصال المباشر والمتكرر بين الإدارة والمواطنين الأمر الذي يفتح الباب أمام المعاملات غير المشروعة حيث تحولت سنغافورة من نظام الإدارة التقليدية إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية وذلك باستخدام أحدث أساليب

---

[1]: مجلس حقوق الإنسان، **"تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان"**، دولة سنغافورة، الدورة الحادية عشرة، جنيف 2-13 ماي 2011، ص 2.

[2] : Fiche Pays Singapour, **"French Chamber Singapour, member de: Cci France International"**, The French Chamber Of Commerce In Singapour, p5.

[3]: رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 135.

[4] : Gundy Cahyadi, barbara kursten,**" global Urban Development, Singapore Metropolition Economic Strategy Report"**, Singapore Economic Transformation, prague, Czech Republic, june 2004, p 08.

تقنيات الإعلام والاتصال، والتي سمحت بتخفيض حدة الفساد الإداري من خلال تبسيطها للإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء وتقليص الأخطاء والمخالفات نظرا لسهولة ويسر النظام ودقته، وتقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال[1].

رابعا: نظام تعليم متميز

يعتبر نظام التعليم في سنغافورة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في العالم، وتكمن مهمة التربية والتعليم في تكوين وبناء الإنسان السنغافوري، لتجعل منه عنصرا قادرا على المساهمة في تطوير مستقبـــل بلـــده، حيث تسعى وزارة التربية والتعليم إلى مساعدة الطلبة على اكتشاف مواهبهم، واستغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، وأساس الإبداع في التعليم هو الإهتمام بكل النواحي، فيتوفر في سنغافورة نظام تعليمي متقدم جدا ومعاهد متطورة وأساتذة أكفاء، وتمّ الإعتماد على إعداد برنامج المناهج الدراسية التي تدرب خريجي المدارس على الوظائف التي تحتاجها الصناعات الجديدة، فلقد وضعت منذ بداية سبعينات القرن الماضي خطة قومية للتعليم المدرسي الذي يعدّ الأول على مستوى العالم من حيث قدرات العلوم والرياضيات[2].

خامسا: بنية تحتية بمعايير عالمية

استثمرت سنغافورة في البنية التحتية بشكل مكثف واستطاعت تحقيق نتائج رائعة متمثلة في شبكة نقل حضرية واسعة وفعالة، مع مواصلة تحسينها لشبكات النقل سواء الحافلات أو المترو بشكل دائم وتوسيع نطاقها على نحو فعال مع ضمان 7 ملايين رحلات يومية، فمثلا مترو الأنفاق يمتاز بالفعالية والدقة في التوقيت ونظافته، وتطبيقا لمشروع الأمة الذكية عملت حكومة سنغافورة على نشر المركبات ذاتية التحكم[3].

---

[1]: محاجبية نصيرة، حمدي باشا نادية، **"تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري على ضوء التجربة السنغافورية"**، الملتقى العلمي الدولي حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة علي لونيسي، البليدة، يومي 27 و28 نوفمبر 2018، ص 24.

[2]: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، **"تقرير حول البعثة الصناعية إلى سنغافورة"**، من 5 إلى 12 مارس 2016، ص 8.

[3] : Gundy Cahyadi, barbara kursten, op cit, p 03.

المطلب الثاني: قراءة في الإستراتيجية الاستثمارية الأجنبية المباشرة لجمهورية سنغافورة

تتمتع جمهورية سنغافورة بالعديد من المؤهلات والمقومات التي تجعل من بيئتها الاستثمارية من البيئات الأكثر جذبا على مستوى العالم، غير أنها وفي سبيل تأكيد ذلك فقد عملت على تحسين جاذبية مناخها الاستثماري باتباعها لسياسة استثمارية فعالة قائمة على فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي التي سنتطرق إليها خلال العنصر الموالي، إلى جانب اعتمادها على تطبيق بعض الإستراتيجيات في عدة مجالات بهدف الوصول إلى بيئة استثمارية أكثر جاذبية.

أولا: السياسة الاستثمارية

اتبعت جمهورية سنغافورة سياسة استثمارية حكيمة تعمل على تشجيع الصناعات المختلفة، فكان أول قرار جريء اتخذته للمضي نحو تأسيس اقتصاد عالمي قوي هو دعوتها للشركات الصناعية العالمية إلى الاستثمار فيها دون قيود ودون أي رسوم على الواردات، ممّا أوجد حلولا عملية لمشكلة البطالة، كما حفز هذا القرار التنافسية الإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية، علاوة على ذلك أطلقت الدولة حملتها الوطنية للإدخار، بحيث يدّخر كل موظف 15 % من راتبه، ممّا أوجد سيولة مالية لدى المواطنين ثم استثمارها في مشاريع وطنية.

كما ارتكزت أيضا في بناء صرحها الاقتصادي العملاق على استراتيجيتين اعتمدت الأولى على: استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوظيف المواهب الأجنبية كأحد وسائل نقل المعرفة، بينما قامت الإستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية والفكرية والحوكمة الرشيدة للنمو لخلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي[1].

حيث اتخذت العديد من التدابير لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات استراتيجية، كما سمحت للمستثمر بالملكية الكاملة للمشروعات الأجنبية، واتبعت سياسات أقل تقييدا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من عدم توفرها على الموارد الطبيعية إلا أنّ العديد من عمليات التصنيع للموارد الطبيعية المنتجة بالدول المجاورة تتم بها خاصة منتجات البترول[2].

[1]: شرين ماهر، **"سنغافورة رحلة نجاح العقول"**، مجلة آفاق آسيوية، العدد 01، ماي 2017، ص 170.

[2]: رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 134، 135.

كما قررت وبشكل منهجي دعوة الأجانب وجذبهم للاستثمار الأجنبي المباشر، والإستفادة من مهاراتهم المتقدمة، والترحيب بالشركات متعددة الجنسيات للبيع في أسواق جنوب شرق آسيا من خلال التدابير التالية:[1]

- إنشاء المناطق الحرة؛
- التشجيع على بناء بنية تحتية وتحسينها، فقد تمّ إنشاء مطار شانغي الجديد الذي دخل حيز الخدمة سنة 1981؛
- تركيز الاستثمارات في القطاعات المربحة وغير المربحة والتركيز بشكل كبير على التدريب التقني؛
- الإضرابات محظورة والأجور كانت تقرر من قبل المجلس الوطني للأجور، وبمدة أسبوعية مقررة بـ 50 ساعة؛
- إنشاء معهد للمعايير والبحوث الصناعية، الذي يلعب دورا مهما في تعزيز التكنولوجيا، ممّا سمح في نهاية الستينات إلى بداية الثمانينات بتطور صناعي سريع.

ثانيا: الإنضمام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

بدأت محاولة تشكيل الرابطة الآسيوية سنة 1961 بين ماليزيا والفليبين وتايلاند لكنها فشلت بسبب حرب الفيتنام على دول المنطقة، وفي 8 أوت 1967 وقعت خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلاند على المعاهدة الخاصة بتأسيس" **ASEAN**" وذلك في العاصمة التايلاندية بانكوك من قبل وزراء خارجية تلك الدول[2].

وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يرّكز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدول.

إنّ تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا من قبل دول ASEAN كان بهدف تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والإستقرار الإقليمي كمركز للاستثمار العالمي وتسريع النمو الاقتصادي والتقدم الإجتماعي والثقافي بين أعضاء الرابطة، وتعتبر هذه الرابطة أو المنطقة من أثر المناطق ديناميكية في العالم، بل

---

[1] : Monique Fouet, **"Hong kong et Singapour : deux modèles non exemplaires"**, observations et diagnostics économiques, n 17, octobre 1986, p110.

[2]: بخيت حسان، **"دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1980 ــ 2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 158.

تعتبر موقع استثماري مترابط وجذاب، وتتفرد عن غيرها من المناطق لانتقالها من سياسات الاستثمار المشددة (سياسات الاستثمار الأكثر تشديدا) إلى سياسات الاستثمار الليبيرالية (سياسات الاستثمار الأقل تشديدا)[1]، وهناك العديد من المبادرات التي تمّ تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف كإزالة الحواجز التجارية والاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من المستثمرين إلى منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (AIGA) في عام 1987، ومنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AFTA) في عام 1992 باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، وتهدف هذه المنطقة إلى تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 و5% خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993، والإتفاق على اتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية[2]، كما تمّ تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل للتخطيط في إطار تعاونهم الاقتصادي الإقليمي فلقد تمّ من خلال إتفاقية الآسيان الشاملة للاستثمار (ACIA) في عام 2007، ويشمل هذا الإتفاق خطوات إضافية نحو تحرير الاستثمارات وحمايتها وتشجيعها، فلقد أتاحت هذه الإتفاقية الفرصة للآسيان للشروع في تكامل اقتصادي أعمق، في حين نجد أنّ كل بلد عضو متخصص في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة اعتمد على الميزة النسبية لكل بلد[3].

وفي سبيل تحقيق أهدافها خاصة في جعل جمهورية سنغافورة واحدة من أهم مراكز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملت جاهدة على جعلها وسيلة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال العديد من العوامل أهمها:[4]

- فتح المجال للاستثمار في جميع الصناعات مع منح المعاملة الوطنية لهذه الصناعات مع بعض الاستثناءات؛
- توفير الشفافية في سياسات الاستثمار والقواعد والإجراءات الإدارية بهدف جعل عملية الاستثمار أكثر انسيابية وتبسيط؛
- القضاء على معوقات الاستثمار وتحرير قواعد الاستثمار والسياسات في كافة القطاعات دون تخصيص.

---

[1] : Jaratin lily and Others ,**"The Determinants Of Asean Countries Attractiveness To Foreign Direct Investment in Real Estate**" , Research Article , Economics Research Internationl, 30 March 2014, p3.

[2] : Nurul Afiqah Ahmed and other, "**The Determinants Of Asean Countries Attractiveness To Foreign Direct Investment In Real Estate"**, 21st Annual Pacific Rim Real Estate Society Conference, Kualalumpur, Malaysia, 18 —21 January 2015, p 2.

[3] : Abdul Rahim Ridzuan and others, "**Modeling Macroeconomic Determinants For Foreign Direct Investment Inflows In ASEAN 5 Countries"**, International Journal Of Economics And Management 12 (1), 2018, p 154.

[4] : Piyaphan changwatchai,**" the determinants of FDI inflows by industry to ASEAN, Dissertation Doctor of Fhilosphy"**, Departement of Economics, The university of Utah, August 2010, p37.

فهذه التدابير تعكس محاولة جمهورية سنغافورة في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين البيئة الاستثمارية لها والبنية التحتية للاستثمار.

المطلب الثالث: التجربة السنغافورية: تقييم للاستراتيجية وأهم الدروس المستفادة

تعد التجربة السنغافورية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز التجارب التي أثبتت وجودها في هذا المجال وأصبحت من الدول المنافسة للعديد من اقتصاديات دول العالم، ويعود ذلك إلى الرغبة الحقيقية لحكومتها في توفير المناخ الاستثماري الجاذب والملائم للمستثمرين الأجانب، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تقييم المناخ الاستثماري في جمهورية سنغافورة كميا ونوعيا، ثم استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث حجم التدفقات الواردة إليها وعدد المشاريع الاستثمارية التي استطاعت تحصيلها ومعرفة أكثر القطاعات جذبا فيها.

أولا: تقييم المناخ الاستثماري لجمهورية سنغافورة

من أجل تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في جمهورية سنغافورة سنعتمد المعيارين التاليين:

1.التقييم الكمي

يمكن تحليل مناخ الاستثمار وفقا لهذا التقييم من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي متمثلة في **مؤشرات التوازن الداخلي:** الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي، معدل التضخم إضافة ميزان الحساب الجاري، معدل البطالة، **ومؤشرات التوازن الخارجي:** الإحتياطات الدولية، سعر الصرف مقابل الدولار، فهذه المؤشرات يمكنها أن تدل على جاذبية مناخ الاستثمار في جمهورية سنغافورة وقدرتها على جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في جمهورية سنغافورة خلال الفترة 2010-2017.

جدول رقم (1.3): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السنغافوري خلال الفترة (2010 ـ 2017)

المؤشرات/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار$)	236.2	275.1	289.7	300.3	305.2	311.5	304.1	323.9
معدل النمو الحقيقي (%)	15.2	6.4	4.1	5.1	3.9	2.2	2.4	3.6
التضخم (%)	4.6	5.5	4.3	1.5	(0.1)	(0.6)	0.2	0.5
ميزان الحساب الجاري (مليار$)	40.16	43.64	29.79	31.88	37.46	49.80	46.17	65.55
إج الاحتياطات الرسمية (مليار$)	41	45	49	64	55	61	65	68
معدل البطالة (%)	3.7	3.8	3.7	4	3.9	3.7	3.6	3.1

سعر الصرف مقابل الدولار	1.44	1.44	1.40	1.29	1.30	1.22	1.27	1.32

Source: -Asean Business Guide, Singapore 2018, Edition, KPMG.
- Asean Statistical Yearbook, Jakarta, December 2018,website www.asean.org date of visit 15/06/2019.

نلاحظ من الجدول رقم **(1.3)** أنّ جمهورية سنغافورة استطاعت أن ترفع من الناتج المحلي الإجمالي لها من 236.2 تدريجيا إلى 323.9 مليار دولار، وذلك بمساهمة قطاعي الصناعة والخدمات فقط على اعتبار أنّ قطاعة الزراعة يساهم بـ 0% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ نصيب الفرد منه يعتبر من أكبر النصيب في العالم الأمر الذي يزيد من القوة الشرائية للفرد حيث انتقل من 128.129 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 64581.9 دولار أمريكي في سنة 2018 وذلك حسب بيانات البنك العالمي لسنة 2019، كما أنها حققت معدلات نمو مرتفعة كان أقصاها سنة 2010 وصل إلى 15.2% بفضل نجاعة سياستها الاقتصادية، في حين نجد أنها خلال السنوات الأولى بدء من سنة 2010 إلى 2012 سجلت معدل تضخم مرتفع تراوح بين 4.3 و 5.5%، لينخفض سنة 2013 إلى 1.5%، أما سنتي 2014 و2015 فقد سجلّ معدل سالب وصل إلى (0.1 %) و (0.6 %) على الترتيب، فلقد استطاعت التحكم في معدل التضخم فقد وصل إلى 0.2 و 0.5% سنتي 2016 و2017، وذلك نتيجة قوة عملتها واقتصادها من جهة بالنسبة للدولار الأمريكي، أما عن مؤشر الحساب الجاري فلقد سجلّ طيلة الفترة (2010 ـ 2017) فائضا تراوح بين 29.79 مليار دولار سنة 2012 و65.55 مليار دولار كأقصى قيمة وصل لها سنة 2017، كما شهد إجمالي الاحتياطات الرسمية ارتفاعا متواصلا من 41 مليار دولار سنة 2010 إلى 68 مليار دولار سنة 2017، أما فيما يخص معدل البطالة فلقد حققت نسب جيدة جدا تراوحت ما بين -3.1 و 4%-.

2.التقييم النوعي

لأجل معرفة مكانة جمهورية سنغافورة وتقييم مناخها الاستثماري وفق بعض المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بجاذبية مناخ الاستثمار، سيتم ذلك من خلال التطرق لتصنيفها العالمي وفقا لبعض هذه المؤشرات فيما يلي:

جدول رقم (2.3): تصنيف جمهورية سنغافورة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 ـ 2018)

السنوات	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر بيئة العمل	مؤشر التنافسية العالمي		مؤشر تنافسية السفر والسياحة	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
2010	2	/	1	2	5.6	/	/
2011	2	/	1	2	5.7	10	5.23
2012	2	87.5	1	2	5.6	/	/
2013	2	88	1	2	5.6	10	5.23
2014	2	89.4	1	2	5.6	/	/
2015	2	89.4	1	2	5.7	11	4.86
2016	2	87.8	1	2	5.7	/	/
2017	2	88.6	2	3	5.7	13	4.85
2018	2	88.8	2	/	/	/	/

Sourse: The Heritage Foundation**," Index Of Economic Freedom"**, AWorld Bank Group Flagship Report, **Doing business**.
— World Economic Forum,**" The Travel Tourism Competitiveness Reports"** 2010, 2012, 2014, 2016, 2018.
— World Economic Forum, "**The Competitiveness Reports"** 2007, 2008, 2012, 2015 ,2017.

نلاحظ من الجدول رقم **(2.3)** أنّ جمهورية سنغافورة تفوقت في تصنيفها وفق **مؤشر الحرية الاقتصادية** فلقد احتلت المرتبة الثانية عالميا طيلة الفترة (2010 ـ 2018)، وذلك بسبب التزامها الكبير بتوفير الحماية للمستثمرين من خلال حماية حقوق الملكية ونزاهة الحكومة التي تتمتع بها خاصة وأنها تعد من أكثر الدول محاربة للفساد والرشوة والبيروقراطية، وأنّ نظامها الضريبي يمتاز بالفعالية والوضوح وقلة المدفوعات الضريبية، كل هذه الظروف جعلت منها تتمتع بحرية اقتصادية مرتفعة جدا، كما أنها تتربع في صدارتها وفق **مؤشر بيئة العمل** باحتلالها المرتبة الأولى طيلة الفترة (2010 ـ 2016) فلقد استطاعت أن تبرهن أنّ بيئتها الاستثمارية أكثر جذبا ومواءمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي سنتي 2017 و2018 احتلت المرتبة الثانية عالميا وذلك حسب تقارير البنك الدولي التي أثبتت أنّ هذا التميز كان وراءه جل التسهيلات وقلة الإجراءات الإدارية، وحسب تقرير مؤشر بيئة العمل لسنة 2019 نجد أنّ عدد الإجراءات سواء في بدء المشروع التي يصل عددها إلى إجرائين فقط بمعدل 1.5 يوم، استخراج التراخيص اللازمة سواء للبناء (10 إجراءات بمعدل 41 يوم) ومؤشر توصيل الكهرباء (4 إجراءات بمعدل شهر واحد فقط)، بالإضافة إلى قلة المدفوعات الضريبية (5 مدفوعات بمعدل 64 ساعة) ، مؤشر الحصول على التمويل الذي وصل إلى الدليل 7 من مجال (0–8) حسب مؤشر عمق المعلومات الائتمانية ، لتكتمل مسيرة تفوق جمهورية سنغافورة لتشمل أيضا **مؤشر التنافسي العالمي** باحتلالها المرتبة الثانية عالميا للفترة

(2010 ـ 2016) ويعود هذا التفوق إلى تفوقها أيضا في مؤشراتها الفرعية ضمن مجموعاتها الثلاث، أما سنة 2017 تراجعت بمرتبة واحدة لتحتل المرتبة الثالثة.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة فقد تمّ اختيار مجموعة أخرى من المؤشرات في سبيل تقييم المناخ الاستثماري لأكبر عدد ممكن من المؤشرات وذلك لعددها الكبير ولتعذرنا التطرق إليها كاملة والجدول الموالي يوضح تصنيف ومكانة جمهورية سنغافورة عالميا وفق المؤشرات التالية:

جدول رقم (3.3): يوضح تصنيف جمهورية سنغافورة ضمن بعض مؤشرات مختارة للفترة (2010 ــ 2018)

السنوات	مؤشر التنمية البشرية		مؤشر مدركات الفساد		مؤشر الشفافية		مؤشر الابتكار العالمي	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
2010	27	0.846	/	/	2	5.5	3	59.6
2011	26	0.866	/	/	2	5.6	3	64.2
2012	6	0.920	7	68	2	5.7	3	63.5
2013	9	0.901	6	69	2	5.6	8	53.3
2014	11	0.912	7	70	2	5.6	7	59.2
2015	5	0.925	8	70	2	5.7	7	59.4
2016	9	0.930	7	66	2	5.7	7	58.7
2017	9	0.932	6	71	3	5.7	6	59.2
2018	/	/	3	70	2	5.8	5	59.1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"تقارير التنمية البشرية"**، World Intellectual Property Organization، **Global Innovation Index** 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.
– The World Wide Governance Indicaors, **"Aggregate Governance Indicators 1996 –2017"**, www.govindicators.org

وفقا للجدول رقم **(3.3)** حققت سنغافورة نتائج جيدة وفق تصنيفها **لمؤشر التنمية البشرية** فبعد أن كانت سنة 2010 تحتل المرتبة 27 عالميا لتتحسن وبصورة كبيرة محققة المرتبة السادسة (6) وكان وراء هذا التقدم الإهتمام الكبير بقطاعي الصحة والتعليم الذي عرفه الاقتصاد السنغافوري كما سبق الإشـــارة لذلك، وكان أحسن تصنيف لها سنة 2015 محققة المرتبة الخامسة برصيد 0.925 وفي سنتي 2016 و2017 ارتفعت إلى المرتبة التاسعة غير أنها بقيت تصنف ضمن دول مرتفعة التنمية البشرية، وعن **مؤشر مدركات الفساد** فمنذ انفصال سنغافورة عن ماليزيا الذي نتج عنه اقتصاد فاسد تحكمه مبادئ الرشوة والفساد والاختلاس، الأمر الذي جعل حكومة سنغافورة تعتزم محاربة هذه الظاهرة المنتشرة، فلقد انتقلت من أكثر الدول فسادا إلى أقل الدول فسادا، حيث صنفت في آخر تقرير للبنك العالمي لسنة 2018 في المرتبة الثالثة عالميا، وذلك نتيجة للسياسة الصارمة التي طبقتها الحكومة خاصة في منح الغرامات في حال عدم

الإلتزام وذلك في شتى المجالات، كما أنها تعد من أكثر الدول تطبيقا لمبادئ الحوكمة ومن بين مظاهرها الشفافية التي أثبتت نجاحها من خلال احتلالها المرتبة الثانية عالميا خلال الفترة (2010 ـ 2018) **لمؤشر الشفافية** باستثناء سنة 2017 أين سجلت المرتبة الثالثة عالميا، كما استطاعت اثبات التميز أيضا من خلال **مؤشر الإبتكار العالمي** الذي صنفت من خلاله في المرتبة الثالثة للسنوات 2010، 2011، 2012، وفي سنة 2013 ارتفع ترتيبها إلى المرتبة الثامنة كأسوأ ترتيب للفترة (2010 ـ 2018)، غير أنها في سنة 2018 تقدمت بثلاث مراتب لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإهتمام الكبير بالتكنولوجيا الحديثة وما حققته من إنجازات خصّت هذا المجال.

ثانيا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جمهورية سنغافورة وتوزيعه القطاعي

كتقييم لتجربة جمهورية سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم تحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استطاعت جذبها خلال الفترة (1990 ـ 2017)، والوقوف على أهم الدول المهتمة بالاستثمار فيها، إضافة إلى تحليل القطاعات الأكثر جاذبية فيها.

1.تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جمهورية سنغافورة خلال الفترة (1990 ـ2017)

انعكست الإصلاحات التي قادتها سنغافورة لتحسين المناخ العام للاستثمار باستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4.3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جمهورية سنغافورة **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ح.إ.أ.م	**5.57**	**4.88**	**2.20**	**4.68**	**8.55**	**11.94**	**11.43**	**15.70**	**5.95**	**18.85**
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ح.إ.أ.م	**15.51**	**17.06**	**6.15**	**17.05**	**24.39**	**18.09**	**36.92**	**47.73**	**12.20**	**23.82**
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	-	-
ح.إ.أ.م	**55.07**	**48.32**	**57.14**	**66.49**	**68.49**	**65.26**	**97.10**	**62.01**	-	-

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي UNCATAD.

من خلال قراءة الجدول رقم **(4.3)** نلاحظ أنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى جمهورية سنغافورة حقق نسب مقبولة جدا خلال فترة التسعينات فلقد انتقلت من 5.57 مليار دولار سنة 1990 إلى 15.70 مليار دولار سنة 1997، لينخفض بصورة كبيرة إلى 5.95 مليار دولار سنة 1998 وذلك بسبب الأزمة الآسيوية التي طالت المنطقة بسبب انهيار عملة تايلاند وما نتج عنها من انهيار في اقتصادها لكنها سرعان ما تداركت ذلك بعد الخروج من الأزمة، ووصوله إلى18.85 مليار دولار سنة 1999، إضافة إلى رغبتها المبكرة ومعرفتها الكبيرة بأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ففي سنة 1972 أي بعد

مضي 7 سنوات فقط من الإنفصال عن ماليزيا كان ربع شركات التصنيع إما مملوكة بالكامل للأجانب أو مشتركة، وكان كل من الولايات المتحدة واليابان من أكبر المستثمرين في سنغافورة في تلك الفترة، لتنخفض بعدها سنة 2000 محققة مبلغ 15.51 مليار دولار، وترتفع مباشرة سنة 2001 حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 17.06 مليار دولار، نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل تهيئة بيئة أعمالها الاستثمارية، وفي سنة 2002 انخفض إلى 6.12 مليار دولار، لكنه سرعان ما أخذ في الارتفاع خلال السنوات الخمس الموالية و يحقق أكبر حجم له سنة 2007 وصل إلى 47.73 مليار دولار وهذا إن دلّ عل شيء فهو دليل على الأثر الإيجابي لاتفاقية الآسيان الشاملة للاستثمار (ACIA) التي تمّ الاتفاق عليها في نفس العام، إضافة إلى نجاحها الباهر في جعل بيئتها الاستثمارية أكثر جاذبية و مواءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإثر تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و كغيرها من الدول المنفتحة على العالم الخارجي تأثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ووصل سنتي 2008 و 2009 إلى 12.20 و 23.82 مليار دولار على الترتيب، ليتجاوز الاقتصاد السنغافوري بعدها الأزمة بسرعة ويحقق نتائج مرتفعة وممتازة طيلة 8 سنوات بدء من سنة 2010 الذي حقق 55.07 مليار دولار و 62.01 مليار دولار سنة 2017.

2. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية سنغافورة

سعت سنغافورة كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففتحت المجال أمام قطاعاتها الاقتصادية وجعلها دائما جذابة لرؤوس الأموال الأجنبية، والجدول الموالي يوضح أهم القطاعات التي كان لها النصيب الأوفر من حيث استقطابها لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2012 - 2016).

جدول رقم (5.3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر لجمهورية سنغافورة للفترة (2012 ــ 2016)

الوحدة: مليون دولار

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
التصنيع	127.487	159.659	157.037	167.012	169.875	781.07
الخدمات المالية والتأمين	382.050	411.263	525.684	591.755	674.706	2585.458
تجارة الجملة والتجزئة	164.274	186.395	236.611	281.616	298.012	1166.908
أنشطة السوق العقاري	29.550	31.246	36.986	34.151	37.734	169.667
النقل والتخزين	34.529	32.908	37.984	40.482	28.473	174.373
أعمال البناء	2.570	3.447	3.945	3.541	4.374	67.605
المعلومات والاتصالات	11.208	12.516	18.622	20.885	18.390	81.621

قطاعات أخرى	9.253	10.168	13.352	15.278	15.744	63.695

Source: Foreign Direct Investment In Singapore 2016, "**Departement of Statistics Singapore"**, www.singstat.gov.sg.

نلاحظ من الجدول رقم (**5.3**) أنّ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية سنغافورة خلال الفترة (2012 ـ 2016) تميز بالتنوع وشمل العديد من القطاعات الاقتصادية، فلقد تصدرّ قطاع الخدمات المالية والتأمين بمجموع تكلفة قدرّت بـ 2585.458 مليون دولار، والمرتبة الثانية كانت من نصيب تجارة الجملة والتجزئة بتكلفة 1166.908 مليون دولار، يليه قطاع التصنيع في المرتبة الثالثة بإجمالي تكلفة قدرّت بـ 781.07 مليون دولار، فلقد أثبتت الشركات متعددة الجنسيات سيطرتها على هذه القطاعات باعتبارهم من محركات النمو في جمهورية سنغافورة، أما قطاعي النقل والتخزين وأنشطة السوق العقاري فلقد قدرّت تكلفة مشاريعهم بـ 174.373 و169.667 مليون دولار على الترتيب، وكان من نصيب قطاع المعلومات والاتصالات 81.621 مليون دولار، وفي الأخير قطاع أعمال البناء بتكلفة 67.605 مليون دولار.

وأما عن الدول المستثمرة في جمهورية سنغافورة حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة (2012 -2016)، فقد احتلت الولايات المتحدة الصدارة بنصيب 949.899 مليون دولار، والمرتبة الثانية كانت من نصيب هولندا بتكلفة قدرّت بـ 516.898 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة كانت لجزر فيرجن البريطانية 498.722 مليون دولار، واليابان أيضا استطاعت أن تكون من أهم الدول المستثمرة في جمهورية سنغافورة فلقد أثبتت هذه الأخيرة جاذبيتها فلقد استثمرت ما يقارب451.653 مليون دولار، والجدول الموالي يوضح بالتفصيل أهم عشرة دول مستثمرة في جمهورية سنغافورة للفترة (2012 ـ 2016).

جدول رقم (6.3): يوضح أهم عشرة دول مستثمرة في جمهورية سنغافورة للفترة (2012-2016)

الوحدة: مليون دولار

الدول المستثمرة	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
الولايات المتحدة	105.145	129.928	192.312	242.937	279.577	949.899
جزر فيرجن البريطانية	76.832	87.451	105.903	109.811	118.725	498.722
جزيرة كايمان	51.548	59.608	80.917	97.935	108.725	398.733
هولندا	90.556	84.902	70.063	99.126	102.125	516.898
اليابان	60.069	72.246	110.106	115.247	93.985	451.653
المملكة المتحدة	49.092	59.016	62.181	60.142	72.018	302.449
لكسمبورغ	21.256	24.414	42.591	48.713	66.388	203.362
برمودا	32.721	34.794	40.516	51.425	54.133	213.589
هونغ كونغ	30.393	33.490	50.125	48.713	52.767	215.488

سويسرا	32.349	39.636	44.348	47.910	40.692	204.935

Source : Foreign Direct Investment In Singapore 2016, op cit,p

وفي الأخير يمكن القول أنّ ما حققته جمهورية سنغافورة يعتبر بمثابة معجزة تستحق الدراسة، خاصة في ظل افتقارها للموارد الطبيعية وما صاحبها من ظروف سيئة ووضع اقتصادي مزري ومعدلات بطالة مرتفعة جدا خاصة بعد انفصالها عن ماليزيا سنة 1964، فمن بين الحلول التي انتهجتها للنهوض باقتصادها قامت بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر للخروج من هذا الوضع، الأمر الذي تطلّب منها أولا توفير مناخ استثماري محفز وجاذب يجذب المستثمر الأجنبي، لترفع التحدي بعد ذلك وتصبح سنة 2017 خامس اقتصاد مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، هذا النجاح والتفوق قابله العديد من الإجراءات والعمل بجدية من طرف الحكومة كما المواطنين والبدء أولا بالتخلص من نقـــــاط الضعف، كان أولها الإنفلات الأمني بعد الإنفصال عن ماليزيا وانتشار مختلف أشكال الفساد حيث كانت تصنف من أكثر الدول فسادا، إضافة إلى إنعدام الموارد الطبيعية، لتجعل بعد ذلك كل نقطة ضعف نقطة قوة باتباع مختلف الإجراءات والسياسات المطبقة التي عملت بدورها على تحقيق الاستقرار الأمني والسياســـــي، لتصبح جمهورية سنغافورة من أكثر الدول الآمنة في العالم، واهتمامها الكبير بالتعليم فلقد عملت على تطوير منظومتها التعليمية على مستوى عالي لتصبح من أحسنها في العالم، وإقامة بنية تحتية بمعايير عالمية، واعتمادها الكبير على التكنولوجيا المتقدمة، وتطبيقها لمبادئ الحوكمة ومحاربة الفساد لتصبح من الدول أقل فسادا، وهو ما تمّ توضيحه والإعلان عنه في التقارير الدولية الخاصة بتقييم المناخ الاستثماري للدول، وبهذه المعطيات وغيرها التي تمّ التطرق إليها فيما سبق أثبتت جمهورية سنغافورة فعالية استراتيجيتها الاستثمارية من خلال نجاعتها بإنشاء العديد من المناطق الحرة والتي وصلت نسبة تملك المشروع للمستثمر الأجنبي نسبة 100%، وفتح المجال للاستثمار ومنح التحفيزات والمزايا لجميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء.

المبحث الثاني: تجربة الاقتصاد الإماراتي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الناجحة والأكثر جاذبية لاستقطاب المستثمرين الأجانب، وذلك نظرا للجهود الكبيرة والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بتطبيقها من طرف حكومتها في مجال إقامة المناطق الحرة وسياسات الإنفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات و مختلف التسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ الملائم لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الإستقرار السياسي الذي تتمتع به، كل هذه العوامل أدت إلى جعل اقتصاد دولة الإمارات من أكبر الاقتصادات في الدول العربية.

المطلب الأول: عرض مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بجاذبية مناخها الاستثماري من خلال توفرها على العديد من المؤهلات والمقومات التي جعلت منها وجهة استثمارية ناجحة بامتياز، إضافة إلى احتلالها مكانة عالمية نظرا للتطور الكبير الذي شهده الاقتصاد الإماراتي في جميع القطاعات، وهذا بانتهاجها لمجموعة من الآليات والسياسات التي ساهمت في تطورها خاصة في ظل الأزمات المتكررة لانخفاض أسعـــار النفـــط، وفيما يلي سيتم التطرق إلى مؤهلات ومميزات البيئة الاقتصادية الاستثمارية للإمارات العربية المتحدة.

أولا: موقع جغرافي استراتيجي واستقرار أمني وسياسي

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وهي تشغل مساحة تقدّر بـ 82.880 كلم مربع، وتشغل أبو ظبي حوالي 87% من إجمالي مساحة الدولة[1] ، فهي بذلك تمتاز بموقع جغرافي ممتاز يمكنّها من إيجاد علاقات اقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية والعربية والآسيوية المحيطة بها ممّا يؤهلها لخدمة أسواق هذه الدول بسرعة وبتكلفة قليلة نسبيا ما يساعد في نمو الصادرات الوطنية الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادية الكلية والقطاعية [2]، كما تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة باستقرار سياسي وأمني لا مثيل له خاصة في

[1]: فيروز قطاف، عبلة بزقرار، **"مؤشرات ريادة القطاع السياحي، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 40.

[2]: محمد سعد عميرة، **"اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية"، الكويت، 2002، ص 3.

ظل السياسة العامة المطبقة في الدولة ما يجعل من مناخها مناخا نموذجيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا: المناطق الحرة

تشكل المناطق الحرة عامل جذب أساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ عدد المناطق الحرة 36 منطقة سنة 2014، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية، حيث حققت تجارة المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنة 2013 نموا بلغ ما نسبته حوالي 5 % مقارنة بسنة 2012، حيث ارتفع إجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة من 14.4 مليار درهم في سنة 2012 إلى حوالي 78.5 مليار درهم سنة 2013 بزيادة تقدّر بحوالي 4.1 مليار درهم[2]، كما تعدّ المنطقة الحرة في جبل علي من أقدم المناطق الحرة وأنجحها على الإطلاق حيث أبصرت النور في عام 1980 وفيها أضخم ميناء اصطناعي في العالم، حيث تخضع هذه المناطق لقوانين وأنظمة مختلفة عن تلك التي تحكم الشركات المقيمة في الإمارات[3]، وفي سنة 2018 ارتفع عدد المناطق الحرة ليصل إلى 62 منطقة حرة، حيث سجل حجم تجارة المناطق الحرة بالدولة في أول خمسة أشهر من سنة 2017 ما قيمته 212.5مليار درهم، غير أنّ الملاحظ أنّ إقليم دول آسيا واستراليا والمحيط الهادي يحتل صدارة الشركاء التجاريين بمبادلات تجارية قيمتها 89.6% مليار درهم ونسبة 47% من إجمالي تجارة المناطق الحرة، والتجارة مع الدول العربية تقفز إلى 51.5 مليار درهم ماي 2017، منها 39.3 مليار درهم إعادة تصدير، في حين تجارة المناطق الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي ترتفع إلى 35.4 مليار درهم[4].

ثالثا: بيئة اقتصادية واعدة

تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي وذلك للأسباب التالية:

---

[1]: مجلس ابوظبي للتعليم، دليل الاستثمار: **"قطاع المدارس الخاصة وضمان الجودة للمستثمرين في المدارس الخاصة في إمارة أبو ظبي"**، 2015، ص 9.

[2]: عاطف لافي مرزوك، مصطفى رفيق عبد الرزاق، **"الفوائض والسياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية"، المجلد 10، العدد 33، جامعة الكوفة، العراق، 2015، ص 109.

[3]: كاظم أحمد البطاط وآخرون، مرجع سابق، ص 99.

[4] :Federal Customs Authority, Emirates Customs Free Zones, Electronic Statistical Bulletin, Issue 62, May 2017, p 01.

- اعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا).
- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصـــــادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021[1].
- انضمامها إلى منظمات ومؤسسات عالمية وقطرية عدة ذات الشأن من الاستثمار الأجنبي ولا سيما (WTO)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والرابطة العالمية لوكالات الترويج (WAIPA) والوكالة الدولية لفض منازعات الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار[2].

رابعا: جودة البنية التحتية

يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الإتحادية ومشروع القطار الإتحادي، والمبادرات الإتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبو ظبي ودبي[3]، ولقد تجسد ذلك الإنفاق المستمر في تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة لإنجازات أهمها ما يلي: [4]

- إنشاء العديد من المدن السكنية الجديدة التي تضم الألاف من الوحدات السكنية؛
- شبكة واسعة متقدمة بأرقى المواصفات العالمية من طرق داخلية وخارجية وجسور، والعديد من شبكات الري والصرف الصحي والزراعي والسدود؛
- إنشاء أكثر من 26 ميناء بحري وافتتاح ميناء خليفة بالطوبلة وتنفيذ توسعات بميناء جبل **"علي"** لرفع الطاقة الإجمالية لموانئ دبي إلى قرابة 20 مليون حاوية سنويا لتعزيز مكانته ليكون واحدا من بين أكبر خمسة موانئ بالعالم؛

---

[1]: بوفنش وسيلة، **"اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص 219.

[2]: حسن كريم حمزة، **"العولمة المالية والنمو الاقتصادي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 311.

[3]: بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، **"التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية (تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة)"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2018، ص

[4]: ندى الهاشمي، **"الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العام"**، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، 2018، ص 31.

- إنشاء 8 مطارات دولية بكل من أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين، والتوسعات الكبيرة بمطارات الدولة وخاصة مطاري أبو ظبي ودبي الدوليين لتوسعة طاقاتها الاستيعابية؛
- تأسيس شركة الاتحاد للقطارات وإنشاء وتشغيل وتطوير أول شبكة للسكك الحديدية (قطار الاتحاد) لنقل الركاب والبضائع بالدولة، بتكلفة إجمالية نحو 40 مليار درهم ويمتد على مسافة 1200كيلو متر بطاقة استيعابية تصل عند التشغيل إلى 50 مليون طن من البضائع و16 مليون راكب سنويـــــا، وخاصة المناطق الصناعية الاستراتيجية الكبرى فيها؛
- إقامة مشاريع حيوية بقطاعي الماء والكهرباء بأبو ظبي ودبي والمناطق الشمالية لزيادة ورفع الطاقة الإنتاجية من الماء والكهرباء بالدولة والتي تتولى إدارتها الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، فضلا عن المشروعات الخاصة بتوليد الطاقة من مصادرها الجديدة والمتجددة النووية.

خامسا: وجود نظام مصرفي قوي

تتمتع دولة الإمـــارات بنظام مصرفي قوي ذات مؤسسات منافسة تقدم كافة التسهيلات الائتمانيـــة والخدمـــات، وسوق مالي متطور يتمتع بالشفافية والحوكمة، إضافة إلى تبني الدولة قوانين التجارة الحرة والتي جعلتها رائدة في مجال التجارة العابرة للحدود مع انخفاض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات إلى أدنى مستوياتها، إضافة إلى إنشاء معهد حوكمة الشركات وتطبيق مبادئها على الشركات المساهمـــــة[1]، وترسيخ مفهومها في الجهات الوزارات الإتحادية، كما أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع لائحة حوكمة الشركات ومعايير الإنضباط المؤسسي للشركات المساهمة، كما أنّ حكومة دولة الإمارات وإمارة دبي أدركت بأهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي، وحرصت على أن تكون الرائدة والسباقة في إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم منذ السبعينات (بنك دبي الإسلامي)، بالإضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها، كما نالت المرتبة الثانية عالميا بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي الذي يشمل 73 دولة[2] ، كما تحتل المرتبة الرابعة عربيا من حيث عدد البنوك الإسلامية التي وصل عددها سنة 2017 إلى 8 بنوك إسلامية بنسبة 20% من موجوداتها المصرفية[3].

---

[1]: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **"التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015"**، ص54.

[2]: بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، مرجع سابق، ص ص 126، 127.

[3]: إتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، القطاع المصرفي الإسلامي 2017، الموقع: www.uabonlin.org تاريخ الزيارة: 2019/11/20.

المطلب الثاني: قراءة في الإستراتيجية الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة

في سبيل رغبة الإمارات في تشجيع وجذب أكبر نصيب ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها، قامت بانتهاج العديد من السياسات الاستثمارية والإستراتيجيات التي من شأنها توفير المناخ الاستثماري المناسب والجاذب للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، لتتميز الإستراتيجية المتبعة من قبلها بالتنوع بدء من اهتمامها بالسياسة الاستثمارية وتوفير كل الضمانات والتحفيزات التي تعطي الثقة للمستثمر، واتخاذها للعديد من الإصلاحات في بيئة أعمالها بغية تيسير وتبسيط الإجراءات، إضافة إلى اتباعها لسياسة التنويع الاقتصادي التي شملت كل القطاعات، فكان لهذه الأخيرة الأثر الإيجابي على دولة الإمارات وتميزها عن باقي الدول الريعية التي لازالت تتخبط إثر انخفاض أسعار النفط، وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه السياسات.

أولا: سياسات الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة

اتبعت الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول سياسات استثمارية تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتكون تلك السياسات موجهة لتحسين المناخ الاستثماري وجعله ملائم وتنافسي، وما يميزها أيضا تبنيها للعديد من السياسات التي من شأنها الرفع من جاذبية مناخ الأعمال بهـــا، إلى جانب الإطار القانوني للاستثمار وما تقدمه من تحفيزات ومزايا للمستثمرين الأجانب، نذكرها فيما يلي:

1.السياسة الاستثمارية المتبعة في الإمارات العربية المتحدة

تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة تبنت الإمارات سياسة استثمارية مشجعة للاستثمار الأجنبي من خلال تقديمها للحوافز والتسهيلات الاستثمارية المختلفة، إضافة إلى تشجيعها لاستثمارات القطاع الخاص وتعزيز مبادراته الإنمائية، وتركيزها على تطبيقها لسياسة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وهذه السياسات يمكن إيجازها فيما يلي:

1.1. سياسة الخصخصة

انطلاقا من مبدأ أهمية مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة وتعزيز دوره الاقتصادي بشكل عام، أخذت الدولة بخصخصة بعض المشاريع التنموية التي تمتلكها ببيعها للقطاع الخاص[1]، إضافة إلى تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين الخاص والعام: والتي تعد إحدى الآليات

[1]: كاظم أحمد البطاط وآخرون، مرجع سابق، ص 96.

الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة، الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات مثل قطاع التطوير العقاري، المرافق العامة، النقل، الطاقة والسياحة، في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة إطلاق مشاريع جديدة مبتكرة[1].

2.1. السياسة النقدية والائتمانية

تبنت الإمارات العربية المتحدة سياسة نقدية وائتمانية متحررة تتناسب مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة ومع النظام الاقتصادي الحر وتهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على معدل صرف الدرهم وقوته مقابل العملات الأجنبية وذلك باتباع سياسة ائتمانية تسعى إلى تلبية الطلب المحلي على الإئتمان والعملات الصعبة وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات.

3.1. السياسة التجارية

تعتمد الإمارات سياسة تجارية حرة وهي من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي الحر المتبع منذ إنشاء الدولـــة، وتهدف هذه السياسة إلى تحرير التجارة الخارجية، بحيث لا تفرض أية قيود كمية أو جمركية على الصادرات الوطنية غير النفطية، بل تحاول تنميتها من خلال سياسة تنويع مصادر دخلها وعدم فرض أية قيود كمية أو فنية على الواردات، بينما تفرض رسوم جمركية منخفضة جدا عليها، وفي ضوء التوجه العالمي لفتح الأسواق الدولية وإلغاء القيود الكمية والفنية والجمركية على التبادل التجاري بين الدول بهدف تحرير التجارة العالميـة، انضمت الإمارات لمنظمة التجارة العالمية في عام 1996[2].

4.1. سياسة الإنفتاح الاقتصادي

ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الإنفتاح الاقتصادي على ثلاث محاور رئيسية تمثلت في الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية (مدارس، مستشفيات، تعليم، جسور، مطارات)، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم، وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي وتجعل منها وجهة استثمارية جاذبة، فضلا عن انضمامها المبكر إلى منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي، وتوقيعها على عدة اتفاقيات دولية كإتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، اتفاقيات استثمار ثنائية مع 38 بلدا واتفاقيات ازدواجية ضريبية مع 49 بلدا[3].

[1]: بوفنش وسيلة، مرجع سابق، ص 235.

[2]: محمد سعيد عميرة، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

[3]: بوفنش وسيلة، مرجع سابق ص234.

فالسياسة الاستثمارية في الإمارات تركّز على تطوير تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فقد بادرت سنة 2000 بتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، وإنشاء مدينة الإنترنت والعمل على تطوير التجارة الإلكترونية وجذب عدد من كبار شركات تكنولوجيا المعلومات مثل مايكروسوفت واتخاذ دبي كمقر لعملياتها في الشرق الأوسط[1].

5.1. السياسة الضريبية المتبعة في الدولة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بنظام ضريبي مستقر وفعال من خلال إدارة ضريبية تعنى بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الإتحادية، ووضع إجراءات موحدة لحقوق وواجبات الخاضعين للضريبة إلى تعزيز استدامة موارد الحكومة الإتحادية، وفي هذا الشأن أصدر رئيس الدولة مرسوما بالقانون الإتحادي رقم 13 لسنة 2016 بشأن " الهيئة الإتحادية للضرائب تكون لها الشخصية الإعتبارية المستقلة، وتتمتع بالأهلية القانونية المستقلة للتصرف المالي والإداري، وتختص هذه الهيئة من خلال ما نصت عليه المادة 4 من القانون الإتحادي رقم 13 فيما يلي: [2]

- إدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الإتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع إيراداتها؛
- تطبيق الإجراءات الضريبية والقوانين والأنظمة فيما يخص الضرائب الإتحادية؛
- سداد ما يترتب على الهيئة من التزامات مالية؛
- تطبيق اتفاقيات منع الإزدواج الضريبي التي تصادق عليها الدولة؛
- البث في طلبات التسجيل في الأنظمة المعمول بها في الدولة، وتخصيص أرقام ضريبية للتسجيل في هذه الأنظمة؛
- اقتراح التشريعات المتعلقة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الإتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع الإيرادات، وإنشاء سجلات وإصدار التوجيهات والتوضيحات اللازمة لدفع الضرائب.

كما هناك ضرائب مستحدثة بعد تأسيس النظام الضريبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بغية المساهمة أكثر في الإيرادات العامة وتعويض العائدات الجمركية ومنها ضريبة القيمة المضافة (TVA) التي تمّ فرضها مطلع عام 2018 على كل القطاعات الإنتاجية والخدمية وبنسبة 5%، وسيتم إلزام الشركات التي تسجل إيرادات سنوية تفوق 3.75 مليون درهم على التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة، والضريبة

[1]: محمد سعد عميرة، مرجع سابق، ص 13.

[2]: بوشامة مصطفى، عمامرة أسامة، **"واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 93.

الانتقائية التي بدأ تطبيقها في أول أكتوبر لعام 2017 ونسبها 50% على المشروبات الغازية، 100 % على منتجات التبغ، 100% على مشروبات الطاقة[1].

2. الإطار القانوني وأهم التحفيزات المقدمة لجذب المستثمرين الأجانب

تلعب التشريعات القانونية دورا مهما في التأثير على قرار المستثمر نحو الاستثمار من عدمه، فهي تساهم في تعريف المستثمر المحلي والأجنبي بالمناخ الاستثماري السائد في الدولة مع تحديد الإلتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه التشريعات والقوانين.

1.2. الإطار القانوني للاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمّ إصدار العديد من القوانين منذ عام 1999 في دولة الإمارات العربية المتحدة من بينها تشكيل لجان في كل إمارة لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتحت رقابة اللجنة المركزية في الدولة الاتحادية من مهامها: منح امتيازات وحوافز لغرض تشجيع المستثمرين، إضافة إلى مد صلاحيات للغرف التجارية والصناعية بمهام الترويج للمشروعات الاستثمارية[2].

كما تم إصدار قانون الاستثمار الحديث الذي خصصّ له غرض مزدوج متمثل في تشجيع الاستثمار والنمو، ويضمن في الوقت نفسه حماية عادلة للقضايا الاقتصادية والإجتماعية في الإمارات العربية المتحدة. ويتيح القانون الجديد ما يلي:[3]

- إنشاء ملعب ربح مثمر ومستدام للمواطنين الإماراتيين والمالكين الأجانب على حد سواء، وتحديد ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 94%؛
- قصر مدة تصاريح العمل الممنوحة للاختصاصيين على ثلاث سنوات؛
- فرض معدل ثابت لضريبة الشركات يتراوح بين 5 و8 % على المستوى الوطني وإلغاء نظام الاستثمار المحلي والأجنبي للدولة؛
- تشجيع الشفافية في قانون العمل ومنح تأشيرات أطول أو دائمة للإختصاصيين المؤهلين والمستثمرين الأجانب في القطاعات الموصي بها، بناء على تدفق رؤوس الأموال أو نوع المشروع أو المؤهلات؛

[1]: بوشامة مصطفى، عمامرة أسامة، المرجع نفسه، ص 99.

[2]: حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 304.

[3]: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **"بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 4.

- التركيز على تطوير التخصص في مهارات محددة لدى مواطني الإمارات؛
- تقديم تسهيلات بمنح تصاريح عمل للعمالة الماهرة وغيرها من الفئات المطلوبة؛
- فرض قيود على منح تصاريح عمل للعمالة غير الماهرة؛
- وضع استراتيجية تسويق قصيرة الأجل تستهدف تعزيز الإمارات كمقصد للاستثمار؛
- إعطاء أولوية الإشتراك للعناصر المحلية في نشاط الشركات تعزيز الروابط الداخلية.

علاوة على التشريعات والقوانين أعلاه فإنّ دولة الإمارات العربية المتحدة شرّعت قوانين أخرى كقانون مكافحة الغش، قانون العمل، قانون المصرف المركزي، قانون المنافسة وقانون حماية الملكية الفكرية وغيرها من القوانين التي تسهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار ودعم نمو بيئة الأعمال في الدولة.

أما عن النظام المؤسساتي فقد تميّز بوجود عدد من المؤسسات المحلية التي تؤثر في قرارات المستثمرين والتي هي جزء من شبكة الدعم التي يحتاجها المستثمر لتقليل صعوباته وتبسيط إجراءاته، أهمها انضمامها في منظمة الخليج للإستشارات الصناعية التي أطلقت في 26 أكتوبر 2005 بوابة قاعدة المعلومات الصناعية والإحصاءات والمضمون التحليلي الذي يخدم المستثمرين والصناعيين الإقليميين والدوليين من خلال موقع إلكتروني واحد يضم ستة قواعد ببيانات متكاملة هي (قاعدة بيانات التجارة الخارجية، قاعدة البيانات الاقتصادية والإجتماعية، بيانات الفرص الاستثمارية في الخليج، بيانات مزودي التقنيات، بيانات الخبراء وأخيرا قاعدة بيانات الصناعات الخليجية)[1].

ففي قطاع السياحة مثلا كان تنظيم هذا القطاع قبل سنة 2008 يتم على مستوى كل إمارة فحسب، ولكن بموجب القانون رقم 06 لسنة 2008 تمّ تأسيس المجلس الوطني للسياحة والآثار كهيئة تعمل على المستوى الإتحادي، بحيث خوّلت له الدولة تنظيم إدارات السياحة في جميع إمارات الدولة، بشكل يضمن التنسيق التام والفعال مع باقي الهيئات والدوائر المحلية المعنية بتخطيط وتنمية المشروعات السياحية وتثمين الآثار في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، وتتمثل أهم اختصاصات المجلس فيما يلي: [2]

[1]: حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص ص 310، 311.

[2]: عمر بن سليمان، **"الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2007ـ 2016)"**، مجلة المعيار، العدد 20، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 272.

- تنشيط وترويج وتنمية السياحة داخليا وخارجيا؛
- الحفاظ على الآثار والتنقيب عنها، واتخاذ التدابير اللازمة لتأشيرها وحمايتها، والمحافظة عليها وتسجيلها وعرضها في الداخل والخارج؛
- تمثيل الدولة خارجيا في كل ما يتعلق بالسياحة والآثار؛
- التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والجهات العامة والخاصة التي لها أهداف مماثلة لأهداف المجلس، من أجل تطبيق خططه وتنفيذ مشروعاته.

2.2. أهم تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات

تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بتوفرها على العديد من المؤهلات والمقومات سالفة الذكر، بالإضافة إلى ما سبق سعت إلى تعزيز جاذبية مناخها الاستثماري بمنح العديد من التحفيزات والضمانات التي لها الدور الكبير أيضا في جذب الاستثمار إليها، خاصة وأنّ المستثمر الأجنبي ينظر إلى هذه الناحية كضمان يشجعه على اتخاذ قرار الاستثمار بسهولة، وتعد المناطق الحرة في الإمارات الأكثر جذبا للاستثمار من خلال المزايا والضمانات الي تقدمها:

- امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100% ودون الحاجة إلى شريك محلي.
- الإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير.
- حرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل.
- إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة، مع إعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات بحسب المنطقة الحرة إذ تصل في بعضها لمدة 50 عاما.
- المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بالإضافة إلى امتيازات أخرى، كالإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي[1].
- السماح بملكية الأجانب للأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة[2].
- الإعفاءات الجمركية والضريبية وإمكانية تملك الأجانب لبعض المشروعات خارج المناطق الحرة وتحويل الأرباح بنسبة 100% إلى الخارج، والحوافز والامتيازات الأخرى التي تمنحها الدولة خاصة بالقطاعات

[1]: عمر بن سليمان، المرجع نفسه، ص 273.

[2]: نورية عبد محمد، مرجع سابق، ص 113.

غير النفطية كالسياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي والتجارة والعقارات والتشييد والبناء[1].

- السماح للأجانب بتملك كامل في قطاع العقار والسكن لمدة أقصاها 19 عاما (باستثناء الأرض).
- توفير الإعفاءات الضريبية على بعض الاستثمارات التي تقع في قطاعات تعتبر ذات أهمية استراتيجية لفترة تصل إلى 10 سنوات كحد أقصى، علما أنه تمّ تخفيض نسب الضرائب على إجمالي صافي ربح الشركات الأجنبية والمثبتة بموجب قانون الاستثمار الأجنبي إلى مستويات دنيا وصلت إلى 20% في السعودية، 15% في الكويت، في حين لا تفرض دولة الإمارات أية ضرائب على المستـوى الفيدرالـــي، ولكن بعض إماراتها تفرض ضريبة خاصة تراوحت بين 25 و20% كحد أقصى[2].

ثانيا: آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات

إضافة إلى السياسة الاستثمارية التي اتبعتها الإمارات أعلاه في سبيل تهيئة مناخها الاستثماري وجعله جاذب ومستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية، فقد قامت بوضع استراتيجيات وآليات كلها تصب نحو توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب، وتمثلت هذه الآليات في:

1. تجربة الحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر هذه التجربة من التجارب الرائدة على مستوى العالم العربي حيث بدأت عام 2002، إذ تعد دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة عامة لا سيما إمارة دبي مركزا للتجارة والصناعة في منطقة الشرق الأوسط وهي كذلك سوق عالمية لتجارة الإلكترونيات والحاسوب حيث وضعت الإمارة نوعين من الأهداف تبرز في الأهداف قصيرة المدى حيث تعمل على تهيئة البنية التحتية اللازمة لتشغيل الخدمات الإلكترونيـــة، فضلا على توفير عدد من خدمات الدائرة الإلكترونية الخاصة بالأفراد والمؤسسات عبر شبكة الأنترنت، بما في ذلك تحسين الإجراءات الداخلية الخاصة بإنجاز المعاملات، والأهداف بعيدة المدى التي تعمل من خلالها على توفير عدد أكبر من الخدمات عبر الأنترنت، وربطها عبر قنوات جديدة كالهواتف والأجهزة النقالة، بما في ذلك التركيز المستمر على تحسين الإجراءات والنظم الداخلية المساندة للخدمات الإلكترونية، والعمل على توعية وتهيئة العملاء والموظفين ودفعهم نحو الاستفادة من الخدمات الإلكترونية ،كما عملت لتكريس الحكومة الإلكترونية من خلال عدة خدمات (خدمات المنح الإسكانية، دفع

[1]: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"**، أوت 2016، ص 10.

[2]: حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 310

المخالفات المرورية، خدمة القروض الإسكانية، إصدار شهادة إنجاز مبنى، الاستعلام عن حالة الطلب، إصدار تصريح بناء فندق ...إلى غير ذلك من خدمات المواطنين والأعمال)[1].

2.إطلاق الإستراتيجية الوطنية للإبتكار

تعزيزا لدور الإبتكار كمحرك رئيسي للتطور الحكومي ورافد أساسي للنمو الاقتصادي، أطلق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في عام 2014، الإستراتيجية الوطنية للإبتكار كأداة رئيسية لتحقيق رؤية الدولة 2021، لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارا عالميا خلال السنوات السبع القادمة، وتتضمن الإستراتيجية التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية، 30 مبادرة وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث القادمة، كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعـــات الجديـــدة ، دعم حاضنات الابتكار، بناء القدرات الوطنية المتخصصة، مجموعة محفزات للقطاع الخـــاص، بناء الشراكات العالمية البحثية، تغيير منظومة العمل الحكومي نحو المزيد من الإبتكار، وتحفيزه في 7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء[2].

3.استراتيجية دبي لسنة 2021 ورؤية أبو ظبي لسنة 2030

تعد خطة إمارة دبي الإستراتيجية لسنة 2021 ورؤية إمارة أبو ظبي الاقتصادية 2030، وباعتبارهما الإمارتين الرائدتين في الدولة واللتان تقودان مسيرة التنويع الاقتصادي فيها، حيث تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء في القطاعات الصناعية والقطاعية الأخرى الموجهة نحو التصدير بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والطاقة المتجددة والطيران وخدمات النفط والغاز، وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجـــــالات، خاصة في السياحة، التجارة، الأقمار الصناعية والاتصالات و قطاع الطيران والطاقة المتجددة[3].

---

[1]: شعيب قمار، عبد العزيز صحراوي، **"الحكومة الإلكترونية ومساعي استثبات الأمن المعلوماتي: الإمارات العربية المتحدة نموذجا"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، جانفي 2019، ص ص 306، 307.

[2]: شيخي بلال، زواتنية عبد القادر، **"سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجا"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16، المجلد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جانفي 2019، ص254.

[3]: جبار بوكثير، حميدة زرقوط،**"قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة ــ إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة ــ"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017، ص344.

4.فتح المجال أمام الشركات متعددة الجنسيات

ساهمت الحكومة بتوفير مناخ جاذب للاستثمارات من خلال تشريع قوانين واتخاذ إجراءات وتقديم خدمات مصرفية واتصالات متقدمة، فبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات 4112 شركة خلال الفترة (2000 ـ 2016)، وكانت منها 146 شركة عاملة في عام 2003 وهو أدنى عدد لها خلال تلك الفترة، لترتفع بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا وبلغ أعلى عدد له إلى 474 شركة في عام 2008، ثم انخفض نتيجة تأثر الإمارات العربية المتحدة بالأزمة المالية العالمية، واتضح أنّ تأثيرها كان محسوسا سنة 2009، حيث بلغ عدد الشركات العاملة في الإمارات 205 شركة في عام 2016، والجدول التالي يوضح تطور الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات[1].

جدول رقم (7.3): تطور الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات العربية المتحدة (2003 ـ 2018)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ع.ش.م.ج	146	149	213	285	302	474	387	312
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ع.ش.م.ج	363	334	335	302	305	205	–	253

المصدر: ـ عبد الرزاق حمد حسين، خلدون خليل منديل، **"دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة (2003-2016)"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 42، الجزء الأول، جامعة تكريت، العراق، 2018، ص 348، ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019.

5.إنشاء وكالة الإمارات للفضاء

أعلنت دولة الإمارات في جويلية 2014 عن إنشاء وكالة للفضاء لدعم الاقتصاد المستدام المبني على المعرفة والمساهمة في تنويع الاقتصاد، باعتبار أنّ قطاع الفضاء يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، وبالتزامن مع هذا تمّ الإعلان أيضا عن بدء العمل على مشروع إرسال أول "مسبار عربي وإسلامي" لكوكب المريخ بقيادة فريق عمل إماراتي تحت إشراف وكالة الإمارات للفضاء

[1]: عبد الرزاق حمد حسين، خلدون خليل منديل، **"دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة (2003.2016)"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 42، الجزء الأول، جامعة تكريت، العراق، 2018، ص 347.

في رحلة استكشافية علمية تصل للكوكب في العام 2021، وقد بلغت الاستثمارات بالصناعات والمشاريع المرتبطة بتكنولوجيا الفضاء نحو 20 مليار درهم[1].

6. الاستثمار في اقتصاد المعرفة

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية [2]، فبناء على الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي تستمر الحكومة بالقيام باستثمارات كبيرة في قطاع التعليم، وتتعهد بتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وأنّ أكثر من 62% من إجمالي الطلبة في الإمارة يلتحقون بالمدارس الخاصة، فقطاع التعليم الخاص يعمل على تعزيز دوره في مجال التعليم حيث أنّ الطلب على المدارس الخاصة يفوق القدرة الإستيعابية للمدارس المتاحة[3].

ثالثا: الاقتصاد الإماراتي واستراتيجية التنويع الاقتصادي

جاءت فكرة أو مبدأ تطبيق مفهوم التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لزم تطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لتكرار الأزمات النفطية العالمية والتراجع المستمر في أسعار النفط، ومن هذا المنطلق بدأ الإهتمام الفعلي من طرف صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك بالبحث عن تنويع مداخيل دخلها الوطني بهدف التخفيف من اعتمادها على النفط.

1.قطاع الصناعة

يأتي الإهتمام بتنمية هذا القطاع باعتباره عصب الجهاز الإنتاجي ويمكن أن تعوّل عليه في إحداث طفرة تنموية مستدامة، ومساهمته في إرساء نظام اقتصادي معرفي قائم على الإبتكار والبحث والتطويـــــــر، يتميز بالتنوع ويشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشراكة مع الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب قدرته على تحقيق الإندماج في الاقتصاد العالمي وتنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية.

فقد شهد قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (2001 ـ 2015) متوسط معدل نمو بلغ نحو 7.2% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 10% عام 2015 بعد أن كانت نحو 0.8% عام 1975، ودخلت السوق المحلي صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتمتع

[1]: شيخي بلال، زواتنية عبد القادر، مرجع سابق، ص 255

[2]: بوقنش وسيلة، مرجع سابق، ص 218.

[3]: مجلس ابوظبي للتعليم، دليل الاستثمار، مرجع سابق، ص 01.

بإنتاجية عالية الجودة تنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية وقادرة على تحفيز النمو وتسجيل معدلات ربحية كبيرة وزيادة الصادرات منها مثل صناعات الألمنيوم والكيماويات والبتروكيمياويات والحديد والصلب وصناعة الطيران، ودعم هذا التطور الاستثمارات الضخمة، وإقامة المناطق الصناعية المتخصصة وتشجيع جذب الاستثمارات الخارجية واستقدام التكنولوجيا الحديثة[1].

وفي سبيل تنمية وتطوير قطاع الصناعة وجذب المستثمرين سواء محليين أو أجانب، قامت الإمارات باتباع السياسات التالية: [2]

- إعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، وإعفاء صادراتها من رسوم التصدير، إضافة إلى إعفاء أرباح المشاريع الصناعية من الضرائب؛
- استقدام الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة؛
- انتهاج التخطيط الإستراتيجي بقطاع الصناعة عن طريق وزارة الاقتصاد بإعدادها استراتيجية صناعية انسجاما مع استراتيجية الحكومة الإتحادية ورؤية الإمارات 2021 لإرساء اقتصاد متنوع ومستدام مبني على المعرفة يشجع المشروعات الصغيرة والمبادرات الاستثمارية للأفراد وعلى درجة عالية من الإندماج بالاقتصاد العالمي، لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 25% بحلول عام 2025.

2. الزراعة

يمثل قطاع الزراعة من أكبر التحديات التي تواجهها الإمارات بالنظر إلى قلة أراضيها ومصادر المياه، غير أنها تحسب لها تلك المجهودات التي بذلتها لتنمية هذا القطاع و زيادة إنتاجه، فكانت النتيجة المحققة زيادة في معدل الإنتاج في المحاصيل الزراعية المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج محاصيل الخضروات الطازجة بشكل مستمر، والذي شهد زيادة ضخمة في عام 2014 بلغت 62.3%، تلاها محصول الذرى والذي وصل إلى 42.9% في نفس السنة، ومع ارتفاع الكثافة السكانية ونمو الاقتصاد الوطني، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على الغذاء، لذلك يعدّ الأمن الغذائي إحدى أهم الأولويات التي

[1]: أحمد ماجد، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"**، إدارة التخطيط ودعم القرار، منشورات وزارة الاقتصاد، أوت 2016، ص15.

[2]: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **"التقرير الاقتصادي السنوي"**، الإصدار الخامس والعشرون، 2017، ص ص 64، 65

تضعها حكومة دولة الإمارات في مقدمة أهدافها، وتعمل الدولة الآن على تطوير تقنيات جديدة تهدف إلى زيادة مصادر المياه لتلبية متطلبات إنتاج الغذاء[1].

3.السياحة

أبدّت الإمارات خلال السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالقطاع السياحي من خلال تطوير بنية تحتية متطورة ومرافق تلبي متطلبات السياح الأجانب، إلى جانب الإرتقاء بمستوى الخدمات في القطاع الفندقي والنقل المريح، فضلا عن إقامة الفعاليات والمهرجانات التي كان لها دور واضح في استقطاب السياح من شتى أنحاء العالم، وتعتبر الإمارات الدولة الأكثر جذبا للسياح على الصعيد العربي، وذلك بفضل مدينة دبي التي اكتسبت شهرة دولية من خلال سياحتها الفاخرة، وبذلك صارت الإمارات تعتمد بشكل كبير على السياحة كواحدة من أهم القطاعات غير النفطية في البلد، وتعد حاليا من أكثر عشر وجهات سياحية نموا في العالم وفق منظمة السياحة العالمية، حيث وصل عدد السياح الوافدين إلى الدولة 15.5 مليون سائح سنة 2017[2].

وحسب التقرير الاقتصادي لسنة 2018 الذي أكدّ على نجاح دولة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي، ليصبح أكثر الاقتصادات تنوعا في المنطقة وذلك بمساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه احتفظ بمعدلات نمو إيجابية خلال الخمس سنوات الماضية وبنسب تفوق متوسط النمو العالمي، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات للفترة (2011-2016) ما نسبته نحو 4.4%[3].

المطلب الثالث: التجربة الإماراتية: تقييم للإستراتيجية وأهم الدروس المستفادة

سيتم الإعتماد في تقييم الإستراتيجية المتبعة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على نفس الخطوات السابقة في تقييم استراتيجية جمهورية سنغافورة.

أولا: تقييم المناخ الاستثماري لدولة الإمارات العربية المتحدة

من أجل تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة سنعتمد المعيارين التاليين:

[1]: ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 27.

[2]: فيروز قطاف، عبلة بزقرار، مرجع سابق، ص 44.

[3]: وزارة الاقتصاد، **"التقرير الاقتصادي السنوي 2018"**، الإصدار السادس والعشرون، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص1.

1.التقييم الكمي

يمكن تحليل مناخ الاستثمار وفقا لهذا التقييم من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2018.

جدول رقم (8.3): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الإماراتي خلال الفترة (2011-2018)

المؤشرات/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الحقيقي (%)	5.2	4.4	5.2	3.6	3.2	3.2	1.5	2
التضخم (%)	0.9	0.7	1.1	2.3	2.1	2.3	2.8	4.2
إج الإنفاق الحكومي % منPIB	23.7	21.8	29.4	30.3	33.6	31.4	35.1	31
ميزان الحساب الجاري (مليار$)	33.3	66.6	64.7	48.5	19.3	28.2	14.4	21.8
إج الصادرات (مليار $)	292.1	365	395.9	400.9	380.7	425.8	362.2	414.2
إج الواردات (مليار $)	246.8	285	312.5	346.7	360.4	399.1	320.4	351.6
إج الاحتياطات الرسمية (مليار$)	37.2	47.1	68.1	70.2	74.7	86	92	104.5
الدين الخارجي الإج % من PIB	43.4	37	42.5	45.3	51.6	48.6	57.4	56

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات: 2013/2012، ص 95، 2014، ص 107، 2015، ص 108، 2016، ص 12، 2018، ص 51.

يتضح من الجدول رقم **(8.3)** أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة نجحت وبصورة كبيرة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2010 ـ 2018)، وذلك بفضل نجاح السياسات والإستراتيجيات المطبقة من طرفها، فقد استطاعت تحقيق معدلات نمو جيدة خاصة سنتي 2011 و2013 أين حققت نسبة 5.2%، إلى جانب قدرتها الكبيرة في التحكم في معدلات التضخم التي كانت أقل ما يقال عنها ضعيفة جدا، فقد سجلّ أعلى قيمة له وصلت إلى 4.2% سنة 2018، وأدنى قيمة له سنة 2012 وصلت إلى 0.7%.

كما يوضح الجدول أنّ الإمارات سجلت فائضا خلال الفترة (2010 ـ 2018) في ميزانها التجاري فلقد حققت سنتي 2012، 2014 أكبر فائض قدّر بـ 66.6 و64.7 مليار دولار، لينخفض بعدها في سنتي 2014، 2015 إثر انخفاض أسعار النفط كغيرها من الدول الريعية، ورغم ذلك إلا أنها حققت فائض قدّر بـ 19.3 مليار دولار سنة 2015، وفي سنة2018 وصل إلى 21.8 مليار دولار، إلا أنها بالمقابل بقيت ضمن مستويات مرتفعة نوعا ما من المديونية الخارجية حصرت ما بين 37% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، و48% سنة 2016، أما بالنسبة لإحتياطي الصرف فقد لوحظ ارتفاع كبير جدا وملحوظ في حجمه، حيث انتقل من 37.2 مليار دولار سنة 2011 إلى 104.5 مليار دولار سنة 2018.

فحسب هذه المؤشرات يمكن القول أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة قد استطاعت توفير بيئة اقتصادية آمنة ومناخ استثمار وأعمال مشجع، حيث كان لسياسة تنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد منتج دور كبير في هذا النجاح وتحقيق قيم إيجابية في أغلب مؤشرات أداء اقتصادها، إلى جانب ما تبنته من استراتيجيات وسياسات أخرى كلها تصب نحو توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشـــــــر، ويوجد عوامل أخرى مؤثرة في قرار الاستثمار والتي سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

2.التقييم النوعي

لأجل معرفة مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بتحليل مناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، وسيتم خلال هذا العنصر التطرق لتصنيف ومكانة دولة الإمارات وفقا لبعض هذه المؤشرات فيما يلي:

جدول رقم (9.3): تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010-2018)

السنوات	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر بيئة الأعمال		مؤشر التنافسية العالمي		مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
2010	46	67.3	33	-	25	4.9	—	—
2011	47	67.8	40	-	27	4.9	—	—
2012	35	69.3	33	-	24	5.1	—	—
2013	28	71.1	26	-	19	5.1	38	37.2
2014	28	71.4	23	-	12	5.3	33	49.9
2015	25	72.4	30	-	17	5.2	29	54.3
2016	25	72.6	31	75.10	16	5.3	-	-
2017	8	76.6	26	76.89	17	5.3	23	58
2018	10	77.6	21	78.73	-	-	23	60

Source: The Heritage Foundation,'' **Index Of Economic Freedom''**, AWorld Bank Group Flagship Report, **Doing business**.

— World Economic Forum, "**The Competitiveness Reports''** 2007, 2008, 2012, 2015 ,2017.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"** للفترة 2013 - 2018.

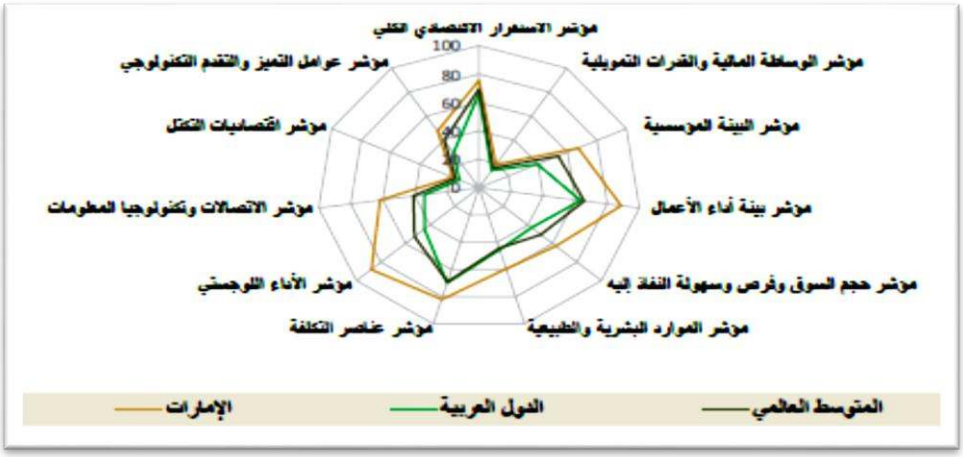
من خلال قراءة الجدول رقم **(9.3)** نلاحظ أنّ الإمارات تفوقت وبشكل كبير في توفير مناخ استثماري يتسم بمقومات ومؤهلات تجعله منافسا لأكبر الدول المتقدمة في العالم، فلقد احتلت مراتب جيدة وفق ترتيبها

العالمي وفق مؤشر **الحريـــة الاقتصاديـــة** من المرتبة 46 سنة 2010 إلى المرتبة 7و8 سنتـــي 2017، 2018 على الترتيب من بين 186 دولة، يعود هذا التفوق إلى تمتعها باقتصاد قوي وحر ، فحسب آخر تقرير لسنة 2018 الصادر عن مؤسسة **The Heritage Foundation** أنّ المؤشرات الفرعية العشرة لهذا المؤشر نجدها متفوقة في جميع مؤشراتها من بينها حقوق الملكية (76.3)، نزاهة الحكومة (77.3)، العبء الضريبي (98.4)، الإنفاق الحكومي (70.9).

إذ تتمتع أيضا ببيئة استثمارية جيدة وفق **مؤشر بيئة الأعمال** ، ففي سنة 2017 احتلت المرتبة 21 عالميا لتعدّ من بين أكثر الدول التي توفر حماية للمستثمرين و توفير التمويل اللازم لكافـــــة مشاريعهـــا، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية، إضافة إلى انخفاض عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع التي وصل عددها إلى (6 إجراءات بمعدل 8 أيام)، استخراج التراخيص اللازمة سواء للبناء (8 إجراءات بمعدل 43 يوم) أو توصيل الكهرباء (3 إجراءات بمعدل 32 يوم)، بالإضافة إلى قلة المدفوعات الضريبية (4 مدفوعات بمعدل 12 ساعة) ، مؤشر الحصول على التمويل الذي وصل إلى الدليل 7 من مجال (0-8) حسب مؤشر عمق المعلومات الائتمانية وذلك حسب تقرير البنك العالمي لمؤشر سهولة بدء الأعمال لسنة 2019، وأما **مؤشر التنافسية العالمي** فقد احتلت مراتب متقدمة وصلت إلى المرتبة 17 سنة 2017 ويعود هذا التفوق إلى تحقيقها لنتائج جيدة لمؤشراته الفرعية فهي تحتل المرتبة الأولى وفق مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي بتحقيقها لدليل 100/100 بالمشاركة مع 31 دولة أخرى، وتفوقها في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصال فلقد احتلت المرتبة 6 عالميا، أما مؤشر البنية التحتية ونظرا لمجهوداتها الكبيرة فكانت النتيجة باحتلالها المرتبة 15 بدليل 100/86.2.

وأما مؤشر **ضمان لجاذبية الاستثمار** وفي أول إصدار له سنة 2013 احتلت المرتبة 38 عالميا ليتحسن بعدها ويصل إلى المرتبة 23 سنتي 2017 و2018 وهو تصنيف جيد لحداثة المؤشر ولصعوبة المنافسة مع أكبر دول العالم، والشكل الموالي يوضح مكانة دولة الإمارات بالمقارنة مع الدول العربية والمتوسط العالمي لسنة 2018.

شكل رقم (1.3): مكانة الإمارات ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سابق، ص 51.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة تمّ اختيار مجموعة أخرى من المؤشرات في سبيل تقييم المناخ الاستثماري لأكبر عدد ممكن من المؤشرات، وذلك لعددها الكبير ولتعذرنا التطرق إليها كاملة والجدول الموالي يوضح تصنيف ومكانة دولة الإمارات عالميا وفق المؤشرات التالية:

جدول رقم (10.3): تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010-2017)

السنوات	مؤشر تنافسية السفر والسياحة		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الابتكار العالمي	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
2010	33	3.31	32	0.815	34	42
2011	30	4.78	30	0.846	36	43
2012	–	–			37	44.4
2013	28	4.86	40	0.827	38	41.9
2014	–	–	41	0.835	36	43.2
2015	24	4.43	42	0.840	47	40.1
2016	–	–	34	0.861	41	49.4
2017	29	4.85	34	0.863	35	43.2

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقارير التنمية البشرية**، World Intellectual Property Organization، **Global Innovation Index** 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

— World Economic Forum," **The Travel Tourism Competitiveness Reports"** 2010, 2012, 2014, 2016, 2018

نلاحظ من الجدول رقم (**10.3**) أنّ دولة الإمارات احتلت مراتب جيدة وفق **مؤشر تنافسية السفر والسياحة**، حيث كانت أحسن مرتبة لها سنة 2015 باحتلالها المرتبة 24 عالميا وفي سنة 2017 تراجعت إلى المرتبة 29، فهي تعتبر من أهم المقاصد السياحية في العالم، أما عن **مؤشر التنمية البشرية** فلقد احتلت طيلة الفترة الممتدة (2010 ـ 2018) مراتب محصورة بين 30 كأحسن ترتيب سنة 2011 و42 كأسوأ ترتيب لها كان سنة 2015، فالإمارات تصنف ضمن الدول مرتفعة التنمية، فهذا التفوق راجع إلى اهتمامها الكبير بقطاع التعليم فحسب وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات فلقد تمّ إنشاء 1206 مدرسة حكومية وخاصة وفنية و87 كلية وجامعة ومعهد عالي و17 فرع لكلية التقنية العليا ومراكز للتأهيل المهني، و115 مستشفى حكومي وخاص والعديد من المراكز الصحية ومراكز التوحد والتأهيل الصحي، هذا التفوق شمل أيضا **مؤشر الإبتكار العالمي** الذي يعبّر عن مدى مواكبة الإمارات للتكنولوجيا والمهارات العالية فلقد احتلت المرتبة 34 سنة 2010 إلا أنها تأخرت لتصل سنة 2015 المرتبة 47 وتزامنا في ذات السنة تمّ تحفيز الابتكار من خلال إطلاق استراتيجية الابتكار لتكون النتيجة بعد ذلك بعد سنة مباشرة واحتلت المرتبة 41 و35 عالميا سنتي 2016 و2017.

ثانيا: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وتوزيعه القطاعي

وفقا لما سبق ذكره حول المناخ الاستثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة وما تحتوي عليه من إمكانات ومؤهلات تميزه، وما قدمته من امتيازات وضمانات تمنح للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وفيما يلي سنحاول معرفة مدى فعالية هذه المقومات والعوامل سالفة الذكر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويكون ذلك من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة، وأهم الدول المهتمة بالاستثمار في دولة الإمارات العربية وأي القطاعات أكثر جذبا من غيرها.

1.تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 -2018)

يظهر تطور إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990 ـ 2018) موضحا في الجدول التالي:

جدول رقم (11.3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة للفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ح.إ.أ.م	(0.11)	0.02	0.12	0.40	0.06	0.39	0.30	0.23	0.25	(0.98)
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ح.إ.أ.م	(0.506)	1.183	0.095	4.256	10.003	10.89	12.8	14.18	5.06	1.13
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
ح.إ.أ.م	8.769	7.151	9.567	9.765	11.072	8.55	9.60	10.35	10.38	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات: 2013/2012، ص 95، 2014، ص 107، 2015، ص 108، 2016، ص 12، 2018، ص 51.

نلاحظ من الجدول رقم (**11.3**) أنّ فترة التسعينات شهدت حصيلة ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد حققت قيمة سالبة قدرّت بـ (0.11) مليار دولار سنة 1990، لتحقق بعدها نتائج إيجابية منذ سنة 1991 إلى سنة 1998 تزامنا مع بدء الحكومة الإمارتية لتطبيقها لاستراتيجية التنويع الاقتصادي سنة 1995، لكنها تبقى دائما ضعيفة ودون المستوى المطلـــــوب، و لتعاود الانخفاض سنتي 1999 و2000 وتحقق قيم سالبة إثر تصفية المستثمرين الأجانب لمشاريعهم و عدم جذبها لاستثمارات جديدة، لتخطو بعدها الإمارات خطوات ناجحة بداية من سنة 2001 ، فكانت سنة 2004 بمثابة النجاح الكبير وإبرازها من الدول الأكثر جذبا للاستثمار محققة 10.004 مليار دولار، وذلك نظرا إلى نجاح السياسات والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة التي كانت بداياتها سنة 2000، لتأخذ بعدها منحى تصاعدي إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة مقدرة بـ14.18 مليار دولار وذلك سنة 2007، وهذا دليل على الرغبة القوية في النجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليـــها، لتنخفض بعدها سنتي 2008 و2009 وتحصيلها قيمتي 5.06 و 1.13 مليار دولار على الترتيب، هذا الانخفاض كان وراء تأثر الاقتصاد الإماراتي بالأزمة المالية العالمية، باعتباره من أكثر الاقتصادات العربية انفتاحا على العالم الخارجي، لكن سرعان ما عاود حجم الاستثمار بالارتفاع سنة 2010 بقيمة 8.76 مليار دولار، وهذا إن دلّ على شيء فهو دليل على قوة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تخطي الأزمات بسرعة، ليستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2014 محققا قيمة 11.072 مليار ودولار، وصنفت في المرتبة الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس العام حسب تقرير الأمم المتحدة (الأنكتاد)، فكانت لإستراتيجيتها الموضوعة عام 2014 الأثر الإيجابي على تحسين البيئة الاستثمارية وجعلها من أكثر الدول جاذبية، خاصة في ظل التميز الفريد لدولة الإمارات في هذا المجال

واهتمامها بجل التفاصيل المتعلقة بالمستثمرين من ناحية التحفيزات والإعفاءات وسهولة وتبسيط الإجراءات، وعلى اعتبار أنها دولة ريعية كان لانخفاض أسعار النفط نهاية 2014 و بداية 2015 أثر على حجم الاستثمارات الواردة إليها، غير أنّ ذلك الأثر لم يكن حاد على الاقتصاد الإماراتي، فقد حققت تدفق وارد للاستثمار الأجنبي سنة 2015 قيمته 8.15 مليار دولار وذلك دليل على مدى تنوع هذا الاقتصاد، وعدم تمركز استثماراته في قطاع النفط فقط على عكس الدول الريعية الأخرى، وفي سنتي 2016 و2017 وحسب تقرير التنافسية احتلت الإمارات المركز الأول واعتبرت بيئة أعمالها من الدول الأكثر تنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر محققة قيمتي 9.60 و10.35 مليار دولار على الترتيـــب، ويستمر عند 10.38 في سنة 2018.

2.تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وأهم الدول المستثمرة فيها خلال الفترة (2003 ـ 2015)

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق جاذبية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال الفترة (2003 ـ 2015) جذبت العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي بلغ عددها 1428 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 3414 شركة عربية وأجنبية، بتكلفة إجمالية قدرها 142201 مليون دولار، فلقد استطاعت توفير 362.031 منصب عمل ، وكانت لسنتي 2008 و2009 الحظ الأوفر في عدد المشاريع الاستثمارية وصل عددها إلى 520 و413 مشروع استثماري على الترتيب، والجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد المشاريع الاستثمارية وعدد الشركات المستثمرة وما يمكن توفيرها من وظائف عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003 ـ 2015).

جدول رقم (12.3): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003 ـ 2015)

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	150	8.712.5	19.658	146
2004	158	3.938.2	14.669	149
2005	229	9.600.7	21.074	213
2006	307	16.519.4	39.973	285
2007	308	10.309.4	30.526	302
2008	520	22.503.7	64.329	474
2009	413	11.255.2	36.445	387

2010	332	10.881.4	28.024	312
2011	391	9.090.2	21.654	363
2012	345	10.226.7	26.137	334
2013	341	7.298.0	18.848	335
2014	318	12.924.3	17.296	302
2015	316	8.941.3	23.398	305
الإجمالي	4128	142.201	362.031	3414

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"**، السنة الثالثة والأربعون، العدد الفصلي الثاني (أفريل ـ جوان)، الكويت، 2016، ص 12.

وفي سنتي 2016 و2017 فلم تتوفر لدينا إحصائيات حول عدد المشاريع المقامة في الإمارات العربية المتـحدة، أما عن سنة 2018 فلقد قدّر عدد المشاريع فيها إلى 378 مشروع متصدرة الدول العربية وبعدد 353 شركة أجنبية، وبتكلفة إجمالية قدرت بـ 1.413.0 مليون دولار، مع توفيرها لمناصب شغل وصل إلى 29.322[1] ، وما يلاحظ عن دولة الإمارات هو سياستها النجاحة في مواصلة النجاح في حجم تربعها على عدد المشاريع الأجنبية وزيادة عدد الشركات متعدد الجنسيات المستثمرة فيها، فهذا إن على شيء فهو دليل على الرغبة الحقيقية في الوصول إلى نجاح اقتصادها بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأما عن الدول المستثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وحسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة (2003ـ2015)، فقد احتلت الولايات المتحدة الصدارة بنصيب 724 شركة استثمارية وبعدد 880 مشروع استثماري، أما عن تكلفة المشاريع فقدرت بـ 21.121 مليون دولار، والمرتبة الثانية كانت من نصيب المملكة المتحدة من حيث عدد المشروعات بـ 644 مشروع استثماري، وبتكلفة 11.720 مليون دولار، أما عن دولة الهند فقد احتلت المرتبة الأولى من حيث تكلفة المشاريع قدرت بـ 25.025 مليون دولار، والمرتبة الثالثة بعدد مشروعات قدّر بـ 339 مشروع استثماري، وفي المرتبة الرابعة ألمانيا بعدد شركات قدرّ بـ 193شركة مستثمرة، وتكون لدولة فرنسا النصيب في احتلالها المرتبة الخامسة بعدد شركات قدرّ بـ 166 شركة مستثمرة و215 مشروع استثماري، دولتي الولايات المتحدة، والجدول الموالي يوضح بالتفصيل أهم عشرة دول مستثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

[1]: الملحق الإحصائي لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019.

جدول رقم (13.3): أهم عشرة دول مستثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003 ـ 2015)

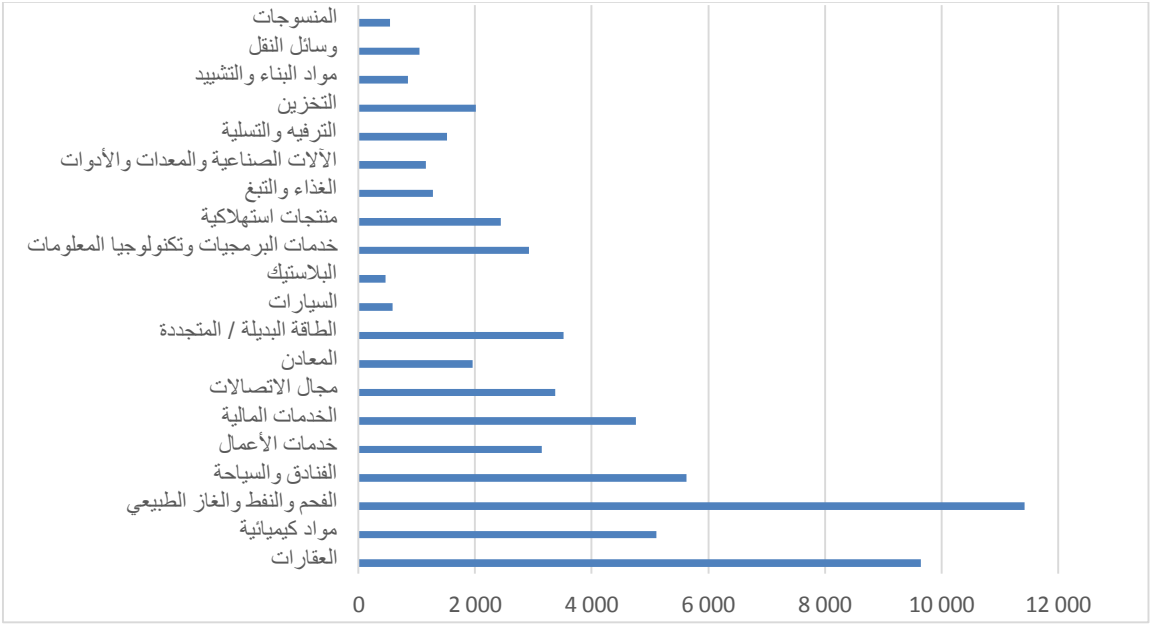
الدولة	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
الولايات المتحدة	880	21.121	53.007	724
المملكة المتحدة	644	11.720	31.998	551
الهند	339	25.065	38.257	273
ألمانيا	243	7.691	23.172	193
فرنسا	215	6.051	17.089	166
سويسرا	123	3.475	14.304	98
اليابان	106	7.373	8.222	95
إيطاليا	100	2.425	9.703	84
اسبانيا	85	2.068	5.455	80
هولندا	81	3.017	6.487	64
أخرى	374	6.766	20.252	324
الإجمالي	1.711	48.481	107.333	1.532

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015"**، الكويت، مرجع سابق، ص 107.

3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

يمتـــــاز التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنوع وعدم تركزه في قطاع معين على حساب قطاع آخر، وهذا ما يميز الاقتصاد الإماراتي عن غيره من الاقتصادات عامة والريعية خاصة، فما يلاحظ عن هذه الدولة أنّ جاذبية مناخها شملت العديد من القطاعات ليكون قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي من أكثر القطاعات جذبا وهو شيء طبيعي بحكم أنها دولة ريعية ، لتفتح المجال أيضا أمام قطاعات أخرى وهي على الترتيب قطاع العقارات، الفنادق والسياحة، مواد كيميائية والطاقة البديلة، فكان للإستراتيجيات الموضوعة من طرفها في إطار الاستثمار في هذه القطاعات الأثر الإيجابي من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس المرتبة كان لقطاعي خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، ومجال الإتصالات نفس درجة الجاذبية في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى الإهتمام الكبير من طرف الحكومة الإماراتية ورغبتها في تحقيق التنويع في جاذبية مناخها الاستثماري، أما عن بقية القطاعات الأخرى المتمثلة في البلاستيك، السيارات، مواد البناء والتشييد ...إلخ موضحة في الشكل أدناه وذلك خلال الفترة (2011 ـ 2017).

شكل رقم (2.3): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2011 ـ 2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018".**

وكخلاصة لما سبق عن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر فعلا من الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيمكن إرجاع ذلك النجاح إلى الرغبة الكبيرة والإرادة السياسية لحكامها في أن تكون دولة الإمارات من أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، فإلى جانب ما تمتلكه من مقومات ومؤهلات تمثلت في بنية تحتية ممتازة، استقرار أمني و سياسي ونجاح كبير في تطبيق سياسة الخصخصة إلى غير ذلك من المؤهلات سالفة الذكر، فلقد أثبتت كذلك من خلال اعتمادها لسياسة التنويع الاقتصادي المبكر سنة 1995 بعد الأزمة النفطية لسنة 1989 ونجاحها الكبير في تنويع مصادر دخلها خارج قطاع المحروقات أنها من الدول الذكية، بالإضافة تخصيصها لميزانيات كبرى شملت العديد من الإستراتيجيات التي لم يتم التطرق إليها جميعا تميزت بالتنوع وشملت مختلف الميادين، فهي بهذا وفرّت بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة لتشمل أيضا في سياستها الاستثمارية المعاملة المفضلة للمستثمر الأجنبـــــــي وهو ما يفضله سواء من حيث الحوافز والإمتيازات القانونية والإدارية المقدمة، والسياسة الضريبية المتميزة وتسهيل مختلف الإجراءات الخاصة ببدء أي مشروع استثماري، فلقد صنفت في المراتب الأولى عربيا ومراتب متقدمة عالميا في أغلب مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري ، هذا التصنيف يزيد من ثقة المستثمر الأجنبي وهو ما تمّ ترجمته إلى مشاريع استثمارية حقيقية منتجة ساهمت في دفع عجلة التنمية

الاقتصادية، لتكون بذلك سنة 2018 أول دولة عربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهذا دليل على أهمية التجربة من حيث تقييم مدى فعالية استراتيجيتها المتبعة في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تجربة الاقتصاد المغربي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت دولة المغرب كغيرها من الدول إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة وقادرة على المنافسة مع باقي الدول من أجل جذب أكبر نصيب ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بهدف الإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والمغرب أولت اهتمامها الكبير في هذا المجال واستطاعت توفير مناخ استثماري مشجع من خلال منحها للعديد من المزايا والتسهيلات من أجل كسب ثقة المستثمر، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الخطوات التي كانت وراء نجاحها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

المطلب الأول: عرض مؤهلات ومقومات المناخ الاستثماري لدولة المغرب

تتمتع دولة المغرب بالعديد من المؤهلات والمقومات التي تجعل من مناخها الاستثماري جذاب ومحفز لاستقطاب المستثمرين الأجانب، وجلب العديد من المشاريع الاستثمارية إليها في كافة القطاعـــــات، وفيما يلي عرض لأهم العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة المغرب.

أولا: موقع جغرافي مميز

تتميز دولة المغرب بموقع جغرافي ممتاز يجعل منها وجهة تنافسية وجاذبة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنها تبعد عن قارة أوروبا بـ 14 كيلومترا فقط، كما تتمتع بواجهة مزدوجة تطل على البحر الأبيض المتوسط (500 كم) من جهة والمحيط الأطلسي من جهة ثانية[1].

ثانيا: بنية تحتية بمعايير دولية

استثمرت دولة المغرب في البنيات التحتية بشكل مكثف منذ أكثر من عقد من الزمن: [2]

- دخل ميناء طنجة المتوسط طور التشغيل منذ نهاية سنة 2007، بسعة إجمالية تفوق 8 ملايين حاوية وبعرض عقاري مهني يتجاوز 5000 هكتار، ويأتي هذا الميناء ليكمل العرض الإجمالي الذي يضم 38 ميناء؛

---

[1]: أبو بكر بوسالم، عادل لعجالي، **"صناعة السياحة الريفية في المغرب: " تجربة رائدة وتجارب مستفادة"**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، 2016، ص 8.

[2]: الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، الموقع:www.invest.gov ، تاريخ الزيارة: 2018/02/20.

- بفضل سياسة السماء المفتوحة التي ينهجها المغرب، فإنّ عددا كبيرا من شركات النقل الجوي تؤمن الربط بمطارات المغرب الدولية الستة عشر (وهي أكبر قاعدة مطارات بالمنطقة)، وتربطها بالعواصم الاقتصادية الرئيسية ومراكز الأعمال العالمية؛
- بنية تحتية للإتصالات بمعايير دولية، ذلك أنّ قطاع الإتصالات بالمغرب الذي يقوده ثلاثة فاعلين شموليين (يوفرون خدمات الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت وربط الشبكات)، يسجل كل سنة نشاطا مكثفا ومطردا.

ثالثا: بيئة أعمال ملائمة

وجهت المغرب عناية خاصة لتحسين مناخ أعمالها واتخذت مجموعة من التدابير الهدف منها تدعيم المنافسة والشفافية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المقاولات؛
- تقوية نظام حقوق الأعمال (قانون يتعلق بالمنافسة وحرية الأسعار، قانون يتعلق بتجمع المصالح الاقتصادية، قانون الملكية الصناعية والفكرية...)؛
- تحسين الشفافية التنظيمية؛
- إحداث لجنة وطنية لبيئة الأعمال؛
- إحداث هيئة مركزية للوقاية من الفساد؛
- إحداث المكتب المغربي للملكية الفكرية والتجارية؛
- الترويج للشركات المتعلقة بمسؤولية المقاولات الاجتماعية.

رابعا: دولة الحرية واحترام حقوق الإنسان

جسّد إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان التزام المملكة المغربية بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم باحترام التزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وليحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تمّ إنشائه في ظل التحول السياسي الذي شهـده المغرب سنـــة 1990، وباعتبار الإنجازات التي حققها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال تعزيز الحقوق والحريات وتسوية ماضي الإنتهاكات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتجربة المغربية في مجال العدالة وتعزيز الإستقلالية، وتبع ذلك إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنســـــان، فدولة المغرب بذلك وفرّت الثقة للمستثمرين الأجانب خاصة وأنّ أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة يشعرون بثقة أكبر في دولة تحترم حقوق الإنسان[1].

خامسا: قطاعات اقتصادية واعدة

ينتهج المغرب منذ الاستقلال سياسة اقتصاد السوق، حيث تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، ويعتمد على الإنفتاح كتوجه رئيسي لنظامه الاقتصادي، وقد عرف المغرب تدبيرا اقتصاديا مخططا، فمرّ من البرامج التنموية الاقتصادية في مرحلة الستينات والسبعينيات، ثم جاء برنامج التقويم الهيكلي المسند من صندوق النقد الدولي لإصلاح التوازنات الاقتصادية والحفاظ على التنافسية في حقبة الثمانينات والتسعينات، وصولا إلى الاستراتيجيات القطاعية التي تميز الألفية الثالثة، حيث شكلّت الفلاحة والسياحة وبعض القطاعات الصناعية كالنسيج أبرز خيارات الاقتصاد المغربي خلال هذه العقود[2].

سادسا: الإهتمام الدائم بتحسين الجودة المؤسساتية وتطبيق الحكامة في المغرب

يمثل دستور 2011 الذي وضع أسس ومبادئ الحكامة الجيدة خطوة كبيرة إلى الأمام في بناء دولة الحق والقانون بالمغرب، وميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية للمواطنة الذي يرتكز على المرجعية العالمية لحقوق الإنسان، وباعتبارهم حجر الأساس لدولة الحق والقانون، فإنّ المواطنات والمواطنين أصبحوا يتمتعون بالعديد من الصلاحيات للمشاركة في عملية صنع القرار وفي إدارة الشأن العام.

وامتدادا لذلك فإنّ الإصلاح الترابي لسنة 2015 والمراسيم الوزارية اللازمة لتفعيل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية المعتمدة سنة 2016 ستساهم في تعزيز الموارد المالية وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية فيما يتعلق بالتنمية وتسيير الشأن المحلي، فلقد تمّ إطلاق وتسريع العديد من الصلاحيات وخاصة في مجال تعزيز الشفافية وتدبير المالية العمومية، أهمها اعتماد قانون جديد سنة 2015 يتعلق بقانون المالية (القانون التنظيمي لقانون المالية)، ويهدف إلى وضع الأسس اللازمة لوضع ميزانية أكثر وضوحـــــا، فلقد عملت على تحسين مناخ أعمالها ركيزة لبناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة تحديات تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لنظامه الإنتاجي.

---

[1]: بيري نورة، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996, 2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تنمية اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص 237.

[2]: يونس بلفلاح، **"تقرير خاص: المغرب: التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 18 مارس 2014، ص 2.

كما أنّ العديد من الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية بشراكة مع القطاع الخاص في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، التي أنشأت سنة 2009 ويرأسها رئيس الحكومة، همّت العديد من المجالات أهمها المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لتيسير ممارسة الأعمال في المغرب، وذلك بتوفير قواعد تجذب المستثمرين الوطنيين والدوليين، وبالتالي فقد ساهمت المبادرات والإجراءات المتخذة في سياق استراتيجية التدخل لهذه اللجنة منذ إنشائها بشكل كبير في تحسين جاذبية الاقتصاد المغربي وقدرته التنافسية[1].

المطلب الثاني: قراءة في الإستراتيجية الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدولة المغرب

اعتمدت دولة المغرب كغيرها من الدول في تبني سياسة استثمارية من شأنها تحديد حقوق وواجبات المستثمر الأجنبي، وتبني العديد من الإستراتيجيات شملت مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين مناخها الاستثماري، خاصة وأنّ المستثمر الأجنبي يغريه المناخ الملائم والجاذب والمتوفر على أوضاع مشجعة ومواكبة لتغيرات ومستجدات البيئة الاقتصادية، وسيتم عرضها وفقا لما يلي:

أولا: السياسة الاستثمارية المتبعة في دولة المغرب

في إطار جذب الاستثمار بشقيه محلي كان أو أجنبي تسعى الدول عامة والمغرب خاصة إلى وضع قانون للاستثمار يتم من خلاله توضيح كيفية معاملة المستثمرين وتحديد ما لديهم من حقوق وما عليهم من التزامات، كل هذا بهدف منح الثقة للمستثمرين خاصة وأنّ القانون يعتبر بمثابة الأرضية الأولى التي ينظر إليها المستثمر، إضافة إلى تحديد الأجهزة المكلفة بتنظيم وسير هذه الاستثمارات، إلى جانب ما تقدمه دولة المغرب من تحفيزات وتسهيلات من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار في دولة المغرب

سيتم من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم القوانين الصادرة من قبل دولة المغرب في سبيل تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلى جانب استحداثها لهيئات ومؤسسات تعمل على تنظيم سير وتشجيع الاستثمار، سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1.1. الإطار القانوني للاستثمار في دولة المغرب

تعتبر سنة 1960 السنة الأولى التي أصدر خلالها المغرب قانون الاستثمار بعد ذلك تلته قوانين 1973و1980 المنظمة للاستثمار وكانت جميعها قطاعية، إلا مع مجيء ميثاق الاستثمار لـ 1 جويلية

[1]: أحلام الرحماني، مونية بطاح، **"الحكامة، الجودة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية: ماهي الدروس التي استخلصها المغرب؟"**، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، أفريل 2018، ص 20.

1995 الذي أعتبر نقطة تحول في السياسة الاستثمارية بالمغرب، ذلك أنّ هدف المشرع المغربي من هذا الميثاق هو تقريب التشريع الاستثماري المغربي من المعايير الدولية التي يفضلها رجال الأعمال[1]، وقد حددّ هذا الميثاق مجموعة من الأهداف المقصودة تمثلت في عمل الدولة خلال السنوات العشر قصد تنمية وانعاش الاستثمارات وذلك بتحسين ظروف ومناخ الاستثمار ومراجعة مجال التشجيعات الجبائية واتخاذ إجراءات تحفيزية للاستثمار، كما حافظ الميثاق في إطار الحقوق المكتسبة للمستثمرين فيما يتعلق بالمنافع التي يستفيدون منها عملا بالنصوص التشريعية المتعلقة بتدابير تشجيع الاستثمار، وإلى جانب ذلك تمّ إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية لتطبيق ميثاق الاستثمارات ابتداء من قانون المالية لعام 1996، والملاحظ أنّ الميثاق لا تطبق أحكامه على القطاع الفلاحي الذي حدّد له المشرّع تشريعا خاصا هو ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر في 25 جويلية 1969[2]، وفي ذات السياق صاغت الدولة مجموعة من التشجيعات الجبائية انتهجتها من خلال ميثاق الاستثمار هدفها كان تخفيف تكلفة الاستثمار بهدف زيادة تحريكه وذلك على مستويين الانطلاق والاستغلال: [3]

- **على مستوى الإنطلاق:** إعفاء العقود المبرمة لاقتناء الأراضي المعدة للاستثمار من أداء واجب التسجيل الذي جاءت به مدونة التسجيل موضوع المرسوم عدد 1151.58.2 لسنة 1958، كما تمّ تجنبها بقانون مالية 1989.88 ونفس الأمر تعاقب في القوانين المالية اللاحقة؛
- **على مستوى الإستغلال:** حذف رسم التضامن الواجب بالنسبة للأرباح التي تحققها الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

2.1. المعاملة القانونية للمستثمر الأجنبي في دولة المغرب

عملت دولة المغرب على منح الثقة للمستثمرين الأجانب، فحرصت على تبيان ما لها من حقوق وما عليها من واجبات وذلك من خلال معاملتها القانونية لهم، وفيما يلي توضيح لبعض الحقوق لأي مستثمر أجنبي في دولة المغرب:[4]

---

[1]: دمدوم زكرياء، **"الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر . تونس. المغرب)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015، ص170.

[2]: دحماني سامية، **"أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000 – 2015)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 218.

[3]: دمدوم زكرياء، مرجع سابق، ص 174.

[4]: دحماني سامية، مرجع سابق، ص ـ ص 221 ـ 232.

- **إجراءات الحصول على التراخيص:** نصّ قانون الاستثمار المغربي على شرط الموافقة المسبقة فيما يخص بعض الأنشطة المقننة، وأنّ هذا الإجراء يخص كل قطاع على حدى، وتتولى مديرية الاستثمارات الواقعة تحت وصاية وزارة المالية والخصخصة، حيث أنّ سكوت الإدارة في مدة أقصاها 60 يوما يعد قبولا بالتصريح بالاستثمار وبالاستفادة من المزايا المقررة قانونا؛
- **الحق في الطعن المتعلق برفض ترخيص الاستثمار أو إلغائه:** يمكن للمستثمر المتضرر أن يقدم طعن إداري أمام لجنة الاستثمارات التي يرأسها الوالي، أو أمام لجنة الطعن الخاصة بالاستثمارات، ولا يكون قرار هذه اللجنة محل طعن قضائي حيث أنّ القرارات الصادرة عن لجان الطعن في الاستثمارات تكون محل معارضة إدارية يقدمها المستثمرون المتضررون أمام رئيس الحكومة، ويلاحظ أنّ هذه الإجراءات معيقة للاستثمار، ولا تسمح بتدخل طرف ثالث محايد للبث في النزاع بين الإدارة ممثلة في سلطة الوالي أو رئيس الحكومة من جهة والمستثمر المتضرر من جهة ثانية؛
- **ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته:** يضمن قانون الاستثمار حرية تحويل الأموال، وحسب المادة 16 من ميثاق الاستثمار يحق للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب المقيمين وغير المقيمين والأشخاص الطبيعيون المغاربة المقيمين بالخارج الذين ينجزون استثمارات في المغرب، من نظام قابلية التحويل يضمن لهم الحرية الكاملة في تحويل الأرباح الخالصة من الضرائب دون تحديد للمبلغ أو المدة، وكذلك تحويل حصيلة بيع الاستثمار أو تصفيته كلا أو بعضا بما في ذلك زائد القيمة؛
- **أساليب وطرق حل المنازعات:** اقتصر ميثاق الاستثمار على المنازعة وطرق الطعن دون الإشارة إلى اللجوء للتحكيم الدولي، وبذلك يعهد إلى المراكز الجهوية للاستثمار اقتراح الحلول الودية، والتي يمكن الطعن فيها إداريا أمام لجنة الاستثمارات أو أمام لجنة خاصة محدثة بموجب التعليمة رقم 20 ـ2002 المؤرخة في 2002/12/26؛

3.1. الإطار المؤسساتي للاستثمار في دولة المغرب

في إطار تشجيع وتحفيز المستثمرين الأجانب قامت السلطات المغربية باستحداث هيئات ومؤسسات من أجل تبسيط وتسهيل الإجراءات والمعاملات الإدارية للاستثمار، وفيما يلي أهم الهيئات المسؤولة على تشجيع الاستثمار في المغرب:

1.3.1.اللجنة الوزارية

بما أنّ موضوع الاستثمار يهم العديد من القطاعات وبالتالي العديد من الوزارات، تم خلق لجنة تناقش باسم الدولة المشاريع التي تساوي أو يفوق مجموعها 20 مليون درهم، والتي تستدعي امتيازات إضافية طبقا لما نصّ عليه ميثاق الاستثمار، أو أن تحدث عددا من مناصب الشغل يساوي أو يفوق 250 منصبا، هذه اللجنة هي اللجنة الوزارية المكلفة بالاستثمارات التي أحدثت في 10 سبتمبر 1998.

حيث تعد هذه اللجنة من بين الآليات الأساسية المهمة التي اعتمدتها الحكومة المغربية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وضعت تحت رئاسة الوزير الأول، وتكمن مهمتها في تسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة منها، لا سيما تمويل البنية التحتية المتعلقة بمحيط المشروع وتقوم الوزارة بالشؤون العامة للحكومة بدور المقرر والمنسق لأعمال هذه اللجنة[1]، كما تتكفل كذلك بالبث في المنازعات التي تخص الاستثمار، وذلك بمقتضى منشور الوزير الأول رقم 2002/20 حول تدبير مشاريع الاستثمار[2].

2.3.1.لجنة التهيئة والمتابعة

تفاديا لإغراق اللجنة الوزارية للاستثمار بعدد كبير من الملفات تم استحداث هذه اللجنة، أنيطت بها مهمة تنسيق أعمال الوزارة المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، تتكون من المديرية المركزية لمختلـــف الوزارات، تقوم بمهمة تهيئة الملفات ودراستها وحل المشاكل التي تدخل في اختصاصات أعضائها وكذا متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية للاستثمار أو اللجنة التقنية نفسها، كما تسهر على دراسة وتهيئة الإتفاقيات التي تخص الاستثمار قبل عرضها على اللجنة الوزارية للاستثمار للمصادقة عليها[3].

3.3.1.الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

أحدثت هذه الهيئة بموجب القانون رقم 04.08 لسنة 2009 لتحل محل مديرية الاستثمارات الخارجية* إذ تنص المادة الأولى منه على أنها" مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسمى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، مقرها مدينة الرباط، وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالصناعة والتجارة، كما تعتبر آلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال الاستثمار".

وتتولى القيام بالمهام التالية: [4]

---

[1]: ثلجون سميشة،**"التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي"**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2018، ص 97.

[2]: أبو كيلي حسن، **"التدبير العمومي للاستثمار بالمغرب من المركزية إلى اللامركزية"**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية القانون، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 2007، ص 77.

[3]: ثلجون سميشة، مرجع سابق، ص 98.

* أنشأت مديرية الاستثمارات الخارجية بموجب التعديلات التي استهدفت إعادة تنظيم وهيكلة وزارة المالية سنة 1995، فأصبحت هذه المديرية وزارة منتدبة لدى الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة، تم استبدالها سنة 2009 بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات.

[4]: المملكة المغربية، مديرية التشريع، ظهير شريف رقم 1.17.49 الصادر في 8 ذي الحجة 1438 (30 أغسطس 2017) بتنفيذ القانون رقم 60.16 المحدثة بموجب الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، ص ص 3، 4.

- إنجاز دراسات حول فرص الاستثمار المتاحة؛
- مواكبة المستثمرين المغاربة في مشاريعهم الاستثمارية على الصعيد الدولي؛
- استقبال المستثمرين ومدهم بالمعلومات وتوجيههم ومواكبتهم في تدبير مشاريعهم الاستثمارية بالمغرب بالتنسيق مع السلطات والجماعات الترابية والهيئات المعنية؛
- وضع بنك للمعطيات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية القائمة أو المحتملة رهن إشارة المستثمرين مرفوقة بالمعلومات والوثائق ذات الصلة؛
- الإقتراح على الحكومة استراتيجية للتواصل والتحسيس تعكس صورة حقيقية عن فرص الاستثمار في المغرب وتحسين جاذبيته والعمل على تنفيذها؛
- تقديم كل توصية أو اقتراح إلى الحكومة من شأنها تحسين مناخ وشروط وإجراءات تنمية الاستثمارات والعرض التصديري المغربي تلقائيا أو بطلب من الحكومة؛
- اقتراح وإجراء كل دراسة ضرورية لتنفيذ استراتيجية الحكومة لتنمية الاستثمار والتصدير وتقييم الإنجازات المحققة في هذا الإطار؛
- إبرام عقود أو اتفاقيات للشراكة مع الفاعلين في القطاعين العام والخاص، محليين وأجانب، بهدف تنمية الاستثمار وتحفيزه ونقل التكنولوجيا وكذا إنعاش صادرات "المنتوج المغربي"؛
- إبداء الرأي في جميع الأمور التي تحال إليها من قبل الحكومة ذات الصلة بتنمية الاستثمارات وإنعاش الصادرات؛
- تنظيم ندوات ومؤتمرات وتظاهرات من شأنها إنعاش الاستثمار والتصدير بالتنسيق مع السلطات والجماعات الترابية والهيئات المعنية؛
- اقتراح مخطط تنمية الاستثمارات في قطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة على الحكومة، وتتولى اجتذاب المستثمرين المحتملين في هذه القطاعات والسعي إليهم أو العمل على القيام بذلك.

4.1. أهم التحفيزات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة المغرب

منحت دولة المغرب العديد من الإمتيازات الضريبية في سبيل جذب المستثمرين الأجانب إليها، وفيما يلي أهم الامتيازات الممنوحة في إطار ميثاق الاستثمار لسنة 1995:

1.4.1. بالنسبة للضريبة العامة على الدخل

يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- تستفيد منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتها المتعلق بالتصدير من منافع خاصة قد تصل إلى إعفائها من مجموع الضريبة العامة على الدخل طوال فترة خمس سنوات، ومن تخفيض نسبته 50% من الضريبة المذكورة فيما بعد هذه الفترة، على أنّ الإعفاء أو التخفيض المشار إليهما أعلاه لا يطبقان فيما يخص منشآت تصدير الخدمات إلا على رقم المعاملات المتعلقة بالتصدير والمنجزة بعملات أجنبية؛
- تستفيد منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي من تخفيض 50% من الضريبة العامة على الدخل طوال خمس سنوات المالية الأولى التالية لتاريخ استغلالها وذلك أينما وجد مكان إقامتها.

2.4.1.بالنسبة للرسوم الجمركية

وتشمل ما يلي:

- لا يمكن أن يقل رسم الإستيراد عن نسبة 2.5% من قيمة السلع المستوردة؛
- يفرض رسم استيراد بسعر لا يقل عن 2.5% من القيمة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها على السلع التجهيزية والمعدات والآلات وأجزائها وقطعها المنفصلة وتوابعها المعتبرة اللازمة لإنعاش وتنمية الاستثمار؛
- تعفى السلع التجهيزية والمعدات والآلات والأجزاء والقطع المنفصلة والتوابع المشار إليها أعلاه من الإقتطاع الضريبي عند الإستيراد مع مراعاة الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى منح التحفيزات التالية:[2]

- **الاعفاء المؤقت من الضرائب على أرباح الشركات:** إعفاء محدد بمدة 05 سنوات بدء من النشاط الفعلي؛

---

[1]: فضيلة خير، **"دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب) خلال الفترة 2001. 2016"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص ص 274، 304.

[2]: الوافي حمزة، خلف الله زكريا، **"دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 245.

- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** تخفيض معدل الضريبة على القيمة المضافة لبعض المنتجات الاستهلاكية، وبعض المنتجات الاخرى إلى 07% و14%؛
- **فيما يتعلق بالإعفاء الدائم:** قامت المغرب بإعفاء دائم على مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية المنجزة المتفق عليها.

ثانيا: آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة المغرب

قامت المغرب على غرار سنغافورة والإمارات بوضع آليات من شأنها المساهمة في توفير مناخ استثماري مناسب وقادر على المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد حددّت مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية شملت قطاعات الفلاحة، السياحة، الطاقة والمناجم وغيرها من القطاعات، فهي لا تزال تواصل العمل بجهد في إطار توفير مناخ جاذب ومنافس للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.استراتيجية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد المغربي

سعت المغرب إلى تنويع هيكلها الاقتصادي كباقي دول العالم من خلال توجهها نحو قطاعات السياحة، الفلاحة والتصنيع وذلك بغية تحسين مناخها الاستثماري وجعله وجهة ممتازة وجذابة لرؤوس الأموال الأجنبية، ومن هذا المنظور فقد قامت المغرب ببناء استراتيجية للتنمية الاقتصادية ترتكز على ثلاثة توجهات رئيسية: إجراء إعادة هيكلة كلية بغية تحسين مناخ الأعمال، وتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد (التضخم، عجز الميزانية، معدل النمو الاقتصادي)، إضافة إلى وضع استراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق مختلف الأهداف ذات الأجل المتوسط والطويل مع الأخذ بعين الإعتبار الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق تلك الأهداف المنشودة[1].

وفي سبيل تحقيق النتائج المرجوة من استراتيجية التنويع الاقتصادي، قامت المغرب بمنح العديد من الحوافز والتسهيلات التي تمس القطاعات الاقتصادية للدولة بهدف الاستثمار فيها، وفيما يلي ذكر لأهم تلك الحوافز الموضوعة لكل قطاع على حدى: [2]

1.1. القطاع الفلاحي

من أهم الحوافز الممنوحة لهذا القطاع ما يلي:

[1] : Banque mondial, **"Groupe Développement Economique Et Social Région Moyen Orient Et Afrique du Nord, Royaume du Maroc: Mémorandum Economique Pays"**, Promouvoir la Croissance Et L'emploi par la Diversification Productive Et La compétitivité, volume 2 : Etudes de base, 14 mars 2006, Document de la Banque mondiale, p 120.

[2]: فضيلة خير، مرجع سابق، ص ص 272، 273.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الإستفادة من الحق في الخصم بالنسبة للمعدات الفلاحية التي تمّ سردها في المدونة العامة للضرائب؛
- تطبيق السعر المخفض البالغ 10% بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة على المعدات الفلاحية التي تمّ سردها في المدونة العامة للضرائب؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات بصفة دائمة الخاضعون للضريبة برسم الدخول الفلاحية والذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يقل عن خمس ملايين درهم، غير أنه عندما يقل رقم الأعمال المحقق خلال سنة معينة عن خمسة ملايين درهم، لا يمنح هذا الإعفاء إلا إذا ظلّ رقم الأعمال المذكور أدنى من هذا المبلغ لمدة ثلاث سنوات محاسبية متتالية.

2.1. قطاع النفط

يستفيد هذا القطاع من الحوافز التالية:

- يعفى كليا من الضريبة على أرباح الشركات كل واحد من الحاصلين على امتياز لإستغلال حقول الهيدروكاربونات، وذلك لمدة عشر سنوات متتالية تبدأ من تاريخ الشروع في الإنتاج المنتظم لكل امتياز للاستغلال؛
- تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع برسم عوائد الأسهم أو حصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها، الأرباح والأرباح الموزعة من طرف المنشآت الحاصلة على امتياز لاستغلال حقول الهيدروكاربونات؛
- الاعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة للسلع المقتناة والخدمات المقدمة بالداخل والخارج من الحاصلين على رخص الاستكشاف أو على رخص البحث أو على امتياز الاستغلال أو من المتعاقدين من الباطن معهم.

3.1. قطاع السياحة

يستفيد هذا القطاع من الحوافز الضريبية التالية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات متتالية تسري ابتداء من السنة المحاسبية التي أنجزت فيها أول عملية إيواء بعملة أجنبية؛
- تطبيق سعر مخفض قدره 17.5% برسم الضريبة على الشركات و20%برسم الضريبة على الدخل فيما بعد هذه المدة؛

- تطبيق سعر مخفض بنسبة 10% برسم الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في خصم عمليات الإيواء التي تنجزها الفنادق المعدة للمسافرين وخدمات المطعم وعمليات إيجار الفنادق والمجموعات العقارية المعدة لأغراض السياحة؛
- إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع التجهيزية التي يتم اقتناؤها في الداخل وعند الإستيراد وتقييدها في حساب الأصول الثابتة لمدة 36 شهرا ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط.

وفي سنة 2018 وحسب مدونة الضرائب تمّ منح حوافز ضريبية جديدة، من شأنها جعل المناخ الاستثماري في دولة المغرب أكثر جاذبية وتنافسية في المنطقة العربية، وشملت تلك الحوافز قطاع التصدير التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- تستفيد المنشآت التي تقوم بتصدير منتجاتها أو خدماتها باستثناء المنشآت المصدرة للمعادن بإعفاء كلي طيلة خمس سنوات الأولى ابتداء من السنة المحاسبية التي أنجزت فيها أول عملية تصدير أو أول عملية بيع للمنتجات بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات؛
- تطبيق سعر منخفض قدره 17.5 % برسم الضريبة على الشركات و20% برسم الضريبة على الدخل بعد هذه المدة بالنسبة للمنشآت المصدرة للخدمات إلا على رقم الأعمال المنجزة في التصدير بعملات أجنبية؛
- الإستفادة من سعر مخفض يقدّر بـ 10% برسم الضريبة على الشركات للمنشآت التي تحقق ربح سنوي يساوي أو يقل عن 300.000 درهم؛
- إعفاء من الحق في الخصم بالنسبة للمنتجات المسلّمة والخدمات المقدمة من الخاضعين للضريبة لأجل التصدير وكذا البضائع؛

2. سياسة الإنفتاح وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية

في إطار استراتيجية الشمولية للإنفتاح والتحرير، بادر المغرب خلال العقد الأخير إلى وضع إطار قانوني ملائم لتطوير علاقاته التجارية مع بعض شركائه المحتملين من خلال إبرام اتفاقيات للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وذلك بغية منح الثقة للمستثمرين الأجانب وتوسيع الحجم السوقي للمغرب، وتتمثل هذه الإتفاقيات في:

[1]: فضيلة خير، المرجع نفسه، ص 274.

1.2.اتفاقيات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

وقعت هذه الاتفاقية في 26 فيفري 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، وتنص على إنشاء تدريجي لمنطقة تبادل حر صناعية في حدود 2012 وتحرير التبادلات الزراعية تدريجيا، وقد حدثت مفاوضات ثنائية الغرض منها تكييف اتفاقية الشراكة بعد توسع الإتحاد الأوروبي ودخول عشرة دول جديدة فيه (وقد أنجزت هذه المفاوضات في 16 أفريل 2004).

2.2.اتفاق التبادل الحر المبرم مع الولايات المتحدة

كان من المرتقب أن يدخل الإتفاق حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 2005، وهو اتفاق شامل يغطي جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، من تجارة السلع إلى تجارة الخدمات إلى جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والقضايا الإجتماعية والبيئية وغيرها.

3.2.اتفاق التبادل الحر بين المغرب والجمعية الأوروبية للتبادل الحر

ينص اتفاق الشراكة المبرم مع الجمعية الأوروبية للتبادل الحر في 19 جويلية 1997، والذي دخل حيز التطبيق في1 مارس 2000 على إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية على مدى 12 عاما، على غرار مخطط الإتحاد الأوروبي.

4.2.اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب وتركيا

في إطار مسلسل الإندماج الإقليمي الأورو متوسطي، وقعّ المغرب وتركيا اتفاقا للتبادل الحر في 7 أفريل 2004 بأنقرة، وينص الإتفاق على إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر بصورة تدريجية على مدى 10 سنوات اعتبارا من تاريخ دخول الإتفاق حيز التنفيذ مع معاملة تفضيلية لصالح المغرب.

5.2.منطقة التبادل الحر العربية

دخل برنامج تطبيق الإتفاقية المتعلقة بتسهيل وتطوير المبادلات التجارية العربية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1998، ويرمي هذا البرنامج إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية (باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا).

6.2.اتفاق التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية

وقعّ المغرب في 25 فيفري 2004 اتفاقا رباعيا للتبادل الحر مع كل من مصر وتونس والأردن تطبيقا لإتفاق أكادير الموقّع في 8 ماي 2001، ويروم هذا الإتفاق إنشاء منطقة رباعية للتبادل الحر، تبقى منفتحة على جميع البلدان العربية المتوسطية.

كما نسج المغرب شبكة واسعة من الإتفاقيات الدولية لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي والإقليمي، تشمل 65 اتفاقية ثنائية و4 اتفاقيات إقليمية، وبذلك يحتل المغرب المركز الأول مغاربيا والمركز الثاني إفريقيا بعد مصر من حيث عدد الإتفاقيات الموقعة، كما أبرم المغرب 52 اتفاقية تتعلق باتفاقيات تفادي الإزدواج الضريبي[1]، فبهذه الاتفاقيات تسمح للمستثمرين الأجانب في المغرب الوصول إلى سوق استهلاكي يضم أكثر من مليار مستهلك.

أيضا ما يميّز المغرب أنه بلد نشيط في شمال إفريقيا فيما يخص اتفاقيات التجارة والاستثمار بينه وبين الدول الإفريقية، فمن بين مجموع الاتفاقيات الثنائية التي أبرمها المغرب مع دول العالم فيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار، كان منها 18 اتفاقية مع دول افريقية، وقد اتخذ المغرب العديد من الإجراءات والتدابير المحفزة للمستثمرين المغاربة في القارة الإفريقية، الأمر الذي مكنّه من أن يصبح المستثمر الإفريقي الثاني في القارة بعد جنوب إفريقيا.

وفي إطار الإصلاحات الجديدة لتحسين مناخ الاستثمار قام المغرب بإطلاق مخطط جديد لإصلاح الاستثمار في 4 جويلية 2016 يقوم على ستة محاور رئيسية: هي إعادة تقويم ميثاق الاستثمار وإعادة تحديد مضامينه، وتبني تدابير جديدة لدعم وتحفيز الاستثمار، إعادة هيكلة النهوض بالاستثمار، إحداث مديرية عامة للصناعة وأخرى للتجارة وإعادة صياغة الاستراتيجية الرقمية.

كما تمّ إطلاق خمسة إجراءات من أجل تطوير الاستثمار، يتعلق الأمر بإعفاء الشركات الصناعية حديثة النشأة من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات الأولى من تأسيسها، وإنشاء منطقة حرة في كل جهة من جهات المغرب، ومنح وضعية المنطقة الحرة للصناعات المصدرة الكبرى، والحصول على وضعية مصدر غير مباشر بالنسبة للمناولين وإيجاد صيغ دعم متقدمة للجهات الأقل دعما[2].

كما لابدّ من الإشارة إلى أنّ العديد من المساطر الإدارية قد تمّ تبسيطها بفضل إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، كما انّ المحاكم التجارية أصبحت تقوم بدور ولو جزئي في حل النزاعات، أما المعلومات التمويلية فقد أصبحت أكثر توافرا ومصداقية فيما يتعلق بالمؤسسات البنكية وقد خوّل هذا التحسن لدولة المغرب إمكانية تحفيز المستثمرين الأجانب على إنشاء مشاريعهم خاصة في الأوراش الكبرى كمخطط "

[1]: وزارة الاقتصاد والمالية، **"العلاقات المغرب وإفريقيا"**، مجلة المالية، العدد 28، المملكة المغربية، أوت 2015، ص ص 4، 5.

[2]: حفاف وليد، **"تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية –دراسة حالة دول شمال إفريقيا–"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 193.

آزور" بالنسبة لقطاع السياحة ومشروع ميناء طنجة المتوسط، مشروع تهيئة وإعداد ضفتي نهر أبي رقـــراق، فما يجدر الإشارة إليه أنّ المغرب يجذب المستثمرين الأجانب بنسبة تعلو عن أغلب دول المنطقة ذات المؤهلات الاقتصادية المماثلة[1].

3. استراتيجية السياحة: رؤية 2020

تقوم رؤية 2020 على الإستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية بالمغرب، ويتمثل طموحها في أن تكون البلاد من بين أكبر عشرين وجهة عالمية بحلول عام 2020 وفرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيـــض المتوســـط، والهدف من هذه الرؤية هو مضاعفة حجم القطاع وطاقته الإستيعابية، مع إنشاء 200.000 أسرة جديدة، ومن المتوقع أن تساعد هذه الطاقة الإستيعابية الجديدة في مضاعفة عدد السياح الوافدين (من أوروبا والبلدان الناشئة)، وسيتم خلق 470.000 وظيفة مباشرة جديدة في جميع أنحاء البلاد (1مليون بحلول عام 2020)، ومن المتوقع أن تصل عائدات السياحة في البلاد ومضاعفة رحلات السكان المحليين ثلاث مرات.

4. الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي

وضعت المغرب في عام 2009 خارطة طريق واضحة ورسمية بهدف بناء صناعة حديثة، وتركّز هذه الخارطة الجهود على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل المهن العالية للمغرب، صناعة السيارات وصناعة الفضاء وصناعة الإلكترونيات وترحيل الخدمات وصناعة النسيج والصناعـــة الغذائيـــة، وكانت المناظرة الوطنية للصناعة، التي نظمت في فيفري 2013 فرصة لدمج ثلاثة قطاعات صناعية واعدة في هذه الإستراتيجية وهي صناعة الأدوية والكيماويات المتخصصة والصناعات الميكانيكية والمعدنية[2].

ومن الآفاق المستقبلية يتمثل طموح الحكومة في رفع الصناعة المغربية إلى مستويات أعلى من القدرة التنافسية بغية تعزيز وضعية المغرب كمركز صناعي ومكان حافل بفرص النمو للمستثمرين الأجـــانب، وسيتسنى لهؤلاء أن يصلوا بسهولة إلى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمكن أن يصل النمو

[1]: محسن الندوي، **"أهمية الشراكة الإستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي"**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 23، السنة الثامنة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، جوان 2016، ص 5.

[2] : Ministére de l'economie et des finances et de Réforme de l'administration ,Royaune du Maroc, www.finances.gov.ma date de visit 10/10/2019.

إلى 6 -7% خلال السنوات المقبلة، والمغرب هو أيضا بصدد إبرام اتفاقيات تفضيلية مع دول الإتحاد (UEMA) الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وتعتزم المملكة المغربية المتبعة في هذا المجال وجذب مصنعين وموردين رئيسين جدد، كما يأمل أيضا أن تصبح الصناعة رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية، من خلال وضع استراتيجية تأخذ بعين الإعتبار التجارب الدولية في هذا المجال.

5. السياسة البيئية وآلياتها في دولة المغرب

تعد مشاركة المغرب في العديد من مؤتمرات حماية البيئة الدولية، ابتداء من مؤتمر استوكهولم 1972 مرورا بمؤتمر ريو 1992، ومؤتمر كوبنهاجن 2009 إلى غاية مؤتمر فرنسا 2015، ذات أهمية بالغة وهو ما جعلها من أكثر بلدان العالم الثالث ريادة في مجال حماية البيئة، فلقد وقعت العديد الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وهذا ما دلّ على تبني المغرب لسياسة بيئية واضحة وفعالة وذلك بالاستعانة بالآليات التالية:[1]

1.5.الآليات القانونية

أصدرت العديد من القوانين الخاصة بحماية البيئة ومن بينها قانون رقم 12 ـ 99 والذي يعد بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وحسب المادة الأولى منه يهدف هذا الميثاق إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز حماية الموارد والأوساط الطبيعية ووقايتها من الملوثات ومكافحتها؛
- إدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية القطاعية واعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة؛
- ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- تعزيز الإجراءات الرامية إلى التخفيف وإلى التكيف مع التغيرات المناخية ومحاربة التصحر؛
- إقرار الإصلاحات ذات الطابع المؤسساتي والاقتصادي والمالي في ميدان الحكامة البيئية؛
- إرساء نظام للمسؤولية البيئية ونظام للمراقبة البيئية.

2.5.الآليات الاقتصادية لحماية البيئة في المغرب

تـــمّ التركيز من خلال هذه الآلية على الجباية البيئية والتي يتم فرضها على الأنشطة الملوثة فيـــها، بالإضافة إلى تمويل المشاريع للحد من انبعاثاتها، وتمويل مشاريع الطاقات المتجددة فـــي

[1]: عبد الباقي محمد، **"فعالية الآليات الاقتصادية للسياسة البيئية في بلدان المغرب العربي ـ دراسة مقارنة خلال الفترة 1992 ـ 2013ـ"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017، ص ص 255 ـ 257.

المغرب، كما اعتمدت المملكة على البرامج الممولة عن طريق آلية التنمية النظيفة، والتي قدمت لها جميع التسهيلات التنظيمية، وتشجيع جميع القطاعات المؤهلة بأن تتقدم لهذا النوع من الآليات؛

3.5.التمويل البيئي للمشاريع

شرعت في إنشاء العديد من المشاريع وتمويلها منها المخطط الشمسي خلال 2020 والنجاعة الطاقية للبناء والصناعة والنقل في أفق 2030، البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها في آفاق 2020؛

4.5.آلية التنمية النظيفة

استطاع المغرب اغتنام فرص التمويل في إطار التعاون الدولي والثنائي، بما في ذلك تعبئة تمويلات الكربون بوجود ثمانية (8) مشاريع مسجلة ضمن آلية التنمية النظيف، مع إمكانية تقليص 3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، وثلاثة عشر(13) مشروعا في طور المصادقة، مع تقليص 2 مليون طن ثاني أكسيد الكربون في السنة؛

كما قامت بالعديد من الإجراءات الإدارية بهدف تشجيع المؤسسات والمشاريع الوطنية للدخول ضمن هذه الآلية، ولكي يتم تفعيلها تمّ إنشاء الآلية الوطنية المعنية ونشر المعلومات بشكل موسع بطريقة عمل هذه اللجنة والآلية على حد سواء؛

5.5.آليات أخرى

كما استعان بآليات منها: الآليات التكنولوجية بمختلف أنواعها والآليات الثقافية والتربوية من خلال نشر الوعي البيئي وذلك بمشاركة واسعة للمجتمع المدني[1].

6. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

اعتمدت المغرب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة الممتدة بين (2016 ـ 2025) كمرحلة هامة من أجل تحسين حكامة الخدمات العمومية، كما توجه أيضا نحو إضفاء الطابع الجهوي على سياساته العمومية لضمان تنمية جهوية متكاملة ومستدامة، وذلك من خلال اعتماد الجهوية المتقدمة ووضع الآليات الكفيلة بتفعيلها[2].

[1]: عبد الباقي محمد، مرجع نفسه، ص 257.

[2]: أحلام الرحماني، مونية بطاح، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثالث: التجربة المغربية: تقييم للإستراتيجية وأهم الدروس المستفادة

سيتم في هذا المطلب تقييم للإستراتيجية المغربية من خلال تقييم وتحليل المناخ الاستثماري في دولة المغرب كميا ونوعيا، وذلك بهدف معرفة أثر هذه الإستراتيجية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي استطاعت الحصول عليه سواء من حيث الحجم والتوزيع الجغرافي وأهم القطاعات الأكثر استثمارا فيها، وذلك باتباع نفس خطوات التقييم المتبعة في تجربتي جمهورية سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

أولا: تقييم المناخ الاستثماري لدولة المغرب

من أجل تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في دولة المغرب سنعتمد المعيارين التاليين:

1.التقييم الكمي

يمكن تحليل مناخ الاستثمار وفقا لهذا التقييم من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي في دولة المغرب خلال الفترة 2011 ـ 2018.

جدول رقم (14.3): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد المغربي خلال الفترة (2011-2018)

المؤشرات/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار$)	99.2	97.5	103.8	109.2	102	109.2	105.6	121
معدل النمو الحقيقي (%)	5	3	4.4	2.9	4.4	5	4.4	3.1
التضخم (%)	0.9	1.3	1.9	0.4	1.5	2	1.2	1.4
إج الإنفاق الحكومي % من PIB	34.6	35.2	33.9	33.2	31.3	31.1	29.7	29.6
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	(8.1)	(9.4)	(7.9)	(6.4)	(3.5)	(3.6)	(2.7)	(4.4)
إج الصادرات (مليار دولار)	35.6	34.7	35.1	36.9	37	40.2	35.8	41.3
إج الواردات (مليار دولار)	49.5	49.2	49.9	50.3	47.4	50.9	45.3	52.9
إج الاحتياطات الرسمية (مليار$)	20.6	17.5	19.3	20.4	23.3	25.7	27.6	28.9
الدين الخارجي الإج % PIB	23.8	27.3	31.1	30.4	33	33	32.3	34.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات: 2013/2012، ص 108، 2014، ص 176، 2015، ص 108، 2017، ص 87، 2018، ص 87.

يتضح من الجدول رقم **(14.3)** أنّ دولة المغرب نجحت وبصورة نسبية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2011 ـ 2018)، فلقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من 99.2 سنة 2011 إلى أن وصل إلى 121 مليار دولار سنة 2018، كما أنها حققت معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى 5% سنتي 2011 و 2016، أما سنتي 2017 و 2018 فانخفض معدل النمو الحقيقي إلى 4.4 و 3.1 % على الترتيب، وأهم ما يميّز الاقتصاد المغربي هو قدرتها في التحكم في معدل التضخم ففي سنتي 2011 و 2014 وصل معدل التضخم إلى 0.9 و0.4 % على الترتيب كأحسن معدل وصلت إليه

المغرب، وكان أعلى معدل 2% كأعلى معدل سنة 2016، لينخفض إلى 1.2، 1.4 % سنتي 2017 و2018 على الترتيب، غير أنها لم تحقق نتائج إيجابية في ميزانها التجاري فخلال الفترة (2011 ـ 2018) حققت المغرب عجز في ميزانها التجاري وصل إلى (9.4) مليار دولار سنة 2012، أما سنة 2018 فلقد حققت عجزا قدّر بـ (4.4) مليار دولار.

أما بالنسبة للدين الخارجي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي فلقد أخذ في الإرتفاع من 23.8 %سنة 2011 إلى 34.3 % سنة 2018، أما عن الإحتياطيات الرسمية فقد لوحظ ارتفاعها من 20.6 مليار دولار سنة 2011 إلى 28.9 مليار دولار سنة 2018.

ما يمكن قوله حسب هذه المؤشرات أنّ الاقتصاد المغربي نحج إلى حد ما في توفير مناخ استثماري جاذب ومستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر هذا بالنسبة للتقييم الكمي، أما عن التقييم النوعي فسيم التطرق إليه في العنصر الموالي باختيار عدد من مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.التقييم النوعي

استكمالا للتقييم الأول سيتم في هذا التقييم معرفة مكانة وتصنيف دولة المغرب وفقا لبعض المؤشرات الدولية فيما يلي:

جدول رقم (15.3): تصنيف دولة المغرب ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010 -2018)

السنوات	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر بيئة الأعمال		مؤشر التنافسية العالمي		مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	
	الرتبة	المؤشر	الترتيب عالميا	الترتيب اقليميا	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
2010	85	63.6	128	12	75	4.08	/	/
2011	86	62.5	114	11	73	4.2		/
2012	87	60.2	94	8	70	4.1	/	/
2013	90	59.6	97	8	77	4.1	66	27.8
2014	103	58.3	87	7	72	4.2	68	38.4
2015	89	60.1	77	6	72	4.2	64	41.8
2016	85	61.3	75	6	70	4.2	62	41.8
2017	86	61.5	68	4	71	4.2	62	43
2018	86	61.9	69	5	/	/	69	42

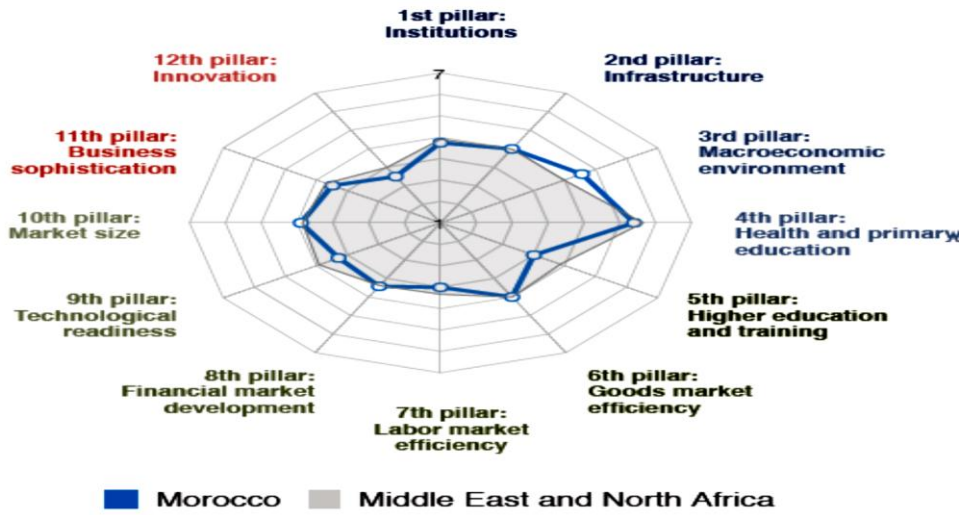
SOURCE: The Heritage Foundation**," Index Of Economic Freedom"**, AWorld Bank Group Flagship Report, **Doing business**.

— World Economic Forum, "**The Competitiveness Reports"** 2007, 2008, 2012, 2015 ,2017.

ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2013 ـ 2018.

نلاحظ من الجدول رقم (**15.3**) أنّ دولة المغرب صنفت وفق **مؤشر الحرية الاقتصادية** خلال الفترة (2010 ـ 2018) ضمن الحرية المعتدلة باستثناء سنتي 2013 و 2014 أين صنفت ضمن الحرية الضعيفة واحتلت المرتبة 90 و103 على الترتيب، غير أنّ ما يمكن قوله أنها نجحت إلى حد ما في انتظار المزيد من الإصلاحات التي من شأنها الرفع من قيمة هذا المؤشر عامة ومؤشراته الفرعية خاصـــــة، أما عن **مؤشر بيئة العمل** الصادر عن البنك الدولي فنلاحظ تحسنها الكبير، ففي سنة 2010 صنفت في المرتبة 128 عالميا و 12 إقليميا لتتحسن تدريجيا وتتقدم في الترتيب إلى المرتبة 68 و 69 عالميا والمرتبة الرابعة والخامسة إقليميا سنتي 2017 و2018 على الترتيب، فهي بذلك أثبتت نيتها نحو تحسين بيئة أعمالها وكان لمجمل الإصلاحات التي قامت بها الأثر الإيجابي في تحسين تصنيفها العالمي والإقليمي ، وحسب تقرير مؤشر بيئة العمل لسنة 2019 نجد أنّ عدد الإجراءات في بدء المشروع وصل عدد إلى (4 إجراءات بمعدل 9 أيام)، استخراج التراخيص اللازمة سواء للبناء (13 إجراءات بمعدل 33يوم) أو للكهرباء (5 إجراءات بمعدل 44 يوم)، بالإضافة إلى قلة المدفوعات الضريبية (6 مدفوعات بمعدل 155 ساعة) ، مؤشر الحصول على التمويل الذي وصل إلى الدليل 7 من مجال (0-8) حسب مؤشر عمق المعلومات الائتمانية ، أما بالنسبة لمؤشر **التنافسية العالمي** فلقد صنفت في المرتبة 75 سنة 2010 ، لتتحسن بعدها بخمس مراتب في المرتبة 70 سنة 2012، وفي سنة 2013 تراجعت إلى المرتبة 77 كأسوأ تصنيف لها وإلى المرتبة 71 عالميا سنة 2017، وبهدف التفصيل أكثر في هذا المؤشر يمكن الرجوع إلى المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر لسنة 2017 وفقا لما يلي:

شكل رقم (3.3): تصنيف المغرب وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017



Source :World Economic Forum, The Competitiveness Report 2017/2018, P 210.

فما يلاحظ من الشكل رقم (3.3) وحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017 أنّ المغرب تفوقت في مجموعة المتطلبات الأساسية باحتلالها المرتبة 57 عالميا فلقد أثبتت تفوقها ضمن مؤشرات المؤسسات والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي على حساب المجموعة الثانية معززات الكفاءة المرتبة 85 والمجموعة الثالثة الإبتكار وتطور بيئة الأعمال المرتبة 74، فعلى دولة المغرب أن تعزز من مؤشرات المجموعة الثانية والثالثة.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة تمّ اختيار مجموعة أخرى من المؤشرات في سبيل تقييم المناخ الاستثماري لأكبر عدد ممكن من المؤشرات وذلك لعددها الكبير ولتعذرنا التطرق إليها كاملة، والجدول الموالي يوضح تصنيف ومكانة دولة المغرب عالميا وفق المؤشرات التالية:

جدول رقم (16.3): تصنيف دولة المغرب ضمن بعض مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري للفترة (2010-2018)

السنوات	مؤشر تنافسية السفر والسياحة		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر مدركات الفساد		مؤشر الابتكار العالمي	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر
2010	/	/	114	0.567	/	/	94	28.7
2011	78	3.93	130	0.582	/	/	83	33.6
2012	/	/	128	0.620	81	37	88	30.7
2013	71	4.03	129	0.628	82	37	92	30.9
2014	/	/	126	0.628	80	39	84	32.2
2015	62	3.81	123	0.647	88	36	78	33.2
2016		/	123	0.662	90	37	72	23.3
2017	65	3.81	123	0.667	81	40	72	32.7
2018	/	/	/	/	73	43	/	/

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقارير التنمية البشرية**، World Intellectual Property Organization، **Global Innovation Index** 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

— World Economic Forum,**" The Travel Tourism Competitiveness Reports"** 2010, 2012, 2014, 2016, 2018

—The World Wide Governance Indicaors, Aggregate Governance Indicators 1996 —2017, www.govindicators.org

نلاحظ من الجدول رقم (6.3) أنّ دولة المغرب احتلت مراتب مقبولة وفق **مؤشر تنافسية السفر والسياحـــــــــــة**، حيث تحسنت من المرتبة 78 سنة 2010 إلى المرتبة 65 سنة 2017 بدليل 3.81، فهي تعتبر من أكثر الوجهات السياحية المفضلة عالميا وبصفة خاصة مغاربيا، أما **مؤشر التنمية البشرية** فلقد سجلت أحسن ترتيب سنة 2010 بدليل 0.567 ليتراجع في السنوات التالية ويصل إلى المرتبة 123 بدليل 0.667، أما **مؤشر مدركات الفساد** فشهد تحسنا من المرتبة 81 سنة 2010 إلى المرتبة 73 سنة 2018، وعن **مؤشر الابتكار العالمي** فلقد تحسنت من المرتبة 94 سنة 2010 إلى المرتبة 72 سنة 2017.

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (1990-2018)

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة المغرب خلال الفترة (1990ـ2018) العديد من التطورات بين الإرتفاع والإنخفاض متأثرا بعوامل داخلية وأخرى خارجية، وكمحاولة لتقييم الإستراتيجية الموضوعة في سبيل جذب أكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سيتم تحليل حجم تلك الاستثمارات التي استطاعت دولة المغرب جذبها خاصة بعد فتحها المجال أمام المستثمرين الأجانب.

جدول رقم (17.3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة المغرب للفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ح.إ.أ.م	0.165	0.317	0.424	0.941	0.551	0.332	0.322	1.204	0.40	1.380
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ح.إ.أ.م	0.422	2.807	0.480	2.314	0.894	1.654	2.449	2.804	2.487	1.951
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
ح.إ.أ.م	1.573	2.568	2.728	3.298	3.560	3.162	2.157	2.651	3.640	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات: 2013/2012، 2014، 2015، 2016، 2018.

يتضح لنا من الجدول رقم (**17.3**) أنّ حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (1990ـ2018)، شهدت تطورا نحو الإرتفاع خلال السنوات الأربع الأولى من فترة التسعينات (1990 - 1993)، حيث انتقلت من 0.165 مليار دولار سنة 1990 إلى 0.941 مليار دولار سنة 1993، لتنخفض بعدها مباشرة خلال السنوات 1994، 1995، 1996، حيث بلغت 0.551، 0.332، 0.322 مليار دولار على التوالي، لتكون بعد ذلك سنة 1997 نقطة انعطاف في حجم التدفقات الواردة أين ارتفعت قيمتها بشكل واضح وصلت إلى 1.204 مليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك الإرتفاع إلى دخول العديد من المستثمرين الأجانب للسوق المغربية ممثلة في المجموعة الكورية الجنوبية DAEWOO والمجموعة الفرنسية ACCOR ، ومستثمرات شركة CORA اللبنانية التي كانت جلها نحو قطـــاع البترول، إلا أنها سرعان ما عاودت الإنخفاض سنة 1998 حيث وصلت إلى 0.40 مليار دولار، لتعاود الإرتفاع مباشرة سنة 1999 محققة ما يعادل 1.380 مليار دولار، وفي سنة 2001 احتلت المغرب المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثانية إفريقيا وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) سنـــــــة 2001، لتنخفض بعدها مباشرة سنة 2002 ويعزى ذلك الإنخفاض إلى مجموعة من العوامل نوجزها في

تراجع معدلات النمو في أنحاء العالم وانهيار أسعار سوق الأوراق المالية وتباطؤ وتيرة الخصخصة وانخفاض عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود.

لترتفع مرة أخرى سنة 2003 وصولا إلى 2.314 مليار دولار بزيادة سنوية قدرّت بحوالـــي 3.82%، وحسب تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 2004 فلقد أرجع سبب الإرتفاع إلى الإنتعاش في عمليات الخصخصة مثل عملية بيع 80% من شركة ريجي للتبغ (Régie Tabacs) المغربية إلى ألتاديس (Altadis) الفرنكو إسبانية بقيمة 1.7 مليار أورو.

لتعرف سنوات 2005، 2006، 2007 نموا متزايد في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها، ليبلغ أعلى قيمة سنة 2007 مقدرة بـ 2.804 مليار دولار، إلا أنه ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 وما نتج عنها من ركود اقتصادي وتراجع في الطلب الذي مسّ الاقتصاد العالمي انخفض حجم الاستثمار الأجنبي سنتي 2009 و 2010 الذي وصل إلى 1.951، 1.573 مليار دولار على التوالـــــي، خاصة وأنّ المتضرر الكبير كان سوق العقار والقطاع البنكي والصناعي وهذه القطاعات تعتبر من أكثر القطاعات جاذبية في المغرب، وخلال السنوات 2013، 2014، 2015 ارتفع حجم التدفقات إلى3.298، 3.560، 3.162 مليار دولار على التوالي، ويمكن إرجاع هذا الإرتفاع إلى جملة الإصلاحات والإجراءات التي قامت بها المغرب في سبيل تحسين مناخها الاستثماري، إضافة إلى تنفيذها لمختلف الإستراتيجيات التي مست مختلف القطاعات التقليدية مثل الفلاحة، الصيد البحري والتعدين والقطاعات المبتكرة مثل صناعة السيارات والطائرات، فالمغرب تتصدر قائمة الدول المغاربية من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لسنتي 2014 و2015، لتعرف سنة 2016 انخفاضا لتبلغ 2.321 مليار دولار، لكنها سرعان ما عاودت الإرتفاع سنة 2017 واستطاعت جذب ما يقارب 2.651 مليار دولار، وفي سنة 2018 ارتفع ليصل إلى 3.640 مليار دولار.

2.تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة المغرب وأهم الدول المستثمرة فيها خلال الفترة (2003-2015)

استطاعت دولة المغرب أن تثبت أنها دولة جاذبة للمستثمرين الأجانب، فقد تمكنت من جذب العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2003-2015)، بلغ عددها 797 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 636 شركة عربية وأجنبية، بتكلفة إجمالها 59822 مليون دولار، و توفيرها 216540 منصب عمل، ويرجع سبب نجاح المغرب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الحوافز والإمتيازات القانونية والإدارية والضريبية التي قدمتها المغرب في سبيل جذب المستثمرين الأجانب من

خلال ميثاق الاستثمار وشروعها في تنفيذ عمليات الخصخصة التي كان لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد المغربي، وتمّ بموجبها فسح المجال أمام العديد من الشركات الأجنبية سالفة الذكر، والجدول الموالي يوضح لنا تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة المغرب.

جدول رقم (18.3): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب للفترة (2003-2015)

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	39	1363.6	8203	36
2004	37	2212	8707	33
2005	58	4059.4	17220	57
2006	46	3831.0	12780	39
2007	60	5250.8	24297	58
2008	98	16858.2	40951	74
2009	50	6840.1	11794	42
2010	55	2445.1	7914	54
2011	96	2891.6	20211	90
2012	66	1485.2	8188	57
2013	50	2939.5	11215	46
2014	68	5132.9	19329	59
2015	74	4512.7	25801	65
الإجمالي	797	59822	216540	636

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016"**، ص 175.

وفي سنتي 2016 و2017 فلم تتوفر لدينا إحصائيات حول عدد المشاريع المقامة في الغرب، أما عن سنة 2018 فلقد قدّر عدد المشاريع فيها إلى 71 مشروع بعدد 66 شركة أجنبية، وبتكلفة إجمالية قدرت بـ 4485 مليون دولار، مع توفيرها لمناصب شغل وصل إلى 15351 التي انخفضت مقارنة مع سنة 2015 أين كانت 25801[1].

وأما عن الدول المستثمرة في دولة المغرب وحسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة (2003-2015)، فقد احتلت الإمارات الصدارة من حيث تكلفة المشاريع، وفرنسا من حيث عدد المشروعات بـ 220 مشروع استثماري، وفي المرتبة الثانية اسبانيا بتكلفة قدرّت بـ 9001 مليون دولار وبعدد مشاريع قدرّ بـ 148 مشروع استثماري، لتحتل المرتبة الثالثة والرابعة دولتي الولايات المتحدة، وايرلندا بـ 09 مشروع على الترتيب، والجدول الموالي يوضح أهم الدول العشرة (10) المستثمرة في دولة المغرب.

[1]: الملحق الإحصائي لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019.

جدول رقم (19.3): أهم عشرة دول مستثمرة في المغرب خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015)

الترتيب	الدول المستثمرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة مليون دولار
1	الإمارات	25	46	21120	11693
2	فرنسا	168	220	47997	11639
3	اسبانيا	121	148	29432	9001
4	الولايات المتحدة	71	90	16835	3108
5	إيرلندا	6	9	2148	2888
6	الصين	3	3	2017	2157
7	سويسرا	16	21	5865	2121
8	روسيا	2	4	7594	2081
9	اليابان	21	26	14499	1671
10	المملكة المتحدة	26	29	6282	1226
11	باقي الدول	123	132	34433	2813
الإجمالي		582	728	188222	55798

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 175.

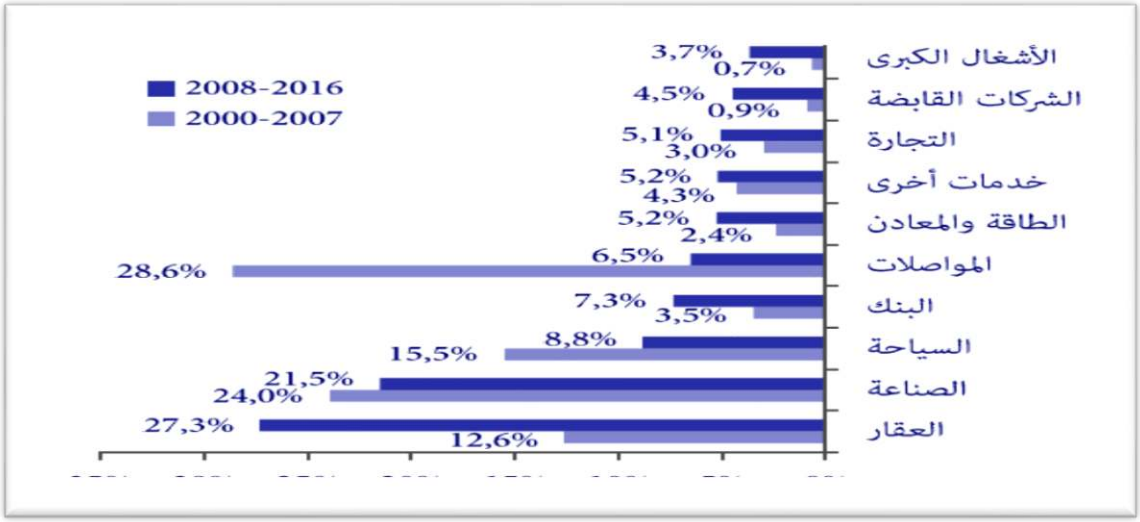
وفي سنة 2017 وبتصنيف المغرب في المركز الخامس بعد مصر وأثيوبيا ونيجيريا وغانا من حيث حجم الاستثمارات الواردة من العالم، احتلت فرنسا المركز الأول في الاستثمار في دولة المغرب بنسبة 27%، تليها الولايات المتحدة بنسبة 17% والإمارات بنسبة 10% والمملكة المتحدة بنسبة 6%[1].

3.التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

يمكن توضيح التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة المغرب من خلال الشكل التالي:

[1]: وزارة الاقتصاد والمالية، **"قانون المالية لسنة 2019"**، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، عدد خاص، المملكة المغربية، أفريل 2019، ص 53.

شكل رقم (4.3): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة المغرب خلال الفترة (2003 ـ 2016)



المصدر: التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2018 الخاص بدولة المغرب، ص 41.

نلاحظ من الشكل رقم **(4.3)** أنّ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب شهد تغييرا من حيث جاذبية القطاعات، فخلال الفترة (2000-2007) كان قطاعي المواصلات والصناعة الأكثر جاذبية عن بقية القطاعات الأخرى باحتلالها نسبتي 28.6% و24% على الترتيب، واحتلال قطاع السياحة للمرتبة الثالثة بنسبة 15.5 %، ليتغير هذا التوزيع خلال الفترة (2008- 2016) ويصبح قطاع العقار الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 27.3%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 21.5 % محافظا على المرتبة الثانية ولكن بنسبة أقل من الفترة الأولى، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هاذين القطاعين ما نسبته 13.5 و7.4 مليار درهم على التوالي سنة 2016، أي ما يعادل 40.7% و22.4% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، إضافة إلى بقاء المرتبة الثالثة لقطاع السياحة والفندقة بنسبة 8.8%، ولتتوزع باقي النسب على القطاعات الأخرى الموضحة في الشكل، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على الرغبة الكبيرة لدولة المغرب في تنويع قطاعاتها الاقتصادية وجعلها أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

وكخلاصة ما لسبق يمكن القول بأنّ دولة المغرب نجحت إلى حد ما بتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مقوماتها ومؤهلاتها الاقتصادية وكذا انفتاحها الكبير على العالم الخارجي والإستقرار الأمني والسياسي الذي يسود المغرب، إضافة إلى العوامل الثقافية والإجتماعية وانفتاحها على مختلف الثقافات وهو ما يظهر جليا من حيث عدد السياح الوافدين إليها، إلى جانب سياسة الخصخصة

التي انتهجتها ومنح العديد من الإمتيازات والحوافر التي شملت جميع القطاعات دون تخصيص، وما يميّز هذه التجربة أيضا إهتمامها بجميع القطاعات خاصة قطاع الزراعة الذي وضع له قانون خاص، كما أنها تفوقت من حيث تصنيفها وفق مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري على دول المغرب العربي لتأخذ منحى تصاعدي في ترتيب هذه المؤشرات بالإضافة إلى تحكمها في مؤشرات اقتصادها الكلي خاصة معدلات التضخم وارتفاع معدل النمو الحقيقي، لكن رغم ذلك لايزال مناخ الاستثمار في المغرب يشوبه بعض المعوقات والعراقيل التي عليها التخلص منها في أقرب الآجال واتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف إصلاح البيئة الاستثمارية وجعلها من أكثر البيئات ينقصها عدد من الإصلاحات بهدف تطوير مناخها الاستثماري.

خلاصة

بعد دراسة تجارب كل من جمهورية سنغافورة والإمارات العربية المتحدة والمغرب كتجارب رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهدف الاستفادة من أهم الدروس لهذه التجارب وذلك عن طريق التطرق إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف كل دولة، فتوصلنا إلى أنّ هذه الدول يشتركان في نقطة وهي توفيرها لمناخ استثماري جاذب، فحسب تجربة سنغافورة نجد أنّها ركزّت على العنصر البشري بدرجة كبيرة فعملت على تأهليه وتكوينه فأصبحت من أحسن النظم التعليمية في العالم، وإرساء مبادى الشفافية ومحاربة كل أشكال الفساد لتصبح من أقل الدول فسادا في العالم وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي يصل درجة تملكه للمشروع إلى 100%، أما الإمارات فنجد أنّ بداياتها في تحسين مناخها الاستثماري كان مع فترات ارتفاع أسعار النفط وارتفاع مداخيل الخزينة فبدأت ببناء وتطوير بنية تحتية جيدة وبمعايير عالمية، لكنها في نفس الوقت أدركت ضرورة تنويع اقتصادها خاصة في ظل الإنهيار المتكرر لأسعار النفط، فعملت على فتح المجال أمام القطاع الخاص بشكل كبير، وما تمّ إنشاؤه من مناطق حرة وصل عددها إلى 62 منطقة حرة سنة 2018 مصرح بها من طرف الهيئة الإتحادية للجمارك، كما يحق للمستثمر الأجنبي تملك المشروع بنسبة 100% في هذه المناطق، وعن تجربة المغرب التي تبقى تجربتها جيدة خاصة إذا ما قورنت بدول المغرب العربي فلقد عملت على تحسين جاذبيتها من خلال عمليات الخصخصة التي قامت بها وما نتج عنها من آثار ونتائج على الاقتصاد الوطني، كما أولت اهتمامها بجميع القطاعات عامة وقطاع الزراعة خاصة بمنحهم العديد من المزايا والتحفيزات الخاصة بكل قطاع.

الفصل الرابع

تحليل وتقييم جاذبية الجزائر
للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة

تمهيـــــــد:

اعتمدت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة في سبيل النهوض باقتصادها على العديد من الإستراتيجيات التنموية، تمثلت أولا بتركيزها على القطاع الصناعي قصد استبدال الإنتاج المصنع بدلا من الواردات، وثانيا عمدت إلى تطبيق مجموعة من المخططات التنموية، وفي إطار التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وبداية التخلي عن الاقتصاد الموجه، شرعت الجزائر في تطبيقها لإصلاحات اقتصادية جذرية مسّت العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

وفي كل مرحلة من المراحل سالفة الذكر تخللتها العديد من القوانين التي أصدرتها الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين مناخها الاستثماري من جهة وتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الأجنبي من جهة أخـــــرى، وتوجيهه للقطاعات المنتجة في الجزائر خاصة في ظل الإنهيار المتكرر في أسعار النفط وما نتج عنه من تداعيات سلبية على الاقتصاد الجزائري، وكما نعلم أنّ عملية جذب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والمباشر بصفة خاصة تحكمه العديد من المحددات على غرار مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر التي سيتم من خلال هذا الفصل تشخيص مكانة الجزائر ضمن هذه المؤشرات بهدف معرفة ترتيبها من طرف المؤسسات والهيئات الدولية هذا من جهة، يقابلها مدى تأثير ذلك التصنيف على جذب رؤوس الأموال الأجنبيـــــة المتمثلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

ومن أجل التعرف أكثر على واقع جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة (1962-2018) ومدى جذبه للاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الاقتصادية عامة والقطاعات المنتجة خاصة، قد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ملامح السياسة الاستثمارية في الجزائر؛**
- **المبحث الثاني: تحليل عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: تحليل الوضع الإجمالي لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

المبحث الأول: ملامح السياسة الاستثمارية في الجزائر

مرّ الاقتصاد الجزائري بالعديد من المراحل بدء من عام 1962 أي منذ الإستقلال، حيث ورثت كيان اقتصادي هش، وفي سبيل النهوض باقتصادها وتطور مؤشراتها الاقتصادية الكلية سعت الحكومة الجزائرية إلى التدرج في تحسين مناخها الاستثماري وسن العديد من القوانين والإصلاحات من أجل جذب أكبر نصيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي سيتم استعراض أهم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري من مرحلة الاقتصاد الموجه مرورا بالإصلاحات الاقتصادية وصولا إلى إصلاحات الجيل الثاني.

المطلب الأول: تحليل المناخ الاستثماري الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه (1962 ـ 1989)

كان خيار الجزائر بعد الإستقلال تبني الأسلوب الاشتراكي الذي من أسسه أنّ الركيزة الأساسية لسير عجلة التنمية هو التخطيط، فشرعت في تطبيق أول مخطط ثلاثي ليتبعه بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى، حيث تأتي هذه الخطوة في إطار تحسين المناخ الاستثماري وتحسين مؤشرات الاقتصاد الذي عانى بعد الاستقلال بنتائج سلبية ومزرية شملت جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أولا: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1989)

سيتم تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل تميزت بالعديد من المحطات التي سنوردها فيما يلي:

1.مرحلة الانتظار (1962ـ 1966)

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيـــن، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، كما تولد عن هذه المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، حيث تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الإستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966[1].

[1]: كربالي بغداد، **"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، ص 3.

2.مرحلة المخططات التنموية للفترة (1967ـ1979)

بدأت في هذه الفترة تتضح معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر، وتمّ وضع مخططات تنموية تجسدت في نمو جميع القطاعات الاقتصادية بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي قوي من أجل تحريك ودفع عجلة التنمية، وشملت المخططات التالية:

1.2.المخطط الثلاثي (1967 ـ 1969)

بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة في هذا المخطط بـ 9.06 مليار دج، بينما كانت تكاليف البرمجة تقدر بـ 19.58 مليار دج، والفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخصة بها يمثل الاستثمارات الباقية في الإنجاز التي قيمتها 10.52 مليار دج، ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات، حيث خصصّ للاستثمارات الإنتاجية المباشرة 6.79 مليار دج، موزعة على قطاعي الصناعة والزراعة بقيمة4.91 و 1.88 مليار دج على الترتيب، والاستثمارات شبه إنتاجية بقيمة 0.36 مليـــــار دج، بينما بلغ نصيب الاستثمارات غير الإنتاجية قيمة 2.01 مليار دج[1].

2.2. المخططات الرباعية للفترة (1970 -1977)

رصدت الدولة في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973) مبلغ قدره 35 مليار دج، ليعكس بدوره طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة، فكانت حصة الصناعة منه 57% متجاوزة بذلك حتى قطاع المحروقات[2]، وقد قفزت هذه النسبة إلى 60.7% في المخطط الرباعي الثاني للفترة (1974-1977) الذي رصد له مبلغَ 140 مليار دج من أجل:[3]

- تدعيم الإستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بتوزيع الاستثمارات مع إعطاء الأولوية دائما لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الأخرى؛
- الإهتمام بالدرجة الأولى بالاستثمار في الصناعات الثقيلة من أجل الحصول على تجهيزات وإنشاء الهياكل، وكذا قطاع البنية التحتية ثم يأتي بعد ذلك قطاع المحروقات وفي الأخير الاستثمارات الزراعية والتكوين.

---

[1]: ساطور رشيد، **"محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية –حالة الاستثمار الخاص –دراسة قياسية:1970-2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 113.

[2]: سعدون بوكبوس، **"الاقتصاد الجزائري –محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)"**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2012، ص ص 152، 153.

[3]: ساطور رشيد، مرجع سابق، ص 115.

والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية التي مست قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الأول والثاني.

جدول رقم (1.4): المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعي الأول والثاني

القطاعات	المخطط الرباعي الأول (1970ـ 1973)	المخطط الرباعي الثاني(1974ـ1978)
المبلغ الإجمالي	35 مليار دج	140 مليار دج
الصناعة	%57.3	%60.7
الزراعة	%11.9	%7.3
قطاعات أخرى	%30.8	%32

المصدر: عميروش شلغوم، **"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 220.

3.2.المرحلة التكميلية (1978 ـ 1979)

تعد هذه المرحلة انتقالية تمّ تحقيق خلالها بعض المشاريع المبرمجة في المخططات السابقة والتي لم تنته، وكذلك لإعادة تقييمها نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسعار آنذاك، حيث شكلت الاستثمارات الإنتاجية ما نسبته 68% من مجموع تكاليف برامج الاستثمارات لعام 1978، مثلما يوضحه الجدول التالي:[1]

جدول رقم (2.4): توزيع استثمارات الفترة (1978 ـ 1979)

القطاعات	تكاليف البرامج الاستثنائية	الاستثمارات الفعلية 1978	الاستثمارات الفعلية 1979
الزراعة والري	3.77	4.15	3.71
الصناعة	55.56	32.50	34.10
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال	2.35	1.09	1.46
مجموع القطاع شبه المنتج	2.35	2.93	2.84
مجموع الاستثمارات الأساسية	28.39	11.28	12.84
مجموع الاستثمارات	96.62	52.56	54.78

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير الفترة (1978ـ 1979).

3. مرحلة المخططات الخماسية للفترة (1980ـ1989)

لقد كان لإرتفاع أسعار البترول منذ منتصف السبعينات أثرا في توجه الحكومة الجزائرية نحو المخططات الخماسية ذات الإعتمادات المالية الكبيرة مقارنة بالمخططات السابقة، بالإضافة إلى استمرار

[1]: فوزية خلوط، مرجع سابق، ص 121.

الإصلاحات في مجال الاستثمار عامة والأجنبي خاصة، من خلال صدور قانوني 82 و88 اللذان سيتم التطرق إليها وأهم ما جاءا بهما.

1.3.المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984)

وضعت الجزائر هذا المخطط ليتضمن توجيهات صدرت عن المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، حيث كان أساس هذه التوجيهات مرتكزا على تقييم سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر خلال العشريتين السابقتين من جهة وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب وفقا لعدة أهداف من أهمها:[1]

- استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل؛
- الإهتمام أكثر بالهياكل القاعدية للمواطن كالطرق السريعة، الجسور، السدود...إلخ وتحسين معيشته؛
- تدعيم الاقتصاد الوطني من خلال معالجة الإختلالات التي ميزته أثناء فترة السبعينات.

جدول رقم (3.4): المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي الأول للفترة (1980ـ 1984)

القطاعات	باقي سنة 1979 (مليار دج)	برامج جديدة (مليار دج)	تكلفة البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (1980ـ 1984)	الأوزان النسبية للترخيص المالي (%)
الصناعة	82.9	153.8	236.7	174.5	43.6
الزراعة	17.8	41.6	59.4	47.1	11.8
النقل	2.4	13.4	15.8	13	3.2
البريد والمواصلات	1.8	6.2	8	6	1.5
التخزين والتوزيع	8.8	9	17.8	13	3.2
الطرق ومحطات النقل	8.6	9	17.8	13	3.2
تهيئة المناطق الصناعية	0.7	1.4	2.1	1.4	0.3
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	2.4
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	42.2	10.5
السكن	34.5	58	92.5	60	15
الصحة	3.6	6.2	9.8	7	1.7
البنيات الاجتماعية الأخرى	3.1	8.1	12.2	9.3	2.3
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	100

[1]: هشام بوعافية، **"التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 138.

المصدر: تقرير المخطط الخماسي الأول 1980 ـ 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر.

2.3.المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989)

هدف هذا المخطط إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، وعليه تمّ تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات موزعة على عدة قطاعات، الإنتاجية منها وغير الإنتاجية (أنظر الجدول أدناه رقم **(4.4)**)، حيث خططّ لتوفير 180000 منصب شغل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفيما يلي نستعرض مخصصات الاستثمار حسب كل قطاع ضمن هذا المخطط[1].

جدول رقم (4.4): المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي الثاني (1985ـ 1989)

القطاعات	مبالغ الاستثمار	الأوزان النسبية
الصناعة	174.2	31.67
منها المحروقات	39.8	7.24
الفلاحة والري	79	14.36
الإسكان	76	13.82
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45	8.18
التربية والتكوين	45	8.18
التجهيزات الجماعية	44	8
هياكل قاعدية اجتماعية أخرى	20.45	2.72
وسائل وإنجاز	19	3.45
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
النقل	15	2.73
الصحة	8	1.45
البريد والمواصلات	8	1.45
المجموع	550	100

المصدر: بابا عبد القادر، **"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص 222.

[1]: بابا عبد القادر، **"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص 221.

ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1962-1989)

تميزت هذه الفترة بصدور قانونين متمثلين في القانون رقم 63-277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963، والأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، حيث نصّ القانونين على العديد من المبادئ المنظمة للاستثمار من أبرزها:

1.قانون الاستثمار لسنة 1963

بعد مرور سنة من الإستقلال مباشرة صدرت الجزائر أول قانون لها بموجب الأمر رقم 63-277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 *، والذي كان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر، من بين أهم ما جاء فيه "أنّ الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط، بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني"[1].

2. قانون الاستثمار لسنة 1966

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، وبموجب الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 أصدر المشرع الجزائري قانونا جديدا يختلف في نصه عن القانون الأول، والمرتكز على مبدأين أساسيين هما:[2]

- **المبدأ الأول:** إنّ الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية؛
- **المبدأ الثاني:** يتعلق بمنح الضمانات والإمتيازات نتيجة الإعتماد أو الترخيص.

---

* لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر نوجزها فيما يلي:

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دج؛
- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة؛
- الاستفادة من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين؛
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

[1]: عمورة جمال، **"دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 362.

[2]: أوشن حنان، **"المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة مؤشراتية–"**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 56.

وما يلاحظ عن هذين القانونين أنهما لم يحققا الأهداف المنتظرة، وذلك بسبب حالة التوتر وعدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية التي لازمت الجزائر حتى فترة ما بعد الإستقلال مباشرة.

3.قانون الاستثمار لسنة 1982

بعد فشل القانونين السابقين جاءت سنة 1982 لتصدر القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 والهادف إلى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها، كما يخضع كل مشروع استثمار يقل مبلغه عن ثلاثين (30) مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيون ذوو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر لأحكام هذا القانون وينجز وفقها[1].

وفي إطار مسار التنمية الوطنية وطبقا للميثاق الوطني تتمثل الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة فيما يلي: [2]

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وإنشاء مناصب للعمل وتعبئة الإدخار؛
- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن؛
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان بالتواجد في المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

4.قانوني الاستثمار لسنتي 1986 و1988

تمّ إصدار قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول في 1986/08/19 حيث حددّ إطار تدخل الرأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط، ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة[3].

وفي سنة 1988 صدر قانون الاستثمار الذي يحمل رقم 88 .25 والذي عوّض القانون السابق (82 /11)، بتاريخ 1988/07/12 ويبدو أنّ هذا القانون يحمل في طياته بعض التعديلات كتلك المتعلقة

---

[1]: المادة 2، "القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، **"المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والوطني"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،1982، ص 1693.

[2]: المادة رقم 8، القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، المرجع نفسه، ص 1694.

[3]: لطيفة كلاخي، **"أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة بعض دول " MENA–"**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص ص 230، 231.

بإجراء الإعتماد (الرخصة) الذي يعتبر بيروقراطيا يعرقل مبادرة الاستثمار، كما تمّ إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمار وكذلك إلغاء شروط الإقامة بالجزائر، بحيث يسمح للمستثمر المقيم في الخارج الاستثمار في الجزائر على عكس القانون (82 /11)[1].

المطلب الثاني: تحليل المناخ الاستثماري الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

إنّ الأزمة البترولية لسنة 1986 كشفت مواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي، وأمام فشل المخططات المتبعة في عقد السبعينات والثمانينات وما نتج في تلك الفترة من اختلالات هيكلية داخلية، الأمر الذي جعل الجزائر تفكر في تبني إصلاحات للخروج من الأزمة ولكن هذه المرة مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي.

أولا: إصلاحات وبرامج صندوق النقد الدولي

قامت الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين مؤشراتها الاقتصادية الكلية بانتهاج إصلاحات اقتصادية تمثلت في برامج صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف توفير مناخ مستقر اقتصاديا وملائم ومنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. مرحلة التثبيت الاقتصادي للفترة (1989-1994)

كان أول اقتراب للجزائر من صندوق النقد الدولي في عام 1989، عندما أرسل وزير المالية "خطاب النوايا"، إلى المدير التنفيذي للصندوق أكدّ له على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية، وقد أسفر عن هذه الخطوة وبعد إتمام المفاوضات عن اتفاقيات عديدة والتي ستيم التطرق إليها بشكل وجيز وإعطاء أهم ما جاء فيها.

1.1.اتفاق الإستعداد الائتماني الأول لعام 1989

بعد إبرام أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار، يندرج جزء منه في إطار برنامج التثبيت، والجزء الآخر في إطار تسهيل التمويل التعويضي لتعويض الإنخفاض في حصيلة الصادرات للبلد العضو في صندوق النقد الدولي[2].

[1]: مراد خروبي، **"الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ومصر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 140.

[2]: عميروش شلغوم، مرجع سابق، ص 229.

2.1.اتفاق الإستعداد الائتماني الثاني لعام 1991

بموجب هذا الإتفاق استفادت الجزائر من تسهيل تمويلي بمبلغ 294 مليون دولار، إلى جانب قرض مقدم من قبل الصندوق مقدر بـ 403 مليون دولار، على أن تلتزم بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية المقدمة من طرف الجزائر والتي تتمحور حول: [1]

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل؛
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الإستهلاك؛
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز؛
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند 12% سنة 1991؛
- تنويع الصادرات من غير المحروقات مع تحرير التجارة الخارجية.

3.1.اتفاق الإستعداد الائتماني أفريل 1994

نظرا لتأزم الوضع الاقتصادي في الجزائر في هذه الفترة، أجبرت الحكومة الجزائرية بمعاودة الإتصال بصندوق النقد الدولي وطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، فتمّ التوقيع على اتفاق مدته سنة كاملة، ومنح للجزائر آنذاك قرضا قدره 457.20 مليون وحدة سحب خاصة، وكذا قرضا قيمته 374.32 مليون وحدة سحب خاصة من البنك الدولي ومخصصة للطوارئ[2]، ويمكن تلخيص أهداف هذا الإتفاق فيما يلي: [3]

- تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وإعادة هيكلة مؤسسات الدول؛
- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و6% مع مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها وتعديل قيمة الدينار؛
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛
- الإهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع الأشغال العمومية والمؤسسات والبناء؛
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.

---

[1]: ميهوب مسعود، **"دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990 – 2015)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 122.

[2]: ساطور رشيد، مرجع سابق، ص 129.

[3]: بوخاري أمينة، يوسفي رشيد، **"برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989 – 2015) –"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جوان 2018، ص 90.

2. مرحلة التعديل الهيكلي للفترة (1995 ـ 1998)

بعد التزام الجزائر بتنفيذ الإتفاق الإئتماني الثالث وكمحاولة منها لمواصلة تصحيح الأوضاع وتحقيق الإستقرار المنشود، الأمر الذي جعلها تراسل مرة أخرى المدير العام لصندوق النقد الدولي قصد إتمام الإصلاحات التي نتج عنها برنامج التعديل الهيكلي الذي تمّ الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، ومن بين أهدافه تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3%، وتخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال سنتي 1994 و1995، مع التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، ووضع إطار تشريعي للخوصصة[1] ، هذه الأهداف التي ألزم صندوق النقد الدولي السلطات الجزائرية على قبولها وتنفيذها في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

تميزت هذه المرحلة بإصدار القانون رقم 10/90 الصادر في 14أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، حيث ينظم هذا القانون سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال كما أدخل هذا القانون تمييزا واضحا بين المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما جاء بتنظيم جديد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع إبقاء نظام الرقابة ومبدأ الترخيص ولكن في صورة مغـــايرة، حيث أوكل مهمة فحص طلبات الاستثمار الأجنبي إلى هيئة نقدية وبنكية هي مجلس النقد والقرض وخوّل لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص[2].

وفي سنة 1993 تمّ إصدار مرسوم تشريعي 93 ـ 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 أين اعترف بحرية الاستثمار للقطاع الخاص في حدود القانون، كما كرّس أيضا ضمانات قانونية وقضائية للمستثمرين الأجانب لاسيما فيما يتعلق بمبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيون والمعنويين الأجانب من جهة والأشخاص الطبيعيون والمعنويين الجزائريين من جهة أخرى من حيث الحقوق والإلتزامات[3]، كما تمّ إلغاء

---

[1]: دمدوم زكرياء، شيخة خليفة بلقاسم، **"الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة (1990ـ 2010)"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، دون سنة، ص 94.

[2]: زينات أسماء، **"سياسة الاستثمار في الجزائر (آفاق وتحديات)"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 03، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، 2017، ص 202.

[3]: منصور داود، **"الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 13.

جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي –باستثناء قانون المحروقات لسنة 1986–لا سيما المتعلقة منها بما يأتي:[1]

- القانون رقم 82–13 المؤرخ في 28 أوت لسنة 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد؛
- القانون رقم 88–25 المؤرخ في 12 يوليو 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية؛
- الفقرة الثانية من المادة 183 والفقرة الثانية من المادة 184 من القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

ثالثا: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1990–1999)

أما عن الإطار المؤسساتي للاستثمار خلال هذه الفترة فقد تمّ إنشاء وكالة لترقية الاستثمار (APSI) بموجب القانون 93ـ12 المتعلق بترقية الاستثمار تكلف الوكالة بمساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية كما تؤسس على شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار[2] ، للوكالة أجل أقصاه ستون (60) يوما، ابتداء من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح وطلب الإستفادة من امتيازات وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 4 من نفس القانون لتبليغ المستثمر بعد التقويم، قرار منح امتيازات أو رفضها ومدتها في حالة الموافقة[3].

المطلب الثالث: تحليل المناخ الاستثماري الجزائري في ظل إصلاحات الجيل الثاني (2000 ـ 2019)

شهدت بداية 2000 ارتفاع في أسعار النفط، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع كبير في الإيرادات النفطيـــة، فشرعت الجزائر في العمل على مواصلة الإصلاحات لتشمل الجوانب الإجتماعية والاقتصادية وبهدف التخلص من المديونية الكبيرة وضغوطات المؤسسات المالية الدولية عليها، تجسدت تلك الإصلاحات في إرساء مجموعة من المخططات التنموية للفترة (2001 ـ 2019) سيتم التطرق إليها فيما يلي مع إسقاط الضوء على أهم القوانين التي تمّ إصدارها وإنشاء الأجهزة الاستثمارية في تلك الفترة.

---

[1]: المادة 49، "المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، "**المتعلق بترقية الاستثمار**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993، ص 10.

[2]: خلوط فوزية، مرجع سابق، ص 211.

[3]: المادة 9، المرسوم التشريعي رقم 93 ـ 12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، مرجع سابق، ص5.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2001 ـ 2019)

في إطار استكمال المسيرة التنموية التي اتخذتها الجزائر خلال الفترات السابقة، قامت بانتهاج أربع مخططات تنموية سنتطرق لها فيما يلي:

1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أقرّ هذا البرنامج في أفريل 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 212 مليار دج[1]، وتمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي:[2]

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

وعليه فكل هذه الأهداف إنما تصب في هدف رئيسي واحد يتمثل في الرفع من نسبة النمو وتخفيض معدل البطالة، وممّا تجدر الإشارة إليه هنا أنّ الهدف الجوهري من وراء هذا البرنامج كان التخفيف من الآثار الإجتماعية للإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات، حيث ارتكز هذا البرنامج على تحسين الظروف المعيشية للفرد من خلال دعم التنمية المحلية والموارد البشرية، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة والتقليص من نسبة البطالة.

جدول رقم (5.4): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) **الوحدة: مليار دج**

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.4	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6

[1]: المومن عبد الكريم، **"أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة بالجزائر"**، مجلة معارف، العدد 20، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، جوان 2016، ص 189.

[2]: كويحل فاروق، **"السياسات الجزائرية الاجتماعية الاقتصادية لمواجهة البطالة"**، حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الأول جامعة الجزائر 01، 2018، ص 168.

المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	525

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون، الجزائر، 2001، ص 139.

2.البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار[1]، وقد كان يهدف إلى تحقيق ما يلي:[2]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة أصبح ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى لتكملة نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشتهم سواء من الجانب الصحي والأمني والتعليمي؛
- تطوير الموارد البشرية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا، وتطوير البنى التحتية من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، فهذا الهدف تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.

وتحقيقا لتلك الأهداف وزّعت المخصصات المالية كما يلي:

الجدول رقم (6.4): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)

القطاعات	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	45
برنامج دعم التنمية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيا الجديدة والاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: علام عثمان، **"واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2014"**، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، أيام 25 ـ 28 جانفي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ص 6.

[1]: رابحي بوعبد الله، **"مساهمة البرامج التنموية في تقيص معدل البطالة ـ دراسة حالة الجزائر للفترة 2001 ـ 2014ـ"**، مجلة معارف، العدد 19، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 18.

[2]: محمد صلاح وآخرون، **"التقييم القطاعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر : سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجا"**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص 173.

3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 ـ 2014)

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2011 وخصص له مبلغ مالي ضخم قدّر بـ 21234 مليار دج، استهدفت الحكومة من خلاله استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق وتحسين الظروف المعيشية للسكان والتخفيف من البطالة[1]، ومن بين أهداف البرنامج تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها: [2]

- القضاء على البطالة في الاقتصاد من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة وذلك من خلال فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية مع تحسين المستوى الصحي للسكان؛
- النهوض بالتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال وتطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه، وفيما يلي توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج:

جدول رقم (7.4): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010 ـ 2014)

القطاعات	مخصصات البرنامج (مليار دج)	تراخيص البرنامج (%)
التنمية البشرية	10511	49.5
تطوير المنشآت الأساسية	6688.7	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1732.7	8.16
التنمية الاقتصادية	1635	7.7
مكافحة البطالة	382	1.8
البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	284.4	1.34
الإجمالي العام	21234	100

المصدر: ميهوب مسعود، مرجع سابق ص 164.

[1]: قنادرة جميلة، **"الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 146.

[2]: محمد صلاح، **"أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور ـ دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014"**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 273.

4.المخطط الخماسي (2015-2019)

خصصّ لهذا البرنامج 262 مليار دولار، وذلك بفضل احتياطي الصرف الذي كان يناهز 200 مليار دولار، وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا في تلك الفترة[1]، ومن بين الأهداف التي سعى إلى تحقيقها البرنامج ما يلي:[2]

- بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع آفاق 2019؛
- الإهتمام بتحسين مردود المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين وأدائها من أجل تلبية حاجيات البلاد في مجال التكوين المتميز والتحكم فيه؛
- تعميق ديمقراطية التعليم من خلال تحسين ظروف التمدرس وتطوير التجهيزات والمنشآت القاعدية وتعزيز الحوار مع الشركاء الإجتماعيين حول ظروف العمل ومعيشة الموظفين والأساتذة في قطاع التربية.

ولكن مع حلول سنة 2015 واستمرار انخفاض سعر البترول ، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019)، وقد تمّ تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل[3]، وعلى هذا السياق تمّ اعتماد نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016 ـ 2019)، وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030، ويبرز هذا النموذج عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019:[4]

---

[1]: عقون شراف وآخرون، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001 ــ 2019)"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، أفريل 2018، ص 208.

[2]: نصيرة صالحي، شعيب قماز، **"مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001 ـ 2019)"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة الحاج لخضر، باتنة، جويلية 2019، ص 112.

[3]: زكرياء مسعودي، **"تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001 ـ 2016)"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2017، ص 221.

[4]: عقون شراف وآخرون، مرجع سابق، ص 208.

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير؛
- خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

كما يستهدف تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، من خلال ثلاثة مراحل للنمو نذكرها باختصار:

- **مرحلة الإقلاع (2016 ــ2019)**: وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- **المرحلة الإنتقالية (2020 ــ 2025)**: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني؛
- **مرحلة الإستقرار أو التقارب (2026 ــ 2030)**: والتي في نهايتها يستنفذ الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

ما يلاحظ في هذه الفترة إصدار أوامر وقوانين مشجعة للاستثمار المحلي بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة، حيث تزامن مع برنامج الإنعاش الاقتصادي إصدار الأمر رقم 01 ـ 03 المتعلق بتطوير الاستثمار وذلك كنتيجة لبعض النقائص التي خلفها المرسوم التشريعي 93 ـ 12، وأهم ما جاء به هذا القانون من ضمانات ممنوحة للمستثمرين حسب المواد 14، 15، 16 ما يلي:[1]

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب مع مراعاة أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية؛
- في حال خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتم الخضوع إلى الجهات القضائية المختصة، إلاّ في حالة وجود اتفاقيات تتعلق بالمصالحة والتحكيم يتم التوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص؛
- في حال المصادرة الإدارية المنصوص عليها في التشريع المعمول به يكون التعويض بشكل عادل ومنصف؛

[1]: الأمر رقم 01 ـ 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، **"المتعلق بتطوير الاستثمار"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2001، ص 7.

- الإمتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظامين العام والاستثنائي.

وفي سنة 2006 وبموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار، حسب المادة 9 من قانون 2006 تستفيد الاستثمارات من حوافز جبائية وشبه جبائية نوجزها فيما يلي:[1]

- **مرحلة الإنجاز:** تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة إنجاز الاستثمار.

- **مرحلة الاستغلال:** في هذه المرحلة ولمدة ثلاث (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعدّه المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وفي سنة 2009 وحسب المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء، وأن يخضع كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار[2].

وفي سنة 2016 تمّ إصدار القانون رقم 16 ـ 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار والذي يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، حيث ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم 01 ـ 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، باستثناء أحكام

[1]: الأمر رقم 06 ـ 08 المؤرخ في 15 أوت 2006 **"المتعلق بتطوير الاستثمار"**، المعدل والمتمم للأمر رقم 01 ـ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2006، ص 18.

[2]: الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، **"المتضمن قانون المالية التكميلي"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، 2009، ص 13.

المواد 6 و18 و22[1]، كما سعت الجزائر جاهدة في تطوير وتحفيز الاستثمار من خلال منح الإعفاءات والتسهيلات والمزايا سواء للمستثمرين المحليين والأجانب في مرحلتي الإنجاز والاستغلال، يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- **مرحلة الإنجاز:** حيث يمكن الاستفادة من المزايا الآتية:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتمّ في إطار الاستثمار المعني؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

-تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- **مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (3) سنوات من المزايا الآتية:

-الإعفاء من الضريبية على أرباح الشركات؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

-تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

---

[1]: عائشة موزاوي، **"القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر – إشارة لقانون رقم 16 – 09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار–"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 142.

[2]: القانون رقم 16–09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **"المتعلق بترقية الاستثمار"**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016، ص 20.

ثالثا: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

تميزت هذه الفترة بإنشاء الأجهزة الاستثمارية التي من شأنها العمل على تنظيم وتطوير الاستثمار في الجزائر، والتي كانت جلها في إطار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، يمكن توضيحها فيما يلي:

1.المجلس الوطني للاستثمار CNI

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد استراتيجية تطوير الاستثمار، ويقترح كافة التدابير التحفيزية للاستثمار ويفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للاستثمار والمستثمر في ظل النظام الاستثنائي، وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين ويقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الاستثنائي[1].

2.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، كما تعرّف على أنها: "مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية"[2]، من مهامها:[3]

- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج مع ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، والعمل على الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال للتعريف بمؤهلات الاستثمار في الجزائر والعمل على تسهيل ممارسة أعمالهم ومتابعة تأسيس شركاتهم وإنجاز مشاريعهم؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

[1]: جوامح لبيبة، مرجع سابق، ص 328

[2]: المادة 21، الأمر رقم 01 ـ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق، ص 7.

[3]: بوفاتح بلقاسم، **"دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2017)"**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي بآفلو، الجزائر، ص 10.

3.الشباك الوحيد

رغبة من المشرع الجزائري في وضع حد لطول الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد استحدث ولأول مرة ما أطلق عليه تسمية الشباك الوحيد اللامركزي، حيث تمّ توزيعها على المستوى الوطني بغرض تيسير الإجراءات على المستثمرين، وذلك من خلال تجميع الخدمات الإدارية والمالية والضرورية والمتعلقة بالعملية الاستثمارية في جهاز واحد يتجه إليه المستثمر قبل الشروع في إنجاز مشروعه، الأمر الذي يساهم في ربح الوقت وتجنب العراقيل الإدارية التي تواجهه[1].

وتكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات[2]، من مهامها ما يلي:[3]

- **التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري:** وهي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار؛
- **الوساطة العقارية:** تسيّر عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات؛
- **الملاحظة والإعلام:** الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات، اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلية؛
- **ضبط السوق العقاري والمنقولات:** للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

---

[1]: شوقي يعيش تمام، فريد عنواش، **"التحديات التي تواجه سياسة الاستثمار في الجزائر"**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 12.

[2]: عبد الكريم كاكي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 222، 223.

[3]: المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2007، ص 7.

المبحث الثاني: تحليل عناصر مؤشرات الأداء الاقتصادي ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

يعتبر تحقيق التوازن في مؤشرات الأداء الاقتصادي من أهم ما سعت الجزائر إلى تحقيقه وذلك باتباعها لعدد من البرامج والإصلاحات الاقتصادية للفترة (1962-2019) في سبيل توفير مناخ استثماري يمتاز بنتائج إيجابية تمس كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك لأهمية هذه الأخيرة والتي تعتبر من بين المحددات التي يتخذ على أساسها قرار الاستثمار في الجزائر من عدمها.

المطلب الأول: تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)

سيتم تخصيص هذا المطلب لتحليل نتائج فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989) على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثير هذا الأخير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلـــى الجزائـــر، وذلك كمحاولة لتقييم مدى نجاح هذه البرامج من خلال التقدم في نسب تلك المؤشرات وما يقابلها من ارتفاعات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1962-1989)

استكمالا لتحليل وضعية الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد الموجه، يتم من خلال هذا العنصر تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال ذات الفترة، كمحاولة لتقييم هذه المرحلة الإستثنائية التي أعقبت حرب دامت أكثر من 130 سنة، خاصة وأنّ الجزائر أبدت رغبتها في تدارك الوضع وتحسين مؤشرات اقتصادها، وبذلك سيتم تحليل أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي.

1.تشخيص وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1962-1969)

تعتبر هذه الفترة بمثابة انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائري بعد خروج الجزائر من الإستعمار الفرنســـي، أين احتكر هذا الأخير ثروات وموارد وسلطة الحكم وإدارة الاقتصاد الجزائري لأكثر من قرن كامل، لكنها ورثت بعد الإستقلال انهيارا اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا، تجاوزت نسبة البطالة على سبيل المثال 32.9 % سنــة 1966، ونظرا لتزايد حاجيات السكان والانطلاق في مسيرة الإعمار ارتفعت الواردات بأكثر من 72.53 خلال 6 سنوات، حيث انتقلت من 2887 مليون دج سنة 1963 إلى 4981 مليون دج سنة 1969، منها ما يقارب 42% تموين صناعي، وبالمقابل كان نمو الصادرات متواضعا حيث ارتفعت من 3610 مليون دج إلى 4611 مليون من سنة 1963 إلى 1969، تمثل 67.62% منها وقود ومواد تشحيم، وقد انعكس ارتفاع الواردات وتزايد الحاجيات إلى ارتفاع النفقات أيضا من 3489 سنة

1965 إلى 5453 مليون دج سنة 1969، وبالنظر لخصوصية تلك المرحلة لا يمكن الحكم على الإرتفاع المتواصل في المؤشرات الاقتصادية أو تدهورها، إلا من تشخيص المراحل اللاحقة[1].

2.تشخيص وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 1979)

ظهرت أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1974 ـ 1979) مع تعذر الحصول على الأربع سنوات الأولى من فترة السبعينات والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (8.4): تطور بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر للفترة (1974 ـ 1979)

المؤشرات/السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979
معدل النمو الاقتصادي%	7.5	5	8.4	5.3	9.2	7.5
معدل التضخم%	ـ	ـ	ـ	12	17.2	11.5
الميزان التجاري مليار$	1.8	(5.1)	(0.02)	(5.06)	(10.2)	4.3
الميزانية العامة مليار$	10.03	5.9	6.09	7.9	6.6	12.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر مختلفة: تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

إنّ أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم **(8.4)** هو التذبذب الحاصل في مختلف المؤشرات الاقتصادية بدء من معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ أقصاه 9.2% سنة 1978 وذلك نتيجة تبعات الطفرة النفطية منذ نهاية سنة 1973 لارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى انتقال بعض الموازين من العجز إلى الفوائض على غرار الميزان التجاري نهاية تلك الفترة.

كما أنّ حالة اللاإستقرار التي شهدتها الجزائر بعد الإستقلال انعكست بدورها على الوضع الاقتصادي خلال عشريتين كاملتين بحثت فيهم الجزائر عن تثبيت معالم سياستها التنموية المبنية على الصناعات الثقيلة التي تستدعي المزيد من رأس المال الأجنبي والمحلي.

3.تشخيص وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

أمام فشل مخططات الرباعي الأول والثاني وعدم تحقيق نتائج جيدة ومرضية إثر تطبيقها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبعد قيام الحكومة بانتهاج مخططات خماسية سيتم الوقوف حول تأثير هذه المخططات على تطور وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال هذه الفترة الموضحة في الجدول التالي:

[1]: منشورات الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011.

جدول رقم (9.4): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1980ـ 1989)

المؤشرات / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل النمو الاقتصادي (%)	0.8	3	6.4	5.4	3.3	3.7	0.4	(0.7)	(1)	4.4
معدل التضخم (%)	9.6	14.6	6.7	6	8.1	10.5	12.4	7.4	5.9	9.3
معدل البطالة (%)	ـــ	ـــ	16.3	13.1	8.7	9.7	ـــ	21.4	ـــ	18.1
المديونية الخارجية مليار$	17.86	16.92	15.77	15.12	14.98	17.5	21	24.7	25.1	25.8
رصيد ميزان المدفوعات مليار $	ـــ	ـــ	(1.1)	(0.5)	(0.4)	1.2	(1.5)	(0.3)	(0.8)	(0.7)
رصيد الميزان التجاري مليار$	12.1	14.05	11.09	10.9	12.5	15.07	(8.4)	7.5	1.9	1.8
رصيد الموازنة العامة مليار $	15.5	21.7	1.8	(4.9)	9.7	6	(12.1)	(10)	(26.2)	(8.1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر مختلفة: تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

وفقا لمعطيات الجدول رقم **(9.4)** فإنّ عقد الثمانينات من القرن الماضي كان نقطة تحول الاقتصاد الجزائري، حيث أثرّت أزمة البترول بانهيار الأسعار إلى مستويات دنيا على جل مؤشرات الأداء الاقتصادي الذي اتجه نحو الضعف بتدني معدلات النمو إلى (1-%) سنة 1988، بالإضافة إلى عجز الموازين كميزان المدفوعات تحت تأثير عجز حساب رأس المال، ورصيد الموازنة العامة بارتفاع النفقات لمستويات قياسية خاصة سنة 1988 وهو ما انعكس على المستويات العامة للأسعار التي ارتفعت معها معدلات التضخم من جهة وعلى انطلاق مسيرة المديونية وتراكمها من جهة أخرى.

ثانيا: نتائج وآثار المخططات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1962-1989)

بعد دراسة وتحليل المناخ الاستثماري الجزائري في فترة الاقتصاد الموجه وما قامت به الحكومة الجزائرية في تلك الفترة في سبيل تحسين مناخها الاستثماري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وبعد دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر من المؤثرات الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي المبـــــاشر، سيتم تسليط الضوء حول حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استطاعت الجزائر استقطابها خلال تلك الفترة.

1.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1962-1969)

تميزت هذه الفترة باتخاذ الجزائر لأساليب معادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كالتأميم الذي مسّ فروع الشركات الأجنبية للفترة (1960ـ1976) وصلت إلى 50 حالة في تلك الفترة، والذي يعتبر

بمثابة تهديد للمستثمرين الأجانب في حين أنهم يبحثون عن الضمان، الأمر الذي تسببّ في انعدام حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خاصة وأنها فرضت سيادتها على جميع القطاعات وجوانب الحياة، وتفضيلها للقطاع العام ما أدى إلى غلق المجال أمام الاستثمار الأجنبي، والوضع الاقتصادي السيئ السائد في تلك الفترة الذي مسّ جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى التماطل في تجسيد القوانين الصادرة وعدم العمل بها، كل هذه الظروف دلت على أنّ الجزائر لم تستطع خلال هذه الفترة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979)

رغم سن العديد من القوانين خلال عشريتين كاملتين أعقبت الإستقلال إلا أنّ عدم التجسيد الفعلي لها انعكس سلبا على التدفق الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلما يوضحه الموالي:

جدول رقم(10.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970 ــ 1979)

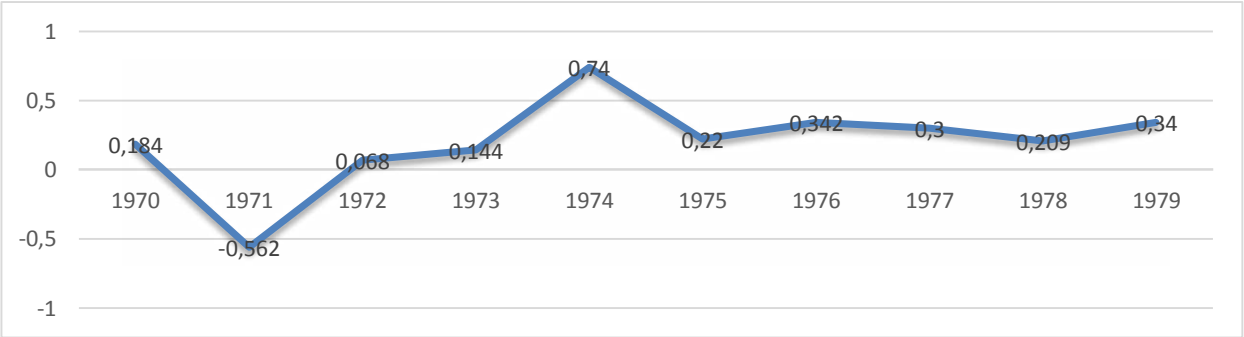
الوحدة مليار دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
ح.إ.م.و	0.184	(0.562)	0.068	0.144	0.74	0.22	0.342	0.3	0.209	0.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير الاستثمار العالمي UNCATAD.

شكل رقم (1.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970 ــ 1979)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10.4)

نلاحظ من الجدول رقم **(10.4)** والشكل رقم **(1.4)** أنّ الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 1979) وكنتيجة حتمية لعدم نجاح المخططات التي اعتمدتها الحكومة، وتطبيقها للتأميم عام 1971 الذي كان من أهم الأسباب وراء تسجيل الجزائر لتدفق استثماري سالب قدّر بـ (0.562-) مليار دولار، وخروج العديد من المستثمرات في تلك السنة، لتتحسن وبشكل طفيف نحو تحقيق حجم استثماري موجب خلال الفترة (1972 ـ 1979) الذي يبقى ضعيف جدا ويكاد يكون منعدما، مع العلم أنّ جل تلك الاستثمارات كانت

في قطاع المحروقات تجسدت في مشاريع مشتركة تمتلك الجزائر منها نسبة 51%، كما أنّ عدم التجسيد الفعلي للقوانين الصادرة وهيمنة القطاع العام كمبدأ لسيادة الدولة من أبرز ضعف الإقبال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر.

3.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

مثلما تمّ الإشارة إليه سابقا بخصوص وضع المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني خلال عقد الثمانينات وما شهده من ضعف في الأداء العام، فقد كان لذلك الوضع أثرا بارزا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر مثلما يوضحه الجدول التالي:

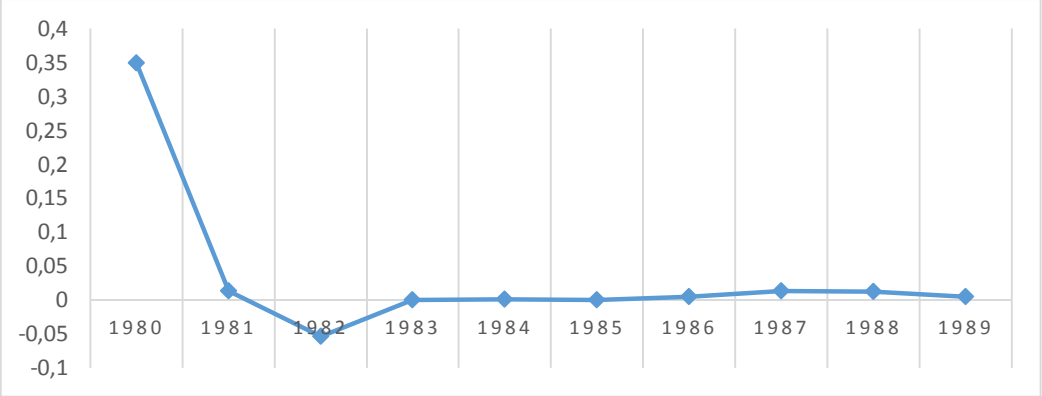
جدول رقم (11.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980 ــ 1989)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
ح.إ.م.و	0.349	0.013	(0.054)	0	0.001	0	0.004	0.013	0.012	0.004

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير الاستثمار العالمي UNCATAD.

شكل رقم (2.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980 -1989)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11.4).

نلاحظ من الجدول رقم **(11.4)** والشكل رقم **(2.4)** أنه وبعد أن كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بـ 0.349 مليار دولار سنة 1980 انخفض سنة 1982 ليسجل تدفق سالب قدّر بـ (0.054) مليار دولار، بينما لم تشهد سنتي 1983 و 1985 أي تدفق، ليرتفع بعدها ارتفاعا محتشما قدّرت قيمته التراكمية للفترة (1986 ـ 1989) بـ 0.033 مليار دولار، فالحكومات المتعاقبة وغير المستقرة في تلك الفترة لم تعط أهمية كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واعتبرته مساس بالسيادة الوطنية وهيمنة وتبعية أجنبية على الاقتصاد الوطني، وأنّ القوانين الصادرة في تلك الفترة كانت مقيّدة ولم تكن

واضحة من ناحية الضمانات المقدمة، إضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي من تضخم مرتفع وصل إلى 12.4% سنة 1986، ومعدلات نمو منخفضة جدا وصلت إلى (1-%) وعجز في الموازنة العامة، فهذه الإضطرابات كانت سببا رئيسيا في عدم جذب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (1990-1999)

سيتم تخصيص هذا المطلب لتحليل نتائج فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999) على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثير هذا الأخير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والصادرة منه.

أولا: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 1999)، كمحاولة لتقييم هذه المرحلة خاصة بعد الوضع الاقتصادي السيئ منذ الإستقلال ولجوء الجزائر إلى مؤسسات التمويل الدولية وما قامت به من إصلاحات جذرية.

جدول رقم (12.4): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1999)

السنوات / المؤشرات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي (%)	(1.3)	(1.8)	(1.6)	(2.2)	(1.1)	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
معدل التضخم (%)	17.9	21	24.2	21.6	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6
معدل البطالة (%)	19.7	21.2	23.8	23.1	24.3	28.1	28	26.4	28.9	29
المديونية الخارجية مليار$	23.4	27.9	26.7	25.7	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3
رصيد ميزان المدفوعات مليار $	0.08	0.5	0.2	(0.01)	(4.3)	(6.2)	(2.1)	0.3	(1.7)	(2.4)
رصيد الميزان التجاري مليار$	35.2	94.3	60.4	34.5	(15.8)	(14.7)	242.4	290.1	36.5	229.8
رصيد الموازنة العامة مليار $	16	36.8	(108.2)	(162.6)	(89.1)	(147.8)	100.5	81.4	(101.2)	(11.1)
سعر صرف (متوسط سنوي) بالدولار	8.9	18.4	21.8	23.3	35.03	47.6	54.7	57.6	58.7	66.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر مختلفة: تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يمكن إجمال الملاحظات الرئيسية لمعطيات الجدول رقم **(12.4)** في النقاط التالية:

- مرّ الاقتصاد الوطني بفترة صعبة في هذه الفترة خاصة بعد الإنعكاسات السلبيـة لأزمة البترول سنـــة 1986، أصبح فيها معدل النمو الاقتصادي سالب واستمرّ لغاية سنةَ 1994، وهو انعكاس بدوره للوضع العام، لبداية عقد التسعينات والإنطلاق في برامج الإصلاح الذي تقوده مؤسسات التمويل الدولية وخاصة منه صندوق النقد الدولي، التي كان له دور الإصلاح في تحسين معدل النمو الاقتصادي، وبلوغه لـ 5.1% نهاية سنة 1998 نتيجة التأثير على الإنفاق الحكومي من جهة وتحقيق فائض رصيد الموازنة العامة وعودة التوازن والفوائض لبعض الأرصدة الاقتصادية على غرار الميزان التجاري لذات الفترة (1996 ـ 1998) من جهة أخرى؛
- أدى قرار صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع سعر صرفها، حيث تدهورت قيمة الدينار الوطني من 8.9 دينار للدولار الواحد سنة 1990 إلى 66.5 دينار للدولار الواحد سنة 1998 أي بانخفاض أكثر من 6 أضعاف، ورغم أهمية إجراء تخفيض العملة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه انعكس سلبا على القدرة الشرائية للفرد الجزائري، خاصة في ظل تأثيره المباشر بالإرتفاع الكبير لمعدلات التضخم؛
- من أبرز القرارات التي شملتها الإصلاحات الموجهة من طرف صندوق النقد الدولي هو خصخصة العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهو ما كان له تبعات اقتصادية واجتماعية تمثّلت في الجانب الإيجابي من حيث التأثير بالإنخفاض على الإنفاق الحكومي خاصة مع افلاس العديد من تلك المؤسسات أو لتحمل الدولة تكاليف العسر المالي لها بعد سياسة التطهير المالي، كما كان لخصخصة تلك المؤسسات بمثابة فتح المجال أمام القطاع الخاص لمشاركة القطاع العام في مسيرة التنمية، أما الجانب السلبي لقرار الخصخصة فتمثل في تبعات تسريح العمّال، وهو ما نتج عنه الإرتفاع القياسي في معدلات البطالة ووصولها لـ 29%، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وانتشار الآفات الإجتماعية وغيرها، كما أنّ عدم وجود استراتيجية واضحة لسياسة الخوصصة خاصة فيما يتعلق بدراسة اختيار المؤسسات المعنية وليس الإختيار العشوائي لها انعكس بدوره سلبا على الاقتصاد الوطني؛
- رغم المرحلة الحرجة من مسار الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات من القرض الماضي، إلا أنّ عقد التسعينات مثّل نقطة تحول في ذلك المسار، حيث تزامن التدهور الأمني مع تدهور العملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة والتضخم لمستويات قياسية، بالإضافة إلى دخول الجزائر في أزمة المديونية،

وهو الهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي لضمان إطلاق برنامج إصلاحه على الدول المستدينة وتطبيقه، فقد بلغت المديونية الخارجية أكثر من 33.7 مليار دولار سنة 1996.

ثانيا: نتائج وآثار الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-1999)

لقد كان للإصلاحات الموجهة من طرف مؤسسات التمويل الدولي آثارا عديدة على الاقتصاد الوطني منها الإيجابي ومنها السلبي كما سبق تحليل ذلك، إلا أنه وفي سياق البحث عن آثار تلك الإصلاحات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن دراسة ما يلي:

1.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

يمكن توضيح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1990ـ1999) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (1990ـ1999)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ح.إ.م.ص	0.004	0	0	0	0	0	0	0	0.001	0.0076

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي UNCATAD.

نلاحظ من الجدول رقم **(13.4)** أنّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر طيلة الفترة (1990 ـ 1999) تميز بالغياب التام بدء من سنة 1991 إلى غاية سنة 1997، وفي سنتي 1998 و1999 فلقد حقق نسب ضعيفة جدا تكاد تنعدم وصلت إلى 0.001 و0.0076 مليار دولار على التوالي، فالجزائر خلال هذه الفترة لم تولّي اهتمامها للقيام باستثمارات خارج الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضع الأمني غير المستقر في فترة التسعينات "العشرية السوداء"، أما عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي.

2.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

يمكن توضيح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990ـ1999) من خلال الجدول التالي:

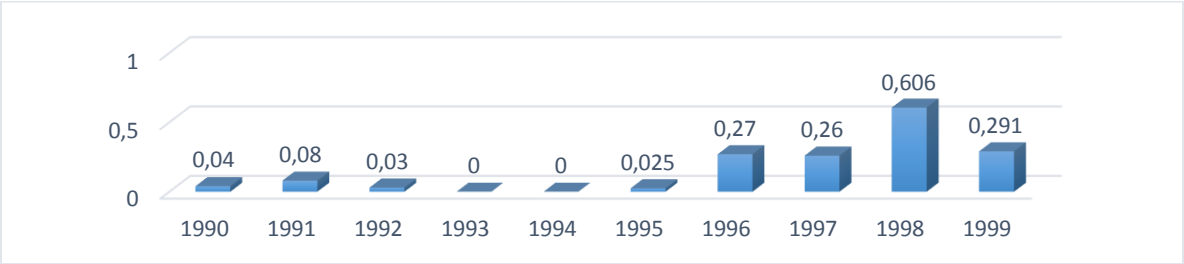
جدول رقم (14.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990ـ1999)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ح.إ.م.و	0.04	0.08	0.03	0	0	0.025	0.27	0.26	0.606	0.291

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي UNCATAD.

شكل رقم (3.4): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990 ــ 1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد معطيات الجدول رقم (11.4)

نلاحظ من الجدول رقم **(14.4)** والشكل رقم **(3.4)** أنّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 1999) تميّز بتسجيله لتدفقات ضعيفة جدا حتى سنتي 1993 و 1994، فبالرغم من صدور قانون النقد والقرض في سنةَ 1990 وما جاء به من امتيازات وضمانات للمستثمرين الأجانب، وصدور المرسوم التشريعي لسنة 1993 إلا أنه يعود ذلك الضعف وعدم تحقيق نتائج إيجابية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غياب الإستقرار الاقتصادي والسياسي وخاصة الأمني في تلك الفترة، فحسب دراسة قامت بها هيئة Nord Sud Export حول تنقيط درجة خطورة الأعمال في الجزائر ومقارنتها بالمغرب وتونس للفترة (1993 ـ 1998)، تحصلت الجزائر على أدنى تنقيط لها "2" ما يدل على أنها بلد ترتفع فيه المخاطر ويجب اجتنابه وذلك بفعل تدهور الأوضاع الأمنية التي يصعب التأمين عليها، عكس تونس والمغرب التي امتازت بمخاطر معتدلة، الأمر الذي أدى إلى عزوف الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الجزائر، ليرتفع ارتفاعا محتشما مسجلا قيمة 0.27 مليار دولار بدء من سنة 1996 إلى0.606 مليار دولار سنة 1998، وذلك تحت تأثير بعض القرارات النقدية والاقتصادية لبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي على غرار تخفيض العملة وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنهاء احتكار القطاع العام بسياسة الخوصصة، لكنها سرعان ما عاودت الإنخفاض سنة 1999 بقيمة 0.291 مليار دولار، لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة سيتم التطرق إليها بالتفصيل في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: تحليل أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل إصلاحات الجيل الثاني (2000-2018) مع الإشارة إلى القطاعات المنتجة

سيتم تخصيص هذا المطلب لتحليل نتائج فترة إصلاحات الجيل الثاني (2000-2018) على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثير هذا الأخير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والصادرة منه، مع تسليط الضوء على حجم الاستثمارات الواردة إلى القطاعات المنتجة ومعرفة أكثر القطاعات جاذبية مع التطرق إلى التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات.

أولا: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

يمكن توضيح تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني في ظل إصلاحات الجيل الثاني من خلال الجدولين رقم (15.4) و(16.4) التاليين.

جدول رقم (15.4): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2009)

السنوات / المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.8	2.6	4	6.9	5.9	5.1	2	2.2	2.4	2.3
معدل التضخم (%)	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	4.6	4.9	5.7
معدل البطالة (%)	29.7	27.2	25.8	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.1
المديونية الخارجية مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.6	5.6	5.58	5.41
رصيد ميزان المدفوعات مليار$	7.57	6.19	3.65	7.44	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	3.86
رصيد الميزان التجاري مليار$	12.84	9.49	7.39	11.99	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78
رصيد الموازنة العامة مليار $	400	184.4	52.5	335.2	340.9	1030.7	1187	579.2	(1288)	(970.9)
سعر صرف (متوسط سنوي) $	77.26	79.86	75.34	87.47	89.64	91.3	91.24	94.99	95.86	101.29
سعر البترول الخام (صحاري بلاند)	28.5	24.85	25.24	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر مختلفة: تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

جدول رقم (16.4): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2018)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.3	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	3.8	3.4
معدل التضخم (%)	3.9	4.5	8.9	3.2	2.9	4.7	6.4	5.5	4.6
معدل البطالة (%)	10	10	9.9	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المديونية الخارجية مليار$	5.46	5.56	4.4	3.68	3.39	3.67	3.84	3.98	3.96
رصيد ميزان المدفوعات مليار $	15.58	20.14	12.06	0.13	(5.88)	(27.54)	(26.03)	(21.76)	(18.7)
رصيد الميزان التجاري مليار$	18.21	25.14	21.49	9.95	1.48	(18.08)	(20.13)	(14.41)	(10.42)
رصيد الموازنة العامة مليار $	(1392)	(2328)	(3254)	(2128)	(2467)	(2643.1)	(2273.5)	(700.4)	(2285)
سعر صرف (متوسط سنوي) $	101.3	99.19	102.6	105.4	106.3	105	116.4	125.3	139
سعر البترول الخام (صحاري بلاند)	80.15	112.9	111	109.5	100.7	53.1	45	56.5	71.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر مختلفة: تقارير البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

بناء على الجدولين **(15.4)** و**(16.4)** يمكن تقديم الملاحظات التالية حول تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2018.

- لقد كان لإرتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية خلال الفترة (2000-2014) أثره المباشر على العديد من المؤشرات الكلية النقدية منها والاقتصادية، حيث ساهمت الإيرادات البترولية في تحقيق فوائض معتبرة في الميزان التجاري رغم الإرتفاع المقابل لجانب الواردات، إلاّ أنّ ارتفاع الصادرات التي تمثّل صادرات قطاع المحروقات منها أكثر من 97% ساهم بدوره في ارتفاع فوائض ميزان المدفوعات ضمن الحساب الجاري من جهة، والتدفق الإيجابي لرأس المال خاصة مع دخول استثمارات أجنبية من جهة أخرى، كما كان لارتفاع أسعار النفط دوره في الارتفاع القياسي للجباية البترولية التي تموّل بدورها من 50 إلى 60% من الموازنة العامة، إلا أنّ بقاء هذه الأخيرة رغم ذلك في حالة العجز مردّها لسياسة التوسع الإنفاقي التي اعتمدتها الدولة آنذاك؛
- ساهمت الفوائض المالية الهائلة التي حققتها الجزائر نتيجة الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط في التخلص من أزمة المديونية الخارجية، حيث اتجهت نحو سياسة الدفع المسبق فانخفضت المديونية الخارجية من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.39 مليار دولار فقط سنة 2014 وهو ما انعكس ايجابا على الوضع المالي والتصنيف الائتماني للجزائر؛

- بناء على الأهداف التي حددّتها السلطات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة خلال تلك الفترة انخفضت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا من 29.7% سنة 2000 إلى 9.8 سنة2014، وهو ما كان له أثرا إيجابيا على تحسن المستوى المعيشي للفرد الجزائري خاصة مع انخفاض مستويات التضخم لأقل من 3% سنة 2014، واستفادة فئات كثيرة من العمال من زيادات معتبرة في الدخل بعد إعادة هيكلة نظام الأجور سنة 2008 والرفع من الأجور القاعدية لكل الأصناف؛
- يعود التغير الملاحظ سنتي 2008و2009 في العديد من المؤشرات الداخلية منها والخارجية نتيجة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث أثرّ انخفاض الطلب على النفط العالمي على أسعار البترول التي تراجعت وتراجعت معها العديد من المؤشرات بالنظر للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، إلا أنه سرعان ما انتعشت من جديد، بل وصلت لمستويات قياسية (2010ـ2014)؛
- إنّ أهم ما يميّز الاقتصاد الريعي هو خضوعه لتقلبات أسعار النفط بين الإرتفاع حينا والإنخفاض حينا آخر، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة للاقتصاد الوطني، فمثلما ساهم الإرتفاع الكبير في أسعار النفط في تحسن مؤشرات التوازن ومعدل النمو الاقتصادي، فقد كان للانهيار المفاجئ لأسعار البترول نهاية سنة 2014 من 100.7 إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 نقطة تحول تاريخية لمسار تنمية الاقتصاد الوطني، حيث عادت أغلب الموازين الاقتصادية من جديد إلى حالة العجز على غرار الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وهو ما دفع بالسلطات إلى ضرورة الإنتقال من سياسة التوسع الإنفاقي التي انتهجت منذ سنة 2000 إلى سياسة ترشيد الانفاق العمومي منذ سنة 2015؛
- شهد الدينار الجزائري انخفاضا متواصلا منذ سنة 2000، حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار من 77.26 دينار سنة 2000 إلى 139 دينار سنة 2018، وذلك تحت تأثير الطلب على العملة من جهة وتدخلات السلطات النقدية ضمن سياسة سعر الصرف المبنية على التعويم المدار من جهة أخرى.

ثانيا: نتائج وآثار إصلاحات الجيل الثاني في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2018)

سيتم من خلال هذا العنصر التطرق إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد من وإلى الجزائر، خاصة بعد قيامها بالعديد من الإصلاحات والبرامج التنموية خلال الفترة (2000 ـ 2018).

1.حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)

يمكن توضيح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018) وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (17.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2000ـ2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إ.أ.م.ص	0.01	0.00	0.1	0.014	0.258	0.02	0.03	0.15	0.31	0.21
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
إ.أ.م.ص	0.220	0.533	(0.041)	(0.268)	(0.018)	0.103	0.046	(0.0035)	0.879	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، ص 220، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019، ص 54.

نلاحظ من الجدول رقم **(17.4)** أنّ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر لا يزال ضعيف طيلة الفترة (2000 ـ 2011) ولم يصل إلى المستوى المطلوب، ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الشركات الوطنية التي لا تزال لم ترق إلى مرحلة التصدير فما بالك بالاستثمار باستثناء بعض الشركات الكبرى على غرار سوناطراك، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار في الخارج بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، غير أنّ هذه الفترة تبقى أحسن من فترة التسعينات التي لم تشهد أي مشاريع استثمارية، وخلال السنوات 2012 و2013و 2014 و 2017 تميزت بتسجيلها لقيم سالبة وسحبها لعدد من المشاريع الاستثمارية التي كانت تقام خارج الجزائر، التي من أهم أسبابها عدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي شهدته العديد من الدول العربية على غرار مصر، تونس وليبيا تحت مسمى ثروات الربيع العربي، وما تشهده سوريا من انفلات أمني مستمر والحصار الذي فرّض على دولة قطر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وفي سنة 2018 شهدت تدفق موجب وصل إلى 0.879 مليار دولار كأعلى قيمة وصلت إليها الجزائر كبداية لتحسن الأوضاع نوعا ما على أمل استمرارها في المستقبل القريب.

2. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا بداية من عام 2001 وذلك نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتزامنا مع إصدار قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 وما جاء به من امتيازات وضمانات تحفيزية جبائية وضريبية ساهمت في انتقال الاستثمار الأجنبي من

0.28 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.113 مليار دولار سنة 2001، وهو ما سيتم توضيحه وفقا لما يلي:

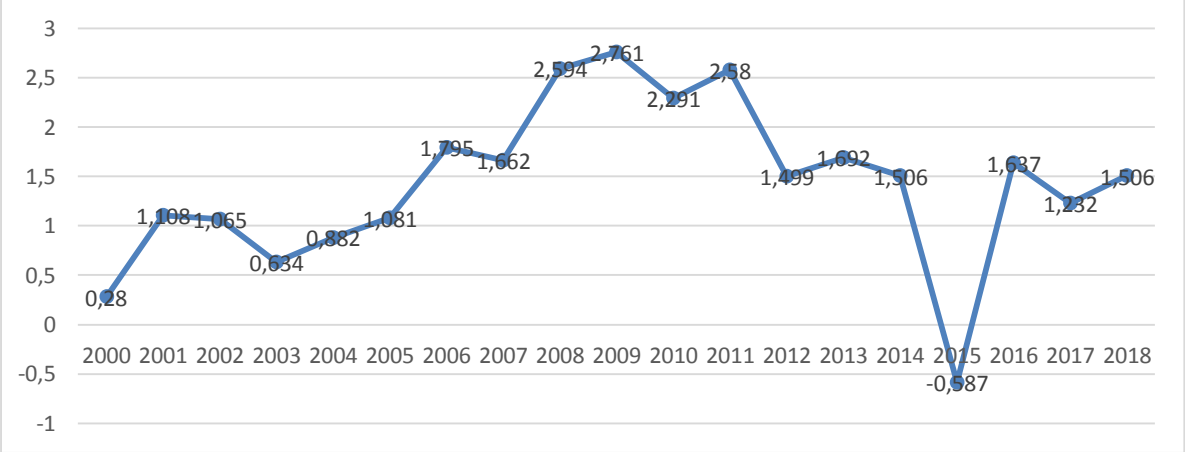
جدول رقم (18.4): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2000 ـ 2018)

الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إ.أ.م.و	0.28	1.108	1.065	0.634	0.882	1.081	1.795	1.662	2.594	2.761
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
إ.أ.م.و	2.291	2.58	1.499	1.692	1.506	(0.587)	1.637	1.232	1.506	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي UNCATAD.

شكل رقم (4.4): يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 ـ 2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18.4).

وفي سنة 2003 أخذ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منحى تصاعدي ليصل إلى 2.753 مليار دولار سنة 2009 وهي أكبر حصيلة استطاعت الجزائر جذبها خلال فترة الدراسة، لتنخفض إلى 2.301 مليار دولار سنة 2010 تزامنا مع الأزمة المالية العالمية، لكنها لم تتأثر كثيرا على غرار دول أخرى منفتحة على العالم الخارجي، لكنها ارتفعت سنة 2011 ووصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2.58 مليار دولار، بعد ذلك نزلت هذه التدفقات تحت سقف المليارين في سنة 2012 لتسجل قيمة 1.499 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2%، ليرتفع بعدها ارتفاعا طفيفا سنتي 2013 و2014 مسجلا قيمة 1.692، 1506 مليار دولار على الترتيب، ولأول مرة سجلت التدفقات الاستثمارية الأجنبية قيمة سالبة قدرّت بـ (0.587) مليار دولار نتيجة تصفية العديد من الشركات الأجنبية لاستثماراتهم، بسبب الإنخفاض الكبير لأسعار النفط بداية سنة 2015 الأمر الذي

أثّر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أنّ جل المشاريع تتمركز في ذاك القطاع، ما يفسر ضعف السياسة المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في تنويع هيكل التدفقات خارج قطاع المحروقات، لكنها سرعان ما استطاعت جذب 1.546، 1.520 مليار دولار سنتي 2016 و2017 على الترتيب، ويعود هذا التدفق الإيجابي إلى العديد من الإعتبارات منها إصدار قانون 2016 والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي وانتعاش أسعار النفط إلى 71.01 دولار للبرميل سنة 2018، ليرتفع مجددا محققا قيمة 1.506 مليار دولار خلال نفس السنة.

3.التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

يتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر الوراد إلى الجزائر في العديد من المناطق التي ترى منها وجهة استثمارية متميزة، ولقد ساهمت هذه المناطق أو الدول بتوفير العديد من مناصب الشغل، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

جدول رقم (19.4): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
أوربا	472	1148208	78415
الاتحاد الأوربي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 2019.08.13 على الساعة 22:00.

نلاحظ من الجدول رقم **(19.4)** أنّ أوروبا تحتل المركز الأول من حيث عدد المشاريع المقامة في الجزائر بـ 472 مشروع بقيمة 1148208 مليار دج موفرة بذلك 78415 منصب شغل، منها 332 مشروع للاتحاد الأوروبي بالنظر لميزة الجزائر فيما يتعلق بقرب مسافتها منه ، ثم الدول العربية في المركز الثاني بـ 262 مشروع تصدرتها كل من مصر، المملكة العربية السعودية و قطر، و في المركز الثالث آسيا بـ 98 مشروع كانت جلها من نصيب الصين سنغافورة وتركيا أهم الشركات المستثمرة فيها نجد Taypa Tekstil , Tosyali China State Construction Engineering Corporation Holding , Indorama, على الترتيب بقيمة 169732 مليون دج، بينما الاستثمارات الأخرى من متعدد الجنسيات، أمريكا، إفريقيا واستراليا، فاحتلت المراكز الأخيرة بـ 28، 18، 6، 1 مشروع على الترتيب.

4.التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002 ـ 2017)

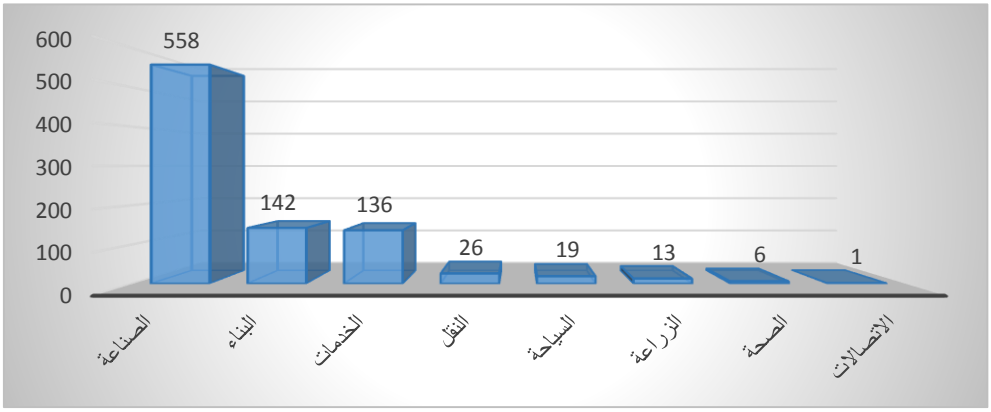
من خلال تتبع الإحصائيات المنشورة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نلاحظ أنها غير وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من حيث حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، إضافة إلى عدم إيضاحها حسب كل سنة على حدى، كما أنّ هذه الوكالة ترصد الاستثمارات المسجلة والمرخص لها فقط، أما البنك الجزائري فهو يشير إلى حجم التدفقات الواردة دون الخوض إلى توجهاتهـــا القطاعيـــة، وسنحاول فيما يلي الإشارة إلى أهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وما يقابلها من قيم بالمليون دج خصصّت لكل قطاع اقتصادي.

جدول رقم (20.4): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2002 ـ 2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	**558**	**61.93**	**2050277**	**81.37**
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	**136**	**15.09**	**130980**	**5.20**
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	%100	133583	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع: 2019.08.13 على الساعة 22:00.

شكل رقم (5.4): يوضح تقسيم المشاريع الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (20.4).

نلاحظ من الجدول رقم **(20.4)** والشكل **(5.4)** أنّ عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر يتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة بـ 558 مشروع جلها في قطاع المحروقات الذي يتميز بمردودية عالية ودرجة مخاطرة أقل وهو ما تفضله الشركات الأجنبية، والتي بلغت قيمتهما 2050277 مليون دج، كما يساهم هذا القطاع بتوفير 81413 منصب شغل، يليه قطاع البناء بمجموع 142 مشروع و بقيمة 82593 مليون دج، أما قطاع الخدمات فكان من نصيبه 136 مشروع و بقيمة 130980 مليون دج، في حين نجد تهميش كبير للقطاعات الأخرى فقطاع النقل مثلا حظي بـ 26 مشروع فقط ، أما قطاعات السياحة، الزراعة، الصحة والإتصالات فكان من نصيبها 19، 13، 6، 1 مشروع على الترتيب، فهي تعتبر قطاعات غير جاذبة للاستثمارات بالرغم من المؤهلات والمقومات التي تتمتع بها ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى القاعدة الاستثمارية 51/49 وتعميمها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2018، فلقد استطاعت جذب 18 مشروع استثماري في هذه السنة بتكلفة 9259 مليون دولار موفرة بذلك 10349 منصب عمل.

وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة لا تزال دون المستوى المطلوب خاصة في ظل ضرورة الإنتقال نحو الاقتصاد المنتج بعد الأزمة البترولية نهاية سنة 2014، فتصدر القطاع الصناعي لحجم الاستثمارات الأجنبية يعزى للصناعة الإستخراجية وليس الصناعة التحويلية، حيث تحدّ العديد من العراقيل القطاع الخاص عموما والمستثمر الأجنبي خصوصا من الاستثمار في القطاعات المنتجة، كالصناعة التحويلية، الزراعة، السياحة وغيرها، على غرار عراقيل تمويلية، جبائية ، تسجيل ملكية العقار لصناعي والفلاحي والسياحي وكذا القاعدة 49/51 % التي لم يتم استبعادها من القطاعات غير الإستراتيجية في هذه الفترة، في انتظار ما سينتج عنه إثر إعادة النظر في هذه القاعدة وعدم تعميمها على جميع القطاعات في إطار القانون التكميلي لسنة 2020.

المبحث الثالث: تحليل الوضع الإجمالي لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى ملائمة وجاذبية المناخ الاستثماري، إذ أثبتت العديد من الدراسات أنّ هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي مباشر، وفي هذا الإطار سيتم تسليط الضوء حول واقع الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر وحول مكانتها وترتيبها من خلال تقييم مناخها الاستثماري وفق مجموعة من المؤشرات الدولية المختارة.

المطلب الأول: واقع الاستثمار العربي البيني في الجزائر

بغرض معرفة مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر لابدّ من الخوض أيضا حول واقع الاستثمار العربي البيني وما استطاعت الجزائر جذبه من الدول العربية ومقارنتها بعدد منها خاصة وأنها تتنافس جميعها في سبيل جذب أكبر نصيب ممكن من الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة، إلى جانب التطرق إلى أهم القطاعات التي تجذب الدول العربية للاستثمار في الجزائر.

أولا: حجم الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر

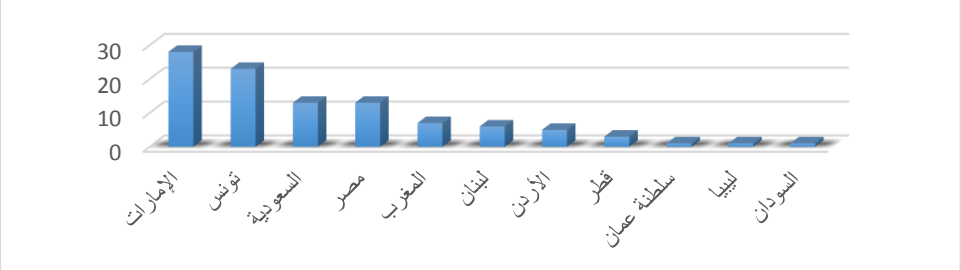
يمكن توضيح حجم الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر من خلال عدد المشاريع المقامة بها للفترة (2003 ـ 2018) وفق ما يلي:

جدول رقم (21.4): عدد المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر للفترة (2003 ــ 2018)

الدول المستثمرة	الإمارات	تونس	السعودية	مصر	المغرب	لبنان	الأردن	قطر	سلطنة عمان	ليبيا	السودان
عدد المشاريع	28	23	13	13	7	6	5	3	1	1	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، مرجع سابق.

شكل رقم (6.4): يوضح عدد المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر للفترة (2003 ــ 2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (21.4).

نلاحظ من الجدول رقم **(21.4)** والشكل رقم **(6.4)** أنّ الجزائر استطاعت جذب 96 مشروع استثماري فقط للفترة (2003ـ2018) من الدول العربية موزعة على 11 دولة، تصدرتها الإمارات بـ 28 مشروع استثماري كأكبر دولة مستثمرة في الجزائر تليها تونس في المركز الثاني بـ 23 مشروع، أما السعودية ومصر فاحتلت المركز الثالث بـ 13 مشروع استثماري، وكأسوأ دول عربية مستثمرة في الجزائر كانت من نصيب سلطنة عمان، ليبيا والسودان باستثمارها لمشروع واحد فقط، وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019 الذي جاء فيه أنّ الجزائر في سنة 2018 استطاعت جذب مشروعين فقط، الأول من نصيب قطر بتكلفة 667.8 مليون دولار والثاني كان من نصيب مصر بتكلفة مليون دولار، وما يفسر هذا الضعف وعزوف المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في الجزائر هو عدم ملائمة مناخها الاستثماري من حيث القوانين خاصة قاعدة 51/49% في حين نجد دول أخرى تصل فيها نسبة تملك المستثمر الأجنبي إلى 100%، بالإضافة إلى العديد من العراقيل التمويلية وصعوبة وتعقيد الإجراءات الإدارية لبدء المشروع الاستثماري، أما عن تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية الواردة للفترة (2003 ـ 2018) فتبيّن أنّ الجزائر حظيت بنسبة **6.9%** من إجمالي التكلفة في المركز الرابع متفوقة على دول مثل الإمارات والمغرب والبحرين وقطر يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (22.4): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البينية حسب الدول المستقبلة للفترة (2003ـ2018)

الدولة	مصر	السعودية	سلطنة عمان	الجزائر	الأردن	ليبيا	الإمارات	العراق	لبنان
التكلفة %	%25.2	%9.6	%8.3	%6.9	%6.7	%6.4	%6.1	%5.8	%4.5
الدولة	المغرب	البحرين	قطر	تونس	السودان	الكويت	اليمن	جيبوتي	فلسطين
التكلفة %	%4.5	%4	%3.5	%2.1	%1.2	%1.1	%1.1	1%	%0.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، مرجع سابق، ص18.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّه على الجزائر العمل جاهدة في سبيل تحسين مناخها الاستثماري والترويج له كوجهة استثمارية جاذبة، من خلال القيام بالعديد من المؤتمرات التي تجمع رجال الأعمال والمستثمرين العرب، والعمل على إقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة بين الدول العربيـــة والجزائر، بالإضافة إلى عمل شراكات وتكتلات اقليمية عربية.

أما عن إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية الصادرة من الجزائر فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي ومقارنتها بعدد من الدول العربية مختارة موضحة فيما يلي:

جدول رقم (23.4): عدد المشاريع العربية البينية لعدد من الدول العربية المستثمرة للفترة (2003 ـ 2018)

	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	المغرب	العراق	الجزائر	لبنان	سوريا	ليبيا	السودان	تونس	اليمن	فلسطين	جيبوتي	الصومال	موريتانيا
الإمارات	310		142	189	131	163	69	105	66	50	28	53	19	15	21	17	8	2	6	1	1
السعودية		74	72	20	40	12	20	14	14	3	13	9	11	4	7	3	3			1	
تونس	2	2	2	1		1			7		23			13					1		1
المغرب		6	1			1					7			3		4					1
الجزائر										1						4	1				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق الإحصائي للتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

نلاحظ من الجدول رقم **(23.4)** أنّ أكبر حجم من الاستثمارات العربية البينية الصادرة أو المستثمرة من الدول العربية كان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 1396 مشروع من إجمالي2895 مشروع استثماري وبحصة 48.3% من الإجمالي العربي، وفي المركز الثاني السعودية بمجموع 320 مشروع وبحصة 11.1%، أما بالنسبة لدول المغرب العربي فنلاحظ تفوق تونس باستثمارها لـ53 مشروع استثماري خارج حدودها بحصة 0.8%، يليه المغرب بـ 23 مشروع بحصة 0.3% ، أما عن الجزائر فاحتلت المرتبة الأخيرة مع كل من العراق واليمن وليبيا بحصة 0.2% على الرغم من توفر الأمن والإستقرار للجزائر وغيابه في هذه الدول خاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصل عدد المشاريع خارج الجزائر إلى 6 مشاريع استثمارية فقط، قسمّت على ثلاث دول عربية تونس بـ أربع مشاريع و بتكلفة 135.5 مليون دولار، العراق بمشروع واحد وبتكلفة 44.5 مليون دولار واليمن بمشروع واحد فقط، وهي

نسب ضئيلة جدا الأمر الذي يؤكد سبب ضعف الجزائر نحو الاستثمار خارجها كما أشرنا سابقا، والجدول الموالي يوضح التوزيع الإجمالي للمشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) حسب الدول المستثمرة للفترة (2003 ـ 2018) الموضحة فيما يلي:

جدول رقم (24.4): التوزيع الإجمالي للمشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) حسب الدول المستثمرة للفترة (2003 ـ 2018)

الدولة	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	لبنان	البحرين	مصر	الأردن
(%)	%48.3	%11.1	%11	%5.8	%5.4	%4.9	%4.7	%3.1
الدولة	سلطنة عمان	تونس	المغرب	اليمن	ليبيا	الجزائر	العراق	–
(%)	%1.8	%0.8	%0.3	%0.2	%0.2	%0.2	%0.2	–

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص 19.

ثانيا: تكلفة المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي

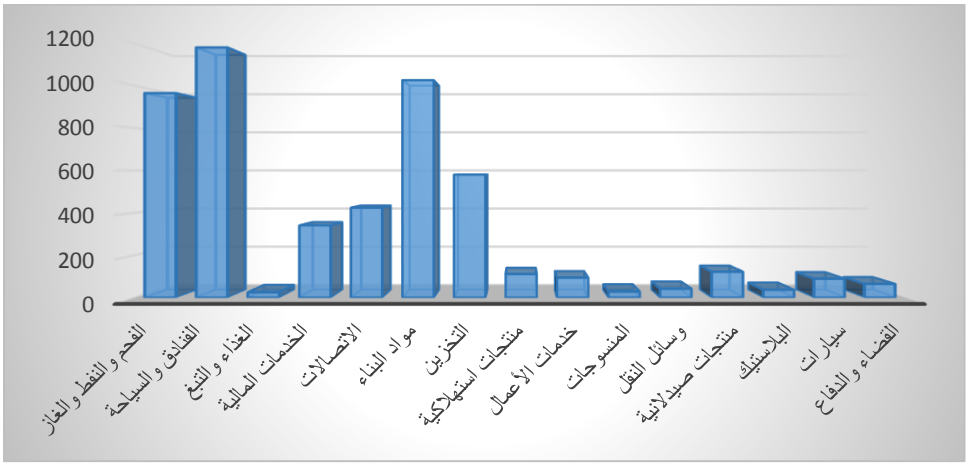
بعد التطرق إلى حجم الاستثمار العربي البيني الصادر والوارد من وإلى الجزائر للفترة (2003 ـ 2018) والتوزيع الإجمالي لتكلفتها حسب الدول المستقبلة مع التركيز على دولة الجزائر، لابدّ من الخوض أيضا إلى توزيع تكلفة المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي وأي القطاعات أكثر جذبا بالنسبة للدول العربية.

جدول رقم (25.4): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003 ـ 2018)

القطاع	الفحم والنفط والغاز	الفنادق والسياحة	الغذاء والتبغ	الخدمات المالية	الاتصالات	مواد البناء	التخزين	القضاء والدفاع
التكلفة مليون $	965	1180.6	25	340.6	424.3	1025.9	850	64.2
القطاع	منتجات استهلاكية	خدمات الأعمال	المنسوجات	وسائل النقل	منتجات صيدلانية	البلاستيك	سيارات	–
التكلفة مليون $	110.7	94	28	41.9	121.7	36.5	88.8	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق الإحصائي للتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

شكل رقم (7.4): توزيع إجمالي تكلفة المشاريع العربية البينية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة (2003 - 2018)

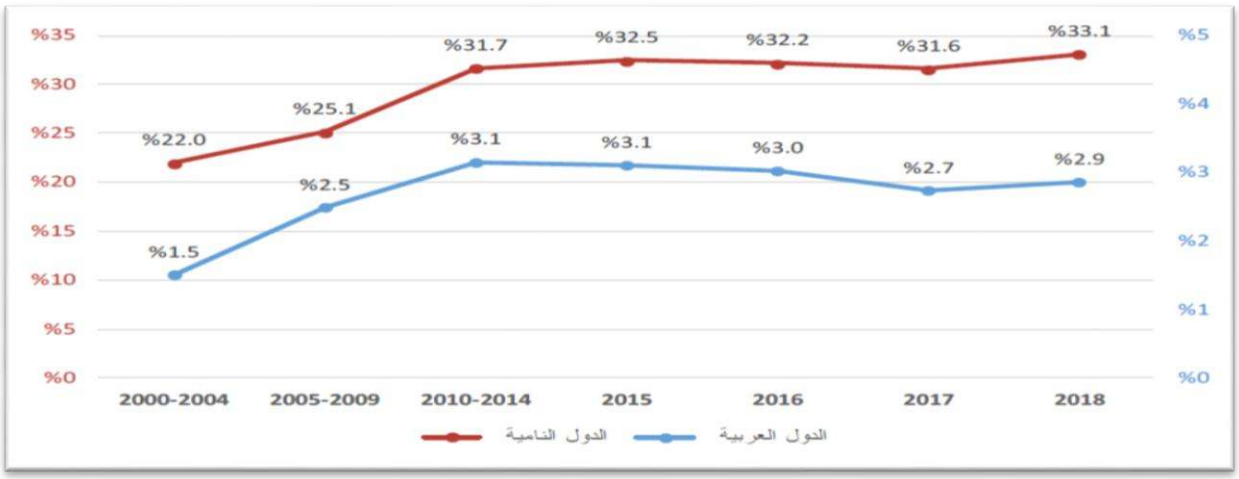


المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (25.4).

نلاحظ من الجدول رقم **(25.4)** والشكل رقم **(7.4)** أنّ أكبر تكلفة لمشاريع الاستثمار العربي البيني الوارد إلى الجزائر موجهة إلى قطاع الفنادق والسياحة في المركز الأول بتكلفة 1180.6 مليون دولار متوفقا على قطاع المحروقات على غير العادة، وفي المركز الثاني قطاع مواد البناء بتكلفة 1025.9 مليون دولار، أما المركز الثالث فكان من نصيب قطاع الفحم والنفط والغاز بتكلفة 965 مليون دولار، وفي المركز الرابع كان لقطاع التخزين بتكلفة قدرّت بـ 850 مليون دولار، في حين نجد أنّ القطاعات الأخرى فلم تحظى بتكلفة كبيرة على غرار قطاعات الغذاء والتبغ والمنسوجات والبلاستيك والقضاء والدفاع.

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أنّ سبب ضعف الجزائر في جذب الاستثمار العربي البيني يعود أولا أيضا إلى ضعف نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الدول الناميـــــــة، ما انعكس ذلك الأمر على الدول العربية عموما والجزائر خصوصا والشكل الموالي يوضح تطور نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم.

شكل رقم (8.4): نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 15.

نلاحظ من الشكل رقم **(8.4)** ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة (2000 ـ 2018) ليرتفع من 1.5% خلال الفترة (2000 ـ 2004) إلى 3.1% خلال الفترة (2010 ـ 2014)، ويستقر عند نفس القيمة سنة 2015 ويأخذ في الإنخفاض تدريجيا إلى 2.9% سنة 2018، يقابلها في هذه الفترة ارتفاع محسوس وبشكل مستمر لنصيب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من 22% للفترة (2000 ـ 2004) إلى 33.1% سنة 2018، فنصيب الدول العربية من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد امتاز بالضعف مقارنة بالدول النامية ، ما انعكس سلبيا على ضعف الجزائر من حيث حصيلتها للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل المنافسة الشديدة وتفوق دول الخليج على استقطاب الحصة الأوفر من الاستثمارات على حساب الدول العربية الأخرى، ففي سنة 2018 استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتصدرّت الإمارات بنحو 10.4 مليارات دولار وبحصة 33.3%، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 6.8 مليار دولار وبحصة 21.8 %، كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 4.2 مليار دولار وبنسبة 13.4% من الإجمالي العربي، ثمّ حل المغرب رابعا بقيمة 3.6 مليار دولار وبحصة 11.7% ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 3.2 مليار دولار وبحصة 10.3% من الإجمالي.

المطلب الثاني: دراسة وصفية لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية مختارة

يحكم قرار الاستثمار العديد من العوامل التي تمّ التطرق إليها فيما سبق، وإلى جانبها نجد أيضا نظرة المستثمرين إلى البيئة الاستثمارية في الدولة من خلال تصنيفها من طرف مؤسسات وهيئات دولية مختصة بجمع كل المعطيات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والبيئة والثقافية ومقارنتها مع جميع الدول معتمدة بذلك على طريقة حساب معينة تختلف من مؤشر لآخر، وفيما يلي سنقوم بتحليل مكانة وتصنيف الجزائر وفقا لعدد من المؤشرات الخاصة أو المعنية بتقييم المناخ الاستثماري.

أولا: تقييم الجزائر وفق مؤشرات جاذبية مناخ الاستثمار

يمكن توضيح مكانة مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مؤشرات التنافسية العالمي وتنافسية السفر ومؤشر بيئة الأعمال من خلال تصنيفهما العالمي الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (26.4): تصنيف الجزائر وفق مؤشرات تقييم جاذبية مناخ الاستثمار للفترة (2010-2019)

السنوات/المؤشرات	مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار		مؤشر التنافسية العالمي	مؤشر تنافسية السفر والسياحة		مؤشر بيئة أداء الأعمال
	دليل المؤشر	الترتيب العالمي		دليل المؤشر	الترتيب العالمي	
2010	–	–	131/86	–	–	183/136
2011	–	–	142/87	3.37	113	183/136
2012	–	–	144/110	–	–	183/148
2013	24.1	110/82	148/100	3.07	132	185/151
2014	32.2	111/85	144/79	–	–	189/147
2015	33.9	109/87	140/87	2.93	123	189/154
2016	34.2	109/87	138/87	–	–	189/136
2017	35	109/87	137/86	3.07	118	190/156
2018	34	109/86	141/137	–	–	190/166
2019	33	109/84	–	3.1	116	190/157

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

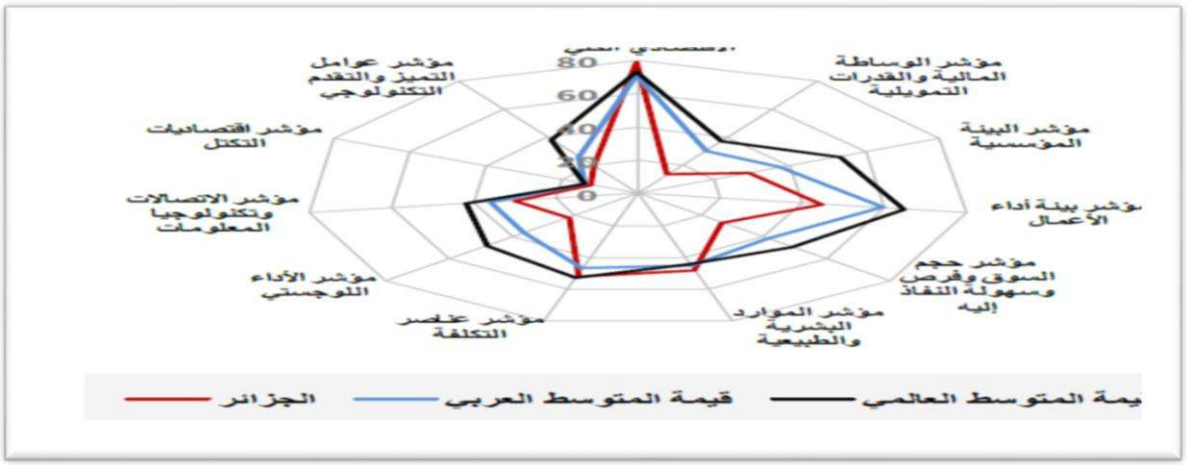
- World Economic Forum, The Competitiveness Reports 2007, 2008, 2012, 2015 ,2017, 2018,2019.
- AWorld Bank Group Flagship Report, Doing business, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018,2019.
- World Economic Forum, The Travel Tourism Competitiveness Reports 2010, 2012, 2014, 2016, 2018.

من خلال قراءة الجدول رقم **(26.4)** يمكن تحليل وتقييم تصنيف الجزائر من خلال استنتاج أهم الملاحظات حول مؤشرات تقييم جاذبية مناخ الاستثمار للفترة (2010 ـ 2019) وكذا مؤشراتهم الفرعية لآخر إصدار يخص كل مؤشر وفق ما يلي:

1.مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

تحتل الجزائر وفق هذا المؤشر مراتب ما بين 82 و87 خلال الفترة (2013 ـ 2019)، ففي سنة 2013 وهي أول سنة لإصدار هذا المؤشر كانت تحتل أحسن مرتبة وهي 82 لترتفع بعدها إلى المرتبة 87 سنة 2017، ولتتحسن بعدها سنة 2019 في آخر إصدار لها إلى المرتبة 84 من 109 دولة، حيث يرجع هذا التطور أو التراجع إلى المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (9.4): مكانة المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر لسنة 2019



المصدر: المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 56.

نلاحظ من الشكل رقم **(9.4)** وحسب تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019 أنّ الجزائر تحتل مراتب جيدة وتقترب من قيمة المتوسط العالمي والعربي وفق المؤشرات التالية: مؤشر الإستقرار الاقتصـــادي الكلي، مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة فهي تحتل المراتب 19، 53،51 و55 على الترتيب وبدرجة أقل مؤشر الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة 71، في حين نجد أنّ المؤشرات الأخرى تحتل مراتب متأخرة كما تبتعد عن قيمة المتوسط العالمي والعربي والشكل الموالي يوضح ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الذي سيتم أخذ مجموعة من المتغيرات الفرعية منها في العنصر الموالي، وذلك بهدف تحديد بدقة نوعية العلاقة بين المتغيرات وأي المتغيرات أكثر تأثيرا على مناخ الاستثمار في الجزائر.

شكل رقم (10.4): يوضح ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، مرجع سابق، ص 56.

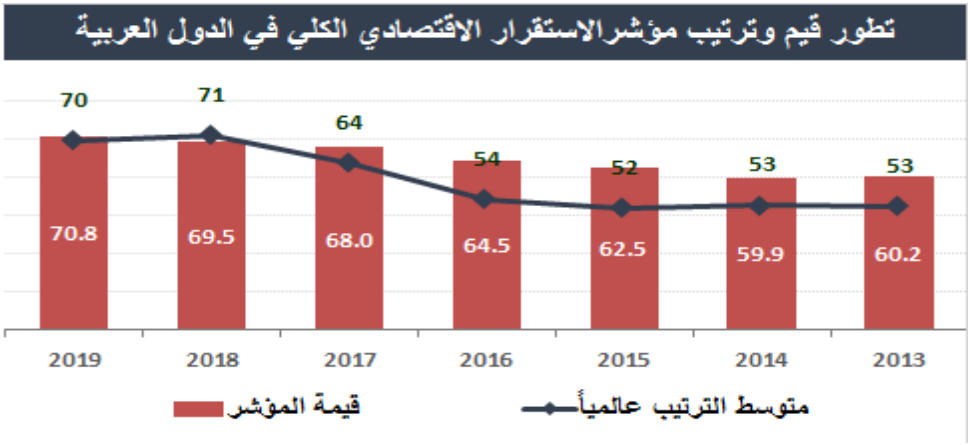
وحسب آخر تقرير لمناخ الاستثمار في الدول العربية الذي رصد وضع الدول العربية لـ 11 مؤشر فرعي لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، غير أنه سيتم التركيز على وضع الدول العربية حسب مؤشر الأداء الاقتصادي التي تمّ رصدها واستخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية أبرزها فيما يلي:[1]

- يقترب متوسط الأداء العربي البالغ 70.8 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 73.4 نقطة رغم تراجعها إلى المركز السابع والأخير؛
- تصدرت دول الخليج الأداء العربي وتميزت بأدائها في تقلب بأدائها في تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال ونسبة عجز أو فائض الحساب الجاري والميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- حلّت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وتميّز أداؤها في مؤشرات تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد أزمات سعر الصرف ونسبة الدين إلى الناتج؛
- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلّت في المرتبة الرابعة والأخيرة رغم أدائها الجيد في متغير عدد أزمات سعر الصرف؛
- مقارنة بسنة 2018 تراجع أداء جميع المجموعات في مؤشر استقرار الاقتصاد فيما عدا دول المغرب العربي.

[1]: للإطلاع على وضع الدول العربية في باقي المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار راجع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ويمكن توضيح تطور قيم وترتيب مؤشر الإستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية وفق الشكل التالي:

شكل رقم (11.4): تطور قيم وترتيب مؤشر الإستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية لسنة 2018



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص 31.

2. مؤشر التنافسية العالمي

احتلت الجزائر مراتب مقبولة نوعا ما وفق مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2018) خاصة بالمقارنة مع ترتيب المؤشرات السابقة، فهي لم تتعد المرتبة 100 باستثناء سنة 2012 أين احتلت المرتبة 110 من ضمن 144 دولة، وللإلمام أكثر بهذا المؤشر سيتم التطرق إلى ترتيب مؤشراته الفرعية (12) المقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية للسنوات 2015، 2016، 2017، موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (27.4): الترتيب العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنوات 2015، 2016، 2017

المؤشرات الفرعية	الترتيب العالمي (2015)	الترتيب العالمي (2016)	الترتيب العالمي (2017)
مجموعة المتطلبات الأساسية	82	88	82
المؤسسات	**99**	**99**	**88**
البنية التحتية	**105**	**100**	**93**
بيئة الاقتصاد الكلي	**38**	**63**	**71**
الصحة والتعليم الأساسي	**81**	**73**	**71**
معززات الكفاءة	117	110	102
التعليم العالي والتدريب	**99**	**96**	**92**
كفاءة سوق السلع	**134**	**133**	**129**
كفاءة سوق العمل	**135**	**132**	**133**
تطور السوق المالي	**135**	**132**	**125**
الاستعداد التكنولوجي	**126**	**108**	**98**
حجم السوق	**37**	**36**	**36**
عوامل الابتكار والتطور	124	119	118

تطور الاعمال	128	121	122
الابتكار	119	112	104

Source: World Economic Forum, The Competitiveness Reports2016 ,2015 , 2017.

من الجدول رقم **(27.4)** نلاحظ أنّ نقاط قوة الجزائر وفق هذه المؤشرات كانت ضمن مؤشر حجم السوق أين احتلت أحسن المراتب باحتلالها المرتبة 37، 36، 36 خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على الترتيب، بالإضافة إلى مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي حيث تحتل مراتب حسنة بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى، ففي سنة 2015 احتلت المرتبة 38 إلا أنها تراجعت في سنتي 2016 إلى 63 وفي سنة 2017 إلى المرتبة 71 عالميا، أما عن بقية المؤشرات فنلاحظ ضعفها الكبير الأمر الذي جعل من الجزائر من الوجهات الاستثمارية الصعبة نتيجة العراقيل والصعوبات التي تعيق المؤسسات، وإلى سوء البنية التحتية على الرغم من الإنفاق الكبير الذي قدمته الحكومة الجزائرية في سبيل تحسين بنيتها التحتيـــة، أما عن مؤشرات معززات الكفاءة فيلاحظ فيها الضعف الأكبر خاصة في ظل غياب بورصة نشطة تعمل على تحقيق التوازن مع الاقتصاد الحقيقي، فشمل هذا الضعف المجموعة الأخيرة لعوامل الإبتكار والتطور، حيث احتلت المرتبة 128 وفق مؤشر تطور الأعمال بسبب كثرة الإجراءات والوقت اللازم لبدء أي مشروع استثماري وعدد المدفوعات الكبيرة من الضرائب ممّا يعيق سهولة العمل، إضافة إلى ضعفها الكبير في مؤشر الإبتكار كما تمّ توضيحه وفق مؤشر الإبتكار العالمي.

3.مؤشر تنافسية السفر والسياحة

تزخر الجزائر بالعديد من المؤهلات السياحية تجعل منها وجهة سياحية بامتياز، إلا أنّ الواقع والملاحظ في تصنيفها ضمن مؤشر تنافسية السفر والسياحة عكس ذلك، فهي تحتل المرتبة 113 سنة 2011، لتصعد بعدها إلى المرتبة 132 سنة 2013 الأمر الذي يثير الشك في السياسة المنتهجة في سبيل تطوير قطاع السياحة، وفي سنتي 2015و 2017 احتلت الجزائر المرتبة 123، 118 على الترتيـــب، وللإلمام أكثر بالجوانب الإيجابية والسلبية لهذا المؤشر سيتم التطرق إلى المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وفقا ما يلي:

جدول رقم (28.4): التصنيف العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لسنة 2017

المؤشرات الفرعية	الدليل	الترتيب	المؤشرات الفرعية	الدليل	الترتيب
بيئة العمل	4.03	110	البنية التحتية للنقل الجوي	2.08	100
السلامة والأمن	5.28	81	البنية التحتية للخدمات السياحية	2.06	131
الصحة والنظافة	4.92	89	البنية التحتية الأرضية والموانئ	2.13	105
الاستعداد التكنولوجي	3.73	96	الموارد الثقافية والسفر التجاري	2.10	53
الانفتاح الدولي	1.51	134	الموارد الطبيعية	2.16	124
تنافسية الأسعار	6.03	4	الموارد البشرية وسوق العمل	4.02	112
الاستدامة البيئة	3.73	106	تحديد أولويات السفر والسياحة	2.84	131

Source: World Economic Forum, The Travel Tourism Competitiveness Report 2017.

نلاحظ من الجدول رقم **(28.4)** سوء ترتيب الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة خاصة مؤشر الإنفتاح الدولي الذي تحتل الجزائر وفقه المرتبةَ 131 متفوقة على اليمن والكونغو الديمقراطية فقط، إضافة إلى ضعف الجزائر خاصة في مجال البنى التحتية فهي تصنف من الدول المتأخرة جدا في هذا المجال كما توضحه مؤشرات البنية التحتية المبينة في الجدول، كما نلاحظ استثناء وحيد وهو احتلالها المرتبة الرابعة عالميا وفق مؤشر تنافسية الأسعار بتسجيلها لدليل 6.03 متفوقة بذلك على دول متقدمة، وبالرغم من توفر الجزائر على أهم الموارد الطبيعية في العالم إلا أنّ سوء استغلالها جعل منها تحتل المرتبة 124 عالميا.

4.مؤشر بيئة الأعمال

نلاحظ أنّ الجزائر تحتل مراتب متأخرة جدا في تصنيفها العالمي ضمن مؤشر بيئة الأعمال خلال الفترة (2010 ـ 2018)، كان أحسن تصنيف لها سنتي 2010و2011 باحتلالها المرتبة 136، ليسوء خلال السنوات الأخرى خاصة سنة 2015 حيث وصلت إلى المرتبة 156 عالميا وكان لانخفاض أسعار النفط الأثر السلبي على بيئة الأعمال الجزائرية خاصة وأنها دولة ريعية وأنّ جل المشاريع تستهدف قطاع المحروقات، لتتحسن بـ 18 درجة سنة 2016 لكنها سرعان ما عاودت الإرتفاع سنة 2017 ووصلت إلى المرتبة 156، حيث يمكن إرجاع سوء هذا الترتيب إلى قلة الإصلاحات (9 إصلاحات فقط) التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (2005 ـ 2015)، خاصة إذا ما قورنت بدول أخرى أمثال مصر، الإمارات، المغرب وتونس قامت بـ 24، 20، 19، 14 إصلاح على الترتيب، ولمعرفة سبب هذا التأخر وفق هذا المؤشر يمكن تسليط الضوء على مؤشراته الفرعية ومعرفة أهم نقاط القوة والضعف الخاصة ببيئة الأعمال الجزائرية، والجدول الموالي يوضح ذلك التصنيف لسنة 2018.

جدول رقم (29.4): تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال لسنة 2018

المؤشرات الفرعية	بدء المشروع	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	الحصول على الإئتمان	تسوية حالات الإعسار
التصنيف	150	129	106	165	168	156	173	112	178	76

Source : A World Bank Group Flagship Report, Doing business2018 .

نلاحظ من الجدول رقم **(29.4)** تأخر الجزائر ضمن جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال وهو ما يؤكد تذيلها للترتيب من بين 185 دولة، حيث يمكن إرجاع ذلك التأخر الكبير من خلال تقديم الملاحظات التالية:

- أغلب المؤشرات الفرعية تعبرّ في مجملها عن كثرة المعوقات الإدارية وتعدد الإجراءات المعرقلة لعملية الاستثمار حيث وصل عدد الإجراءات المطلوبة لبدء المشروع إلى12 إجراء وبمعدل 17.5 يوم، و19 إجراء بمعدل 136 يوم بالنسبة لمؤشر استخراج تراخيص البناء، أما مؤشر الحصول على الكهرباء بعدد إجراءات 5 وبمعدل 93 يوم و10 إجراءات بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية وبمعدل 55 يوم؛
- احتلال الجزائر المرتبة 156 وفق مؤشر العبء الضريبي راجع إلى كثرة المدفوعات من الضرائب في السنة التي وصل عددها إلى 27 وبمعدل 265 ساعة في السنة؛
- جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بمؤشر حماية المستثمرين ما أدى إلى ضعف متغيراته الأساسية فيحتل مؤشر الإفصاح علامة 4، مؤشر مدى مسؤولية المدير علامة 1، ومدى حقوق المساهمين علامة 3 هذه المتغيرات محصورة بين (0 ـ 10)، وهو ما يلاحظ تأخرها ضمن هذا المؤشر ما أدى إلى تقليل توطن الاستثمار بسبب غياب الضمان والحماية للمستثمرين؛
- ضعف الجزائر في مؤشرات منح الائتمان واحتلالها المرتبة 176 بسبب ضعف مؤشر قوة الحقوق القانونية وتحصلها على علامة 2 من (0−12)، وعلامة 0 لمؤشر عمق المعلومات الائتمان محصورة بين (0ـ 12)، هذا ما دلّ على الضعف الكبير من الناحية القانونية والمعلومات الائتمانية الخاصة بالاستثمار في الجزائر.

ثانيا: تقييم الجزائر وفق مؤشرات المخاطر القطرية

سيتم من خلال هذا العنصر توضيح تصنيف ومكانة الجزائر وفق مؤشرات المخاطر القطرية المتمثلة في مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر المخاطر القطرية ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية للفترة (2010-2018) وفق ما يلي:

جدول رقم (30.4): تقييم الجزائر وفق مؤشرات المخاطر القطرية للفترة (2010 ـ 2018)

السنوات/المؤشرات	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر المخاطر القطرية		مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية
	دليل المؤشر	الترتيب العالمي	دليل المؤشر	درجة المخاطرة	
2010	**56.9**	**182/105**	**72**	**منخفضة**	**A4**
2011	**52.9**	**183/132**	**ـ**		**A4**
2012	**51**	**183/140**	**72**	**منخفضة**	**A4**
2013	**49.6**	**183/145**	**68**	**معتدلة**	**A4**
2014	**50.8**	**186/146**	**67**	**معتدلة**	**A4**
2015	**48.9**	**186/157**	**69**	**معتدلة**	**A4**
2016	**50.1**	**186/154**	**ـ**	**ـ**	**ـ**
2017	**46.5**	**187/172**	**ـ**	**ـ**	**ـ**
2018	**44.7**	**186/172**	**ـ**	**ـ**	**ـ**

Source: The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom,2018.

- أسماء بن طراد، شريط عادل، **"آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72ـ 73/ خريف 2015/ شتاء 2016، ص 207.

من خلال قراءة الجدول رقم **(30.4)** يمكن تحليل وتقييم تصنيف الجزائر من خلال استنتاج أهم الملاحظات حول مؤشرات الحرية الاقتصادية والمخاطر القطرية والكوفاس للمخاطر القطرية للفترة (2010ـ 2018) وفق ما يلي:

1. مؤشر الحرية الاقتصادية

نلاحظ أنّ الجزائر وحسب الدليل المعتمد في تصنيف الدول من ناحية درجة الحرية صنفت دائما وخلال الفترة (2010 ـ 2019) ضمن دائرة الحرية الضعيفة مع احتلالها لمراتب متأخرة ومتذيلة الترتيب، وفي سنوات 2015، 2017، 2018 صنفت الجزائر ضمن مجموعة الدول التي تحظى بحرية اقتصادية معدومة وذلك تزامنا مع انهيار أسعار النفط في السوق الدولية سنة 2015، فلقد احتلت المرتبة 172 من ضمنَ 186 دولة شملت التصنيف سنتي 2017و 2018، والجدول الموالي يوضح لنا تصنيف لسنة

2018 للمؤشرات الفرعية العشرة لهذا المؤشر، كمحاولة لمعرفة أي المؤشرات تؤثر تأثيرا سلبيا على مؤشر الحرية الاقتصادية وتجعل من الجزائر دائما ضمن الدول ضعيفة الحرية.

جدول رقم (31.4): دليل وتصنيف الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2018

المؤشرات الفرعية	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية العمل	العمالة الحرة	التحرر النقدي	حرية التجارة
الدليل	27.8	35.2	29	74	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5
التصنيف	حرية معدومة	حرية معدومة	حرية معدومة	حرية شبه كاملة	حرية معدومة	حرية معدومة	حرية معتدلة	حرية معدومة	حرية معتدلة	حرية معتدلة

Source : The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom,2018 .

نلاحظ من الجدول رقم **(31.4)** تفوق الجزائر الوحيد مقارنة مع المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية كان في مؤشر العبء الضريبي الذي تصنّف بدرجة حرية شبه كاملة بدليل 74، وهناك مؤشرات حرية العمل بدليل 68.1 والتحرر النقدي بدليل 69.9 وحرية التجارة بدليل 63.5 من المؤشرات التي تميزت وصنفّت ضمن درجة حرية معتدلة (60 ـ 69.9)، في حين يتضح لنا أنّ السبب من وراء التأخر في التصنيف بالنسبة للمؤشر الأساسي للحرية الاقتصادية تمثل في المؤشرات (6) الست الباقية التي اندرجت ضمن الدليل (0 ـ 49.9)، حيث تزيد مخاوف المستثمر الأجنبي من تلك النقاط كتمثيل الإرتفاع في الإنفاق الحكومي تدخلا من طرف الدولة في الوضع الاقتصادي وهو ما يحدّ من الحرية الاقتصادية من جهة ويحدّ من المنافسة في السوق المحلي من جهة أخرى، كما أنّ صعوبة الحصول على الملكية وتوطين المستثمر الأجنبي لاستثماراته تعتبر بدورها من أبرز معيقات الاستثمار بحسب هذا المؤشر، كما تعكس الإجراءات البيروقراطية وبالتالي انتشار الفساد في ظل عدم فعالية السلطة القضائية على جاذبية المناخ الاستثماري سلبا.

2. مؤشر المخاطر القطرية

لقد استطاعت الجزائر أن تحقق نتائج جيدة وفق تصنيفها ضمن هذا المؤشر لتكون من بين الدول منخفضة المخاطر لسنتي 2010 و2011، وذلك نتيجة الاستقرار الأمني وغياب العنف في تلك الفترة ولم تتأثر بتداعيات الحراك أو ثورات الربيع العربي كما يطلق عليها في مصر وتونس وليبيا، بالرغم من أنه كانت بادرة لحركة تدعى "بركـــات" كانت تدعو إلى التظاهر وإسقاط النظام، غير أنه تمّ السيطرة عليها

ولم تصل إلى ما كانت تدعو إليــه، أما سنوات 2013 و2014 و2015 فلقد كانت من بين الدول معتدلة المخاطر وهو تصنيف جيد عن باقي المؤشرات الأخرى المدروسة.

3. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

صنفت الجزائر وفق هذا المؤشر طيلة الفترة (2010 ـ 2015) بـ A4، بمعنى أنها كانت من بين الدول التي استطاعت التخلص من المديونية وأثبتت ذلك من خلال قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها، صحيح أنّ الفضل في ذلك يعود إلى الإرتفاع المحقق من أسعار النفط ورغبة الحكومة الجزائرية في التخلص منها ومن أعباء أقساطها خاصة وأنّ الجزائر عانت كثيرا من ارتفاع المديونية.

ثالثا: تقييم الجزائر وفق مؤشرات دولية مختارة

نظرا للعدد الكبير لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وبعد التطرق إلى البعض منها مقسمة وفق مجموعات، سيتم من خلال هذا العنصر تقييم الجزائر وفق مؤشرات دولية أخرى مختارة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (32.4): تقييم الجزائر وفق مؤشرات دولية مختارة للفترة (2010ـ2018)

السنوات/المؤشرات	مؤشر التنمية البشرية			مؤشر الابتكار العالمي		مؤشر الشفافية	
	دليل المؤشر	درجة التنمية	الترتيب العالمي	دليل المؤشر	الترتيب العالمي	دليل المؤشر	الترتيب العالمي
2010	0.677	مرتفعة	169/84	19.8	125/125	0.831	131
2011	0.698	متوسطة	187/96	32.2	125/114	–	–
2012	–	–	–	24.4	125/124	0.360	132
2013	0.717	مرتفعة	186/93	23.1	142/138	–	–
2014	0.736	مرتفعة	187/83	24.2	143/133	0.310	172
2015	0.754	مرتفعة	188/83	24.4	128/126	–	–
2016	0.752	مرتفعة	188/84	24.5	127/113	0.299	167
2017	0.754	مرتفعة	188/85	24.3	127/108	–	–
2018	0.759	مرتفعة	–	24.4	126/110	0.422	165

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، World Intellectual Property Organization، Global Innovation Index2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

- The WorldWide Governance Indicaors, Aggregate Governance Indicators 1996 –2017, www.govindicators.org

1.مؤشر التنمية البشرية

نلاحظ من الجدول رقم **(32.4)** أنّ الجزائر تفوقت في مؤشر التنمية البشرية طيلة الفترة (2010 ـ 2018) وانتمائها إلى الدول ذات تنمية مرتفعة، باستثناء سنة 2011 حين صنفت ضمن الدول ذات تنمية متوسطة واحتلت المرتبة 96 لتتحسن بعدها تدريجيا وتحتل المرتبة 85 سنة 2017، ويمكن إرجاع ذلك التطور بفضل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث في الفترة 1999 ــ 2010 تمّ إنجاز 4592 مدرسة و1700 إكمالية و666 ثانوية و22 معهد تكوين و172 مركز تكوين، 36 مستشفى و1096 قاعة علاج و133 عيادة متخصصة، وبلغ تمدرس الأطفال لـ 6 سنوات 97.4 %، ومن 6 إلى 15 سنة بلغت النسبة 95.2%، كما أنّ أكثر من 50% من الطلاب يقطنون في الأحياء الجامعية وهي نسبة مرتفعة مقارنة بكثير من دول العالم.

2.مؤشر الإبتكار العالمي

تحتل الجزائر مراتبة متأخرة جدا وفق هذا المؤشر خاصة في سنة 2013 باحتلالها المرتبة 138 لتأخذ في التحسن تدريجيا إلى أن سجلت قيمة 24.3 وبترتيب 108 وهي أحسن مرتبة تحصلت عليها الجزائر خلال الفترة (2010 ـ 2017)، فالجزائر مازالت ولاتزال ضعيفة جدا ضمن هذا المؤشر، ولمعرفة أكثر التفاصيل حول هذا الضعف سيتم التطرق إلى مكوناته الفرعية وترتيبها العالمي.

جدول رقم (33.4): الترتيب العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر الإبتكار العالمي لسنة 2018

المؤشرات الفرعية/التصنيف	المؤسسات	البنية التحتية	تطور السوق	مخرجات إبداعية	انتاج تكنولوجيا المعرفة	تطور بيئة العمل	أبحاث رأس المال البشري
التصنيف	49.6	40.3	32.5	14.7	13.4	20	25.9
الترتيب العالمي	102	80	118	116	111	114	80

Source: World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index 2018, p 219.

من خلال الجدول أعلاه وحسب تقرير Global Innovation Index 2018، نستنتج الملاحظات التالية:

- تحتل الجزائر المرتبة 102 وفق مؤشر المؤسسات وذلك راجع إلى ضعف بيئتها السياسية (107) والتنظيمية(103) وبيئة عملها (85)؛
- تحتل المرتبة 80 وفق مؤشر البنية التحتية بسبب ضعف ترتيبها في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (113)، البنية التحتية العامة (10)، الاستدامة البيئية (74)؛

- تحتل المرتبة 118 وفق مؤشر تطور السوق نتيجة ضعف مؤشرات الائتمان (125)، استثمار(101)، تجارة، منافسة، مقياس السوق (83)؛
- تحتل المرتبة 116 وفق مؤشر مخرجات إبداعية بسبب ضعف مؤشرات الأصول غير الملموسة (111)، إبداع السلع والخدمات(115)، الإبداع عبر الإنترنت (106)؛
- تحتل المرتبة 111 وفق مؤشر إنتاج تكنولوجيا المعرفة نتيجة ضعف خلق المعرفة (91)، تأثير المعرفة (101)، نشر المعرفة (124)؛
- تحتل المرتبة 114 وفق مؤشر تطور بيئة العمل نتيجة ضعف مؤشر روابط الإبتكار الذي احتل المرتبة (104) وبدليل 20.2؛
- تحتل المرتبة 80 وفق مؤشر أبحاث رأس المال البشري وهي أحسن مرتبة بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى بسبب احتلال المرتبة (37) لمؤشر التعليم العالي، التعليم (90) ومؤشر البحث والتنمية (117).

3.مؤشر الشفافية

نلاحظ أنّ الجزائر تحتل مكانة سيئة جدا ضمن مؤشر الشفافية، ففي سنة 2010 احتلت المرتبة 131 بدليل 0.831، ولتصعد بعد ذلك إلى المرتبة 172 سنة 2014 وهذا إن دلّ على شيء فهو دليل على أنّ الجزائر من الدول الأكثر فسادا في العالم والأقل جهدا وإصلاحا في سبيل تقليل هذه الظاهـــرة لتنخفض بعدها سنتي 2016 و2018 إلى المراتب 167، 165 على الترتيب غير أنّ هذا الإنخفاض يبقى ضعيف جدا بالنظر إلى أهمية هذا المؤشر علما أنّ هذا المؤشر يصدر كل سنتين، فعلى الجزائر الإهتمام أكثر بمحاربة الفساد وذلك بإرساء مبادئ الشفافية والديمقراطية.

المطلب الثالث: عوائق مناخ الاستثمار في الجزائر

رغـــم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية بدء من فترة الاقتصاد الموجه إلى فترة إصلاحات الجيل الثاني في سبيل تحسين مناخها الاستثماري وتوفير بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وعند دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر اكتشفنا جانبا من عوائق هذا المناخ تحول دون تحسينه وتطويره، بالإضافة إلى الضعف الكبير الذي تجسدّ من خلال ضعف نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم كمـــا الاستثمار العربي البينـــي الوارد إلى الجزائـــر، بالإضافة إلى تأخر ترتيب تصنيفها وفق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وسندرج

وفقا لما يلي أهم معوقات مناخ الاستثمار في الجزائر التي تعتبر بمثابة عوامل طاردة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

أولا: مشكلة العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، حيث أظهرت التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير المستغلة، كما بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أنّ حجم العقار الصناعي المتاح يقدّر بـ 180 مليون م ^{2}، بينما حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار قدّر بـ 80 مليون م^2، ولهذا يتبين أنّ الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[1].

كما يمكن أن نلخص أهم المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:[2]

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة، حيث يتطلب الحصول على قطعة أرض موافقة عدة سلطات وهيئات؛
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛

ثانيا: مشكلة التمويل

يشكل الحصول على التمويل بالحجم المناسب وبالشروط الميسرة المشكلة الأكبر للمستثمرين في الجزائر، ففي ظل غياب سوق مالي نشيط وفعال فإنّ مصدر التمويل الخارجي المتاح هو البنوك التجارية، هذه الأخيرة إن قدّمت القرض فإنّ الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية إضافة إلى صرامة الضمانات المطلوبة وتعقيد إجراءاتها، ويمكن تلخيص ويمكن تلخيص القيود التي تحول دون إرتقاء مستوى الأداء البنكي فيما يلي: [3]

---

[1]: كويحل فاروق، مرجع سابق، ص 168.

[2]: علوي فاطمة، **"دور الأمن القانوني في دعم مشاريع الاستثمار في الجزائر"**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، جامعة طاهري محمد، بشار، أفريل 2016، ص 151.

[3]: إيمان المودع، **"أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991 ـ 2014)"** أطروحة دكتوراه في الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 245.

- المبالغة في الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها والتي عادة ما تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض؛
- طول المدة التي تأخذها دراسات ملفات القروض قبل الموافقة على منحها وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛
- المعالجة التمييزية التي تواجهها ملفات طالبي القروض لا سيما في المناطق الداخلية؛
- عدم تحمل البنوك المخاطرة وميلها إلى تمويل العمليات المربحة وقصيرة الأجل والمضمونة إلى حد ما؛
- بطء أنظمة المدفوعات ونقص الكفاءة المهنية في تسيير القروض وتقييم المخاطر.

ثالثا: مشكلة الوصول إلى المعلومات

تعدّ المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أنّ كسبها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أنّ الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ أنّ قرارات الاستثمار رغم ما تجرى عليها من دراسات جدوى إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري.

وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات.
- عدم كفاءة شبكات الإتصال.
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة[1].
- عدم توفر قنوات التسويق وعدم فعاليتها (عدم وجود شركات متخصصة في مجال التسويق الدولي).

[1]: وصاف سعيدي، قويدري محمد، **"واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2008، ص 50.

- عدم استغلال نظام الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة للتعامل مع المستثمرين[1].

رابعا: المعوقات الإدارية والتنظيمية

يمكن إجمال مختلف النقائص والإختلالات الإدارية والتنظيمية التي تركت انطباعا سيئا لدى المستثمرين فيما يأتي:

- انعدام الإستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار، ممّا يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الإطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والإجتهادات، وعدم ثباتها وهو ما يساهم في نفور المستثمرين.
- غياب الوضوح والدقة في بعض نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون القوانين.
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وانعدام الشفافية، إضافة إلى تعدد الجهات الوصية.
- عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة ومدربة في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية.
- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أنّ عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء إلزاميا، وبمعدل 25 يوما لكل مرحلة وتكلفة 12.1% من دخل الفرد.
- ضعف البنية التحتية في الجزائر ذلك أنّ مختلف الهياكل القاعدية من الطرق والنقل والمواصلات والإتصالات والطاقة والمياه، كلها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يلبي طموحات المستثمر الذي يرغب في إقامة مشروعه على أسس ومرتكزات واضحة وسليمة، لأنّ عدم توافر بنية تحتية ملائمة يؤثر على إمكانية نجاح المشاريع الاستثمارية من خلال زيادة التكاليف، وبالتالي التأثير على مردودية الاستثمار[2].

---

[1]: ميدون إلياس، **"تحليل دور ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري في ظل مستجدات البيئة الاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 327.

[2]: ريحان الشريف، هوام لمياء، **"تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه"**، مجلة الأبحاث والدراسات الإدارية، المجلد الأول، العدد 1، كانون الأول، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، جانفي 2014، ص 366.

- المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات الجمركية لسلعة معينة والتي قدرت بـ 16 يوم (قد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين، وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.
- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي الأسبوع، بالإضافة إلى أنّ أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم.
- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- رجال الأعمال ينتظرون فترة تزيد عن أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.
- تفشي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية[1].

[1]: محمد قويدري، مرجع سابق، ص 208.

خلاصة

تمّ التطرق في هذا الفصل إلى ملامح السياسة الاستثمارية في الجزائر من فترة الاقتصاد الموجه إلى غاية إصلاحات الجيل الثاني، وذلك بتحليل مناخها الاستثماري وتحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة من وإلى الجزائر خلال تلك الفترة، حيث توصلنا إلى أنّ الحكومة الجزائرية قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في سبيل تحسين المناخ العام للاستثمار بدء بالمخططات الرباعية (1967-1979) مرورا بالمخططات الخماسية (1980 ـ 1989) وفترة الإصلاحات الاقتصادية (1990 ـ1999) إلى غاية البرامج التنموية (2001-2019)، أما عن حجم الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر فلقد تميّز بتسجيله لقيم ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة، كما الوارد إليها فلقد تميّز بالتذبذب وعدم الإستقرار خاصة في الفترة (1962 ـ 1999)، بالإضافة إلى ضعف نصيبها من حجم الاستثمار العربي البينـــــــي، وتركّز تلك الاستثمارات خارج القطاعات المنتجة التي لم تحظ بالأهمية الكبيرة وتغلب قطاع المحروقات على تلك الاستثمارات، ويمكن إرجاع ذلك لعدة اعتبارات منها عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وعدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب أكبر نصيب ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تميزت هذه الفترة بإصدار جملة من القوانين والتشريعات لجذب المستثمرين الأجانب والرفع من حجم الاستثمارات، وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي من شأنها تنظيم وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مساعدة المستثمرين بتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى حد ممكـــــن، أما عن مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر فوجدنا أنّ الجزائر تعاني تأخر كبير وفق هذه المؤشرات التي تعتبر من أهم المعيقات التي تقف في أمام تحسن جاذبية المناخ الاستثماري إلى جانب العديد من العوائق منها اقتصادية، تمويلية، إدارية وقانونية...إلى غير ذلك من العراقيل التي تمّ التطرق إليها في هذا الفصل.

الفصل الخامس

نحو اقتراح استراتيجية لتطوير جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد

أثبتت الدراسة من خلال الفصل الرابع أنّ مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني العديد من العراقيل ويمتاز بعدم جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وللقطاعات المنتجة بصفة خاصة من خلال الحجم الضعيف من التدفقات الواردة إليها، كما أنّ الدراسة التحليلية والوصفية لمؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري أثبتت تأخر الجزائر في العديد منها، لذا سيتم في الجانب التطبيقي من الدراسة اختيار مؤشري ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000-2018) كمحاولة لمعرفة أي المؤشرات تأثيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستخلاص نقاط القوة التي تعتبر عوامل جذب ونقاط الضعف التي تعد عوامل طرد وذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب ذلك بتطبيق تحليل المركبات الأساسية ACP، والمؤشر الثاني كان مؤشر التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017) وباختيار عدد من الدول التي تمّ اختيارها على اعتبارات معينة منها دول متقدمة وناشئة ونامية، وذلك بهدف معرفة مكانة الجزائر وفق هذا المؤشر ومقارنتها بالدول المختارة بتطبيق ACP، ليتم في الأخير محاولة صياغة أو اقتراح استراتيجية من شأنها تحسين جاذبية مناخ الاستثمار وجعله من الوجهات الاستثمارية المميزة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وبهدف الوصول إلى مبتغى الدراسة وهو تحسين جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر والذي سينعكس إيجابا على التقدم وفق مؤشرات الجاذبية من جهة وجذب أكبر نصيب من المشاريع الأجنبية من جهة أخرى للقطاعات عامة والمنتجة خاصة، فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP؛**
- **المبحث الثاني: مكانة الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي باستخدام ACP ومقارنتها بعدد من دول مختارة؛**
- **المبحث الثالث: استراتيجية مقترحة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر.**

المبحث الأول: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP

بعد الدراسة الوصفية لعدد من مؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري تمّ اختيار مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بهدف تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP باعتبارها الأنسب في تحليل المعطيـــــات، وتوضيح أهم العلاقات بين مختلف المتغيرات من حيث ارتباطها إيجابيا أو سلبيا تشتتها وتمركزها، ومعرفة مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال هذا المؤشر، واستخلاص أهم نقاط القوة والضعف التي تميّز وتعيق جاذبية البيئة الاستثمارية في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر باستخدام ACP للفترة (2000-2018)

يعتمد نموذج الدراسة على مجموعة مختارة من المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار التي تستند في معطياتها على تقارير مختلفة، وبالنظر لاختلاف إصدار تلك التقارير من جهة وبدء إحصائها من جهة أخرى، تعتمد الدراسة على نموذجين يشمل الأول المؤشرات المتوفرة معطياتها طيلة الفترة (2000-2018)، ويشمل النموذج الثاني المؤشرات المتوفرة معطياتها منذ سنة 2007 لغاية 2018 والتي سيتم التطرق إليها في المطلب الثاني من الدراسة.

أولا: تقديم جدول المعطيات

تتكون عينة الدراسة من 12 مؤشر مختار من مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار متمثلة في: مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، معدل M2/PIB، نسبة الدين العام الإجمالي إلى PIB، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة منPIB، نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى PIB و نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB ، عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع، الوقت اللازم لتسجيل الملكية (أيام)، نسبة التجارة الخارجية إلى PIB، إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)، اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص) الخاصة بدولة الجزائر للفترة (2000 ـ 2018) والموضحة في الملحق رقم (**1**)، كما تمّ استبعاد بعض المؤشرات التي تصدر كل عامين إضافة إلى مؤشرات حديثة الإصدار وذلك بهدف توحيد العينة.

بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على معطيات الملحق رقم (**1**) باستخدام برنامج Stat19 ـ XL تحصلنا على النتائج التالية:

1.المتوسطات والإنحرافات المعيارية

جدول رقم (1.5): الانحرافات والمتوسطات لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000-2018)

المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	(0.718)	0.543
مؤشر نوعية الأطر التنظيمية	(0.907)	0.317
معدل M2/PIB	67.342	9.629
نسبة الدين العام الإجمالي إلى PIB	0.69	0.076
الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB	14.848	4.960
نسبة عجز أو فائض الموازنة إلى PIB	(4.251)	7.791
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB	0.075	0.501
عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع	12.842	11.313
الوقت اللازم لتسجيل الملكية (أيام)	65.263	11.313
نسبة التجارة الخارجية إلى PIB	65.489	5.290
إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)	70.468	4.224
اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)	70.378	44.867

المصدر : مخرجات برنامج XL_ Stat19

يعتبر متغير نسبة الدين العام الإجمالي إلى PIBهو المسؤول عن تمركز المتغيرات لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.076)، أما متغير اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص) فهو المسؤول عن تشتتها لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأكبر (44.867).

2.مصفوفة الإرتباط

جدول رقم (2.5): مصفوفة الإرتباط ما بين المتغيرات

(مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000-2018)

Variables	مؤشر الاستقرار السياسي وغ	نوعية الأطر التنظيمية	معدل M2/PIB	نسبة للقطاع الخاص	نسبة الدين العام الإجمالي	نسبة عجز أو فائض الموازنة	نسبة عجز أو فائض الحساب الج	عدد الإجراءات اللازمة لبدء	الوقت اللازم لتسجيل الملكية	نسبة التجارة الخارجية (%من الإجارة	إجمالي معدل الضريبة (ضريبة	اشتراكات الهاتف النقال(لكل
مؤشر الاستقرار السياسي	1	-0,811	0,794	0,838	-0,863	-0,713	-0,511	-0,646	-0,856	-0,086	-0,817	0,930
مؤشر نوعية الأطر التنظي	-0,811	1	-0,811	-0,721	0,732	0,935	0,602	0,450	0,936	0,218	0,820	-0,839
معدل M2/PIB	0,794	-0,811	1	0,937	-0,714	-0,808	-0,749	-0,796	-0,822	-0,332	-0,825	0,810
الائتمان المحلي الممنوح لل	0,838	-0,721	0,937	1	-0,745	-0,689	-0,723	-0,888	-0,801	-0,244	-0,811	0,840
نسبة الدين العام الإجمالي	-0,863	0,732	-0,714	-0,745	1	0,653	0,192	0,537	0,822	-0,250	0,775	-0,965
نسبة عجز أو فائض المواز	-0,713	0,935	-0,808	-0,689	0,653	1	0,593	0,474	0,874	0,297	0,814	-0,762
نسبة عجز أو فائض الحس	-0,511	0,602	-0,749	-0,723	0,192	0,593	1	0,667	0,573	0,754	0,566	-0,389
عدد الإجراءات اللازمة لب	-0,646	0,450	-0,796	-0,888	0,537	0,474	0,667	1	0,546	0,313	0,638	-0,608
الوقت اللازم لتسجيل الملك	-0,856	0,936	-0,822	-0,801	0,822	0,874	0,573	0,546	1	0,098	0,859	-0,908
نسبة التجارة الخارجية إلى	-0,086	0,218	-0,332	-0,244	-0,250	0,297	0,754	0,313	0,098	1	0,233	0,095
إجمالي معدل الضريبة (%	-0,817	0,820	-0,825	-0,811	0,775	0,814	0,566	0,638	0,859	0,233	1	-0,853
اشتراكات الهاتف النقال(لك	0,930	-0,839	0,810	0,840	-0,965	-0,762	-0,389	-0,608	-0,908	0,095	-0,853	1

المصدر : مخرجات برنامج XL_ Stat19

جدول رقم (3.5): نتائج اختبار Bartlett (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)

Khi² (Valeur observée)	Khi² (Valeur critique)	DDL	P_Value	Alpha
331.424	85.965	66	<0.0001	0.05

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

حيث:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

كما نلاحظ أنّ قيمة (331.424) Khi^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (85.965) ومنه رفض فرضية العدمH_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 45 ومستوى معنوية 0.05%.

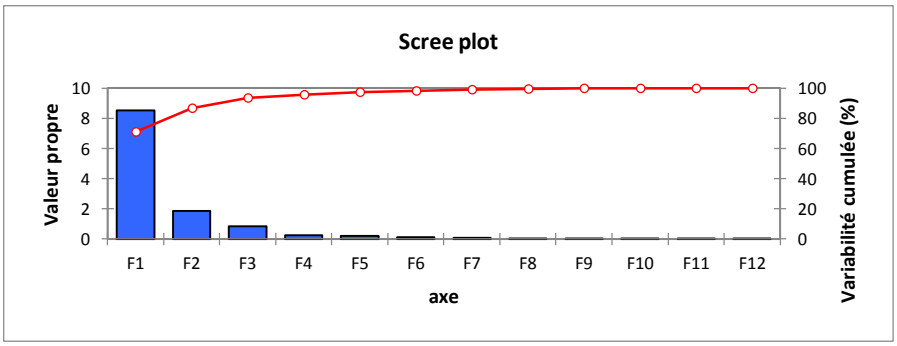
ثانيا: القيم الذاتية ونسبة الجمود

جدول رقم (4.5): القيم الذاتية ونسب الجمود (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11	F12
Valeur propr	8,519	1,870	0,837	0,230	0,210	0,124	0,087	0,053	0,030	0,024	0,008	0,005
Variabilité (%	70,994	15,586	6,976	1,919	1,751	1,037	0,727	0,445	0,251	0,202	0,067	0,045
% cumulé	70,994	86,580	93,556	95,476	97,227	98,263	98,991	99,436	99,687	99,889	99,955	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

شكل رقم (1.5): التمثيل البياني للقيم الذاتية (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)



المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

- المحور العاملي F_1 يمثل 70.996 % من قيمة الجمود الكلي.
- المحور العاملي F_2 يمثل 15.586% من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين (F_1F_2) 86.580% من الجمود الكلي وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس ذو البعدين (F_1F_2).

1.التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الإرتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار محل الدراسة والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني، والجدول الموالي يوضح ذلك الارتباط.

جدول رقم (5.5): ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية

(مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11	F12
مؤشر الاستقرار السياسي	0,913	0,185	-0,067	-0,208	0,249	0,078	-0,063	0,102	0,016	0,045	0,006	-0,008
مؤشر نوعية الأطر التنظ	-0,905	-0,053	-0,384	-0,085	-0,070	-0,027	0,021	-0,011	0,121	0,051	-0,021	0,007
معدل M2/PIB	0,943	-0,156	-0,105	0,146	-0,071	0,086	0,182	0,046	-0,021	0,073	0,009	0,013
الائتمان المحلي الممنوح ل	0,932	-0,097	-0,315	0,075	0,026	-0,038	0,054	0,006	0,066	-0,072	0,041	-0,026
نسبة الدين العام الإجمالي	-0,829	-0,519	0,099	0,085	0,019	-0,085	-0,069	0,109	0,014	0,004	0,041	0,031
نسبة عجز أو فائض الموار	-0,871	0,039	-0,402	-0,124	0,175	-0,123	0,099	-0,046	-0,075	0,005	0,017	0,007
نسبة عجز أو فائض الحس	-0,687	0,685	-0,001	-0,103	-0,167	0,128	-0,018	-0,022	-0,003	0,013	0,054	0,003
عدد الإجراءات اللازمة لإ	-0,748	0,257	0,572	-0,050	0,113	-0,042	0,164	0,024	0,052	-0,011	0,002	-0,008
الوقت اللازم لتسجيل الملك	-0,937	-0,153	-0,205	-0,082	-0,076	0,140	0,059	0,120	-0,029	-0,071	-0,024	-0,004
نسبة التجارة الخارجية إلى	-0,245	0,916	-0,169	0,230	0,011	-0,110	-0,026	0,086	-0,009	0,006	-0,015	-0,005
إجمالي معدل الضريبة (%	-0,916	-0,037	-0,073	0,235	0,241	0,191	-0,022	-0,059	0,019	-0,003	0,002	0,003
اشتراكات الهاتف النقال(لك	0,924	0,361	-0,037	-0,050	0,047	0,018	0,025	-0,021	0,027	-0,060	-0,009	0,057

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019

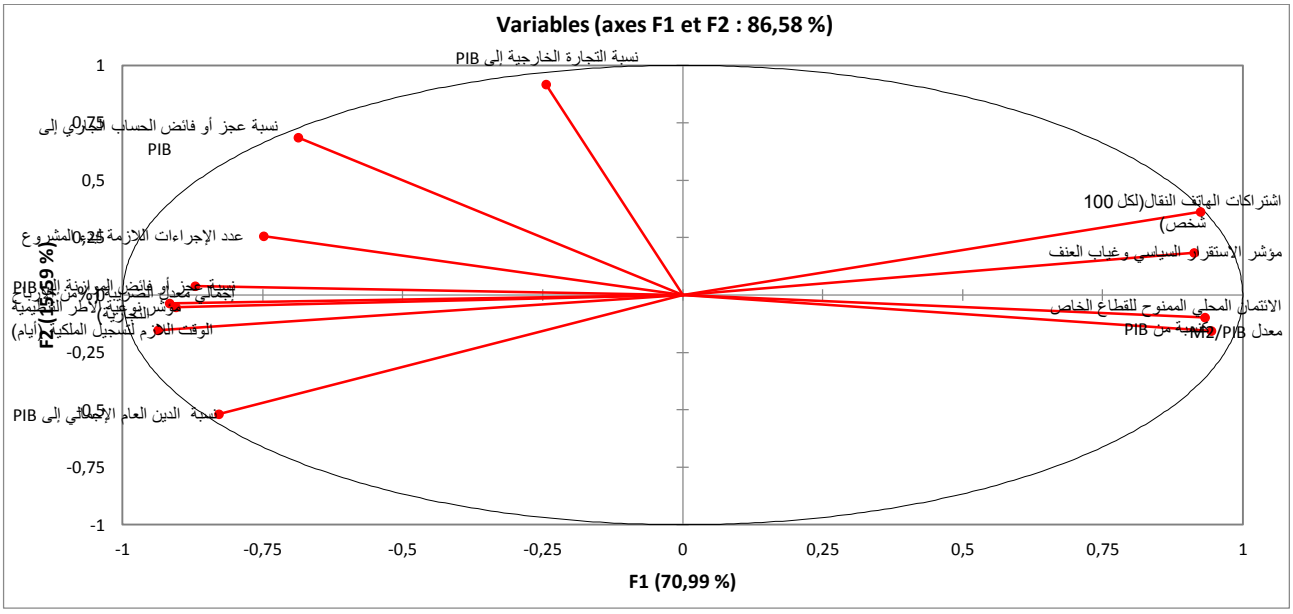
نلاحظ من الجدول رقم **(5.5)** أنّ **المركبة الأساسية الأولى** مرتبطة ارتباطا قويا موجبا مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف ومعدل M2/PIB والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB واشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)، وارتباط سلبي موجب مع بقية المؤشرات باستثناء مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى PIB المرتبطة ارتباطا سلبيا ضعيفا (0.245)، أما **المركبة الأساسية الثانية** فترتبط ارتباط قوي مع مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى PIB ونسبة عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من PIB ، وارتباط سلبي ضعيف مع كل من مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، معدل M2/PIB والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB، نسبة التجارة الخارجية إلى PIB والوقت اللازم

لتسجيل الملكية و إجمالي معدل الضريبة، وترتبط ارتباط موجب ضعيف مع واشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص) و مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف.

2.استخلاص نقاط قوة وضعف الجزائر وفق المؤشرات المختارة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000 ـ 2018)

يمكن استنتاج نقاط قوة أو ضعف الاقتصاد الجزائري لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من خلال دائرة الإرتباط ما بين المتغيرات وفقا للشكل التالي:

شكل رقم (2.5): دائرة الارتباط ما بين المتغيرات (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2000 ـ 2018)



المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

1.2. نقاط قوة الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000 ـ 2018)

من خلال الشكل رقم **(2.5)** نستنتج أنّ الجزائر تتميز بقوتها ضمن أربع مؤشرات مكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والتي تندرج تحت مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة وفيما يلي سنتطرق لكل مؤشر على حدى مع ذكر سبب هذه الميزة أو القوة التي يحتوي عليها المؤشر.

- **مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف:** من أهم الدعائم التي ساهمت في الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر هو شرعية النظام السياسي سابقا، وهو ما كان ظاهرا من خلال تقبل الشعب للنظام إلى جانب قوة النظام السياسي الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لظاهرة الإستقرار السياسي، ومن عناصر هذه القوة أنّ في حال تعرض البلد لأي اعتداء خارجي يكون هناك من يواجه بقوة هذه الإعتداءات ويوّفر الحماية والأمن للبلاد، إضافة إلى بقاء القيادات السياسية على رأس

الجزائر لفترة طويلة يعتبر مؤشر للإستقرار مع اقترانه برضى الشعب، خاصة ما مرّ به هذا الأخير من أحداث مأساوية خلال عشرية التسعينات السابقة لحكم هذه القيادات.

كما أنّ الجزائر تتمتع وتتميز بغياب العنف الذي يعتبر من أهم المؤشرات تجسيدا لظاهرة الإستقرار السياسي، خاصة مع انتقال الجزائر من حالة اللّأمن إلى حالة الإستقرار الأمني، وهو ما أكده الشعب الجزائري خلال المظاهرات السلمية التي قامت بها تنديدا بالعهدة الخامســـــة بداية من يوم 22 فيفري 2019، وإعطاء دروس في المصالحة والسلمية لتحقيق أهداف سياسية وتغيير النظام لكن بطريقة حضارية تؤكد مدى ابتعاد الشعب الجزائري عن استعمال العنف في ظل تجارب مماثلة لدول عربية شهدت نفس الأحداث ولكن بطريقة مغايرة في ظل ما يعرف بالربيع العربي؛

- **مؤشر اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص):** يمكن تحديد نقاط القوة أو الميزة لتنافسية قطاع الهاتف النقال في الجزائر من خلال سهولة انتقال الزبون من متعامل إلى آخر بسبب انخفاض تكاليف الإنتقال، فالزبون يستطيع أن يشترك لدى أكثر من متعامل، الأمر الذي يزيد تنافسية هذا القطاع بتقديم الأفضل دائما، إضافة إلى أنّ الهاتف الثابت البديل الوحيد المنافس للهاتف النقال تراجع الطلب عليه ففي سنة 2001 انخفض من 95% إلى 10% سنة 2008، مقابل ارتفاع الطلب على الهاتف النقال من 5% إلى 90%، فالمستهلك الجزائري اليوم يفضل الإشتراك في خدمة الهاتف النقال على حساب الهاتف الثابت، وما يدعّم قوة الجزائر وفق هذا المؤشر المنافسة الشديدة بين المتعاملين الثلاث (جازي، موبليس وأوريدو)، الأمر الذي جعل كل متعامل يسعى جاهدا نحو تحقيق أفضلية تنافسية عن باقي المتعاملين؛
- **الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB:** إنّ اعتبار هذا المؤشر من مؤشرات القوة التي أفرزها النموذج لا يعدّ أمرا مناقضا للواقع الجزائري، فقد شهد الاقتصاد الوطني انفتاحا على القطاع الخاص من خلال مشاركته في استثمارات مشاركة مع القطاع العام من جهة أو انفراده بالكثير من المشاريع من جهة أخرى، وقد احتكرت العديد من الشركات الخاصة عدة أسواق محلية على غرار المواد الغذائية، الإسمنت، النقل والبناء...إلى غير ذلك، ونتيجة لعلاقة رجال المال بالسياسة استفاد القطاع الخاص وتحديد بعض رجال الأعمال أموال طائلة في إطار قروض بمبالغ عالية، وهو ما قدّم شكليا مؤشرا جيدا لنسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB.
- **معدل M2/PIB:** لقد كان لفترة الدراسة (2000 ـ 2018) أثر واضح على إبراز معدل M2/PIB كمؤشر قوة ومهم في جذب الاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري، فعدا الأربع سنوات الأخيرة انعكست

السياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر ضمن المخططات التنموية من برنامج الإنعاش الاقتصادي لغاية البرنامج الخماسي على حجم الكتلة النقدية المتداولة، حيث ارتفعت M2 لمستويات عالية نتيجة مسايرة السياسة النقدية للتوسع الإنفاقي الهائل بسبب الطفرة النفطية خلال تلك الفترة، حيث كان نمو PIB المتزايد أقل من نمو العرض النقدي المحلي وهو ما أعطى معدلات عالية لنسبة M2/PIB.

2.2. نقاط ضعف الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000 ـ 2018)

من خلال شكل دائرة الارتباط رقم (**2.5**) نستنتج نقاط ضعف الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار المندرجة تحت مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة فيما يلي:

- **إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية:** تعتبر الضريبة بصفة عامة والضريبة على الأرباح بصفة خاصة من أهم المؤشرات التي يعتمدها أي مستثمر عند اتخاذه قرار الاستثمار في دولة ما، بالنظر لتأثيرها على حجم الأرباح الصافية في ظل هدفه الأساسي وهو تعظيم الأربـــــاح، وقد اعتبر إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح كأحد أبرز نقاط الضعف التي أفرزها نموذج الدراسة بالنظر لارتفاع قيمها لمستويات عالية تتآكل معها أرباح المستثمرين، حيث شمل مجمل الرسوم والضرائب التي تفرض على المؤسسات، ورغم تناقصها لكنها بلغت معدلات عالية جدا تراوحت بين (65 ـ 77)؛
- **نسبة التجارة الخارجية إلى PIB ونسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB:** رغم اعتبار نسبة التجارة الخارجية إلى PIB كمؤشر من مؤشرات نقاط الضعف وفقا لنموذج الدراسة، إلا أنه يمثل من جهة أخرى أفضل مؤشرات مجموعته بالنظر لتحسن نسبه على العموم، وهو ما اتضح أيضا من خلال نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB ، حيث انعكس الفائض التجاري خلال فترة طويلة من الدراسة (2000 ـ 2014) على اعتبار هذه المؤشرات الأفضل ضمن مجموعة نقاط الضعف، بينما كان للوضع الاقتصادي الجديد أثره على هذا التصنيف منذ سنة 2014، ويعبّر الإرتفاع المتواصل في الواردات سواء في فترة الطفرة النفطية لمقابلة التوسع الانفاقي آنذاك والمشاريع الهائلة وفيما بعد من أكثر الأسباب التي تجعل الجزائر غير جاذبة للاستثمار في هذا المجال، باعتبار أنّ اعتماد أي دولة على الواردات وتشكّل بارونات تحتكر عمليات الإستيراد كنتيجة من المنافسة المحلية سواء من القطاع الخاص أو العام، الأجنبي أو المحلي؛

- **الوقت اللازم لتسجيل الملكية وعدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع:** لا يمكن لأي مستثمر أجنبي أن يتخذ قرار الاستثمار في دولة لا تعترف باستثماراته ولا يمكن توطينها لفترة طويلة، وأمام واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر التي يشوبها الكثير من العراقيل والعوائق على غرار صعوبات تسجيل الملكية بل ما تعلّق بالإجراءات اللازمة لبدء المشروع أولا، حيث تؤخّر الإجراءات البيروقراطية وكثرة الإجراءات في ظل ضعف استخدام الإدارة الإلكترونية من بدء المشروع الاستثماري، وما أن ينطلق المشروع حيث تبدأ مرحلة جديدة من سعي المستثمر المحلي الخاص أو الأجنبي لتسجيل ملكيته، لتأخذ وقتا أطول تتعطل معه مصالحه، وهو ما جعل مؤشر الوقت اللازم لتسهيل الملكية الأكثر سوءا ضمن مجموعة نقاط الضعف التي أفرزها النموذج، بينما انعكس سعي السلطات لتحسين الخدمة العمومية وتفعيل الإدارات الإلكترونية ضمن إصلاح مختلف المصالح والإدارات على تحسن نوعا ما في مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع؛
- **نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى PIB:** رغم فائض الميزانية وتحسن نسبها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات عديدة من فترة الدراسة، إلاّ أنّ اعتبار نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى الناتج ضمن مجموعة نقاط الضعف التي تحول دون جعل المناخ الاستثماري بالجزائر جاذبا للاستثمار، يرجع بالدرجة الأولى إلى تخوف المستثمر الأجنبي من الحالتين: أي حالة العجز كما الفائض ويصبح ما يهمه هو حجم العجز أو الفائض أو نسبتهما إلى PIB؛

ففي حالة العجز يكون الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات، وكلما ارتفع حجم الإنفاق الحكومي كلما أشّر ذلك على تدخل الدولة في الوضع الاقتصادي، والحد من الحرية الاقتصادية وهو ما أوضحه مؤشر الحرية الاقتصادية بتصنيف الجزائر من الدول ضعيفة الحرية، حيث يتخوف المستثمر من تدخل الدولة وعملها لصالح قطاع على حساب قطاع آخر، أو المستثمرين محليين على حساب آخرين أو لحساب القطاع العام على حساب الخواص المحليين منهم والأجنبيين؛

- أما فيما يتعلق بالنسبة **لمؤشر الدين إلى PIB** فالواضح من النموذج تناقضه مع النظرية الاقتصادية من جهة ومع الواقع الاقتصادي من جهة أخرى، باعتبار أنّ سياسة الدفع المسبق للديون كان لها انعكاس إيجابي على وضع الجزائر، والمساهمة في الإستقرار الاقتصادي الذي يعتبر بدوره ركيزة لتحقيق الإستقرار السياسي أيضا، وبالتالي تحسين جاذبية المناخ الاستثماري بالجزائر؛

- **مؤشر نوعية الأطر التنظيميـــة:** يتطلب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر توفيـر أطر قانونيـــة، مؤسساتية وتنظيمية ملائمة إلا أنها لا تتوفر في حالة الجزائر، خاصة من حيث نوعية الأطر التنظيمية التي تساهم في تنظيم عمل المستثمرين الأجانب، حيث تفتقد للمرونة لمواكبة التغيرات والأحداث التي تشهدها الجزائر داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر باستخدام ACP للفترة (2007-2018)

سيتم في هذا المطلب تطبيق نفس الطريقة السابقة لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة لكن هذه المرة للفترة (2007 ـ 2018) وذلك نظرا لتعذر الحصول على إحصائيات تخص نفس السنة بسبب اختلاف سنة الإصدار من مؤشر لآخر.

أولا: تقديم جدول المعطيات

تتكون عينة الدراسة من خمس مؤشرات أخرى مختارة من مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار متمثلة في: زمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا)، جودة البنية التحتية الجمركية، مستخدمو الأنترنت (لكل مليون شخص)، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر تطور السوق، الخاصة بدولة الجزائر ولكن هذه المرة للفترة (2007 ـ 2018) والموضحة في الملحق رقم (**2**).

بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على معطيات الملحق رقم (**2**) باستخدام برنامج Stat19 ـ XL تحصلنا على النتائج التالية:

1.المتوسطات والإنحرافات المعيارية

جدول رقم (6.5): الإنحرافات والمتوسطات لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007ـ 2018)

المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري
زمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا)	393.500	81.366
جودة البنية التحتية الجمركية	3.032	0.257
مستخدمو الأنترنت (لكل مليون شخص)	1.857	1.431
مؤشر تطور بيئة الأعمال	3.117	0.252
مؤشر تطور السوق	4.450	0.232

المصدر: مخرجات برنامج Stat19 ـXL

يعتبر متغير مؤشر تطور السوق هو المسؤول عن تمركز المتغيرات لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.232)، أما متغير زمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا) فهو المسؤول عن تشتتها لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأكبر (81.366).

2.مصفوفة الارتباط

جدول رقم (7.5): مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات

(مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)

Variables	الضرائب (ساعا	البنية التحتية الج	مستخدمو الأنترنت (لكل مليو	مؤشر تطور بيئة الأ	مؤشر تطور السوق
زمن دفع الضرائب (ساعا	**1**	-0,548	**-0,958**	-0,532	**-0,916**
جودة البنية التحتية الجمر	-0,548	**1**	0,432	**0,627**	0,421
مستخدمو الأنترنت (لكل	**-0,958**	0,432	**1**	0,403	**0,969**
مؤشر تطور بيئة الأعمال	-0,532	**0,627**	0,403	**1**	0,484
مؤشر تطور السوق	**-0,916**	0,421	**0,969**	0,484	**1**

المصدر: مخرجات برنامج XL_ Stat19

جدول رقم(8.5): نتائج اختبار Bartlett (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)

Khi² (Valeur observée)	Khi² (Valeur critique)	DDL	P_Value	Alpha
59.619	**18.307**	**10**	**<0.0001**	**0.05**

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

حيث:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

كما نلاحظ أنّ قيمة (**59.619**) Khi^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (**18.307**) ومنه رفض فرضية العدم**H_0** ، وقبول الفرضية البديلة **H_1**، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 10 ومستوى معنوية 0.05%.

أما فيما يخص تفسير المصفوفة فنلاحظ من الجدول رقم (**7.5**) أنّ مؤشر زمن دفع الضرائب يرتبط ارتباط سلبي قوي مع كل من مستخدمو الأنترنت ومؤشر تطور السوق، ومؤشري جودة البنية التحتية ومؤشر تطور بيئة الأعمال لكن بدرجة أقل، ويرتبط كل من مؤشر البنية التحتية ومؤشر تطور بيئة الأعمال

ارتباط قوي موجب إضافة إلى مستخدمو الأنترنت و مؤشر تطور السوق، أما عن المؤشرات التي ترتبط ارتباط ضعيف موجب فتمثلت في مؤشر البنية التحتية مع مستخدمو الأنترنت و مؤشر تطور السوق، وبين مؤشر مستخدمو الأنترنت مع مؤشر تطور بيئة الأعمال، وأخيرا مؤشر تطور بيئة الأعمال مع مؤشر تطور السوق.

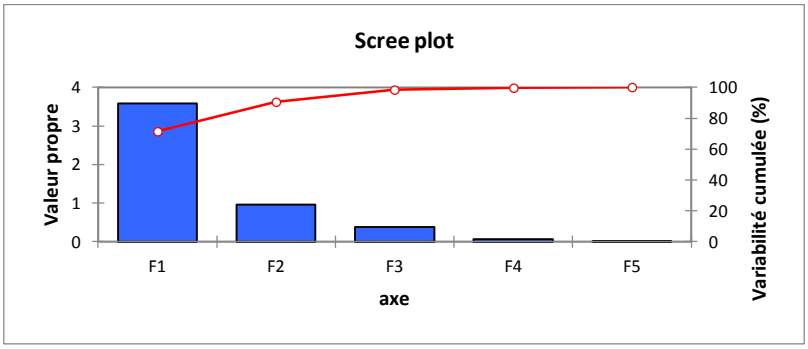
ثانيا: القيم الذاتية ونسبة الجمود

جدول رقم (9.5): القيم الذاتية ونسب الجمود (لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur propr	3,576	0,963	0,380	0,072	0,010
Variabilité (%	71,517	19,257	7,602	1,431	0,192
% cumulé	71,517	90,775	98,377	99,808	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

شكل رقم (3.5): يوضح التمثيل البياني للقيم الذاتية (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)



المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

- المحور العاملي F_1 يمثل 71.517 % من قيمة الجمود الكلي.
- المحور العاملي F_2 يمثل 19.257% من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين (F_1F_2) 90.775% من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة جدا وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس ذو البعدين (F_1F_2).

1.التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الإرتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في المؤشرات الأربع الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني، والجدول الموالي يوضح ذلك الإرتباط.

جدول رقم (10.5): ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية

(لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)

	F1	F2	F3	F4	F5
زمن دفع الضرائب (ساعا	0,961	0,187	0,036	0,196	0,040
جودة البنية التحتية الجمر	-0,678	0,597	-0,427	0,039	0,000
مستخدمو الأنترنت (لكل	-0,928	-0,362	-0,045	0,003	0,077
مؤشر تطور بيئة الأعمال	-0,684	0,586	0,435	-0,007	0,012
مؤشر تطور السوق	-0,930	-0,311	0,074	0,177	-0,044

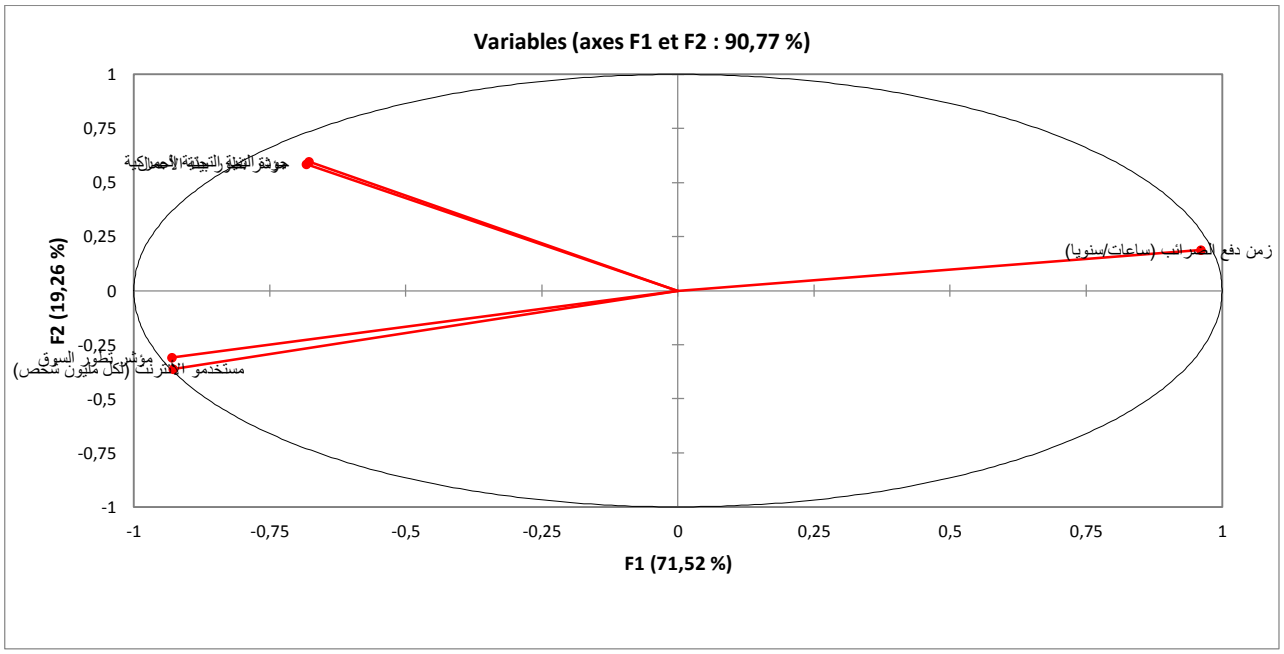
المصدر: مخرجات برنامج STAT 2019 ـ XL.

نلاحظ من الجدول رقم **(10.5)** أنّ **المركبة الأساسية الأولى** مرتبطة ارتباطا قويا موجبا مع مؤشر زمن دفع الضرائب (ساعات/ سنويا)، وارتباط قوي سلبي مع بقية المؤشرات جودة البنية التحتية، مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)، مؤشر تطور بيئة الأعمال ومؤشر تطور السوق، أما **المركبة الأساسية الثانية** فترتبط ارتباط قوي موجب مع جودة البنية التحتية ومؤشر تطور بيئة الأعمال، وترتبط ارتباط موجب ضعيف مع مؤشر زمن دفع الضرائب (ساعات/ سنويا)، وترتبط ارتباط سلبي ضعيف مع مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص) ومؤشر تطور السوق.

2.استخلاص نقاط قوة وضعف الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)

يمكن استنتاج نقاط قوة أو ضعف الاقتصاد الجزائري لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من خلال دائرة الإرتباط ما بين المتغيرات وفقا للشكل التالي:

شكل رقم (4.5): دائرة الارتباط ما بين المتغيرات (مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة 2007 ـ 2018)



المصدر: مخرجات برنامج STAT 2019 ـ XL.

1.2. نقاط قوة الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)

من خلال الشكل رقم **(4.5)** نستنتج أنّ الجزائر تتميز بقوتها ضمن مؤشر واحد من بين أربع مؤشرات المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والتي تندرج تحت مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة، وفيما يلي سنتطرق لمؤشر زمن دفع الضرائب باعتباره من عوامل الجذب للمناخ الاستثماري في الجزائر.

- **زمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا):** يعتبر من المؤشرات الهامة التي يمكن الحكم من خلالها على سهولة أو صعوبة أداء الأعمال في الجزائر، ورغم طول الزمن المستغرق في دفع الضرائب مقارنة مع دول أخرى، إلا أنه صنف ضمن نقاط قوة جاذبية الاستثمار للتحسن الكبير الذي شهده في فترة الدراسة، حيث انتقل من 451 ساعة سنويا سنة 2013 إلى 218 ساعة سنة 2018، أي بانخفاض يتجاوز 51.66 %، وهو يمكن أن يدل على تحسين بيئة في جانب دفع الضرائب.

2.2. نقاط ضعف الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)

من خلال شكل دائرة الإرتباط رقم **(4.5)** نستنتج نقاط ضعف الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار التي تعتبر من العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف مناخها الاستثماري، وهذه المؤشرات مندرجة تحت مجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية فيما يلي:

- **جودة البنية التحتية:** صنّف نموذج الدراسة مؤشر جودة البنية التحتية ضمن مجموعة نقاط الضعف مقارنة بالمؤشرات الأخرى، فرغم الإعتمادات المالية الهائلة التي خصصت لتحسين البنية التحتية في الجزائر، إلا أنها أنتجت بنية تحتية أفضل مقارنة بسنوات سابقة لكنها تبتعد عن مقاييس الجودة على غرار الطريق السيار شرق غرب مثلا؛
- **مستخدمو الأنترنت (لكلَ مليون شخص):** يعتبر مؤشر مستخدمو الأنترنت من أبرز نقاط الضعف ضمن مجموعة مؤشرات النموذج المدروس، حيث تعتبر الجزائر بالفعل متأخرة سواء من حيث مستخدمو الأنترنت أو من حيث سرعة تدفقها مقارنة بدول قريبة مجاورة، ويؤثر هذا المؤشر على عملية الجذب الاستثماري من خلال توجه أغلب الشركات للبيع عن طريق الأنترنت والإعتماد على ثقافة التسويق الإلكتروني لمنتوجاتها وبالتالي فإنّ ضعف استخدام الانترنت سيؤثر مباشرة على إحجام المستثمرين الأجانب لإنشاء مشروعاتهم الجزائر؛

- **مؤشر تطور بيئة الأعمال:** تعتبر بيئة الأعمال بدورها من المؤشرات المركبة التي توضح نوع وطبيعة أداء الأعمال في الجزائر وذلك من خلال المؤشرات الفرعية لها العشرة سالفة الذكر، وبالتالي فإبراز النموذج لتطور بيئة الأعمال كنقطة ضعف لجاذبية الاستثمار يتوافق مع الواقع الجزائري، الذي يصعب أداء الأعمال في بيئته، بل ورغم الإصلاحات التي تقودها الجزائر في السنوات الأخيرة لإصلاح بيئة الأعمال وتحسينها، إلا أنها لا زالت تواجه العديد من العراقيل تقف أمام تطورها وتحسينها، الأمر الذي انعكس سلبيا على تصنيفها عربيا وعالميا كما تمّ توضيحها الفصل الرابع الذي أكدّ من خلاله ضعف بيئة الأعمال من خلال تأخر تصنيف الجزائر العالمي وفق مؤشر بيئة الأعمال؛
- **مؤشر تطور السوق:** رغم أنّ من أهم الميزات التي تتميز بها الجزائر هو كبر حجم السوق، ما يجعل هناك انفتاحا على أي منتوجات جديدة، حيث يقبل المستهلك الجزائري بطلب متزايد على مختلف السلع والخدمات، ويشهد هذا تحسنا ملحوظا ضمن مجموعة نقاط الضعف بالنظر لعديد العوامل المؤثرة على تطور السوق محليا على غرار عدم جودة البنية التحتية للمعايير العالمية، ضعف متوسط الدخل بالنسبة للمستهلك الجزائري وتراجع الطلب على المنتجات في السنوات الأخيرة تزامنا مع الشروع في سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي والحد من استيراد العديد من السلع والخدمات، هذه الظروف تكون عائقا تخيف المستثمر الأجنبي من إمكانية تصريف كافة منتوجاته محليا وخارجيا.

المطلب الثالث: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترتين (2000-2018) و(2007-2018) وذلك من خلال التقدم أو التأخر في هذا المؤشر حسب السنوات.

أولا: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000 ـ 2018)

يوضح الشكل رقم **(5.5)** أنّ جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات التي تمّ دراستها ضمن النموذج الأول لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000 ـ 2018)، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

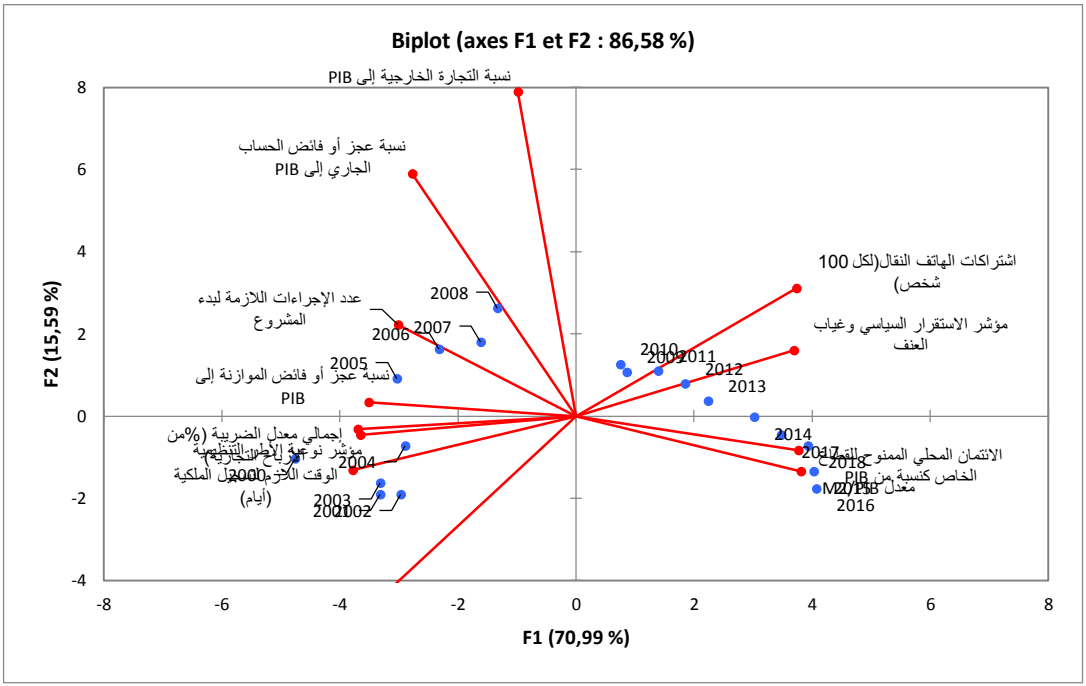
1.المرحلة الأولى (2000-2009)

نلاحظ من خلال الشكل أنّ مناخ الاستثمار في الجزائر في هذه المرحلة شهد تحسنا نوعا ما من خلال تحسنه وفق بعض المؤشرات التي أفرزها النموذج على أنها نقاط ضعف، غير أنّ هذا التحسن لا يزال ضعيفا وغير فعال ومواكب لمستجدات البيئة الاقتصادية، كما تزامنت هذه الفترة بمرحلة جديدة للاقتصاد الوطني بعد عقدين من الضعف الاقتصادي وعجز الموازين واختلال التوازن، بالإضافة إلى اللاستقرار السياسي والأمني، وقد تزامنت هذه الفترة أيضا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي صرفت من خلاله مبالغ خيالية كان الهدف الأساسي وراء هذين البرنامجين تحسين ظروف المعيشة و تخفيض نسبة البطالة إضافة إلى تطوير الموارد البشرية عن طريق ترقية المستـــوى التعليمـــــي، إضافة إلى سن قانوني 2001 و2006 بهدف ترقية و تطوير الاستثمار في الجزائر، غير أنّ كل هذه الإصلاحات أبقت على الضعف الكبير لجاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر.

2.المرحلة الثانية (2009-2018)

لم يكن لقانوني الاستثمار سالف الذكر لسنتي 2001 و 2006 أثرا واضحا على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، الأمر الذي استدعى إصدار قانون جديد سنة 2016 بهدف تحفيز المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار وتوطين استثماراتهم في الجزائر، فحسب الشكل أدناه نلاحظ تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر كان عن طريق تحسنه في المؤشرات التي تميزت بنقاط قوة الجزائر فعلى سبيل المثال انتقل اشتراكات الهاتف النقال من 91.11 سنة 2009 إلى 121.93 سنة 2018 (لكل 100 شخص)، كما أنّ الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB ارتفع هو أيضا خلال نفس الفترة من إلى 16.2 إلى 23.2 %، وتحسن معدل M2/PIB الذي وصل إلى 79.5 % سنـــــة 2018 كما تزامنت هذه المرحلة بإطلاق برنامج توطيد النمو للفترة 2010 ـ 2014، و2015 ـ 2019 بهدف استكمال تحقيق أهدافها السابقة و توفير مناخ مناسب من شأنه أن يجذب المستثمرين الأجانب فهذه المرحلة كانت أحسن من المرحلة السابقة وهذا دليل على الرغبة الحقيقية للجزائر في سبيل توفير مناخ استثماري جاذب، لكنها يجب أن تأخذ بعين الإعتبار جميع المؤشرات ذات الصلة بتحسين المناخ دون استثناء.

شكل رقم (5.5): التمثيل البياني للفترة 2000 ـ 2018 لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار

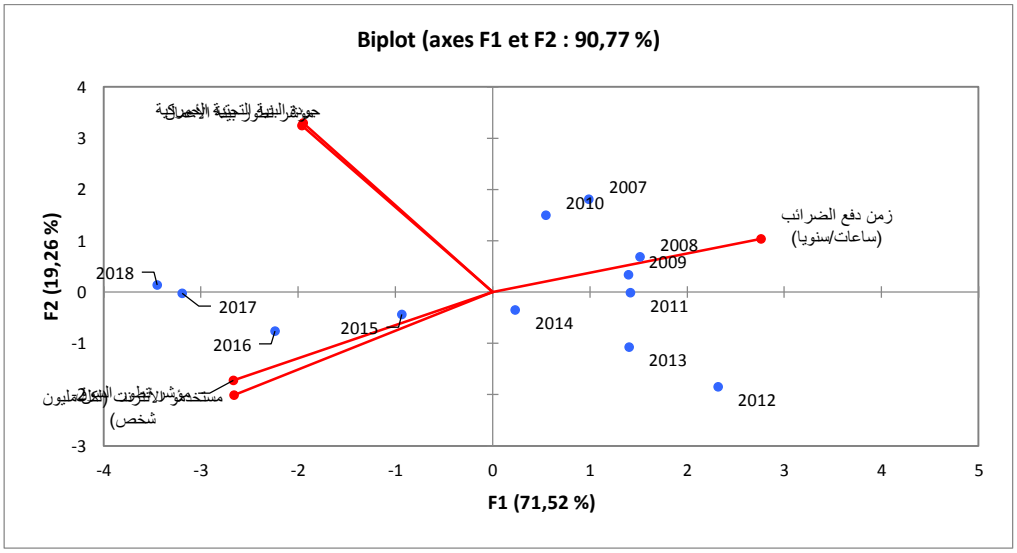


المصدر: مخرجات برنامج XL_Stat19 .

ثانيا: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)

يوضح الشكل رقم **(6.5)** جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا للمؤشرات التي تمّ دراستها ضمن النموذج الثاني لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)، والتي أكدت أنّ عملية تحسن مناخ الاستثمار شملت مؤشر زمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا) بدء من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018، بعد أن كان سيئ خلال الفترة 2007 ـ 2012، وتحسن في مؤشر مستخدمو الأنترنت (لكل 100 شخص) بدء من سنة 2015 إلى سنة 2018 وفي السنوات السابقة كان لضعفها الأثر السلبي على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، أما بالنسبة لمؤشري البنية التحتية الجمركية وتطور بيئة الأعمال لم يلقيا أي تحسن خلال هذه الفترة والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لسنوات الدراسة مع مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)

شكل رقم (6.5): التمثيل البياني للفترة 2007 ـ 2018 لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

رغم نقاط القوة التي أفرزها النموذج الأول والثاني بمعنى مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار المطبق عليها ACP للفترتين (2000–2018) و (2007–2018) إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بنقاط الضعف المستخرجة هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تتحول نقاط القوة هذه إلى نقاط ضعف إذا ما قورنت بدول أخرى منافسة لعملية الجذب الاستثماري، وهو ما تحاول الدراسة توضيحه من خلال مؤشر آخر من مؤشرات تقييم جاذبية المناخ الاستثماري وهو مؤشر التنافسية العالمي الذي سيتم دراسته في المطلب الموالي لتكون الدراسة شاملة لمفهوم الجاذبية والتي تعمل دائما في إطار التنافسية.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي باستخدام ACP ومقارنتها بعدد من دول مختارة

بعد تطبيق طريقة ACP على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الخاص بالجزائر للفترة (2000-2018) واستخلاص أهم نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤشر وتحليلها، وبهدف معرفة مكانة وتصنيف الجزائر ضمن مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تمّ اختيار مؤشر التنافسية العالمي لمجموعة من الدول التي تميزت بالتنوع لتشمل من دول آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا ودول المغرب العربي ومقارنتها بالجزائر محل الدراسة لمتوسط الفترة (2015-2017) وذلك باستخدام نفس الطريقة السابقة (ACP).

المطلب الأول: تقديم معطيات الدراسة (مؤشر التنافسية العالمي)

يتكون مجتمع الدراسة من 11 متغير و15 فرد (دولة) متمثلة في: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأردن، المغرب، تونس، نيوزيلندا، سنغافورة، هونغ كونغ، اليابان، اسبانيا، تركيا، البرازيل، المملكة المتحدة، البرازيل، لمؤشر التنافسية العالمي بعد حساب المتوسط الحسابي للسنوات 2015، 2016، 2017، وهذه المؤشرات متمثلة في: المؤسسات (INS)، البنية التحتية (INF) ، الصحة والتعليم الأساسي (HPE)، التعليم العالي والتدريب (HER)، كفاءة سوق السلع (GME)، كفاءة سوق العمل (LME)، تطور السوق المالي (FMD)، الاستعداد التكنولوجي (TR)، حجم السوق (MS)، تطور الأعمال (BS) والإبتكار (IN)، موضحة هذه المعطيات في الملحق رقم (**3**).

بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على معطيات الملحق رقم (**3**) باستخدام برنامج Stat19 ـ XL تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: المتوسطات والإنحرافات المعيارية

جدول رقم (11.5): الإنحرافات والمتوسطات للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017)

المتغيرات	المتوسط	الإنحراف المعياري
المؤسسات (INS)	4.540	1.045
البنية التحتية (INF)	4.947	1.158
الصحة والتعليم الأساسي (HPE)	5.987	0.473
التعليم العالي والتدريب (HER)	4.707	0.909
كفاءة سوق السلع (GME)	4.647	0.745
كفاءة سوق العمل (LME)	4.273	0.955
تطور السوق المالي (FMD)	4.300	0.903

الاستعداد التكنولوجي (TR)	4.740	1.145
حجم السوق (MS)	4.900	0.762
تطور الأعمال (BS)	4.460	0.749
الابتكار (IN)	9.853	0.914

المصدر: مخرجات برنامج Stat19 ـXL

يعتبر متغير الصحة والتعليم الأساسي هو المسؤول عن تمركز المتغيرات لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.473)، أما متغير البنية التحتية فهو المسؤول عن تشتتها لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأكبر (1.158).

ثانيا: مصفوفة الإرتباط

جدول رقم (12.5): مصفوفة الإرتباط ما بين المتغيرات لمؤشرات التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017)

Variables	INS	INF	HPE	HER	GME	LME	FMD	TR	MS	BS	IN
INS	**1**	**0,817**	**0,871**	**0,846**	**0,938**	**0,916**	**0,853**	**0,807**	-0,148	**0,833**	**0,889**
INF	**0,817**	**1**	**0,820**	**0,850**	**0,907**	**0,892**	**0,812**	**0,942**	0,269	**0,929**	**0,880**
HPE	**0,871**	**0,820**	**1**	**0,893**	**0,826**	**0,851**	**0,797**	**0,823**	-0,002	**0,810**	**0,903**
HER	**0,846**	**0,850**	**0,893**	**1**	**0,864**	**0,909**	**0,865**	**0,898**	0,057	**0,839**	**0,900**
GME	**0,938**	**0,907**	**0,826**	**0,864**	**1**	**0,933**	**0,915**	**0,855**	0,019	**0,891**	**0,892**
LME	**0,916**	**0,892**	**0,851**	**0,909**	**0,933**	**1**	**0,946**	**0,915**	0,063	**0,902**	**0,918**
FMD	**0,853**	**0,812**	**0,797**	**0,865**	**0,915**	**0,946**	**1**	**0,846**	0,050	**0,834**	**0,865**
TR	**0,807**	**0,942**	**0,823**	**0,898**	**0,855**	**0,915**	**0,846**	**1**	0,279	**0,925**	**0,890**
MS	-0,148	0,269	-0,002	0,057	0,019	0,063	0,050	0,279	**1**	0,333	0,217
BS	**0,833**	**0,929**	**0,810**	**0,839**	**0,891**	**0,902**	**0,834**	**0,925**	0,333	**1**	**0,959**
IN	**0,889**	**0,880**	**0,903**	**0,900**	**0,892**	**0,918**	**0,865**	**0,890**	0,217	**0,959**	**1**

المصدر: مخرجات برنامج Stat19 ـXL

جدول رقم (13.5): نتائج اختبار Bartlett لمؤشرات التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017)

Khi^2 (Valeur observée)	Khi^2 (Valeur critique)	DDL	P_Value	Alpha
236.056	**73.311**	**55**	**<0.0001**	**0.05**

المصدر: مخرجات برنامج STAT 2019ـ XL.

حيث:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

كما نلاحظ أنّ قيمة (**236.056**) Khi^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (**73.311**) ومنه رفض فرضية العدم **H_0** ، وقبول الفرضية البديلة **H_1**، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 55 ومستوى معنوية 0.05%.

أما فيما يخص تفسير المصفوفة فنلاحظ من الجدول رقم (**12.5**) أنّ جميع متغيرات الدراسة ترتبط ارتباط قوي موجب مع بعضها البعض، باستثناء مؤشر حجم السوق الذي يرتبط ارتباط سلبي ضعيف مع مؤشري المؤسسات والصحة والتعليم الأساسي، أما المؤشرات الباقية فترتبط ارتباط موجب ضعيف مع مؤشر حجم السوق.

المطلب الثاني: دراسة علاقة ارتباط متغيرات مؤشر التنافسية العالمي

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى العديد من النقاط بدءا من تحديد القيم الذاتية ونسبة الجمود وإن كانت نسبتها كافية وجيدة لتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس، ثم التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية وفي الأخير التطرق إلى المتغيرات المساهمة في تكوين المركبات الأساسية والتعليق على وضعية الأفراد والمتغيرات.

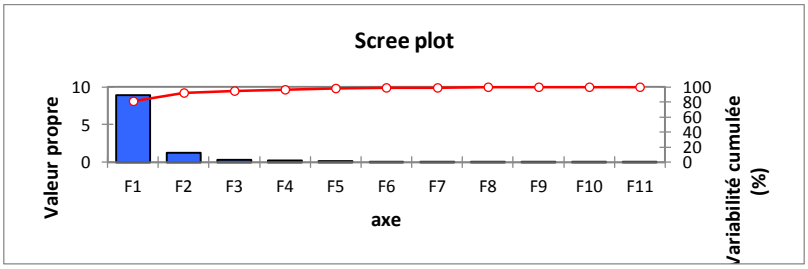
أولا: القيم الذاتية ونسبة الجمود

جدول رقم (14.5): القيم الذاتية ونسب الجمود لمؤشرات التنافسية العالمي

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11
Valeur propr	8,913	1,214	0,266	0,196	0,171	0,086	0,069	0,046	0,028	0,009	0,002
Variabilité (%	81,023	11,038	2,420	1,783	1,552	0,783	0,624	0,419	0,254	0,082	0,022
% cumulé	81,023	92,061	94,481	96,264	97,816	98,599	99,224	99,642	99,896	99,978	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

شكل رقم (7.5): التمثيل البياني للقيم الذاتية لمؤشرات التنافسية العالمي



المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

- المحور العاملي F_1 يمثل 81.023 % من قيمة الجمود الكلي.
- المحور العاملي F_2 يمثل 11.038% من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين (F_1F_2) % 92.061 من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس ذو البعدين (F_1F_2).

ثانيا: التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الإرتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني، والجدول الموالي يوضح ذلك الإرتباط.

جدول رقم (15.5): ارتباط المتغيرات الأساسية بالمركبات الأساسية لمؤشرات التنافسية العالمي

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11
INS	0,925	-0,290	-0,029	-0,172	-0,072	-0,044	-0,008	0,143	-0,026	0,017	-0,018
INF	0,941	0,165	-0,036	-0,120	0,236	0,102	0,002	-0,038	0,048	0,043	-0,009
HPE	0,909	-0,141	0,351	-0,012	-0,059	0,140	-0,085	-0,008	-0,003	-0,026	-0,001
HER	0,939	-0,074	0,166	0,221	0,069	-0,051	0,171	0,019	0,011	-0,003	-0,011
GME	0,955	-0,118	-0,188	-0,109	0,003	0,106	0,114	0,009	-0,027	-0,037	0,022
LME	0,973	-0,073	-0,118	0,086	-0,011	-0,060	-0,079	0,038	0,123	-0,025	0,008
FMD	0,925	-0,095	-0,224	0,229	-0,137	0,088	-0,050	-0,040	-0,041	0,022	-0,012
TR	0,947	0,174	0,014	0,083	0,203	-0,091	-0,096	0,028	-0,084	-0,004	0,015
MS	0,137	0,982	0,004	0,022	-0,090	0,050	0,016	0,073	0,004	-0,005	-0,003
BS	0,950	0,220	-0,036	-0,141	-0,042	-0,111	-0,002	-0,111	-0,015	-0,036	-0,021
IN	0,966	0,078	0,110	-0,065	-0,178	-0,078	0,028	-0,048	0,009	0,048	0,024

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019

نلاحظ من الجدول رقم **(15.5)** أنّ **المركبة الأساسية الأولى** مرتبطة ارتباطا قويا موجبا مع جميع متغيرات الدراسة باستثناء مؤشر حجم السوق الذي يرتبط ارتباطا قويا ضعيفا، لكنها كلها تجتمع في جهة المحور الأول (الجهة الموجبة)، أما **المركبة الأساسية الثانية** فترتبط ارتباط قوي موجب مع مؤشر حجم السوق فقط، وترتبط ارتباط إيجابي ضعيف مع الإبتكار وتطور الأعمال، الإستعداد التكنولوجي والبنية التحتية، ويرتبط ارتباط سلبي ضعيف مع كل من المؤسسات، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل وتطور السوق المالي.

ثالثا: المساهمة في تكوين المركبات الأساسية والتعليق على وضعية الأفراد والمتغيرات

1.مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

يوضـــح الجدول رقم **(16.5)** أنّ متغيرات المؤسسات، البنية التحتية، الصحة والتعلـيم الابتدائـــي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الإستعداد

التكنولوجي، الإبتكار وتطور الأعمال تساهم في تكوين المركبة الأساسية الأولى، بينما يعتبر متغير حجم السوق هو من يساهم في تكوين المركبة الأساسية الثانية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16.5): مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية لمؤشرات التنافسية العالمي (Cosinus Carrés Des Variables)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10	F11
INS	**0,856**	0,084	0,001	0,030	0,005	0,002	0,000	0,020	0,001	0,000	0,000
INF	**0,885**	0,027	0,001	0,015	0,056	0,010	0,000	0,001	0,002	0,002	0,000
HPE	**0,826**	0,020	0,123	0,000	0,003	0,020	0,007	0,000	0,000	0,001	0,000
HER	**0,881**	0,005	0,028	0,049	0,005	0,003	0,029	0,000	0,000	0,000	0,000
GME	**0,912**	0,014	0,035	0,012	0,000	0,011	0,013	0,000	0,001	0,001	0,000
LME	**0,946**	0,005	0,014	0,007	0,000	0,004	0,006	0,001	0,015	0,001	0,000
FMD	**0,856**	0,009	0,050	0,052	0,019	0,008	0,003	0,002	0,002	0,000	0,000
TR	**0,896**	0,030	0,000	0,007	0,041	0,008	0,009	0,001	0,007	0,000	0,000
MS	0,019	**0,965**	0,000	0,000	0,008	0,002	0,000	0,005	0,000	0,000	0,000
BS	**0,902**	0,048	0,001	0,020	0,002	0,012	0,000	0,012	0,000	0,001	0,000
IN	**0,934**	0,006	0,012	0,004	0,032	0,006	0,001	0,002	0,000	0,002	0,001

المصدر: مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

2.مساهمة الأفراد (الدول) في تكوين المركبات الأساسية

جدول رقم (17.5): مساهمة الأفراد (الدول) في تكوين المركبات الأساسية (Cosinus Carrés Des Observations)

	الجزائر	تونس	المغرب	الإمارات	سنغافورة	هونغ كونغ	البرازيل	المكسيك
F1	**0.946**	**0.781**	**0.830**	**0.866**	**0.927**	**0.925**	**0.716**	**0.602**
F2	0.005	0.161	0.077	0.001	0.041	0.004	0.195	0.218
	تركيا	نيوزيلندا	مصر	إسبانيا	اليابان	المملكة المتحدة	الأردن	/
F1	**0.696**	**0.731**	**0.985**	0.034	**0.747**	**0.887**	0.306	/
F2	0.122	0.217	0.002	0.342	0.172	0.087	**0.561**	/

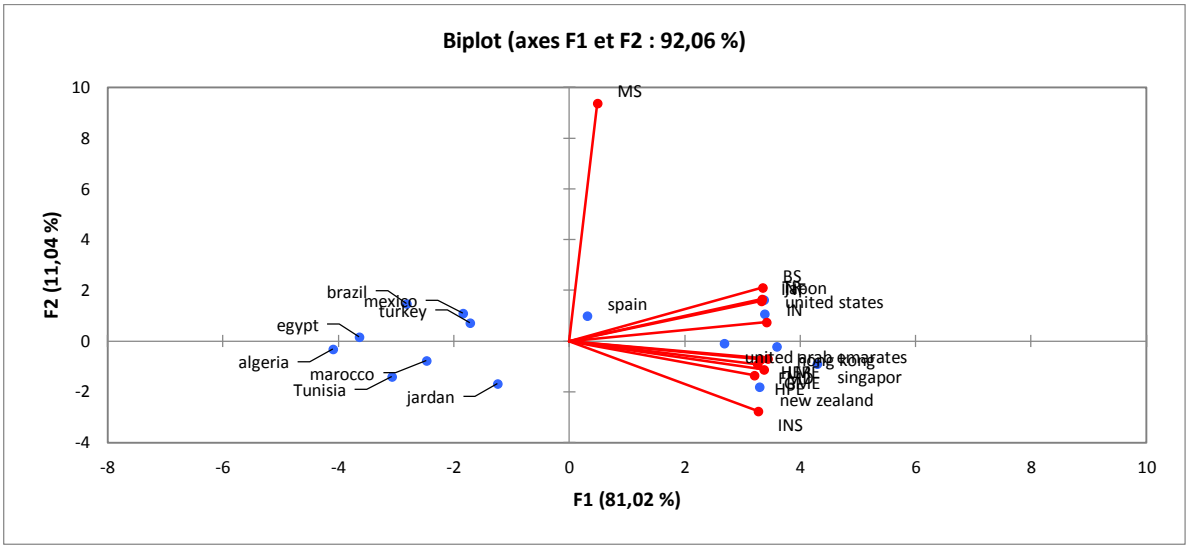
المصدر : مخرجات برنامج XL ـSTAT 2019.

نلاحظ من الجدول رقم **(17.5)** أنّ كل من الجزائر والمغرب والإمارات وسنغافورة وهونغ كونغ والبرازيل والمملكة المتحدة ومصر ونيوزيلندا وتونس يساهمون في تكوين المركبة الأساسية الأولى **F 1** وبارتباط قوي، أما الأردن فتساهم في تكوين المركبة الأولى بارتباط ضعيف 0.306 مساهمة في تكوين المركبة الأساسية الثانية **F2**، والملاحظ أيضا أنّ دولة اسبانيا لم تساهم في تكوين المركبة الأولى والثانية.

المطلب الثالث: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي

سيتم من خلال هذا العنصر التعليق على وضعية الدول من خلال تحديد المجموعات التي تنتمي إليها كل دولة وذلك حسب تصنيفها وفقا للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمي، مع التركيز على وضعية الجزائر بالمقارنة مع دول الدراسة، بهدف معرفة مدى جاذبية مناخها الاستثماري والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني للأفراد (الدول) والمتغيرات.

شكل رقم (8.5): التمثيل البياني للأفراد (الدول) والمتغيرات (مؤشرات التنافسية العالمي)



المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

نلاحظ من الشكل رقم (8.5) أنّ هناك أربع مجموعات أساسية من الأفراد (دول) تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج قيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، ويمكن توضيح هذه المجموعات فيما يلي:

أولا: المجموعة الأولى

تتكون هذه المجموعة من سنغافورة، هونغ كونغ، الإمارات ونيوزيلندا وهي تتميز بأقوى القيم حسب جميع متغيرات الدراسة، فبالرجوع إلى معطيات الملحق رقم (3) نجد أنّ هذه الدول فعلا قد سجلت أحسن القيم مقارنة ببقية الدول، كذلك بالنسبة لتصنيفها العالمي وفق هذا المؤشر فهي تحتل المراتب الأولى حسب تقارير التنافسية، أما بالنسبة لجمهورية سنغافورة و دولة الإمارات العربية المتحدة فلقد أكدوا من خلال هذا المؤشر والتصنيف أنهما فعلا من الدول الرائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مناخها الجذاب والتنافسي، فحسب هذه المجموعة فهي تمتاز بقوتها في جميع المؤشرات باستثناء مؤشر حجم السوق.

ثانيا: المجموعة الثانية

تتكون هذه المجموعة من المملكة المتحدة، اليابان واسبانيا وتتميز هذه الدول بتحقيقها لقيم قوية لجميع متغيرات الدراسة ولكن بدرجة أقل من المجموعة الأولى، في حين نجد أنّ اسبانيا تتميز بقوتها حسب مؤشر حجم السوق حسب ما يوضحه الشكل.

ثالثا: المجموعة الثالثة

تتكون هذه المجموعة من تركيا، المكسيك، البرازيل ومصر وتتميز بضعفها لجميع مؤشرات التنافسية العالمي، غير أنها تتمتع بقيم مقبولة نوعا ما وفق مؤشر حجم السوق.

رابعا: المجموعة الرابعة

تتكون هذه المجموعة من الأردن، المغرب، تونس والجزائر في المرتبة الأخيرة ضمن هذه المجموعـــة، وتتميز هذه المجموعة بضعفها ضمن جميع مؤشرات التنافسية العالمي، وحسب دراسة المغرب كتجربة رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من دول المغرب العربي فنجدها فعلا متفوقة على الجزائر وفق هذا المؤشر، غير أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة إلى الدول الأخرى عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة باعتبارها دولة عربية استطاعت أن تثبت جاذبيتها و تنافس أهم الدول المتقدمة، أما عن تصنيف الجزائر في المرتبة الأخيرة فهو يعكس مدى ضعفها الكبير من حيث عدم قدرتها على توفير مناخ استثماري جاذب وملائم، وهو ما تؤكده أيضا تقارير التنافسية حسب تصنيفها العالمي.

فحسب مؤشرات جاذبية مناخ الاستثمار سواء من خلال الدراسة الوصفية لبعض المؤشرات أو الدراسة الإحصائية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000-2018) ومؤشر التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017) على الجزائر أن تعيد النظر في سياساتها المتبعة لتحسين مناخها الاستثماري، ويكون ذلك بتدعيم كل نقطة قوة أو عامل جذب تتمتع به الجزائر والتخلص من نقاط الضعف أو عوامل الطرد بهدف الوصول إلى مناخ استثماري جاذب ومنافس في نفس الوقت، وهو ما ستحاول الدراسة الوصول إليه من خلال وضع إطار لاستراتيجية مقترحة لتحسين جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدعيم لنقاط القوة ومعالجة لنقاط الضعف التي توصلنا لهم خلال الدراسة (التحليلية والإحصائية).

المبحث الثالث: استراتيجية مقترحة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر

تكشف الدراسة في شقيها التحليلي والإحصائي عن مناخ غير ملائم للاستثمار تشوبه العديد من الصعوبات والمعوقات لأداء الأعمال ومختلف الأنشطة الاستثمارية، وأمام الوضع الصعب الذي تعيشه الجزائر بسبب تداعيات الأزمة البترولية منذ نهاية سنة 2014، أصبح من الضروري الإنتقال من ريعية الاقتصاد إلى إنتاجيته من خلال النهوض بالقطاعات المنتجة وتنميتها، إلا أنّ ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص المحلي منه والأجنبي، وهو ما يتطلب تبني استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الاستثمار في القطاعات المنتجة، حيث تقدّم الدراسة في محورها الأخير إطارا مقترحا لهذه الإستراتيجية وذلك بعد استخـــلاص أهم نقاط قوة وضعف منـــاخ الاستثمار في الجزائـــر ، تتحدد فيها أهدافا ذات أولوية وأخرى فرعية، تتكامل فيها محاور رئيسية وفقا للأهداف سالفة الذكر، حيث تتحقق هذه الأخيرة عبر جملة من الآليات الممكنة والمتاحة لتحسين المناخ الاستثماري ما يمكن من النهوض بالقطاعات المنتجة وتنميتها وبالتالي خروج الاقتصاد الجزائري من طبيعته إلى الاقتصاد المنتج.

المطلب الأول: الإطار العام للإستراتيجية المقترحة

لقد أوضحت دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر سواء تحليليا (كميا ونوعيا) وحتى إحصائيا باستخدام طريقة ACP إلى وجود العديد من العراقيل التي تحول دون الرفع من جاذبيته للمستثمر الأجنبـــي، بل قد تعيق تلك العوامل من مشاركة القطاع الخاص المحلي أيضا للقطاع العام في التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة المنتجة منها.

وفي ظل ما شهده الاقتصاد الجزائري من تداعيات وانعكاسات سلبية على مختلف مؤشراته الكلية النقدية منها والمالية، الاقتصادية منها والاجتماعية بعد أزمة البترول العالمية الأخيرة نهاية سنة 2014 أين انتقلت الموازين والأرصدة الاقتصادية من حالة الفائض إلى العجز وتدهورت معها عديد المؤشرات الكليـــة، فأصبح من الضروري إعادة النظر في سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم المنافذ الرئيسية لنجاح تحول الاقتصاد الجزائري من طبيعته الريعية وتبعيته للمصدر الوحيد للدخل وهو الريع البترولي إلى صفة الاقتصاد المنتج المبني على تنويع مصادر دخله وتوّزعها على مختلف القطاعات المنتجة منها وغير المنتجة.

إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الدولي ملائمة للوضع العام الراهن في الجزائر مقارنة بمصادر تمويلية أخرى خارجية منها أو حتى داخلية، وبعد فشل سياسة التوجه نحو

التمويل المحلي على غرار سياسة القرض السندي التي تبنتها الجزائر أفريل 2017، وكذا التمويل غير التقليدي عن طريق الإصدار النقدي دون مقابل "التمويل بالعجز" أكتوبر 2017، فاللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة لخروج الاقتصاد الجزائري من عديد المشاكل المالية والنقدية بل والاقتصادية منها والاجتماعية على غرار:

- دخول رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع الطلب على العملة المحلية؛
- تغطية احتياجات السكان من خلال إحلال الواردات بالمنتوجات المصنعة محليا من طرف المستثمرين الأجانب وهوما يدفع نحو:

← التقليل من حجم الواردات وارتفاع الصادرات بعد التوجه للسوق الخارجي وبالتالي خروج الميزان التجاري من حالة العجز إلى الفائض؛

← انخفاض تكلفة المنتوجات المصنعة محليا مقارنة بالمستوردة ممّا يساهم في انخفاض معدلات التضخم؛

← توفير مناصب شغل وبالتالي زيادة فرص العمل محليا ما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛

- الإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا المتطورة؛
- الإستفادة من العوائد الضريبية لتزايد المشاريع الاستثمارية الأجنبية وتحقيقها لأرباح عالية وهو ما يضمن التغطية المستمرة لعجز الموازنة العامة؛
- يساهم ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات على خلق التوازن الاقتصادي من خلال تأثيره المباشر أو غير المباشر على مختلف المؤشرات النقدية والمالية، الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنّ النهوض بالقطاعات المنتجة والرفع من جاذبية المستثمر الأجنبي لها لا يمكن أنّ يتم من خلال إصدار قوانين للاستثمار وترقيته من فترة لأخرى دون تفعيلها وتعزيزها بآليات محددة، وهو ما يستدعي ضرورة صياغة استراتيجية وطنية لتحسين المناخ الاستثماري بهدف جذب أكبر نصيب ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، نحاول من العنصر الموالي وبعد تقديم إطار مقترح لتلك الإستراتيجية استخلاص نتائج تشخيص الواقع الاستثماري وتقييم مناخه عبر الكشف عن أبرز نقاط قوته وضعفه، ثمّ تحديد أهم الأهداف الأساسية والفرعية المرجو تحقيقها، ترتكز هذه الإستراتيجية على صياغة محاور عامة ورئيسية عبر عدة

مستويات وتحديد أهم المبادرات والمشاريع الاستراتيجية، لتأتي مرحلة تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات من خلال تحديدها لمؤشرات الأداء مع الإشارة إلى أهم المسؤولين والفاعلين على تنفيذها.

المطلب الثاني: نتائج تشخيص الواقع الاستثماري للجزائر وتقييم مناخه

سيتم من خلال هذا المطلب تقييم المناخ الاستثماري وذلك بعد الدراسة التحليلية والوصفية لمؤشرات جاذبية المناخ الاستثماري وكذا الإحصائية باستخدام ACP وفق مؤشري ضمان لجاذبية الاستثمار والتنافسية العالمي، وفيما أبرز نقاط قوة وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر التي أفرزتها الدراسة.

أولا: نقاط القوة

بناء على التقييم الكمي والنوعي للمناخ الاستثماري في الجزائر من جهة ونموذج الدراسة الإحصائية من جهة أخرى يمكن تقديم أبرز نقاط القوة والمؤهلات التي تتميز بها الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

1.الموقع الجغرافي المتميز

تتميـــز الجزائر بموقع جغرافي متميز وذلك لتوسطها شمال افريقيا وامتداد مساحتها شمالا على البحر الأبيض المتوسط قريبا من أوروبا باعتبارها من أكثر الدول المستثمـــرة خارجيـــا، كما تمثل مركزا استراتيجيا للتصدير الخارجي شمالا وجنوبا في حالة توجه الاستثمارات الأجنبية نحو الخارج؛

2.كبر حجم السوق

تعتبر الجزائر سوقا اقتصاديا واسعا لمختلف السلع والخدمات، حيث يقبل المستهلك الجزائري بطلب متزايد لتغطية مختلف الحاجات، مع النمو الديمغرافي المتواصل حيث وصل عدد السكان إلى 40.9 مليون نسمة سنة 2018، وهو ما يفسّر ارتفاع الواردات لتغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات، ما يضمن للمستثمر الأجنبي تصريف منتوجاته محليا في ظل سعي الدولة لإحلال الواردات بالمنتوجات المصنعة محليا؛

3.انخفاض قيمة الدينار الجزائري

بالنظر للعلاقة العكسية بين قيمة العملة المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الإنخفاض في قيمة العملة الوطنية بمثابة إغراء لجذب المستثمر الأجنبي، لتحقيق مكاسب في سعر الصرف، حيث تصبح عوامل الإنتاج ذات تكلفة أقل؛

4.تدني تكلفة عوامل الإنتاج

كما سبق الإشارة إلى ذلك في العنصر السابق، فإنّ انخفاض العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية ساهم بشكل كبير في انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المختلفة على غرار اليد العاملة في ظل انخفاض الأجور الأقل في المنطقة؛

5.توفر الموارد الطبيعية وتنوعها

تزخر الجزائر بموارد طبيعية متنوعة (البترول، الغاز الطبيعي، الفوسفات، اليورانيوم، الرصاص، الزنك) هذه الموارد تجعل من الجزائر وجهة يفضلها المستثمرون الأجانب، إضافة إلى شساعة مساحتها والتي تقدر بـ 2.381.741 كم^2 كأكبر دولة إفريقية من حيث المساحة؛

6.السياسة الاقتصادية المنتهجة

في ظل الإنعكاسات السلبية التي نتجت عن انخفاض أسعار البترول وتبعية الاقتصاد الجزائري لـــــه، اتجهت السلطات منذ سنة 2015 إلى تبني سياسات مختلفة تهدف إلى خروج الجزائر من تبعية النفط إلى التنوع الإنتاجي من خلال تعديلات جذرية في سياستها النقدية، المالية والتجارية، وهو ما يجعلها حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي إليها.

ثانيا: نقاط الضعف

رغم توفر الجزائر على عديد المؤهلات التي مثّلت نقاط قوة لجاذبية الاستثمار، إلا أنّ المناخ العام له خلال ولسنوات عديدة غير ملائم ومستقطب للاستثمارات الأجنبية بالمستوى المطلوب مقارنة بالعديد من الدول الأقل إمكانيات من الجزائر، حيث تمثل نقاط الضعف هنا جملة العوائق أو عوامل الطرد التي تحيل دون تحسين المناخ العام للاستثمار، ومن أبرزها:

1.طبيعة النظام الحاكم وانتشار الفساد الاقتصادي

حيث يسعى المستثمر الأجنبي لإقامة مشروعاته في ظل بيئة مناسبة له يوفرها نظام الحكم، إلا أنّ الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله يمثل من أبرز منفرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

2.ضعف استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال والإدارة الإلكترونية

حيث نتج عن ذلك نفورا من طرف المستثمرين خاصة لما تساهمه من ترويج للمنتوجات، بيع إلكتروني وإجراءات إدارية مبسطة...إخ؛

3.عراقيل توطين الاستثمارات وتسجيل الملكية

حيث تمثّل الإجراءات المعقدة والقوانين التي تحكم عملية تسجيل ملكية العقار الاستثماري من أبرز نقاط الضعف للمناخ الاستثماري في الجزائر، حيث يصعب على المستثمر الأجنبي توطين استثماراته، خاصة مع وجود القاعدة 51/49%، إلاّ أنه لا بدّ من الإشارة إلى تضمّن مشروع قانون المالية لسنة 2020، وإلغاء تلك القاعدة في القطاعات غير الإستراتيجية، وهو ما سيكون له تأثير إيجابي في المستقبل على المناخ العام وجاذبية الاستثمار؛

4.غياب الحرية الاقتصادية

حيث يعكس تدخل الدول في النشاط الاقتصادي سلبا على منح الحرية الاقتصادية للمستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات، فيتخوف المستثمر الأجنبي من منافسة غير متوازنة مع القطاع العام سواء من حيث التمويل أو التسويق أو منح المزايا...إلخ؛

5.ضعف جودة البنية التحتية

رغم التحسن الذي شهده قطاع النقل والبنى التحتية المختلفة ذات الأهمية البالغة في جذب الاستثمار، إلا أنّ نوعية تلك المشاريع وضعف جودتها ألغت إيجابية إقامتها وتشييدها في الجزائر ويبقى تصنيفها الضعيف ضمن هذا المؤشر من أبرز نقاط الضعف.

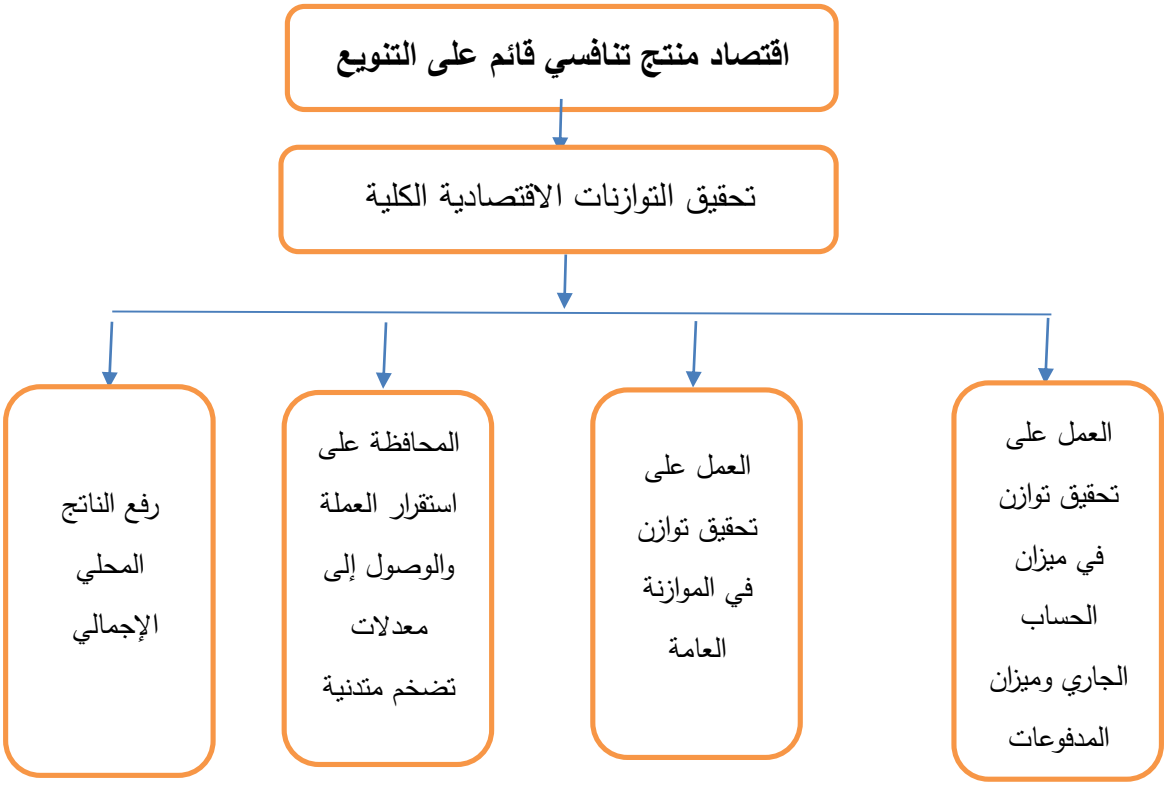
المطلب الثالث: صياغة المحاور، الأهداف والمبادرات مع تحديد مؤشرات الأداء للإستراتيجية المقترحة

ترتكز الإستراتيجية المقترحة على 7 محاور عامة رئيسية عبر عدة مستويات تندرج تحتها مجموعة من الأهداف الأساسية التي تنقسم بدورها إلى أهداف فرعية تختلف باختلاف مضمون كل محور، هذه الأهداف تعتبر بمثابة أولويات في الإستراتيجية المقترحة سيتم تجسيدها من خلال اقتراح مبادرات ومشاريع ملموسة، سيتم توضيحها من خلال التطرق لكل محور على حدى.

أولا: اقتصاد منتج تنافسي قائم على التنويع

إن من أهم ما يميز قوة اقتصاد عن غيره طبيعته الإنتاجية التي تعبر عن مدى نجاح وفعالية السياسة الاقتصادية المتبعة، والتي بذلك يتحقق معها نتائج إيجابية لكافة مؤشرات الاقتصاد الكلي، والجزائر عليها بتنمية اقتصادها المنتج والخروج من الاقتصاد الريعي خاصة في ظل الانهيار المتكرر لأسعار النفط وإثباتها لعدم استقرارها عند مستوى معين كان آخرها نهاية سنة 2014، وفي ظل هذا التحدي لابدّ من الحكومة أن تعمل جاهدة على تحقيق نهضة اقتصادية، ولتحقيق مسعى هذا المحور تمّ تحديد هدف أساسي يتفرع بدوره إلى 4 أهداف فرعية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم(9.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الأول



المصدر: من إعداد الطالبة

1.تحديد المبادرات والمشاريع للإستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر إرتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للإستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تنويع قاعدة الصادرات خارج المحروقات من خلال تبني استراتيجيات تنموية للقطاعات المنتجة ما يساهم في تقليص الواردات وزيادة حجم الصادرات؛
- تخفيض حجم الإنفاق العمومي الذي تسببه عادة فاتورة الواردات المرتفعة؛
- التسريع في وتيرة الإنفتاح الاقتصادي من خلال التعجيل بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- تنويع إيرادات الخزينة من خلال ترشيد الإنفاق وذلك بتحديث طريقة إعداد وتسيير ومراقبة النفقات العامة مع ضرورة إعطاء الأهمية لنفقات الاستثمار على حساب نفقات التجهيز ؛ عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية من خلال الدفع الإلكتروني للضريبة وتشديد العقوبات على متهربي الضريبة؛
- اقتراح وزارة منتدبة للجباية تعمل على تحسين التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي خاصة في ظل وجود ثروات وعقارات كبيرة غير خاضعة للضريبة مع تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- تجنب الإعتماد في تمويل عجز الميزانية العامة على الإصدار النقدي لتجنب آثاره التضخمية؛
- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من خلال إنشاء مكاتب صرف؛
- العمل على تجسيد استقلالية أكثر للبنك المركزي مع ضرورة تطبيق سياسة نقدية صارمة مع التنسيق مع السياسة المالية؛
- زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة وخصها بمزايا وتحفيزات وضمانات خاصة القطاع الفلاحي من خلال تقديم المساعدات للفلاحين مع الاهتمام بالزراعة العضوية؛
- إعادة النظر في اتفاقية الاتحاد الأوروبي لصالح المنتوج الوطني؛
- تنويع مصادر الدخل من خلال الاستفادة من الثروات الطبيعية غير المستغلة مثل الطاقة المتجددة؛
- إنشاء المناطق الحرة مع تقديم كافة التسهيلات والضمانات.

2.تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

بعد المرور بالمراحل سالفة الذكر تأتي مرحلة تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات عن طريق قياس مستويات تلك المبادرات مع مؤشرات الأداء الموضوعة لها، فهذه المرحلة تعتبر بمثابة مراقبة للإستراتيجية المقترحة من خلال تنفيذها لتلك الإجراءات والمبادرات من طرف الهيئات التنفيذية المختصة لكل مشروع أو إجراء، والجدول الموالي يوضح تصميم البطاقات الإجرائية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

جدول رقم (18.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الأول

الأهداف الفرعية	مؤشرات الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية
العمل على تحقيق توازن في ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات	**1**-حجم الصادرات والواردات؛ **2**-حجم الصادرات الزراعية؛ **3**-مؤشر الانفتاح الدولي.	**1**-نمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة 10% سنويا، مع تخفيض حجم الواردات بنسبة 10%؛ **2**-نمو الصادرات الزراعية بنسبة 8%. **3**-تحسن ترتيب الجزائر وفق مؤشر الانفتاح الدولي من المرتبة 134 إلى 125.	**1**-نمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة 15% سنويا، مع تخفيض حجم الواردات بنسبة 15%؛ **2**-نمو الصادرات الزراعية بنسبة 12%. **3**-تحسن ترتيب الجزائر وفق مؤشر الانفتاح الدولي إلى المرتبة 118.
العمل على تحقيق توازن في الموازنة العامة	**1**-إجمالي الإيرادات والنفقات؛	**1**-زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة بنسبة 10% سنويا؛	**1**-زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة بنسبة 15% سنويا؛

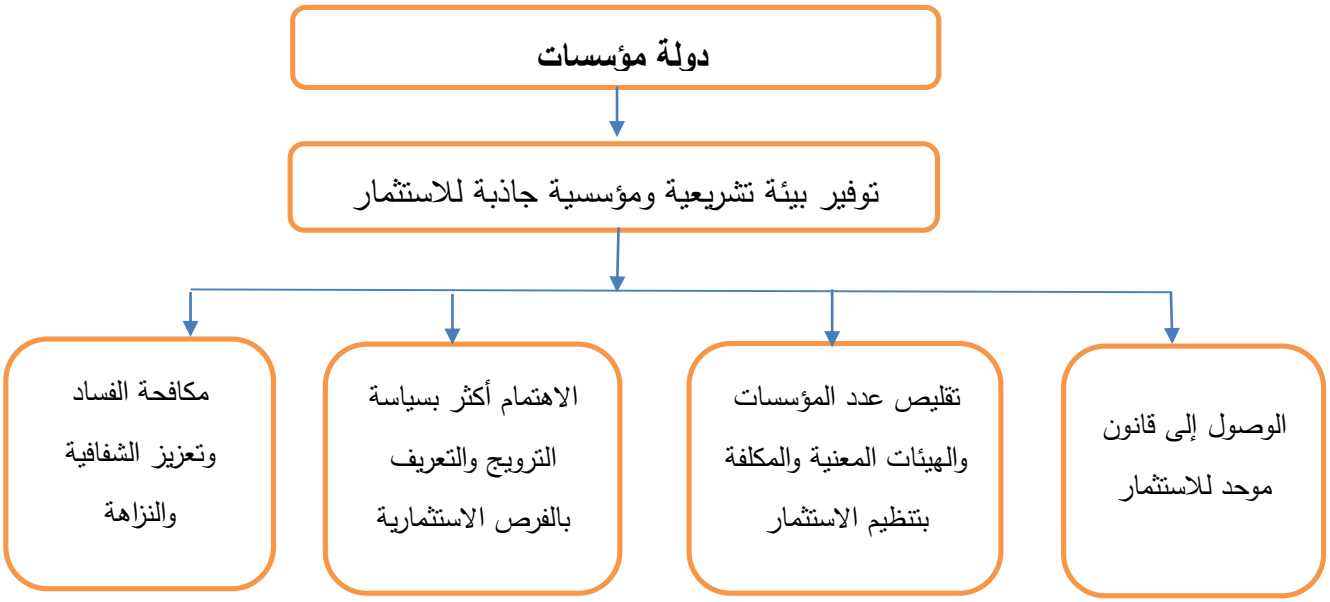
	2-تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي.	2-تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%.	2-تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%.
المحافظة على استقرار العملة والوصول إلى معدلات تضخم متدنية	1-المستوى العام للأسعار.	1-تحسن معدل التضخم من 4.6 % إلى 3.5.	1-تحسن معدل التضخم إلى 2.7%.
رفع الناتج المحلي الإجمالي	1-معدل النمو الحقيقي؛ 2-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	1-تحسن معدل النمو الحقيقي من 3.4% إلى 3.8%. 2-ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%	1-تحسن معدل النمو الحقيقي إلى 4.2%؛ 2-ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6%

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا. دولة مؤسسات

أصبح من الضروري على الدول الراغبة في تحسين جاذبية مناخها الاستثماري أن توّفر بيئة تشريعية وقانونية فعالة، إلى جانب تطوير كفاءة مؤسساتها، فعلى الحكومة الجزائرية أن تعمل جاهدة من أجل الوصول إلى دولة قانون تتميز بالإستقلالية والشفافية والنزاهة، ولتحقيق مسعى هذا المحور تم وضع هدف أساسي يتفرع بدوره إلى 4 أهداف فرعية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (10.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الثاني



المصدر: من إعداد الطالبة

1. تحديد المبادرات والمشاريع للإستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر إرتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للإستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إلغاء التعديلات التي تمس قانون الاستثمار بموجب قوانين المالية أو المالية التكميلية؛
- رفع الجمود عن العديد من القوانين والأطر التشريعية؛
- دمج العديد من الهيئات والمؤسسات في هيئة واحدة مع إعطاء المزيد من الصلاحيات للوكالة وتحريرها من تبعيتها الملازمة للمجلس الوطني للاستثمار؛
- إنشاء مكاتب استشارية خاصة تعمل على الترويج بفرص الجزائر في الاستثمار؛
- أن تكون عملية الترويج مسؤولية الجميع دون استثناء من خلال وسائل الإتصال والإعلام.
- تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة التي لن تتحقق إلا بالقضاء على الفساد واستقلالية القضاء، إلى جانب تعميم مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة وسيادة القانون؛
- سن قوانين ردعية للحد من الإداري في جميع المجالات بهدف رصد الرشاوي؛
- تحديد القطاعات غير معنية بقاعدة المشاركة 51/49% مع التفصيل بوضوح لأنها ستكون من بين أولويات المستثمر الأجنبي خلال الفترة القادمة.

2.تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

يتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات والمبادرات من خلال التقدم في مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (19.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الثاني

الأهداف الفرعية	مؤشر الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية
الوصول إلى قانون موحد للاستثمار	**1**-نزاهة الحكومة؛ **2**-مؤشر المؤسسات.	**1**-التحسن في تصنيف الجزائر في مؤشر نزاهة الحكومة من حرية معدومة إلى حرية متوسطة؛ **2**-التحسن في تصنيف الجزائر في مؤشر المؤسسات من المرتبة 102 إلى المرتبة 95.	**1**-التحسن في تصنيف الجزائر في مؤشر نزاهة الحكومة من حرية متوسطة إلى حرية قوية؛ **2**-التحسن في تصنيف الجزائر في مؤشر المؤسسات إلى المرتبة 88.
تقليص عدد المؤسسات والهيئات	**1**-مؤشر الأطر التنظيمية؛	**1**-تحسن ترتيب الجزائر وفق مؤشر الأطر التنظيمية؛	**1**-الوصول إلى هيئة واحدة مكلفة بتنظيم الاستثمار.

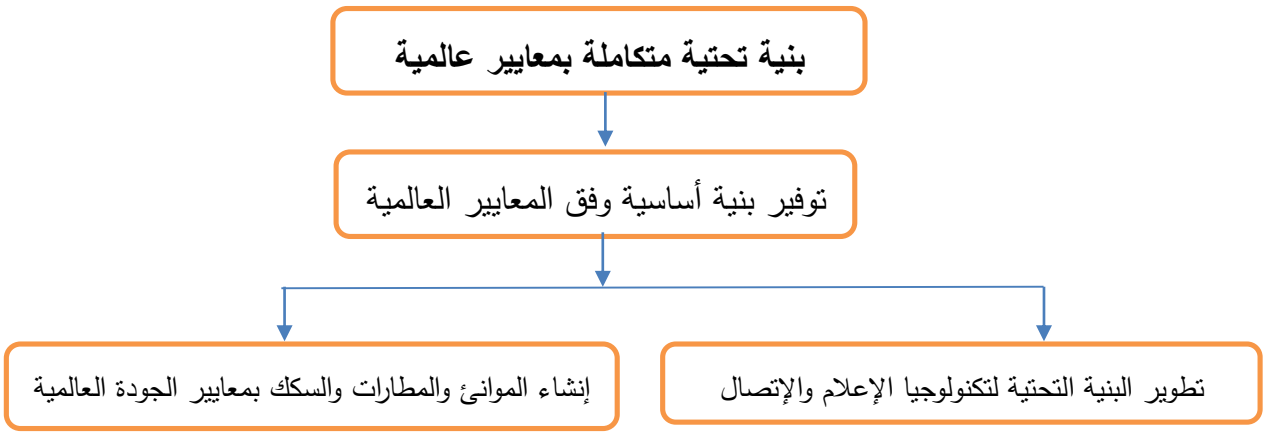
المعنية والمكلفة بتنظيم الاستثمار			
الاهتمام أكثر بسياسة الترويج والتعريف بالفرص الاستثمارية	**1**-عقد مؤتمرات؛ **2**-إنشاء المكاتب الاستشارية الخاصة بالترويج.	**1**-عقد 3 مؤتمرات دولية للتعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر؛ **2**-إنشاء 10 مكاتب استشارية؛	**1**-عقد 6 مؤتمرات دولية للتعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر؛ **2**-إنشاء 20 مكاتب استشارية؛
مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة	**1**-مؤشر مدركات الفساد؛ **2**-مؤشر الفعالية القضائية.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من المرتبة 165 إلى 150. **2**-الانتقال في تصنيف الجزائر في مؤشر الفعالية القضائية من حرية معدومة إلى حرية متوسطة.	**1**-تحسن في ترتيب المؤشر إلى 135. **2**-الانتقال في تصنيف الجزائر في مؤشر الفعالية القضائية من حرية معدومة إلى حرية قوية.

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا. بنية تحتية متكاملة بمعايير عالمية

يعتبـــر توفير بنية تحتية متكاملة من أهم التحديات والرهانات التي تواجه جاذبية المناخ الاستثماري، خاصة وأنّ المستثمر الأجنبي لن يغامر بأمواله في دولة تعاني من ضعف بنيتها التحتية كمثال صعوبة توفير الكهرباء، نقص الموانئ والدولية إلى جانب هشاشة طرقاتها ونقص وسائل النقل فيهـــا إلى غير ذلك، فعلى الجزائر أن تحسن من جودة بنيتها التحتية بالإضافة إلى تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال ومواكبته للتغيرات والمستجدات العالمية، ولتحقيق مسعى هذا المحور تمّ وضع هدف أساسي يتفرع إلى هدفين فرعيين يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (11.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الثالث



المصدر: من إعداد الطالبة

1.تحديد المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر ارتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اقتراح وزارة خاصة تدعى بتطوير البنية التحتية تكون متخصصة في هذا المجال؛
- توفير التمويل للقطاع الخاص بهدف الاستثمار في البنى التحتية؛
- تعميم شبكة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في كافة المناطق وتحسين جودتها.

2. تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

يتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات والمبادرات من خلال التقدم في مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (20.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الثالث

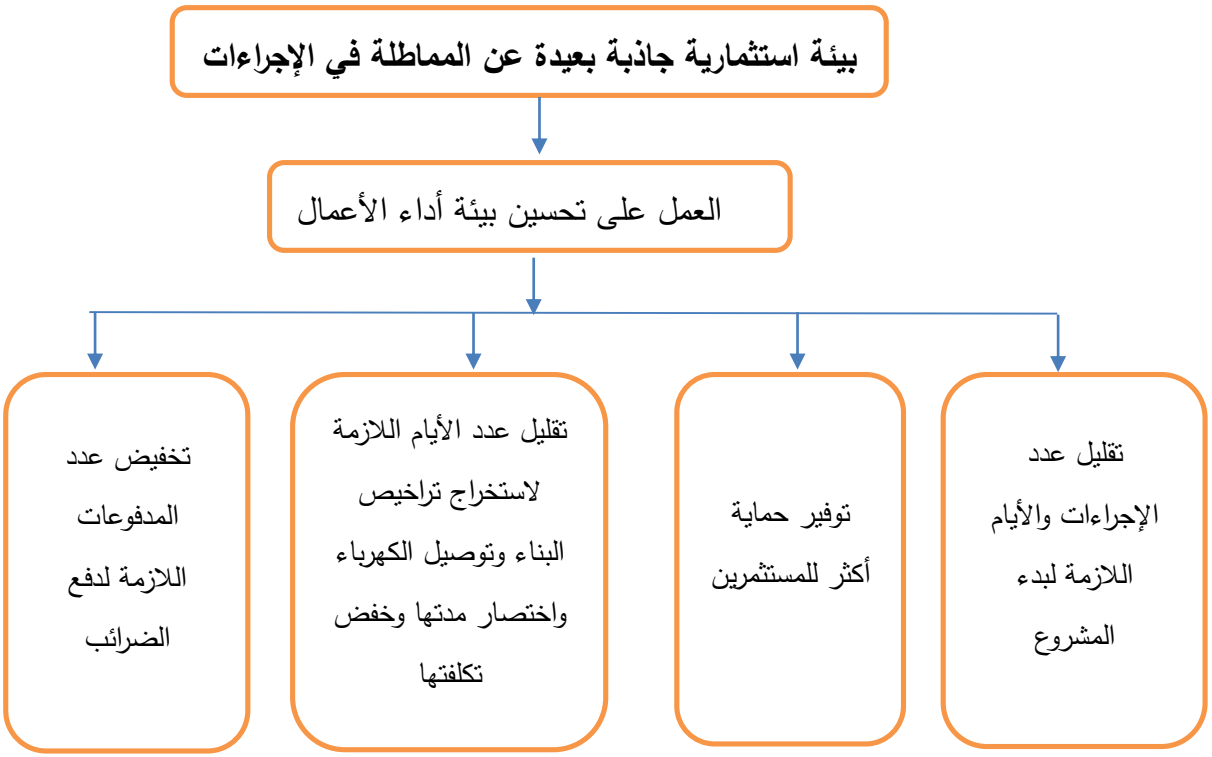
الأهداف الفرعية	مؤشرات الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية
تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والإتصال	**1**-مؤشر جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر من المرتبة 105 إلى 98.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر إلى المرتبة 92.
إنشاء الموانئ والمطارات والسكك بمعايير الجودة العالمية	**1**-مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي؛ **2**-مؤشر البنية التحتية الأرضية والموانئ.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي من المرتبة 100 إلى 92. **2**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية الأرضية والموانئ من المرتبة 105 إلى 100.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي إلى المرتبة 80. **2**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر البنية التحتية الأرضية إلى المرتبة 92.

المصدر: من إعداد الطالبة

رابعا. بيئة استثمارية جاذبة بعيدة عن المماطلة في الإجراءات

من أهم ما تسعى إلى تحقيقه الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحسين بيئتها الاستثمارية والوصول إلى بيئة أعمال تمتاز بقلة الإجراءات وسهولة العمل فيها، ونظرا لما تعانيه الجزائر من ضعف في بيئتها الاستثمارية لابدّ عليها والعمل جاهدة في التخلص من هذا الضعف، ولتحقيق مسعى هذا المحور تمّ وضع هدف أساسي يتفرع إلى 4 أهداف فرعية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (12.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الرابع



المصدر: من إعداد الطالبة

1. تحديد المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر ارتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إعتماد الإدارة الإلكترونية وتعميمها على مستوى كافة الإدارات التي من شأنها تخفيض عدد الإجراءات وبالتالي اختصار الوقت والجهد والتكلفة؛
- اعتماد التوقيع الإلكتروني على غرار العديد من الدول العربية؛
- اعتماد مبدأ الصمت (الصمت علامة الرضا) في حالة قبول المشروع؛
- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس الشركة في القطاعات المنتجة؛
- السرعة في الفصل في حال النزاع بين الطرفين واعتماد التحكيم الدولي؛
- التطبيق الفعلي لقانون منع الاحتكار من خلال فرض العقوبات الردعية مع السهر على تطبيقها؛
- الإفصاح عن المعلومات بكل شفافية ومصداقية؛
- اعتماد الدفع الإلكتروني لمدفوعات الضرائب مع تخفيضها في الاستثمارات الحقيقية ذات قيمة مضافة؛

- ضرورة التنسيق بين مصالح استقبال العمال وتسوية الإجراءات ومصالح التنفيذ بالنسبة لمؤشر توصيل الكهرباء؛
- إنشاء نافذة موحدة لاستخراج تراخيص البناء.

2. تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

يتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات والمبادرات من خلال التقدم في مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (21.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الرابع

الأهداف الفرعية	مؤشرات الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية
تقليل عدد الإجراءات والأيام اللازمة لبدء المشروع	**1**-عدد الإجراءات؛ **2**-عدد الأيام؛ **3**-مؤشر بدء المشروع	**1**-تخفيض عدد الإجراءات من 12 إجراء إلى 10 إجراءات؛ **2**-تقليص عدد الأيام من 17.5 يوم إلى 14 يوم؛ **3**-تحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر بدء المشروع من المرتبة 150 إلى المرتبة 120.	**1**-تخفيض عدد الإجراءات إلى 8 إجراءات؛ **2**-تقليص عدد الأيام إلى 10 أيام؛ **3**-تحسن في ترتيب الجزائر في ترتيب مؤشر بدء المشروع إلى المرتبة 110.
توفير حماية أكثر للمستثمرين	**1**-مؤشر حقوق المساهمين (0-10)؛ **2**-مؤشر شفافية الشركات (0-10)؛ **3**-مؤشر حماية المستثمر	**1**-تحسن في دليل مؤشر حقوق المساهمين من الدليل 5 إلى الدليل 6.5؛ **2**-تحسن في دليل مؤشر شفافية الشركات من الدليل 4 إلى الدليل 6؛ **3**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر من المرتبة 158 إلى 152.	**1**-تحسن في دليل مؤشر حقوق المساهمين إلى 7.5؛ **2**-تحسين دليل مؤشر شفافية الشركات إلى 7.5؛ **3**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمر إلى المرتبة 140.
تقليل عدد الأيام اللازمة لاستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء واختصار مدتها وخفض تكلفتها	**1**-عدد إجراءات استخراج التراخيص؛ **2**-عدد أيام توصيل الكهرباء؛	**1**-تقليل عدد إجراءات استخراج التراخيص من 19 إجراء إلى 16 إجراء؛ **2**-تقليل عدد أيام توصيل الكهرباء من 90 يوم إلى 80 يوم.	**1**-تقليل عدد إجراءات استخراج التراخيص إلى 12 إجراء؛ **2**-تقليل عدد أيام توصيل الكهرباء إلى 70 يوم، هذا التحسن بدوره سيساهم في خفض التكلفة.

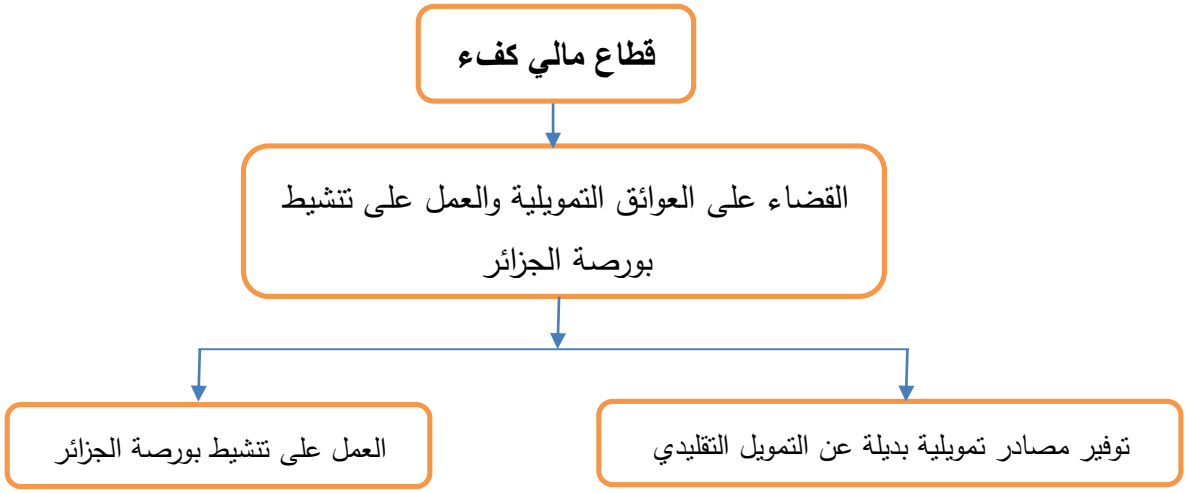
تخفيض عدد المدفوعات اللازمة لدفع الضرائب	**1**-مؤشر عدد المدفوعات الضريبية؛ **2**-مؤشر دفع الضرائب.	**1**-تخفيض عدد المدفوعات من 27 إلى 23؛ **2**-تحسن الجزائر في الترتيب في مؤشر دفع الضرائب من 156 إلى 150.	**1**-تخفيض عدد المدفوعات إلى 18؛ **2**-تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر دفع الضرائب إلى المرتبة 140.

المصدر: من إعداد الطالبة

خامسا. قطاع مالي كفء

يساهم القطاع المالي في النهوض بالاستثمارات المحلية منها والأجنبية من خلال توفير التمويل اللازم لقيام المشاريع الاستثمارية، والجزائر وجب عليها تطوير قطاعها المالي بشقيها –البنوك والبورصة– ولتحقيق هذا المسعى من المحور الخامس تمّ وضع هدف أساسي يتفرع إلى هدفين فرعيين يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (13.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور الخامس



المصدر: من إعداد الطالبة

1. تحديد المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر ارتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- فتح المجال لمصادر تمويل أخرى على غرار التمويل الإسلامي مع ضرورة إزالة العوائق أمام عمل المصارف الإسلامية؛
- تنويع الأساليب التمويلية ما بين صيغ معاوضات ومشاركات؛

- إنشاء بنوك للاستثمار خاصة بتمويل القطاعات المنتجة والتي تعني بمشاريع استثمارية كبرى ذات بعد استراتيجي؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال فرض إجبارية الإكتتاب للشركات الكبرى، ما يؤدي إلى رفع عدد الشركات المدرجة في البورصة؛
- تنويع تشكيلة المنتجات المالية المتداولة في البورصة الجزائرية لخلق سمة العمق والسيولة؛
- نشر ثقافة البورصة لدى الأفراد عن طريق وسائل الإعلام والإتصال.

2. تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

يتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات والمبادرات من خلال التقدم في مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (22.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور الخامس

الأهداف الفرعية	مؤشر الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية
توفير مصادر تمويلية بديلة عن التمويل التقليدي	**1**-عدد البنوك الإسلامية؛ **2**-حجم التمويل؛ **3**-مؤشر الحصول على التمويل	**1**-ارتفاع عدد البنوك الإسلامية من بنكين إلى 5 بنوك؛ **2**-ارتفاع حجم التمويل بنسبة 10%؛ **3**-تحسن ترتيب مؤشر الحصول على التمويل من 178 إلى 170.	**1**-وصول عدد البنوك في السنة الخامسة إلى 8 بنوك؛ **2**-ارتفاع حجم التمويل بنسبة 15%؛ **3**-تحسن ترتيب مؤشر الحصول على التمويل إلى 160
العمل على تنشيط بورصة الجزائر	**1**-عدد الشركات المدرجة؛ **2**-مؤشر تطور السوق المالي.	**1**-ارتفاع عدد الشركات المدرجة من 5 شركات إلى 8 شركات والذي سينتج عنه ارتفاع في عدد الصفقات وحجم التداول؛ **2**-تحسن مؤشر تطور السوق المالي من 125 إلى المرتبة 118.	**1**-ارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى 12 شركات والذي سينتج عنه ارتفاع في عدد الصفقات وحجم التداول؛ **2**-تحسن مؤشر تطور السوق المالي إلى المرتبة 110.

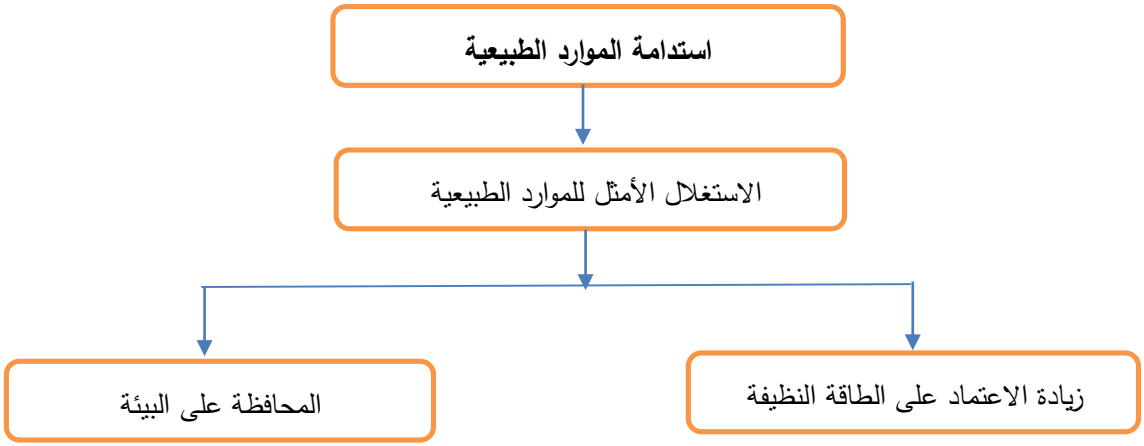
المصدر: إعداد الطالبة

سادسا: استدامة الموارد الطبيعية

أصبحت استدامة الموارد الطبيعية ضرورة حتمية تسعى جميع الدول إلى تحقيق هذه الاستدامة، وفي ظل ما تزخر به الجزائر من تنوع في مواردها الطبيعية المتمثلة في البترول، الغاز الطبيعي، اليورانيوم، الفوسفات، الحديد وغيرها من الموارد، كان لزاما عليها وضع خطة استراتيجية من شأنها المحافظة على تلك الموارد من جهة مع المحافظة على البيئة من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أنّ دولة الإمارات

حققت العديد من الإنجازات والأهداف المرجوة من خلال أجندة 2030 للتنمية المستدامة، ولتحقيق هذا المسعى من المحور السادس تمّ وضع هدف أساسي يتفرع إلى هدفين فرعيين يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (14.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور السادس



المصدر: من إعداد الطالبة

1.تحديد المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر ارتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف استدامتها؛
- حماية البيئة من التلوث الناتج عن استخدام البترول واستخدام الطاقة البديلة الصديقة للبيئة؛
- حماية الموارد المائية بتجنب العجز المالي مع معالجة مياه الصرف الصحي؛
- حماية الأراضي الزراعية من الإمتداد العمراني؛
- مكافحة التلوث الهوائي عن طريق ضبط جودة الصناعة.

2. تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

يتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات والمبادرات من خلال التقدم في مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (23.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور السادس

الأهداف الفرعية	مؤشر الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية

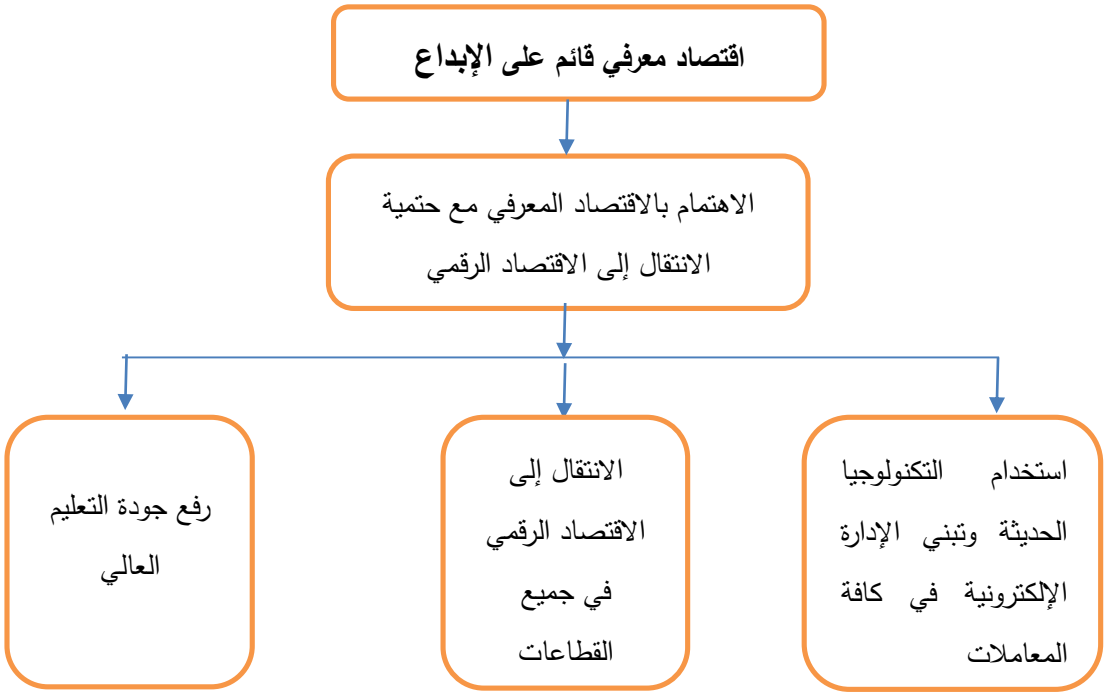
زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة	**1**-نسبة إسهام الطاقة النظيفة؛ **2**-نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة.	**1**-ارتفاع نسبة إسهام الطاقة النظيفة بنسبة 8%؛ **2**-ارتفاع نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة بنسبة 10%	**1**-ارتفاع نسبة إسهام الطاقة النظيفة بنسبة 15%؛ **2**-ارتفاع نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة بنسبة 18%
المحافظة على البيئة	**1**-مؤشر الاستدامة البيئية.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر وفق مؤشر الاستدامة البيئية من المرتبة 106 إلى 98.	**1**-تحسن ترتيب الجزائر وفق مؤشر الاستدامة البيئية إلى المرتبة 90.

المصدر: من إعداد الطالبة

سابعا. اقتصاد معرفي قائم على الإبداع والإبتكار

في ظل التنامي السريع للتكنولوجيا الحديثة وما صاحبها من تهافت الدول على مواكبتها، الأمر الذي يحتّم على الجزائر أولا من توفير منظومة تعليمية بمستوى عالي من شأنه الوصول إلى اقتصاد معرفي قائم من خلال الإبداع والإبتكار، ولتحقيق مسعى هذا المحور تمّ وضع هدف أساسي يتفرع إلى ثلاثة محاور فرعية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (15.5): صياغة الأهداف للاستراتيجية المقترحة بالنسبة للمحور السابع



المصدر: من إعداد الطالبة

1. تحديد المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر ارتأينا اقتراح بعض المبادرات والمشاريع للاستراتيجية المقترحة والتي تعتبر بمثابة آليات وإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مواكبة استخدام التكنولوجيا الحديثة لن تكون إلاّ بالوصول إلى مستوى تعليمي عالي كفء وقادر على مواكبة التطورات والمستجدات، فالعملية الإنتاجية أصبحت تتطلب تحقيق كفاءة العنصر البشري الذي يعتبر من أهم ركائزها؛
- تبني الإدارة الإلكترونية من خلال التخلي نهائيا عن الإدارة التقليدية أو كما يعرف عنها بإدارة الأوراق، وذلك بتعميمها على كافة الهيئات والمؤسسات؛
- تشجيع أصحاب براءات الإختراع على البقاء في الجزائر من خلال توفير قانون الحماية الفكريـــــــة، إلى جانب منحهم لامتيازات توفر لهم الراحة النفسية والثقة بأنفسهم أكثر، هذه الظروف تساعدهم على تقديم المزيد من الأبحاث بدل الهجرة إلى الخارج، مع تخصيص موازنات تخصيص موازنات كافية من أجل الإبداع والإبتكار؛
- تعميم التعليم الإلكتروني عن بعد في جميع المؤسسات مع ربط الجامعة بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل،
- رفع جودة التعليم العالي من خلال تكوين العديد من مراكز البحث والمخابر المؤهلة والمتطورة تحتوي خبراء ذات مستوى عالي، مع إنشاء جامعات خاصة شأن الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر؛

2. تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء)

يتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات والمبادرات من خلال التقدم في مؤشرات الأداء الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (24.5): تصميم البطاقات الإجرائية للمبادرات (تحديد مؤشرات الأداء) بالنسبة للمحور السابع

الأهداف الفرعية	مؤشر الأداء	السنتين 1 و2 من الاستراتيجية (سنة الأساس 2018)	السنة 3 إلى السنة 5 من الاستراتيجية
استخدام التكنولوجيا الحديثة وتبني الإدارة الإلكترونية	**1**-مؤشر إنتاج تكنولوجيا المعرفة؛ **2**-مؤشر الاستعداد التكنولوجي.	**1**-التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر تكنولوجيا المعرفة من المرتبة 111 إلى المرتبة 105.	**1**-التحسن في ترتيب الجزائر في المؤشر إلى المرتبة 98. **2**-التحسن في مؤشر الاستعداد التكنولوجي إلى المرتبة 80.

في كافة المعاملات		**2** –التحسن في مؤشر الاستعداد التكنولوجي من المرتبة 98 سنة (2017) إلى المرتبة 90.	
الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي	**1**–مؤشر الحكومة الالكترونية.	**1**–تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الحكومة الالكترونية من المرتبة 110 إلى 100.	**1**–تحسن ترتيب الجزائر إلى المرتبة 90.
رفع جودة التعليم العالي	**1**–مؤشر الإبتكار؛ **2**–مؤشر التعليم العالي والتدريب؛ **3**–مؤشر أبحاث رأس المال البشري.	**1**–التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار من المرتبة 110 من بين 126 دولة إلى المرتبة 100؛ 2–التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر التعليم العالي والتدريب من المرتبة 92 سنة (2017) إلى 85. 3–التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر أبحاث رأس المال البشري من المرتبة 80 إلى المرتبة 65.	**1**–التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار إلى المرتبة 90؛ **2**–التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر التعليم العالي والتدريب إلى المرتبة 75. 3–التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشر أبحاث رأس المال البشري إلى المرتبة 55.

المصدر : من إعداد الطالبة

وفي الأخير يمكن القول أنّ تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية المقترحة من أجل تحسين جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر يكون عن طريق هيئات تنفيذية تخص كل محور وكل هدف فرعي وحتى كل آلية أو مبادرة، الأمر الذي يتطلب وجود إطار متمثل في جهاز حكومي –يمتاز بالطموح والإلتزام نحو تحقيق نتائج جيدة تمس كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني–يعمل هذا الإطار بطريقة تسيير فعالة تمتاز بالشفافية، وأن تكون جميع الإدارات التابعة له إدارات تمتاز بالكفاءة والمهارة العالية القادرة على الإبداع والتقدم.

وفي ظل التحديات التي يمر بها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة وكشفه للعديد من الاختلاسات والفساد لعديد المسؤولين، لا بدّ من الحكومة الجزائرية على إعادة هيبتها والعمل على القضاء على الفساد والمفسدين واسترجاع ما يمكن استرجاعه من الأموال المهربة إلى الخارج، إضافة إلى العمل على حماية الاستقرار الأمني الذي بغيابه يغيب حجم الاستثمار الأجنبي كما حال دول سوريا، اليمن، ليبيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب متابعة الأداء الحكومي في تنفيذه لأي استراتيجية مقترحة في حين أنّ الاستراتيجية المقترحة شملت 49 مؤشر أداء ، فهذه العملية تعتبر بمثابة ورشة عمل تقوم على التحليل

لدعم اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى مناخ استثماري جاذب بل ومنافس لعديد الدول المتفوقة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات خاصة المنتجة وهو مبتغى الدراسة.

خلاصة

بعد تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000-2018) تمّ استنتاج العديد من نقاط القوة التي تعتبر بمثابة ميزات وعوامل جذب للمستثمرين الأجانب، غير أنّ نقاط الضعف والتي تعدّ بمثابة عوامل طرد للمستثمرين الأجانب كانت أكثر من نقاط قوتها، وبهدف تأكيد هذه الأخيرة تمّ اختيار مؤشر آخر وهو مؤشر التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017) وبالمقارنة مع 15 دولة أخرى لنفس المؤشر والفترة، احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة وفق هذا المؤشر لتؤكد على عدم جاذبية مناخها الاستثماري وسبب انخفاض حجم تدفقاتها الاستثمارية الواردة إليها، لتكون الاستراتيجية في الأخير بمثابة حل مقترح للخروج من هذا الوضع وتحسين الوضع العام للاقتصاد الجزائري بناء على الدراسة التحليلية والإحصائية وكذا دراسة التجارب الرائدة التي أثبتت تفوقها في هذا المجال وذلك بفضل فعالية استراتيجيتها الاستثمارية المتبعة في كل من (سنغافورة-الإمارات-المغرب)، حيث شملت الاستراتيجية المقترحة سبعة محاور أساسية تميزت بالتنوع على حسب الإمكانيات والنقائص بهدف الوصول مناخ استثماري جاذب وقادر على المنافسة مع عديد الدول التي تعمل باستمرار في سبيل تطوير تلك الجاذبية في حين أنّ الجزائر لم تصل إلى مستوى تلك الجاذبية.

الخاتمـــة

الخـاتمــة

بناء على ما تمّ التطرق إليه في هذه الدراسة تبينّ لنا أنّ عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه العديد من المحددات والعوامل تتلخص أهمها في مناخ استثماري جاذب يتوفر على كل خصائص الجذب سواء من الناحية الاقتصادية، السياسية، القانونية، التنظيمية والإدارية وحتى الثقافيــة والإجتمــاعيــة، ما جعل الدول المضيفة تتسارع وتتنافس فيما بينها إلى توفير ذلك المناخ الاستثماري الجاذب عن طريق اعتمادها لسياسات تحفيزية جاذبة للمستثمرين الأجانب وتطبيقها لاستراتيجيات فعالة من شأنها توفير بيئة أعمال مشجعة وملائمة ومواءمة لتوطين الاستثمارات فيها واستقرارها، والجزائر كغيرها من الدول أبدت رغبتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من البدائل الهامة في تنويع مصادر دخلها من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فلقد بدأت في تطبيق العديد من السياسات والبرامج التنموية بهدف توفير المناخ الاستثماري الجاذب، والعمل أيضا على تحقيق استقرار مؤشرات اقتصادها الكلي وذلك بهدف واحد وهو جذب أكبر حصيلة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي كافة القطاعات.

وفي إطار إتمام هذه الدراسة تمّ الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإختبار فرضيـــات الدراســـــــة، والوصول إلى مجوعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

✍ **نتائج إختبار الفرضيات**

-**الفرضية الأولى:** تعتبر مؤشرات الأداء الاقتصادي من أهم المحددات التي تساهم في تفعيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، فلقد تمّ إثبات ذلك من خلال الفصل الثاني، فالدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي يتأثر حجمه بمدى تحسن موشرات الأداء الاقتصادي وعدم التعرض إلى أزمات –الأزمة المالية العالمية، أزمة النفط، أزمة الديون السيادية–وغيرها من الأزمات التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تلك المؤشرات وبالتالي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

-**الفرضية الثانية:** تميزت التجارب المدروسة (سنغافورة –الإمارات–المغرب) باتباعها لسياسة واستراتيجية فعالة استطاعت من خلالها أن تثبت تفوقها في جذب أكبر نصيب ممكن من الاستثمارات الأجنبية، فعلى غرار جمهورية سنغافورة عملت ضمن استراتيجيتها على تطوير قطاع التعليم ومحاربة الفساد إلى جانب النقاط الأخرى المشتركة كالاستقرار السياسي و استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، في حين نجد أنّ الإمارات أولت اهتماما كبيرا أيضا بالتعليم والعمل على توفير بنية تحتية من موانئ وطرق ومطارات بجودة وفق

المعايير العالمية وفتح المجال أمام القطاع الخاص، أما المغرب فتعتبر من أكثر الدول نجاحا في جذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي، حيث أثبتت نجاحها في سياسة الخوصصة ووضع لكل قطاع اقتصادي قانون، مع المعاملة المميزة للمستثمر الأجنبي الأمر الذي ميزها بوضوح قانونها وسهولة اختيار المستثمر أي قطاع يستطيع الاستثمار فيه، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تمّ إثباتها من خلال الفصل الثالث؛

-**الفرضية الثالثة:** يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر بعدم جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب العديد من العراقيل التي تشوبه، على الرغم من عديد المقومات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر، وهو ما تمّ ترجمته في بيئة استثمارية منفرة للمستثمرين الأجانب وحجم ضعيف من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إليها بصفة عامة والقطاعات المنتجة بصفة خاصة، الأمر الذي يوكد على عدم جاذبية مناخ الاستثمار، ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

-**الفرضية الرابعة:** تصنف الجزائر وفق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي في المراتب الأخيرة نظرا لعدم تمتعها ببيئة استثمارية جاذبة، فمن خلال تحليل مناخ الاستثمار وفق عدد معتبر ومتنوع من مؤشرات جاذبية الاستثمار أثبت الجزائر ضعفها في جميع المؤشرات واحتلالها مراتب أخيرة سواء في من حيث ترتيبها وفق المؤشر العام وحتى المؤشرات الفرعية له على غرار مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر بيئة العمل، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر التنافسية العالمي وغيرها من المدروسة، فهذه المؤشرات تعتبر بمثابة دليل يؤكد ضعف البيئة الاستثمارية في الجزائر وما يعكس هذا الضعف الحجم المتواضع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة من خلال الفصل الرابع؛

-**الفرضية الخامسة:** يعتبر حجم السوق ونسبة المديونية بالنسبة لـ PIB واشتراكات الهاتف النقال ومؤشر الاستقرار السياسي والأمني وغياب العنف من أبرز نقاط قوة الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، أما أبرز نقاط ضعفها فتتمثل في مؤشر تطور بيئة الأعمال وجودة البنية التحتية ومؤشري عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع وعدد أيام تسجيل الملكية، حيث أثبتت الدراسة التطبيقية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار أنّ حجم السوق ونسبة المديونية بالنسبة لـ PIB لم يصنفا ضمن نقاط قوة الجزائر، بل صنفت من نقاط ضعفها وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى في جزئها الأول من خلال الفصل الخامس، كما صنفت اشتراكات الهاتف النقال ومؤشر الاستقرار السياسي من أبرز نقاط قوة الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية في جزئها الثاني، أما عن نقاط ضعفها فتمثلت في مؤشر تطور بيئة الأعمال وجودة البنية التحتية ومؤشري عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع وعدد أيام تسجيل الملكية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة من خلال الفصل الخامس.

✍ **نتائج الدراسة**

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها على النحو التالي:

- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموا ملحوظا نهاية عقد الثمانينات ومع تقلص دور مصادر التمويل الخارجي الأخرى المتمثلة في القروض، بسبب ما أنتجته هذه الأخيرة من مديونية خانقة مسّت الدول النامية، ومع تنامي الإهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وإدراك الدول لأهميته الكبيرة في تحريك عجلتي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي زاد من اشتداد المنافسة بين الدول لجذب أكبر نصيب ممكن من تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم الذي انتقل من 384 مليار دولا سنة 1996 إلى 1014 مليار دولار سنة 2018؛
- يتركز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في عدد محدد منـــها مثـــل (الإمارات، السعودية، قطر، المغرب، مصر) مع ضعف تمركزها في دول مثل الجزائر، تونس السودان، ليبيا، موريتانيا، لبنان والعراق، وذلك نظرا لعديد العراقيل التي تعاني منها الدول العربية خاصة في ظل ما يسمى ثورات الربيع العربي وانتقالها إلى أغلب الدول العربية، فلقد أصبحت المنطقة العربية غير آمنة باستثناء دول الخليج التي نستثني منها دولة اليمن؛
- استطاعت دول جنوب شرق آسيا التفوق من حيث التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الأقاليم الأخرى، وبأخذ جمهورية سنغافورة كمثال ناجح معبّر عن نجاح الإقليم ككل خاصة بتصنيفها كخامس اقتصاد مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم سنة 2017 بحجم 62.01 مليار دولار من إجمالي 144.2 لدول جنوب شرق آسيا لنفس السنة، كما تحتل المراتب الأولى في أغلبية مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي، فقد احتلت المرتبة الثانية لمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الفساد وبيئة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018؛
- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر وأبرز الدولة العربية نجاحا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث احتلت المرتبة الأولى عربيا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2018 وصل إلى 10.38 مليار دولار، وذلك بسبب توفرّها على بيئة استثمارية متكاملة العناصر سواء من حيث مقوماتها أو سياساتها المتبعة أو مؤشرات أدائها الاقتصادي أو تصنيفها وفق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي أين تفوقت وأصبحت منافسة لعدد من الدول المتقدمة، فبيئة الأعمال في دولة الإمارات مثلا تعتبر من أفضل البيئات الاستثمارية نظرا لـقلة عدد الإجراءات فيها وذلك حسب سنة

2018 (بدء المشروع 6، تراخيص البناء 8، توصيل الكهرباء 3) أما عدد مدفوعات الضرائب فوصل إلى 4 فقط بمعدل 64 ساعة إلى غير ذلك من المميزات؛

- نجحت المغرب إلى حد بعيد في التفوق في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خاصة إذا ما قورنت بدول المغرب العربي فلقد صنفت كخامس اقتصاد في سنة 2017 وصل إلى2.651 مليار دولار بعد مصر وأثيوبيا ونيجيريا، لتتحسن سنة 2018 إلى المرتبة الرابعة عربيا محققة 3.64 مليار دولار سبقتها الإمارات، مصر، سلطنة عمان على الترتيب.
- بالرغم من تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995 ـ 2018) إلا أنه يبقى ضعيف خاصة بالمقارنة مع دول المنطقة، متمركزة جلها في قطاع المحروقات بالنظر لإرتفاع معدل ربحية وإنخفاض درجة المخاطرة فيه، في حين يبقى نصيب القطاعات الاقتصادية الأخرى: المتمثلة في الصناعة، السياحة، الزراعة والطاقات المتجددة ضعيفة جدا على الرغم من الفرص الاستثمارية المتوفرة في الجزائر والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع اقتصادي؛
- تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في أغلب مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتعقد بيئة أعمالها، وحسب آخر تقرير للبنك الدولي الصادر في سنة 2019 وبالمقارنة مع تقرير سنة 2016 لبعض المتغيرات للمؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة الأعمال نجد: بقاء عدد إجراءات بدء المشروع عند العدد 12، زيادة عدد إجراءات منح تراخيص البناء من 17 إجراء سنة 2016 إلى 19 إجراء سنة 2019، بقاء عدد إجراءات تسجيل الملكية عند العدد 10 إجراءات بمعدل 55 يوم، في حين نجد تحسن في تقليل عدد الأيام اللازمة لدفع الضرائب من 385 إلى 265 ساعة مع بقاء عدد المدفوعات إلى 27 دفعة، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى 3 أشهر بعد أن كانت 6 أشهر؛
- يعاني المناخ الاستثماري في الجزائر العديد من المعوقات أهمها: صعوبة الحصول على التمويـــــل بفرضها العديد من الشروط وطول مدة دراسة جدوى المشروعات، إلى جانب سيطرة البنوك العمومية في التمويل الذي وصلت نسبته سنة 2017 إلى 86.8%، مقابل 13.2% بالنسبة للبنـــوك الخاصـــة، أما البنوك الإسلامية والتي تعتبر جزء من البنوك الخاصة فكان نصيب التمويل فيها أقل من 2% لنفس السنة، وهذا إن دلّ على شيء فهو دليل على ضعف المنظومة البنكية في عدم قدرتها على تنويع مصادر تمويلها، كما أنه وحسب مؤشر الحصول على التمويل تحتل الجزائر المرتبة 178 كأسوأ تصنيف لها ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، فحسب متغير أو مؤشر عمق المعلومات الائتمانية صنفت بدليل 0 من مجال (0-18)، مشكل العقار الصناعي، الفساد الإداري وانتشار الرشوة

والبيروقراطية حيث تصنف من أكثر الدول فسادا في العالم باحتلالها المرتبة 165 سنة 2018 ، قاعدة 51/45% التي تعتبر من أهم ما يعيق المستثمر بقبوله نسبة تملك المشروع بنسبة 49% مقابل 51 % للشريك المحلي المطبقة خلال فترة الدراسة، في حين نجد أنّ هناك دول ترفع نسبة تملك المستثمر الأجنبي إلىَ 100% خاصة في المناطق الحرة كالإمارات، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليـــــزيا وغيرهم، حيث أنّ دولة ماليزيا ربطت هذه النسبة بالقوة التصديرية للمستثمر الأجنبي كلما ارتفع حجم الصادرات من قبل هذه الشركات زاد معها نسبة التملك لتصل إلىَ 100%؛

- على الرغم من جميع السياسات والإصلاحات والقوانين الصادرة من أجل تشجيع وتحفيز المستثمرين الأجانب على توطين استثماراتهم في الجزائر إلاّ أنه لا يزال غير ملائم على منافسة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان أحدث قانون للاستثمار سنة 2016 الذي منح العديد الإعفاءات والامتيازات الضريبية بالإضافة إلى الضمانات وذلك حسب أهمية نشاط القطاع، إلى جانب انتظار الإلغاء الفعلي لقاعدة 51/49% والتي تعتبر من البوادر الهامة ضمن القانون التكميلي لسنة 2020؛
- حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وبعد تطبيق طريقة تحليل مركبات أساسيةACP للفترة (2000-2017)، التي أبرزت عدد من نقاط قوة مناخ الاستثمار تمثلت مؤشرات الإستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر اشتراكات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)، الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من PIB معدل M2/PIB، وزمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا) ، في حين أنّ نقاط الضعف تمثلت في معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، نسبة التجارة الخارجية إلى PIB، نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلىPIB ، الوقت اللازم لتسجيل الملكية وعدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع ، نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى PIB ، نسبة المديونية إلى PIB، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية، جودة البنية التحتية ، مستخدمو الأنترنت (لكلَ مليـــــون شخص)، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر تطور السوق وزمن دفع الضرائب (ساعات/سنويا) ، وحسب مؤشر التنافسية العالمي لمتوسط الفترة (2015-2017) وبتطبيق ذات الطريقة لكن هذه المرة مع مجموعة من الأفراد (15 دولة)، والتي أوضحت أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة من بين تلك الدول المختارة.

إقتراحات الدراسة

من أجل تحسين جاذبية مناخ الاستثمار وجذب أكبر نصيب ممكن من الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، فعلى الجزائر أن تتخذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تحسين جاذبية بيئتها الاستثمارية نذكر منها ما يلي:

- تعزيز دور القطاع الخاص بمساعدة القطاع العام وإزالة كافة العقبات التي تعترض مساهمته في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- إنشاء المناطق الحرة والمدن الصناعية وتطوير البنية التحتية الرقمية؛
- تنشيط السوق المالي في الجزائر وتطوير المنظومة المصرفية التي تمنح التسهيلات اللازمة لإنجاح أي مشروع؛
- محاربة كل أشكال الفساد وإرساء مبادئ الشفافية والعمل على تعزيز مستوى النزاهة واحترام القانون؛
- العمل على تسهيل وتسيير ممارسة الأعمال من خلال تقليص عدد الأيام والإجراءات اللازمة لبدء المشروع الاستثماري وإستخراج التراخيص، بالإضافة إلى تقليل عدد المدفوعات الضريبية؛
- العمل على تأهيل العنصر البشري وتكثيف جهود الترويج للاستثمار من خلال عقد المؤتمرات مع رجال الأعمال والمستثمرين العرب؛
- تشجيع الاستثمار العربي البيني مع إعطاء أهمية أكبر للتكتلات الإقليمية العربية من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي؛
- إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات؛
- فتح مجال الاستثمار أمام كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة وعدم تركيزها على قطاع واحد؛
- العمل على توفير قاعدة بيانات تعرض فرص الاستثمار في الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الجزائر.

آفاق الدراسة

نظرا لأهمية موضوع البحث حول واقع وآفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار المباشر في الجزائر –دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990–2017–تقترح الدراسة جملة من المواضيع ذات الصلة موضوع البحث من جهة والتي يمكن أن تكون دراسات بحثية مستقبلية منها:

–تقييم بيئة أداء الأعمال وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر ودول من العالم–

–دور السياسة النقدية والمالية في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربيـــة

أ. الكتـــب:

1. ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، **"دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة"**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

2. أحمد سمير خلاف، **"دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015.

3. أشرف السيد حامد قبال، **"الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي–"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

4. أميرة حسب الله محمد، **"محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

5. باسم حمادي الحسن، **"الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)"**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،2014.

6. حسن كريم حمزة، **"العولمة المالية والنمو الاقتصادي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

7. دريد كامل آل شبيب، **"الاستثمار والتحليل الاستثماري"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8. رضا عبد السلام، **"العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007.

9. رضا عبد السلام، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

10. سعدون بوكبوس، **"الاقتصاد الجزائري –محاولتان من أجل التنمية (1962–1989، 1990–2005)"**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2012.

11. سليمان عمر محمد الهادي، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية–بلدان عربية مختارة للمدة 1990–2005–"**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

13. عبد السلام أبو قحف، **"نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

14. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

15. علي لطفي،**" الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي"**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

16. عميروش شلغوم، **"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012.

17. قاسم نايف علوان، **"إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

18. كاكي عبد الكريم، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.

19. لطيفة كلاخي، **"أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة بعض دول MENA –"** ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.

20. محمد علي عوض الحرازي، **"الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات–دراسة مقارنة–"**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، الأردن، 2007.

21. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **"أسس الاستثمار"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2008.

22. منصوري الزين،**" تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

ب. المجـــلات:

1. محمد عبد اللطيف خطاب، **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي للملكة العربية السعودية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، العراق، 2016.

2. غانية نذير، **"استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة"**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.

3. محمد ساهل، عبد الحق بن تفات، **"دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية–"**، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2018.

4. نعيجي عبد الكريم، بن عمارة منصور،**" أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة مجمع فرتيال – عنابة–للفترة 2006–2014"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 2، جامعة غرداية، غرداية، 2016.

5. رايس حدة، **"دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012.

6. محمد ساهل، **"أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جانفي 2012.

7. حمدية شاكر مسلم، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة (2003–2010)"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 29، العراق، دون سنة.

8. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **"أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1990–2012)"**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة الشهيد حمه لخضر، واد سوف، الجزائر، ديسمبر 2015.

9. عبد الخالق حسن الجبوري، **"أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–العراق انموذجا للمدة (2003–2013)"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، العراق، 2016.

10. منور أوسرير، عليان نذير، **"حوافز الاستثمار الخاص المباشر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، دون سنة، ص 117.

11. علي أحمد درج الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي، **"دور الإنفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2003-2015) -دراسة تحليلية-"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 17، العراق، 2017.

12. أحمد نصير، "عبد النور غريس، **"فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 06، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

13. سليمان بلعور، **"دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية"**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

14. بوخاري عبد الحميد، **"الاستثمارات العربية البينية (الواقع والأفاق)"**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

15. دردور أمال، **"القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي ــ دراسة تحليلية للفترة (2007 ـ 2016)"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 08، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، سبتمبر 2017.

16. خلوط فوزية، **"واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)"**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 07، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جانفي 2017.

17. صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، **"فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية -دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

18. نضال شاكر الهاشم، **"رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 08، العراق، دون سنة.

19. حسن النادر وآخرون، **" دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية، -حالة الأردن-، (1976-2004)"**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 4، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.

20. عبد الحميد بوخاري، **" واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

21. نعيجي عبد الكريم، بن عمارة منصور، **"أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، -دراسة حالة مجمع فرتيال -عنابة- للفترة 2006- 2014** "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2016.

22. جوامع لبيبة، رايس حدة، **" تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي، -دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014.

23. أسماء بن طراد، شريط عابد، **"آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72، 73، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، خريف 2015.

24. زروقي أبو بكر الصديق، زروقي يحي، **"التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ــ دراسة قياسية-"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، جوان 2018.

25. بابا عبد القادر، أجري خيرة، **"الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، سبتمبر 2014.

26. لوعيل بلال، **"محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

27. يوسف مسعداوي،**" تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع إشارة لبعض حالات الدول العربية"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، جوان 2008.

28. أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **"مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة"**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 15، جامعة علي لونيسي 2، البليدة، الجزائر ، ديسمبر 2016.

29. ميلود بوعبيد، هارون الطاهر ، **"دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر ، تونس، المغرب)"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، ديسمبر 2016.

30. عبد الرزاق حمد حسين، خلدون خليل منديل، **"دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة (2003ـ2016)"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 42، الجزء الأول، جامعة تكريت، العراق، 2018.

31. شعيب قمار، عبد العزيز صحراوي، **"الحكومة الإلكترونية ومساعي استثبات الأمن المعلوماتي: الإمارات العربية المتحدة نموذجا"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، جامعة عباس لغرور ، خنشلة، الجزائر ، جانفي 2019

32. شيخي بلال، زواتنية عبد القادر ، **"سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجا"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 16، المجلد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر ، جانفي 2019.

33. بوشامة مصطفى، عمامرة أسامة، **"واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2019.

34. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **"بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر ، ديسمبر 2016.

35. عمر بن سليمان، **"الاستثمار السياحي في الإمارات العربية المتحدة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني (2007ـ2016)"**، مجلة المعيار ، العدد 20، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر ، ديسمبر 2017.

36. بسبع عبد القادر ، عمي سعيد حمزة، **"التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية (تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة)"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر ، 2018.

37. عاطف لافي مرزوك، مصطفى رفيق عبد الرزاق، **"الفوائض والسياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية"**، المجلد 10، العدد 33، جامعة الكوفة، العراق، 2015.

38. فيروز قطاف، عبلة بزقرار ، **"مؤشرات ريادة القطاع السياحي، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر ، ديسمبر 2017.

39. محمد سعد عميرة، **"اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية"، الكويت، 2002.

40. شرين ماهر ، **"سنغافورة رحلة نجاح العقول"**، مجلة آفاق آسيوية، العدد 01، ماي 2017.

41. سمير عبد الرسول العبيدي، **"دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية"**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 38، العراق، دون سنة.

42. الوافي حمزة، خلف الله زكريا، **"دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، جامعة أم البواقي، الجزائر ، ديسمبر 2015.

43. زيان بروجة علي، راتول محمد، **"تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة (2007 ــ 2015)"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

44. جبار بوكثير، حميدة زرقوط،**"قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة ــ إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة ــ"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017

45. بكر بوسالم، عادل لعجالي، **"صناعة السياحة الريفية في المغرب: " تجربة رائدة وتجارب مستفادة"**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، 2016

46. بوفنش وسيلة، **"اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2017.

47. محمد صلاح، **"أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور ــ دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014ــ"**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

48. عقون شراف وآخرون، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001 ــ 2019)"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 02، عدد خاص، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، أفريل 2018.

49. نصيرة صالحي، شعيب قماز، **"مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001 ــ 2019)"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة الحاج لخضر، باتنة، جويلية 2019.

50. زكرياء مسعودي، **"تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001 ــ 2016)"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2017

51. عائشة موزاوي، **"القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر ــ إشارة لقانون رقم 16 ــ 09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 هـ الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار ــ"**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

52. شوقي يعيش تمام، فريد عنواش، **"التحديات التي تواجه سياسة الاستثمار في الجزائر"**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016.

53. رابحي بوعبد الله، **"مساهمة البرامج التنموية في تقيص معدل البطالة ـ دراسة حالة الجزائر للفترة 2001 ـ 2014ـ"**، مجلة معارف، العدد 19، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015.

54. محمد صلاح وآخرون، **"التقييم القطاعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر: سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجا"**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2019

55. المومن عبد الكريم، **"أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة بالجزائر"**، مجلة معارف، العدد 20، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، جوان 2016.

56. كويحل فاروق، **"السياسات الجزائرية الاجتماعية الاقتصادية لمواجهة البطالة"**، حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء الأول جامعة الجزائر 01، 2018.

57. بوخاري أمينة، يوسفي رشيد، **"برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري ـ دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989 ـ 2015) ـ"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جوان 2018.

58. دمدوم زكرياء، شيخة خليفة بلقاسم، **"الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة (1990ـ 2010)"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، دون سنة.

59. زينات أسماء، **"سياسة الاستثمار في الجزائر (آفاق وتحديات)"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 03، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر، 2017.

60. كربالي بغداد، **"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2005.

61. أوشن حنان، **"المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر –دراسة مؤشراتية–"**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ديسمبر 2016.

62. مختار بونقاب، زواويد لزهاري، **"أثر المناخ الاستثماري عل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)"**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، جانفي

63. مروان حايد، **"دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990–2012"**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جانفي 2014.

63. حسين عبد المطلب الأسرج، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والطموحات"**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 23، الإمارات، 2006.

64. وصاف سعيدي، قويدري محمد، **"واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2008، ص 50.

65. محسن الندوي، **"أهمية الشراكة الإستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي"**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 23، السنة الثامنة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، جوان 2016، ص 5.

66. يحي مصلة، **"تقييم مدى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر في الفترة 1995–2015"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة سطيف 1، الجزائر،2017.

جـ. أطروحات الدكتوراه:

1.وليد بيبي، **"آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية ــ دراسة حالة دول شمال إفريقيا ــ"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

2. سعيدي يحي،**" تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

3. دلال بن سمينة، **"تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، –دراسة حالة الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014.

4. قريد عمر، **"تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

5. كاكي عبد الكريم، **"علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو ــ متوسطية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة الجزائر 3، 2017.

6. قادري محمد، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995 ـ 2017)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

7. بوقليع نوال، **"واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991 ـ 2016"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

8. بن حمو فايزة، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري–دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990–2014"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة الجزائر 3، 2017.

9. ناجي بن حسين، **"دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

10. ديغش خيرة، **"الخوصصة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1990ـ 2013)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2018.

11. ولد حام الطالب مصطفى، **"دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي (دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة (1985 ــ 2013)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015.

12. أميرة بحري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014 "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2018.

13. داودي محمد، **"السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

14. بوبكر ياسين، **"حدة المنافسة وأثرها على تطوير المنتجات الجديدة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

15. بن عاشور رتيبة، **"جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، –دراسة قياسية خلال الفترة 1996–2013** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر 3، 2016.

16. جمال بلخباط، **"جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016.

17. عبد الكريم بعداش، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 ـ 2005"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.

18. محمد قويدري، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004.

19. فارس فضيل، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

20. سعد هندي، **"أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980 ـ 2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تجارية، جامعة مجمد بوضياف، المسيلة، 2017.

21. محمد إبراهيم مادي، **"فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000–2010)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

22. حري المخطارية، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.

23. نورية عبد محمد، **"أثر الاستثمار الأجنبي FDIفي مستقبل الاستثمار المحلي العربي–دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992–2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم وبحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2013.

24. كريمة فرحي، **"أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013.

25. جوامح لبيبة، **"أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية– للفترة 2000 –2012 "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.

26. جابر سطحي، **"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

27. بخيت حسان، **"دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1980 ــ 2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

28. فضيلة خير، **"دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب) خلال الفترة (2001 ــ 2016)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019.

29. أبو كيلي حسن، **"التدبير العمومي للاستثمار بالمغرب من المركزية إلى اللامركزية"**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية القانون، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 2007.

30. بيري نورة، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996, 2014)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تنمية اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

31. دمدوم زكرياء، **"الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر. تونس. المغرب)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 20116.

32. دحماني سامية، **"أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000. ــ 2015)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2016.

33. خرافي خديجة، **"دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ــ دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب ــ"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

34. قنادرة جميلة، **"الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

35. منصور داود، **"الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

36. مراد خروبي، **"الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ومصر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة باتنة، 2016.

37. ميهوب مسعود، **"دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990 ــ 2015)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

38. بابا عبد القادر، **"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر، 2004.

39. هشام بوعافية، **"التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2017.

40. عمورة جمال لمجيد، "دراسة **تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2007.

41. ساطور رشيد، **"محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية –حالة الاستثمار الخاص –دراسة قياسية:1970–2010"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013.

43. عبد الباقي محمد، **"فعالية الآليات الاقتصادية للسياسة البيئية في بلدان المغرب العربي ـ دراسة مقارنة خلال الفترة 1992 ـ 2013-"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية 2016.

44. ثلجون سميشة، **"التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي"**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018.

45. معط الله سهام، **"أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية-"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017.

46. إيمان المودع، **"أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991 ـ 2014)"** أطروحة دكتوراه في الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.

47.حفاف وليد، **"تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية –دراسة حالة دول شمال إفريقيا–"**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

د. الملتقيات العلمية:

1. حربي محمد موسى عريقات، **"مناخ الاستثمار في الوطن العربي–الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية"**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"، جامعة فيلادلفيا، **أيام** 4–2007/7/5، عمان، الأردن، 2007.

2. تقرارت يزيد، **"واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"**، المؤتمر الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، –التحديات والفرص والآفاق –، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، أيام 19–22 أكتوبر 2015.

3. شريف غياط، عبد المالك مهري، **"المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر –واقع وآفاق–"**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 09–2004/12/10.

4. تشام فاروق، **"الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد"**، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، أيام 5–8 ديسمبر، 2004.

5. محاجبية نصيرة، حمدي باشا نادية، **"تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري على ضوء التجربة السنغافورية"**، الملتقى العلمي الدولي حول تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة علي لونيسي 2، البليدة، يومي 27 و28 نوفمبر 2018.

6. عواي مصطفى، **"دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تحليلية لتجربة تركيا–** الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة حمة لخضر، واد سوف، يومي 06–07/ ديسمبر 2017.

7. علام عثمان، **"واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ـ 2014"**، الملتقى العربي الأول حول: العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، أيام 25 ـ 28 جانفي 2015.

هـ. رسائل الماجستير

1. وسيلة بوراس، **"جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الصين–"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

2. بن داودية وهيبة، **"واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995–2004)، مع التركيز على الجزائر، مصر–المغرب–تونس"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.

3. ساعد بوراوي، **"الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب)"**، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

و. التقارير

1. المعهد العربي للتخطيط، **"تقرير التنافسية العربية 2003"**، الكويت،2003.

2. صندوق النقد العربي، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**،2012.

3. سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 74 ديسمبر 2005.

4. مصطفى العبد الله الكفري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010.

5. عيسى محمد الغزالي،**" الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا–"**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

6. إدارة الدراسات والبحوث السياحية، المنظمة العربية للسياحة، المملكة العربية السعودية،)، **"تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015"**، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي(دافوس).

7. محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، صندوق النقد العربي، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"**، يونيو 2017.

8. المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت،2001.

9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2002.

10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت،2005.

11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت،2007.

12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادر، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2008.

13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادر، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2009.

14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2010.

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،**" مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، الكويت، 2011.

16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، السنة السابعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، الثالث، الرابع، 2009.

17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"ضمان الاستثمار"**، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2005.

18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"ضمان الاستثمار"**، السنة الثالثة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2005.

17. ضمان الاستثمار، **"تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتوصيات الإصلاح المقترحة"**، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع أكتوبر–ديسمبر، 2010.

18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،**" ملامح أداء الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية"**، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثاني (أفريل–جوان)، 2011.

19. ضمان الاستثمار، **"مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر–ديسمبر)، 2011.

20. ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي–مارس)، 2012.

21. ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية"**، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي–مارس)، 2014.

22. ضمان الاستثمار، **"عدد خاص: آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015 "**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي–مارس)، 2015.

23. ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000–2017"**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر–ديسمبر)، 2015.

24. ضمان الاستثمار، **"الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000–2018"**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر–ديسمبر)، 2016.

25. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،**" مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2012–2013.

26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2016.

27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2017.

28. ضمان الاستثمار، **"ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2017"**، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 2، السنة 2018.

29. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2015.

30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2018.

31. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، الكويت، 2019.

32. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، **"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019"**، العدد 4، الكويت، 2018.

33. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لعام 2005".**

34. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي استعراض عام: **"الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير"**، نيويورك وجنيف، 2005.

35. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي استعراض عام: **"الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية"**، نيويورك وجنيف، 2007.

36. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي عرض خاص: **"الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون"**، نيويورك وجنيف"، 2010.

37. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، "تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام: **"أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال"**، نيويورك وجنيف، 2011.

38. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014".**

39. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار لعام 2014، **"الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل"**، نيويورك وجنيف، 2014.

40. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **"تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015".**

41. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، **"جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الرسائل الرئيسية وعرض عام"**، نيويورك وجنيف، 2016.

42. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، **"الاستثمار والاقتصاد الرقمي"**، جنيف، 2017.

43. مجلس ابوظبي للتعليم، دليل الاستثمار: **"قطاع المدارس الخاصة وضمان الجودة للمستثمرين في المدارس الخاصة في إمارة أبو ظبي"**، 2015.

44. ندى الهاشمي، **"الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العام"**، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، 2018.

45. أحمد ماجد، مقال بعنوان **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"**، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، أوت 2016.

46. وزارة الاقتصاد، **"الإمارات العربية المتحدة"**، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015.

47. وزارة الاقتصاد، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"**، أوت 2016.

48. وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **"التقرير الاقتصادي السنوي"**، الإصدار الخامس والعشرون، 2017.

49. مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان، **"دولة سنغافورة"**، الدورة الحادية عشرة، جنيف 13.2 ماي 2011.

50. الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير حول البعثة الصناعية إلى سنغافورة، من 5 إلى 12 مارس 2016.

51. وزارة الاقتصاد، **"التقرير الاقتصادي السنوي 2018"**، الإصدار السادس والعشرون، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

52. يونس بلفلاح، تقرير خاص: المغرب: **"التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 18 مارس 2014.

53.وزارة الاقتصاد والمالية، **"العلاقات المغرب وإفريقيا"**، مجلة المالية، العدد 28، المملكة المغربية، أوت 2015.

54. أحلام الرحماني، مونية بطاح، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، **"الحكامة، الجودة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية: ماهي الدروس التي استخلصها المغرب؟"** ،أفريل 2018.

55.وزارة الاقتصاد والمالية، **"قانون مالية 2019"**، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، عدد خاص، المملكة المغربية، أفريل 2019.

56.المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير الفترة (1978ـ 1979).

57.تقرير المخطط الخماسي الأول 1980 ـ 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر

58.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة العشرون، الجزائر.

و. الجرائد الرسمية والمراسيم التشريعية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، **"المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والوطني"**.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المرسوم تشريعي رقم 93 ـ 12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، **"المتعلق بترقية الاستثمار"**.

3. الجريدة الرسمية للجمهوريـــــة الجزائرية، العدد 47، الأمر رقم 01 ـ 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، **"المتعلق بترقية الاستثمار"**.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الأمر رقم 06 ـ 08 المؤرخ في 15 أوت 2006، **"المتعلق بتطوير الاستثمار"**، المعدل والمتمم للأمر رقم 01 ـ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، **"المتضمن قانون المالية التكميلي"**.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريـــــــة، العدد 46، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **"المتعلق بترقية الاستثمار"**.

8. المملكة المغربية، **"مديرية التشريع"**، ظهير شريف رقم 1.17.49 الصادر في 30 أوت 2017، تنفيذ القانون رقم 16-60 المحدثة بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، 2017.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. Livres :

1. Hervé Fenneteau, **"Cycle de vie des Produits"**, édition Economica, Paris, 1998.

B. Périodiques : Doctorat

1. Ibrahim Ngouhou، **Les investissments directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 2008.

C. Articles et Séminaires :

1. Christian Auban, **"le Rôle des Effets De Change Sur L'investissement Direct étranger : Analyse comparative des nvestissements Américains et Européens dans les PECOS"**, Communication au Colloques International, Les Nouvelles Frontières de L'union Européenne, Marrakech, Maroc, 16/17 Mars, 2005.
2. Hasan Yasien Touama, **"The Impact of the Foreign Direct Investment on the Economic Development in jordan –an Analytical Econometric study period (1996-2008)"**, zarqa journal for Research and Studies in humanities volume 15, No 1,2015.
3. Monique Fouet,**" Hong kong et Singapour : deux modèles non exemplaires",** observations et diagnostics économiques, n 17, octobre 1986.
4. Piyaphan changwatchai, **"the determinants of FDI inflows by industry to ASEAN"**, Dissertation Doctor of Fhilosphy, Departement of Economics, The university of Utah, August 2010.
5. Gundy Cahyadi, barbara kursten, global Urban Development,**" Singapore Metropolition Economic Strategy Report, Singapore Economic Transformation"**, prague, Czech Republic, june 2004.
6. Fiche Pays Singapour, French Chamber Singapour, member de: Cci France International, The French Chamber Of Commerce In Singapour.
7. Nurul Afiqah Ahmed and other, "**The Determinants Of Asean Countries Attractiveness To Foreign Direct Investment In Real Estate"**, 21st Annual Pacific Rim Real Estate Society Conference, Kualalumpur, Malaysia, 18 —21 January 2015.
8. Abdul Rahim Ridzuan and others, "**Modeling Macroeconomic Determinants For Foreign Direct Investment Inflows In ASEAN 5 Countries"**, International Journal Of Economics And Management 12 (1), 2018.
9. Jaratin lily and Others ,**"The Determinants Of Asean Countries Attractiveness To Foreign Direct Investment in Real Estate**" , Research Article , Economics Research Internationl, 30 March 2014.

D. Rapports :
1.World Economic Forum, The global Cometitiveness Report 2012-2013 .
2. United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), World Investiment Report,**"Investor Nationality: Policy Challenges"**, 2016.
3. United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), World Investiment Report, **"Investment And New Industrial Policies"**, New York And Geneva, 2018.
4. UNCTAD(Word investment report 1999: **foreign direct investment and the challenge of development)**, Geneva and New York, 1999.

5. IMF, Foreign Direct Investment Statistics: **How Countries Measure FDI**, Washington D.C, 2001.
6. Banque mondial, **"Groupe Développement Economique Et Social Région Moyen Orient Et Afrique du Nord"**, Royaume du Maroc : Mémorandum Economique Pays, Promouvoir la Croissance Et L'emploi par la Diversification Productive Et La compétitivité, volume 2 : Etudes de base, 14 mars 2006, Document de la Banque mondiale
7. Asean Business Guide, **"Singapore 2018"**, Edition, KPMG.
8. Federal Customs Authority, **"Emirates Customs Free Zones",** Electronic Statistical Bulletin, Issue 62, May 2017.

E. Sites Internet :

1. Asean Statistical Yearbook :www.asean.org
2. The Heritage Foundation :http//:www.heritage.org
3. Departement of Statistics Singapore : www.singstat.gov.sg
4. Asean Statistical Yearbook: www.asean.org
5. (world intellectual property organizatio): www.wipo.int
6. Ministére de l'economie et des finances et de Réforme de l'administration: www.finances.gov.ma
7. Federation Of Arab Banks: www.uabonlin.org
8. Federal Customs Authority :http://fca.gov.ae
9. The Official Portal Of The Emirates: www.government.ae
10. AWorld Bank Group Flagship :www.doingbusiness.org
11. World Economic Forum: www.weforum.org
12. World Investment Report Unctad : http://unctad.org
13. The Arab Investment Et Export Credit Guarantee Corporation : www.dhaman.org
14. Transparency Organization: www.transparency.org
15. United Nations Development Programme: www.undp.org
16. Morocco Investment Development Agency :www.invest.gov.ma
17. The World Wide Governance Indicaors: www.govindicators.org
18. Banque D'algérie : www.bank-of-algeria.dz
19. Agence Nationale de Développement de l'Investissement : www.andi.dz
20. Office National des Statistiques : www.ons.dz

الملاحق

الملاحق

الملحق (1)

المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2000 ـ 2018)

السنوات	مؤشر الاستقرار الأ	مؤشر نوعية	M2/PIB معدل	الائتمان المحلي	الدين العا	نسبة عجز أو فائ	عدد الإجراءات	الوقت اللازم لتـ	التجارة الخ	معدل الدنسبة	إجمالي	اشتراكات الهاتف
2000	-1,43	-0,71	49	5,9	0,22	3,62	0,09	14	80	62,8	76,9	0,28
2001	-1,03	-0,64	58,1	8,1	0,19	1,62	0,08	13	80	58,7	76,9	0,32
2002	-1,63	-0,58	63,9	12,1	0,18	0,43	0,06	13	80	61,1	74,2	1,41
2003	-1,75	-0,52	63,7	11,2	0,18	2,6	0,09	13	80	62,1	74,2	4,48
2004	-1,36	-0,54	59,3	10,9	0,16	2,53	0,1	13	74	65,7	73	14,93
2005	-0,92	-0,38	53,8	11,9	0,12	7,24	0,18	13	74	71,2	73	41,21
2006	-0,85	-0,57	56,7	12,1	0,03	8,2	0,23	13	74	70,3	73	62,42
2007	-0,81	-0,62	64,4	12,9	0,03	3,87	0,22	13	74	71,9	72,8	80,67
2008	-0,73	-0,79	63,3	12,9	0,03	-3,38	0,26	13	74	76,6	72,7	77,83
2009	-0,67	-1,07	71,5	16,2	0,03	-7,07	0,05	13	55	71,3	72,7	92,63
2010	-0,59	-1,17	67,7	15,2	0,03	-8,63	0,11	13	55	69,8	72,7	91,11
2011	-0,69	-1,19	68,4	13,7	0,02	-11,71	0,12	13	55	67,4	65,6	97,15
2012	-0,57	-1,28	68,4	14,1	0,02	-15,92	0,1	13	55	65,4	65,6	100,38
2013	-0,18	-1,17	71,7	16,4	0,01	-10,19	0,04	13	55	63,6	65,6	103,61
2014	-0,02	-1,28	79,4	18,3	0,01	-11,52	0,006	13	55	62,1	66	111,24
2015	-0,14	-1,17	82,1	21,7	0,01	-14,11	-0,09	12	55	59,7	66	108,81
2016	-0,09	-1,17	79,4	23,01	0,01	-11,51	-0,1	12	55	56,2	66	116
2017	-0,1	-1,2	79,2	22,3	0,02	-4,18	-0,08	12	55	65,8	66	110,77
2018	-0,09	-1,18	79,5	23,2	0,02	-12,65	-0,05	12	55	62,6	66	121,93

المصدر: تقارير البنك العالمي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أعداد متنوعة، تقارير بنك الجزائر.

الملحق رقم (2)

المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2007 ـ 2018)

السنوات	زمن دفع الضرائ	جودة البنية التحت	مستخدمو الأنترن	مؤشر تطور بيئة	مؤشر تطور السو
2007	451	3,2	0,23	3,3	4,2
2008	451	3,08	0,51	3	4,2
2009	451	2,9	0,53	3,1	4,3
2010	451	3,2	0,85	3,3	4,3
2011	451	3	0,92	2,9	4,3
2012	451	2,7	1,3	2,5	4,3
2013	451	2,7	1,56	2,9	4,4
2014	385	2,8	1,96	3,2	4,4
2015	385	2,9	2,53	3,3	4,7
2016	265	3	3,59	3,3	4,7
2017	265	3,4	4	3,3	4,8
2018	265	3,5	4,3	3,3	4,8

المصدر: تقارير البنك العالمي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أعداد متنوعة، تقارير التنافسية العالمي.

الملحق رقم (3)

المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للسنوات 2015، 2016، 2017

	INS	INF	HPE	HER	GME	LME	FMD	TR	MS	BS	IN
algeria	3,5	3,3	5,7	3,8	3,5	3,2	2,9	3	4,7	3,3	2,8
Tunisia	3,8	3,7	5,9	4	3,9	3,2	3,2	3,6	3,8	3,6	3
marocco	4,2	4,3	5,6	3,5	4,3	3,5	3,8	3,7	4,3	3,8	3,1
ed arab emar	5,8	6,3	6,2	5	5,6	5,1	4,7	5,6	4,9	5,2	4,5
singapor	6	6,1	6,7	6,2	5,7	5,7	5,8	5,6	4,6	5,1	5,2
mexico	3,2	4,2	5,7	4	4,2	3,8	4,4	4	5,6	4,2	3,4
brazil	3,2	4	5,2	4	3,7	3,7	3,7	4,4	5,7	4	3,1
hong kong	5,5	6,7	6,3	5,6	5,7	5,6	5,5	6,1	4,8	5,2	4,4
turkey	3,8	4,4	5,6	4,7	4,5	3,4	3,8	4,2	5,4	4	3,3
new zealand	6	5,3	6,6	5,9	5,3	5,4	5,7	6	3,9	4,8	4,6
egypt	3,7	3,6	5,4	3,3	4	3,2	3,5	3,3	5	3,7	2,7
spain	4	5,9	6,2	5,1	4,4	4,1	3,9	5,6	5,4	4,5	3,7
japon	5,4	6,2	6,6	5,4	5,2	4,8	4,8	5,8	6,1	5,7	5,4
jardan	4,5	4,2	5,7	4,6	4,5	4	3,9	3,9	3,6	4,3	3,6
united states	5,5	6	6,4	5,5	5,2	5,4	4,9	6,3	5,7	5,5	5

المصدر: تقارير التنافسية العالمي للسنوات 2015، 2016، 2017.